مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية - مدى -

المغرب العربي

دينامية المجتمع المدني وصعود المكون الإسلامي

أعمال المنتدى المغاربي 5 - 6

إعداد: د. المختار بنعبدلاوي

المغرب العربي

دينامية المجتمع المدني وصعود المكون الإسلامي

أعمال المنتدى المغاربي 5 - 6

المدير ورئيس التحرير: المختار بنعبدلاوي
الإخراج التقني: طاقم مركز مدى
الغلاف و الإخراج الفني: المهدي نجمي - محمد أمين نجمي
الطبع: مطبعة دريم
رقم الإيداع القانوني: 2014Mo 1213
ردمك: 978-9954-33-474-7

المحتويات

افتتاحية : المغرب العربي: أي أثر للمشاركة السياسية للإسلاميين؟ 5
د. المختار بنعبدلاوي

التجربة التونسية : النموذج والظلال محرز الدريسي 8

المجتمع المدني في تونس ومنزلقات التوظيف والتوظيف المضاد خلال الفترة الانتقاليّة المولدي قسّومي 35

دور المجتمع المدني في ترسيخ الفكرة المغاربية في ضمير المجتمعات المدنية من خلال: «تجربة المنظمات النسائية المغاربية» خديجة الصبار 62

جملة من الاعتبارات العملية ذات الصلة بتعثر مشروع الوحدة المغاربية 70
محمد هناد

سكيزوفرينيا الخطاب حول التكامل و التنمية المغاربية نبيل عبدالصمد 75

دور المنظمات الثقافية في البناء المغاربي عبد الدين حمروش 87

حضور الفكرة المغاربية في الممارسة السياسية : نموذج حزب الاتحاد الاشتراكي محمد لشقر 95

دور العسكر في إجهاض الانتقال الديمقراطي في المغرب العربي : موريتانيا نموذجا ديدي ولد السالك 102

البديل المؤسساتي في مقابل التغيير السياسي : نحو التمكين للفكرة المغاربية شبكيا صالح زياني 121

إشكالية حكامة آليات الوساطة المؤسساتية المغاربية : حكامة هيئات المجتمع المدني في المغرب «نموذجا» بويا ماء العينين 137

إضاءات حول محدوديّة التّجربة التّونسيّة انطلاقا من جدليّة الخصائص الجوفيّة للثّورة والسّمات الفيضيّة للمسار الانتقالي المولدي قسّومي 149

التدين و القلق نبيل عبدالصمد 188

محاصرة التطرف في المنطقة المغاربية بين أولوية الحل الأمني والحل التنموي صالح زياني 210

المغرب العربي
أي أثر للمشاركة السياسية للإسلاميين؟

د. المختار بنعبدلاوي

الإسلاميون ليسوا فقط وافدا سياسيا جديدا في منطقة المغرب العربي، إنهم بالإضافة إلى ذلك حاملون لمشروع مختلف، وإن كان أصحابه يعتبرونه أصيلا، بالنظر إلى الهوية الثقافية والتاريخية للمنطقة. من هنا فإن السؤال عن أثر المشاركة السياسية للإسلاميين، هو كذلك سؤال عن مدى قدرة شركائهم السياسيين، في السلطة، وفي المعارضة، على قبول الاختلاف، وعلى التنافس السياسي المفتوح، المحتكم إلى الإرادة الشعبية التي تعبر عنها صناديق الاقتراع.

يمكن وصف المشروع الإسلاموي بأنه جديد نسبيا فقط بالمقارنة مع التيارات الأخرى، فحضوره في المغرب العربي يربو اليوم على نصف القرن، وإن جاء متأخرا عن توأمه في المشرق العربي (رغم أن الإسلامويين المغاربيين لا يحبذون تصنيفهم تحت قبعة الإخوان المسلمين). وضع الإسلامويين المغاربيين داخل فئة واحدة فيه كذلك الكثير من التجاوز، فالفوارق الأيديولوجية بين الإسلامويين السلفويين وأولئك المنحدرين من التيارات الإخوانية هي أكبر أحيانا من تلك التي تميز إسلامويي المدرسة الإخوانية، وبعض المدارس الليبرالية المحافظة (كحزب الاستقلال في المغرب). إسلامويو المدرسة الإخوانية بدورهم منقسمون بين من لا زالوا يحملون مشروع الخلافة (المتعارض مع الديمقراطية) ومن انحازوا إلى مشروع الدولة المدنية، الذي ليس في الحقيقة إلا وصفا خجولا للدولة العلمانية.

إذا كانت الظاهرة الإخوانية ظاهرة مصرية، انتقلت بالعدوى، في جميع اتجاهات الوطن العربي، فإن «الحراك العربي»، ظاهرة مغاربية بامتياز، انتقلت بالعدوى كذلك إلى مختلف المناطق المغاربية. وفق تحليل منطقي كانت الجزائر سباقة إلى الحراك، وعلى عتبة تحول عميق، عندما انشقت المؤسسة العسكرية على نفسها، وقرر الرئيس المرحوم الشاذلي بنجديد أن ينصاع لإرادة الشعب. أبرزت صناديق الاقتراع حينها ميلا ساحقا لصالح جبهة الإنقاذ، وهو ما حدا بالجيش الجزائري إلى إجهاض الإرادة الشعبية، وإلى جر البلاد إلى ما أصبح يصطلح عليه في الرطانة المعاصرة ب: «العشرية السوداء»، وكما هو الحال في مصر اليوم، لم تكن «العسكرتاريا» الحاكمة، ولا جزء من المجتمع، على استعداد للرضوخ لإرادة الشعب، وبالتالي قبول فكرة أنه حتى عندما يخطئ الشعب في اختياراته، فإن الديمقراطية تسمح له بتصحيح هذه الأخطاء.

بالمقابل، فإن تونس نجحت، بعد عقدين من تجربة الجزائر، في أن تعطي للشعب فرصته في التعبير عن إرادته، وأن تضع بين يديه وسائل تصحيح هذه الإرادة، بما أهلها لأن تتبوأ موقع أول ديمقراطية عربية بامتياز. عندما نقارن اليوم بين تجارب الجزائر ومصر وتونس، يتبين لنا أنه إذا كان صعود الطبقة الوسطى، وتحسن مستوى التعليم، والتأهيل، هو ما كان من وراء انبثاق الحراك، فإن قوة المؤسسات، وانفتاحها على المجتمع، هو ما كرس «الاستثناء التونسي» وما مكن هذا المجتمع الصغير، الدينامي، والمندمج من الانفتاح على آفاق ديمقراطية واعدة، ومن تقديم الدليل على أن ثقافة الحوار (وليس القمع والسجون) هي ما يمكن أن يوفر الأمن والحماية للوطن.

إذا كان وجود المؤسسات هو ما حمى الديمقراطية التونسية الناشئة، فإن غيابها هو ما دفع بالحراك الليبي إلى الهاوية (إلى جانب الأيدي الخارجية)، وما أدار دواليب طاحونة تتغذى بمياه الإرهاب القادمة من جميع الاتجاهات، تماما كما أن ضعف المؤسسات، والانبعاث الجديد للقبيلة، واختراقها لبنيات وهياكل الدولة أسهم في تعطيل الدينامية الديمقراطية، وفي عودة الجيش لكي يمسك بالتوازنات القبلية والعرقية، دون أن يكون قادرا على أن يجترح مسار جديدا، يحقق الاندماج الاجتماعي المطلوب.

أخيرا، وفيما يخص التجربة المغربية، فيمكننا أن نضعها في مكان وسط بين هؤلاء وأولئك، الدولة المغربية أو المخزن ضاربة في القدم، وهي ليست حاضرة كنظام سياسي فقط، ولكن كبنية ثقافية تحكم وتؤطر الثقافة والمخيلة السياسية لكثير الفاعلين المغاربة، إنها بنية سياسة تتسم بالصلابة في زمنها الاعتيادي، ولكن خبرتها التاريخية تجعلها تتحلى بأقصى درجات المرونة في حالات الاستثناء، هذه المراوحة بين الصلابة والمرونة، في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية المحتومة هي ما سوف يصنع قدر المغرب الديمقراطي على المدى المتوسط.

في المشهد المغاربي، تبدو الإسلاموية كحجرألقي به في بركة، فحرك المياه العميقة والترسبات الراكدة. لقد استنفذ، أو يكاد، هذا الوافد الجديد طاقته العنفية، وأصبح يبحث عن موقع له، على الرقعة السياسية، كبقية المكونات الأخرى،وتماما كما أن التسلطيات الحاكمة، ربما تكون قد أخذت ما يكفي من العبرة، من نقع الحراك العربي، واستنتجت أن القمع والإقصاء لا يحفظ أمن الوطن بل قد يفضي أحيانا إلى ضياعه، فإن الإسلاموية المغاربية، قطعت أشواطا هامة في هذا الاتجاه، بما يجعل أفق الديمقراطية، والدولة المدنية، السفينة التي يمكنها أن تقود مجتمعات المغرب العربي إلى براري الاستقرار، والاندماج والتنمية.

التجربة التونسية : النموذج والظلال

محرز الدريسي

نتذكر جيدا إجابة رينان في جداله مع جمال الدين الأفغاني حول دور الإسلام، واصفا الشعوب الإسلامية بأنها (شعب البدايات الجميلة)، وهو ما ينطبق جزئيا على الحراك التونسي خلال السنوات الأخيرة. فحين نتناول التجربة التونسية تشقان رغبتان، رغبة في تحويل التجربة إلى أمثولة أو أيقونة بلا نقائص أو خدوش أو مقاربتها في خانة الخيارات الفاشلة والخيبات الجديدة، لكن سنحرص على أن نتجنب القراءتان التمجيدية أو العدمية. سنقدم الصورة كما نراها نحن في الداخل/الخارج، بحثا عن الفهم الدقيق والتقييم الموضوعي للتجربة التونسية دعما للثورة من رؤية صادقة ومتحفزة. هل تونس نموذج قابل للتعميم و«الدرس» و«التصدير»؟ ما المكاسب الحقيقية خلف المدح المفرط؟ وما الثغرات وراء المنجز الفعلي؟ يسكننا اعتزاز بالتجربة لكنها ليست -المثال-النمط- بعبارة ماكس فيبر، ولا يعني ذلك تبخيسها، وإنما الحرص على تحصينها عبر كشف مجهري للصعوبات التي تخترقها والعوائق القائمة والمحتملة والكوابح الظاهرة والضامرة.

منذ 14 جانفي (يناير) 2011 ، تلخصت الثورة في أنها قرار جماعي للبحث عن ذاتية سياسية جديدة، وانبثقت كقرار تاريخي عفوي بتسريع نسق التاريخ ونبضه وولادة مرحلة تاريخية جديدة بإنشاء فضاءات عمومية تنبض بالحيوية، وأفق مغاير لبناء مواطنة جديدة، يتم القطع فيها مع الاستبداد كمنظومة وكانفعالات، وفسحت المجال السياسي لتصاعد ذاتيات قيادية جديدة وبروز جيل من الفاعلين الشبان. دون شك احدث الحراك تحولا عميقا في نظرة كل التونسيين لذواتهم ودورهم ومواقفهم، واتسعت رقعة التطلعات وانفتحت مساحات الحلم وهوامش المستقبل. طالت الأحداث كل المجالات والوقائع التي لامست الأمني والسياسي والاجتماعي، أقحمت التجربة في دائرة جديدة من الأزمة في الفهم والإدراك، وعاد التخوف يسكن العديد من الناشطين وحتى المواطنين من عودة الاستبداد، وأن تعود عقلية القطيع مع صعود

زعامات فاسدة أو بعثها من تحت الرّماد.

إن الفرضية التي ننطلق منها في قراءة التجربة التونسية تتمثل في الكشف عن ما بعد الحد الأدنى الضروري المتحقق أوالقابل للتحقق في تونس، هل تختزن الثورة إمكانات بالقوّة أو بالفعل للارتقاء بالوجود التاريخي للتونسيين والمجتمعات المغاربية والعربية؟هل بالإمكان أن تبني الروح الثورية تنمية وتطورا وتحديثا؟ هل مازال الحلم قائما؟ أم سيفسح المجال إلى خيبات متجددة؟

كانت الإطاحة برؤوس الأنظمة أمرا مستحيلا حولته تونس إلى أمر ممكن، وشكل فرصة وحافزا لإنجاز عمل تاريخي وانبعاث حضاري وثقافة قيمية جديدة مبنية على التحديث والعصرنة، تحرك الشارع التونسي ثمّ انتفضت بقية الشعوب العربية، والتفت حول شعارات رئيسية تخص «كرامتها» و«حريتها»، واعتقدت في إمكانية انبناء حضاري وتنموي لبلداننا، وأنّها مقدمات ومدخلا اصلاحيا وعلاجيا لأمراضها الاجتماعية والثقافية المزمنة. لعب الفضاء العام ممثلا في الشوارع الكبرى والساحات العمومية، والشباب بخلفياته المختلفة والمتقاطعة دورا قوّيا، وناجعا في الإطاحة بالدكتاتور الأول، فالثاني، فالثالث... كانت تونس في قلب الغليان الثوري نموذجا في تبسيط المستحيل وجعله متناولا وممكنا ومتاحا، وكان دم الشهداء نصا ثوريا ومصدر دافعية، اتسع النموذج واستنسخ بأشكال متفاوتة الضريبة وحجم التضحيات الشعبية في النوع والدرجة.

أفضى الحراك الثوري إلى تحرير الساحات بمعناها العام من احتلال الدولة، واقتحمت الثورة كل السياقات بكافة عناصرها الأساسية: الشارع، النقاش العمومي، وفرضت نفسها على المجتمع ككل، وأدى إلى ولادة فضاء عمومي جديد بتونس من سماته القيمية الأساسية:

- إزالة حاجز الخوف؛

- نزع القداسة عن قضايا الشأن العام والمشاغل السياسية والقضايا العامة تناقش بحرية،

- تصاعد نزعة مقاومة الفساد وتنمية الوعي الحقوقي المواطني لدى فئات عريضة؛

- مشاركة شرائح كثيرة في آليات تواصلية وتكنولوجية - اتصالية جديدة في كل النقاشات؛ وتوظيف الوسائل التكنولوجية الجديدة في نقل الوقائع والأحداث،

- تكريس قيم التنوع والمغايرة في الشارع حيث اختلط الذكور بالنساء، المثقفين بالعامة، أصحاب العمل بالعمال، ويلتقي في الشارع طيف إيديولوجي وسياسي متنوع: اليساريون، الإسلاميون، الليبراليون، السلفيون...؛

- تنامي نزعة التسيس في صفوف الشباب التي عاد إليها الأمل واتجهت إلى الفعل السياسي بنفس مغاير؛

- محاولات اتخاذ الشباب لقرارات سياسية خارج الأحزاب السياسية بشأن القضايا الكبرى،

- ظهور رموز ميدانية لا تاريخ لهم دون الحاجة إلى الأدوات الكلاسيكية أو أية مشروعية سياسية أو تاريخية أو إيديولوجية؛

- الربط بين الفعل السياسي والفعل الاجتماعي بنفس آخر، وإدراك الاحتجاجات الاجتماعية لأهمية النضال السياسي،

الحراك الثوري تضمن مفاعيله وسياقاته وخصوصياته، وكل بلد أنتج نموذجه، ما نود تحليله ما بعد الحراك الثوري، رصد مآلات الثورة ومخرجات الفعل في الشارع، حققت المسارات التونسية المختلفة نتائج واضحة ومنجزات مرئية ومكاسب ملموسة، وانطلقت في مرحلة انتقالية أحدثت فوران في كل الأماكن من أجل بناء منظومة ديمقراطية.

كان الملمح الأول من النموذج مغريا وجذابا وشحنته النضالية مرتفعة في سلسلة من الأحداث، ويظل أحد النماذج الممكنة، أما الملمح الثاني من التجربة والذي يخص مرحلة بناء الديمقراطية واستتباعاتها وآثارها، يدفعنا للتساؤل عن كنه الدولة الديمقراطية وامتداداتها وشروط تأسيسها وحدودها، وماهي شروط إمكان استنساخها أو إنتاج سيناريوهات مماثلة أومغايرة؟

مكنت الثورة الشباب ومناضلي المناطق المهمشة والجهات الداخلية، والمتدخلون في الشأن السياسي من تملك الفضاء العمومي، وبرزت وجوه قيادية جديدة، تحولت إلى شخصيات عامة و«مشهورة»، تقود التحركات وتسير الاجتماعات وتناقش في المنابر الإعلامية، وتحلل الأحداث وتقترح الحلول وتساهم في صناعة الرأي العام، وأصبحت مؤثرة أو على الأقل تبدو أنها مؤثرة في الوعي العام. شهدنا انبعاث طبقة سياسية دفعت الرموز المعارضة ومناضلي مختلف المحطات السياسية والأحداث لتتبوء الصدارة في مجال صناعة الرأي.

كيف يمكن بناء مجتمع ديمقراطي تحترم فيه حقوق الإنسان باعتبارها قيما إنسانية؟ وما الدور الذي يمكن أن يلعبه الفضاء العمومي بالمعنى النقدي في تشكيل إرادة ودمقرطة المجتمع؟ وأي دور للحركات الاجتماعية في الفضاء العمومي؟ وما طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والفضاء العمومي وما مساهمتها في الانتقال الديمقراطي أو التحول السياسي؟ وما القيمة المضافة للفضاء العمومي في بلورة وعي جديد بأهمية المشاركة والمواطنة الفعالة؟

• مفهوم الفضاء العمومي: تضخم السياسي وطمس القضايا التاريخية :

تتم الإشارة إلى الساحات العامة للتدليل على الديمقراطية الأثينية وولادة فكر الحوار، وأن سقراط مفكر الحوارات والنقاشات وصاحب أسلوب الاستفزاز وتوليد الأفكار، كان يطرح القضايا في الشوارع وليس بين الجدران المغلقة، ولعل الشارع كان المؤسسة الأكثر شفافية والأعمق تعبيرا. ومع أهمية ذلك، ليس المقصود بالفضاء العمومي الساحة أو الشارع فقط، وإنما مجمل التجمعات العمومية التي تقع في الزمان والمكان لأشخاص يجتمعون في حركات اجتماعية وسياسية ومهنية ونقابية... إلى جانب مجمل النقاشات العمومية التي تثيرها وتفرضها تلك الحركات على الإعلام العمومي وفي كل الفضاءات المتاحة.

الفضاء العمومي «قيمة- استعمالية»، ويختزن القدرة على كشف مدى موضوعية التجربة الجماعية[1]، ولذا يحتل موقعا محوريا في الفكر السياسي المعاصر، باعتباره مجالا للمناقشة وسياقا للقرارات الفكرية ومجال النقاش والبرهنة والإقناع وليس مجالا للعنف والإقصاء والنفي أو الهيمنة. وهو فكرة تنفي التمييز الوسيطي بين العامة والخاصة، فهو يتعاطى مع الفرد-المواطن الذي يفكر، وله ذاتيته، وله استقلاليته، أي له القدرة على استعمال الفكر والعقل، وتعني ارتقاء الكل إلى مرتبة المواطن-العاقل والمفكر، وإلى مرتبة الأحرار المتساوون أمام القانون ويشاركون في عملية التشريع. وتميز منذ القرن 18 بوجود الحرية والدفاع عنها ضد هيمنة الدولة، ويعتبر «هابرماس» أن الآداب والفكر والثقافة مسؤولة عن نشأة المجال العمومي بفضل الصحف[2] ونضيف القنوات الفضائية.

1. Benrahhal,Serghini,Z ;Matuszak,C(2009), « Lire ou relire Habermas : lectures croisées du modèle de l'espace publichabermassien », Etudes de communication, N°32,PP .33-49.

2. HABERMAS,J (1978), L'Espace Public, Paris, Payot.

فالفضاء العمومي «ذات- كبرى ومركز للتفكير الذاتي يسمح للمجتمع بتنمية معرفة وفهم الذات وإنجاز حركة ذاتية»[3]، وتتوفر المجتمعات الحديثة على هيكل مركزي ونسقي للتفكير الذاتي والتعديل، من خلال النشاط اليومي والاستعمال العمومي. وهي في أساس بناء السيادة الشعبية، وأن يكون فضاء تواصلي وحواري أكثر منه منصة عرض، أو فضاء عمومي للإبراز، «وتكوين فضاءات عمومية سياسية وثقافية ومحلية...تساهم في دمقرطة المجتمع، وفي مأسسة الديمقراطية ذاتها،»[4].

كما يعني الفضاء العمومي ما هو مرئي (visible) وما هو مشترك (commun)، ويحيل إلى حيز مجرد يدور فيه النقاش والجدل ويساهم في تكوين الرأي العام والإرادات السياسية، ويحيل العام إلى علنية الموقف وتعميم الآراء والتفكير وإعلانها وتقاسمها، مما يجعل الأفكار والمواقف مشتركة أو بلغة «حنا آرنت» نوعا من «أنطولوجيا الإعلان»[5]، وحسب مدرسة شيكاغو يشمل الفضاء المادي والفضاء اللامادي (الميديا). ويشكل الوسط العام الذي تكتمل فيه وتتشكل الصورة والمعنى والإخراج الاجتماعي. وهو مساحة تصنع فيها الهوية الذاتية وتتكون فيها الوطنية وذاتية الديمقراطية، ويطور المجتمع معرفته بذاته، ويمكن إضافة معنى إضافي وهو الميديا والإعلامي ينفي «إنشاء المعنى الاجتماعي»، حيث الوصل بين الفعل الاجتماعي والنشاط اللغوي، بمعنى مقاربة اللغة لا كمرآة الواقع الاجتماعي وإنما كبناء اجتماعي للمعنى. وهو فضاء مكون للآراء وللإرادات السياسية، فالفضاء العمومي مفهوم أفقي يمكننا أن نحلل كل ما حدث دون الانغماس في التفاصيل والبقاء في الكليات، وفي درجته الأولى تحرر من الاستبداد، وقد لعبت الأحداث والأشخاص والمعاني والسرديات السياسية والحزبية والانتخابية وسرديات الاستشهاد دورها في تأثيث الفضاء العام التونسي. إن الثورة الدائمة بعبارة تروتسكي الشهيرة أي أن الثورة فعل دائم ومستمر ومتواصل للاندماج في الصيرورة التاريخية، إن الفضاء العمومي يمكنه أن يعبر عن الاستمرارية بنحت شخصية مواطنية مستيقظة ومنتبهة.

سنعتمد مفهوم الفضاء العمومي إجرائيا لتحليل ما بعد الزخم الثوري وأن نقرأ فيما وراء سمك الأحداث والوقائع زمان الثورة التي اثثت الفضاء العمومي، وقبل أن

3. Philippe(1992), « Espace publics, sciences sociales et démocratie ». Nm Quaderni. N.18, Automne 1992. PP/63-73.

4. Ibid

5. Arendt,H, (1972), Le système totalitaire, Paris, Seuil.

نتطرق إلى نماذج تطبيقية، نعتقد أن الفضاء العام كمفهوم جامع للوقائع والخطابات والأحداث. استقبل الديناميك السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية وغيرها، فالفضاء العمومي هو الوسيط الحقيقي بين النظام السياسي من جهة، والقطاعات الخاصة للعالم المعيش ومنظومات الحركة المتخصصة وظيفيا، من جهة أخرى. وأن الضمانات المؤسساتية، أيا كانت أهميتها، عاجزة عن حماية الثورة من كل تشويه، لذا يجب حماية البنيات التواصلية في المجتمع، بواسطة فضاء عمومي حيوي . يشكل إعادة بناء الفضاء العمومي شرطا لقيام تجربة ديمقراطية قابلة للحياة المعاصرة والفضاء العمومي (espace public) من المفاهيم الملازمة للعقلانية التواصلية حسب «هابرماس». والمجتمع المدني تحرر بمعنى أنه ليس وليد «الدولة» بل نتاج المجتمع وهو بذلك يحافظ على الشرط الأساسي وهو التحقق الذاتي للفضاء العمومي أي يتوفر على ثلاثة شروط أساسية لكي يكون هناك فضاء عمومي حقيقي:

- الشرط الأول: أن يوجد فيه الأفراد وممثليهم السياسيين وهيئات المجتمع المدني متحررين من السلطة،

- الشرط الثاني: أن توجد الحرية والحق في التعبير والرأي وأن تؤخذ هذه الآراء والقضايا بعين الاعتبار من لدن الدولة

- الشرط الثالث: لا تكون شرعية إلا إذا كان منبع شرعيتها الفضاء العمومي.

سنركز أساسا على تجربة الثورة كنموذج من الحركات الجديدة في المنطقة العربية لإدراك عمق التحولات الحاصلة في الفضاءات العمومية المحلية وهي تمثل حالة فريدة من حالات المقاومة المتنامية. هذا الحراك الثوريذو طبيعة سياسية من جهة، وذوطبيعة اجتماعية من جهة أخرى. فهي من بين الحركات الاحتجاجية التاريخية الجديدة الشعبية العامة في تونس، أي استطاعت أن تنزل إلى الشارع بمطالب سياسية واضحة لا نزاع في أن تحقيقها سيمثل ثورة سياسية بما في الكلمة من معنى، وفي الآن ذاته حركة اجتماعية تبنت مطالب مختلف الحركات الفاعلة، مع العلم أن أغلب الحركات الاجتماعية منخرطة في الحركة بدرجات متفاوتة.

ننطلق من موقف نقدي يؤمن بإيجابية ما تحقق لكن منتبهين إلى تطلع أغلب القوى الحيّة للأفضل، تثمن المكتسبات وترنو إلى تجويدها وتجذيرها وتثبيتها، فالثورة حررت الفضاء العمومي وأزالت كوابحه وعراقله، وهي كفرضية نظرية ومنهجية ومفهومية تساعد على قراء النموذج التونسي قراءة نقدية، تبحث في ما وراء الحدث

أو الما يحدث وما وراء الواقعة السياسية المغرية والعمارة السياسية الجذابة ، مقارنة بما يجري لدى الجار أو بقية الأشقاء العرب من تناحر وتدمير وخراب.الفضاء العمومي التونسي ظل فضاء مغلقا، محكوما بسيطرة النظام الكلياني والشمولي، وتوجيهه بما يخدم مصالحه والارتقاء بالمايحدث إلى التفكير في الوقائع السياسية.

نلحظ أن الفضاء العمومي امتلاء بالتفاصيل والجزئيات والتجاذبات والمناكفات وضمور عملية النظر وعقلنة الفعل السياسي أو التفلسف ببساطة وأن نفسح المجال للفيلسوف لكي لا يتوارى ويفسح الاهتمام بالآني واللحظي أي السياسي وما فيه من استهلاك، ويبقى النفاذ إلى ماهية ما حدث-الما يحدث والوقائع السياسية مسألة في غاية الأهمية.لا ننسى أن الثورة محاولة لبلوغ الأحلام، وتحقيق التطلعات التاريخية وتحقيق التنمية، لقد انغمس الحراك وتمحور حول الاستحقاقات السياسية المباشرة، وتضخم التنافس الحزبي والبحث عن التموقع. يبدو أن الأسئلة التاريخية توارت، وهو ما يدفع للتفكير، هل نسينا المشروع النهضوي لتحل محله المطالب الديمقراطية والإصلاح السياسي؟ ألم يطرح الإصلاح السياسي كمدخل ضروري للنهوض والتنمية والتقدم؟ هل إنزاح السؤال الحضاري نحو القطري وانكمش في المطلبية السياسية والاجتماعية؟

تقلص الزخم الثوري وصار بنبض ضعيف وبدقات بطيئة، وهو ما منح القوى المضادة للثورة «الثقة» في أن تعيد ترتيب أوراقها، وتقتنص كل لحظة لاستعادة نفوذها، وتمتص دينامية الفضاء العمومي، وتعيق الفاعلين الجدد قبل ترحيلهم أو تحييدهم أو سجنهم إن لزم الأمر. تم تغييب البعد الثقافي، وقضايا التأخر والانحطاط، ولم تطرح القضايا التاريخية المعتادة مثل الوحدة والاتحاد المغاربي ما عدا محاولة معزولة للسيد محمد المنصف المرزوقي، وبالتالي لازالت في دائرة الحلم ولم تصل بعد إلى منطقة البرمجة والإجراءات الميدانية (الايجابيات والسلبيات). إذا لم تندرج الثورة في منطق التحديث، تتحول إلى مجرد انتفاضة، تكثفت في البحث عن السلطة- الجهاز (الدولة)، بين لحظة الانبثاق الثوري والانبعاث الحضاري مسافة كبيرة، ومسافة بين الفعل السياسي الحزبي والفعل السياسي الجماهيري (الأحداث: الهيأة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي): الجدل السياسي والمجتمعي- التجاذبات والتوترات. نعتبر أن الثورة تفتقد إلى مرتكزات نظرية وفكرية مما يجعل الانفعالات الثورية والنزوع الثوري يذوي، ولا تكون له امتدادات تمس العمق وتؤثر في البنيات سواء تعلقت بالدولة العميقة أو بالمجتمعات العميقة.

سنستثمر مفهوم **الفضاء العمومي** في تحليل التجربة التونسية في خمس مستويات:

المستوى الأول: الفضاء العمومي ومسارات الديمقراطية

في ظل منسوب ثوري متصاعد انبنى الانتقال الديمقراطي على تدرج القرارات والأحداث والوقائع وخاض جدل شعبي ومؤسسي في كل التفاصيل من تنقية المنظومة القانونية إلى قانون مصادرة أملاك بن على وشبكته الأسرية وصداقاته. انكبت الهيأة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي على دراسة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتجسيم البعض من التطلعات والأحلام تحت قصف التجاذبات الشديدة وضغط الصراعات الحزبية والحسابات الفئوية، وأفرزت اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، واعتبرت المنحى الأكثر موضوعية وجدية، لبلورة المسار الديمقراطي في مؤسسات سيادية ودستورية. هذه العمارة للنظام السياسي اشتغلت بما هو معروف بالضرورة من الديمقراطية، لم يواكبها حوض يغذيها بالثقافة الديمقراطية من قبول للاختلاف وتسامح واحترام مطلق للقانون واشتغال ذاتي للمؤسسات بعيدا عن التدخلات وأن يكون محصنا ومسنودا بفضاء عام عميق.

هذا المسار الديمقراطي أنتجته ثورة شعبية وهو استمرار للثورة بأدوات سلمية وقانونية قبلها الجميع وتبناها الكل السياسي والاجتماعي وتقنين لعملية التغيير الاجتماعي عبر الأداة الانتخابية والديمقراطية. وشكل مسارات متنوعة، لئن تحقق الجانب الانتخابي وصيغ الدستور الجديد، يستوجب حاضنة اجتماعية وثقافية وإعلامية وقيمية تثري باستمرار من الفضاء العمومي الذي يعتبره «هابرماس» مدخلا جوهريا إلى النظرية الديمقراطية[6] ويرتقي إلى مستوى أن نفكر في المراحل والآليات والأهداف وأن نترصد النقائص. ينبني حول الحوار المؤسسي والتواصل المجتمعي، دينامية قيمية تقطع تماما مع احتمال العودة للاستبداد وتحمي الحرية وتطبيقاتها من «ذئاب» الماضي أو «ثعابين» الدولة العميقة.

وحين نعاين مسألة الديمقراطية، نلحظ أنّها تنحصر في الجوانب الشكلية (انتخابات رئاسية - انتخابات تشريعية - ...) التي نثمنها لكنها تبقى دون المأمول في مقياس المحكات الثورية التي تطمح لما بعد الديمقراطية التمثيلية، كمنتج ليبرالي خالص، تقوم

6. Habermas,J .Théorie de l'agir communicationnel, Paris, Fayard, 1987.

على مبدأ الانتخاب وشكلانية العملية الديمقراطية ومقاييسها المضبوطة. كنا على وعي بمجموع الانتقادات والمؤاخذات نحو هذا النموذج، حيث يحضر وعي شبابي ومواطني حاد، يرنو إلى ديمقراطية تشاركية مع قبول ظرفي بهذا النمط الديمقراطي، وباحثا عن الديمقراطية البديلة والديمقراطية التشاركية التي أفرزتها بلدان أمريكا اللاتينية...تم «التغافل» عمدا عن طرح الديمقراطية الاجتماعية وقضايا الفقر والتهميش والتفاوت، في تناغم مع الممكن أو المربع المتاح، لأن الكرامة ليست مشاركة انتخابية بل بحثا عن حلول للقضايا الاجتماعية، فضلا عن التعاطي مع ضاغطات الهياكل الدولية (بنك النقد الدولي، وغيرها من المؤسسات المالية النافذة)، وإثارة النقاش والتعاطي مع المؤسسات المالية العالمية واحتمال وقف تسديد الديون، ودار جدل جزئي داخل الفضاء العمومي حول «فك الارتباط» مع الهيمنة المالية العالمية الانخراط فيه أو مشاكسته، وحوار حول طبيعة الإصلاحات الفلاحية العميقة، وماهي السياسات الاجتماعية الفعلية، مسألة القطاع العمومي، تدقيق وضعية الأراضي المنهوبة وغيرها من القضايا الاجتماعية الجوهرية.

يعد المسار الديمقراطي عملية جراحية مؤلمة للمواطن في معاشه وحياته اليومية و«قفته»، فالأوضاع الاجتماعية ازدادت سوءا من تراجع أبرز القطاعات المنتجة كالفوسفاط الذي تعطل إنتاجه لسنوات بسبب الاضطرابات الاجتماعية وارتفاع المطلبية وتناقص إنتاج المحروقات بعد عدم التجديد لبعض الشركات وعدم رغبة المستثمرين في الوجهة التونسية، وارتفاع نسبة الدين الخارجي بـ 59,1%، مع انخفاض تدهور المقدرة الشرائية.

الشرعية الانتخابية قاصرة مالم تتضمن شرعية تنموية وإعادة التوزيع للثروات والجهات المحرومة والتشغيل، فالشرعية الانتخابية تحدث حركية داخل البنيات المجتمعية والذهنية والوجدانية، بما يتيح المجال لبروز حالة أفضل واستجابة مطمئنة للساكنة. ومع كل الصعوبات التي تلقي بظلالها، نعتقد أن النموذج التونسي يظل قابلا للتطوير والتحسين، رغم العوائق المذكورة يظل نموذجا معياريا من حيث آلية الانتقال والتدرج والاتوماتيزم الديمقراطي الشكلاني والصوري، وهو نموذج انتقالي بين البرلمانية الصورية والبرلمانية الواقعية وهي نصف ديمقراطية أفضل من غيابها وطابعها الصوري أجدى من هيمنة الاستبداد وروافده، ومازال التخوف من الانتكاسة والنكوص والانكفاء، يسكن عقل وعاطفة العديد من الفاعلين والناشطين. إن النظام الديمقراطي- حسب الأحداث- يبنى ويتطور عبر الوعي العام وأنها ليست مسالة سياسية فقط

أو أنها قانونية بامتياز، وإلا أفرزت ما لاحظناه في الانتخابات الأولى (أكتوبر 2011) والثانية (أكتوبر 2014) ولادة ديمقراطية هجينة وإقطاعيات سياسية جديدة، تنامت على ملاعبة الوعي الشعبي ومغازلته.

صارت لدى العديد ممن شاركوا في الثورة قناعة مؤكدة أن الفقر يطمس الديمقراطية لأنها تحتاج إلى بنية تحتية للتحقيق وإلى ثورة ثقافية، فكرة الانتقال الديمقراطي بعد ثورة شعبية فيها العديد من النماذج (الاسبانية والبولونية...) ووعي النخبة السياسية وتمثل العامة للعملية السياسية وللفكر السياسي المنتج لها والتي ينمذجها وينفذها ويمارسها، نحن في مرحلة عسر الديمقراطية «dysdémocratie»، بمعنى صعوبة هضمها وتتطلب مساحة زمنية وتدريبية وتأطيرية حتى يتم استدخالها في الوعي الجمعي.

من عوائق التجربة، أزمة شرعية الصندوق، وفي التجاويف هناك سيولة تزييف الموقف بالإعلام والمال وردود الفعل والتزود من المصادر الجهوية للمجتمع العميق ديناميتها السياسية.

وأن الديمقراطية ليست القوانين والنصوص وإنما التغيير المادي الفعلي لمفهوم السياسة كشأن عام وهذا يقتضي تحولا جوهريا في الثقافة السياسية للمجتمع، وفي علاقات الاجتماع المدني، فالديمقراطية أكثر من الانتخابات وليست السياسة وإدارة الشأن العام إلا وجه من الوجوه العديدة لها. تكشف في صلب الخيار الديمقراطي السياسة من جديد، شرط أن لا يعاد إنتاج نفس النسق ألا وهو البحث عن السلطة السياسية واحتكار الفضاء العمومي، وتنامي عقلية الاقتسام، وانحصار القوى الثورية،وإفراغ الديمقراطية من جوهرها، والانزلاق في وارد «التخابث» على الديمقراطية، الثورة لا تعني الوصول إلى السلطة بل تحقيق التنمية، السياحة تتراجع والفلاحة تتقلص، وظهرت أعطاب كثيرة، منها، اختزال الديمقراطية في السياسي المباشر، أي تقاسم المناصب وتوزيع المسؤوليات على أساس الولاء لا الكفاءة، وتجاهل كامل للمضمون الاجتماعي وتناسي للجهات المحرومة والفئات المهمشة، وهي خاوية من كل مكون اجتماعي وثقافي وتنموي، نحن في نصف الحقيقة ونصف الدفء حسب عبارة مظفر نواب، على كل لدى الجميع قناعة بأن ما لا يدرك كله لا يترك بعضه.

يبرز ثراء التجربة في جدل الواقع والفكر، فالتفكير في طبيعة النظام السياسي طرح أسئلة عديدة منها منزلة الدولة في النظام الديمقراطي، وأنها ليست جسما وافرا

في التكوين الاجتماعي أو كائنا سياسيا قهريا مفروضا على السياق الاجتماعي، بل هي تمثيلية أي تعبر عن مستوى توازن القوى المتحقق في الحقلين الاجتماعي والسياسي، إنها «انعكاس لتناقضات البنية الاجتماعية وتمثيل لها» بعبارات نيكولاس بولنتزاس.

كما تتبرج الشرعية الحزبية على حساب الشرعية التوافقية الوطنية أحيانا، التي لم تلتئم ولم تنصهر في بوتقة الوطنية الصلبة، وإنما هي شرعية متصدعة وممزقة إلى شبه نصفين (أبرزها الإسلامي-العلماني). ومازال البحث متواصلا في ما وراء ميثولوجيا الديمقراطية، لتأسيس الدولة المحايدة تدبر ولا تحكم، وأنها تتكون من السلطة السياسية ولا تخضع لها، لا بد أن تخضع لضوابط أخلاقية (الصدق-المعقولية-الحقيقة-الدقة) تعوض القانون الطبيعي سلطة قوانين الحق «حجة السلطة لا سلطة الحجة». أن تكون «فضاء ديمقراطي مفتوح للجميع، منتدى خطاب نيابي قائم حيث تنجز بحرية العقل النقدي للأفراد المتنورين»، الديمقراطية ليست قبول قواعد اللعب وإنما اللعب بالقواعد، ليست احترام القانونية بل محاولة بناء شرعية لا يحتج عليها ويحتج عليها باستمرار، وفكرة الفضاء العمومي مدخل مفهومي لفكرة الديمقراطية وتبرز الشروط المجتمعية التي تتيح حوارا عقلانيا نقديا حول إشكالات الشأن العام، وهي مسألة تهم الثورة كل ثورة بما فيها الثورة التونسية.

لن نقف هنا على كل الحيثيات المرتبطة بهذا النموذج وكل الانتقادات الموجهة له (وخاصة الوجه الليبرالي الذي تعمل القوى الليبرالية الجديدة على إظهاره)، وسنكتفي بالقول أن النمو المتسارع للحركات الاجتماعية الجديدة، وصعود المقاومات في وجه «الديمقراطية الليبرالية»، يفرض علينا اليوم -أكثر مما مضى-التعاطي معه، لأن معظم الأحزاب السياسية بما فيها اليسارية لا تزال رهينة النموذج الليبرالي، أي «الديمقراطية التمثيلية». صحيح أن بعض التجارب في دول أمريكا اللاتينية راكمت (في العقد الأخير) مساهمات عدة في النقاش العمومي حول مسألة الديمقراطية وطرحت بدائل أخرى للتداول العمومي أهمها: التعاون الاقتصادي: جنوب-جنوب، الاقتصاد التضامني، إصلاحات فلاحية جذرية، سياسات اجتماعية حقيقية، تأميم المصانع الكبرى، نزع الأراضي المنهوبة من طرف البرجوازية، وقف تسديد الديون، التدقيق في الديون الكريهة وغير المشروعة،... إننا بعيدون عن هذا النقاش وعن دراسة تلك التجارب، مما يستوجب بذل الجهد لفهمها ومناقشتها.

إذا كانت هبات التغيير التي حملها ربيع الشعوب نابعة من التحولات الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية التي وقفنا عليها أعلاه، فإن سؤال الديمقراطية سيظل عصب هذا الربيع بدون شك، وما يستدعيه من فهم العلاقة القائمة بين الفضاء العمومي والديمقراطية، وسنكتفي هنا بالتساؤل: إلى أي حد يساهم الفضاء العمومي في سيرورة التغيير الجارية وفي تعزيز ديمقراطية بديلة؟ هل يتجه الفضاء العمومي المحلي كمجال للفعل التواصلي، العقلاني، النقدي صوب رؤية جديدة للعالم؟ هل يمكن الرهان على الفضاء العمومي كقوة اقتراحية ومضادة للسلطة لتشكيل قوى مضادة لأية سيطرة كليانية – استبدادية؟ أفقها الأكبر هو الوصول إلى سبر كنه التوسع الاجتماعي للعقلانية في العصر الحديث، وهمها النهائي ليس شيئا آخر في العمق سوى تأسيس فضاء الديموقراطية على أسس عقلانية، وتثبيت الديمقراطية في بلد لا يمتلك تقليدا ديمقراطيا حقيقيا. مثلما أن جهود وضع الديموقراطية في مربع تصور عقلاني للحداثة، أي تأسيس الديمقراطية على مبدأ الحوار، وتمييز المبدأ الديمقراطي عن المبدأ الأخلاقي، «لا يتم التعبير بالضرورة عن مبادئ الأخلاق الكونية مع مبادئ الشرعية الديمقراطية ما دامت الافتراضات التواصلية المسبقة والشروط الإجرائية، التي تؤسس التشكيل الديمقراطي للرأي وللإرادة، هي مصادر الشرعية»[7]. وتصبح الديمقراطية بالتالي فضاء عموميا دائم الانفتاح، تتغذى بنيته التحتية التواصلية باستمرار بقوى اجتماعية متمايزة ومتنافسة باستمرار، ولم يعد موضوع الديمقراطية هو الفرد في التقليد الليبرالي، وإنما مختلف المجموعات الاجتماعية التي تقوم تمايزاتها في المنافع وعلاقات القوى برسم حدود التدخل العمومي. ويشير «هابرماس» إلى أن الفضاء العمومي في المجتمع الحديث يعتبر نظام إنذار، مجهزا بهوائيات تحس جيدا بمشاكل المجتمع.

عندئذ تصبح الديمقراطية بشكل حتمي تراضيا معرفيا وثقافيا قبل كل شيء، ويتم داخل هذا التراضي ترحيل جملة من مظاهر الهيمنة الاجتماعية أو على الأقل إخمادها، وبالفعل فإن معقولية مثال التفاهم المتبادل لا يفترض الإطاحة بالعلاقات الاجتماعية بعبارة «بارسنز» المتساوية بقدر ما يفترض القدوم الفعلي لعالم مساواة رمزية بين المتحاورين، ويقام على الاحترام المتبادل بين الحقوق والواجبات، يخضع المجال العمومي إلى صنافة قانونية محددة، وهي فكرة الحق الذي يمليه العقد الاجتماعي والحق القائم على القوانين الموروثة والإرث السلطوي، كما يبين «كانط» أن «الحقيقة لا تصنع القانون» بل «السلطة تصنع القانون»، ينشأ الرأي العام في مجتمعات تنشد العقلنة ويتطوّر في فضاءات اجتماعية تغلّب الاستدلال والبرهنة على الظنون والأفكار

7. Habermas,J(1997), Droit et démocratie :entre faits et normes, Paris, Gallimard.

المسبقة. هذا طموح قديم كما هو معلوم بدأ مع عصر الأنوار عندما عزم فلاسفته أن يجعلوا كلّ إنسان قادرا على اتخاذ العقل دليلا ومرشدا وعلى الاستناد إلى قوّة البرهان بدل الاطمئنان إلى السائد.

المستوى الثاني: الفضاء العمومي والدستور

الانتقال من مرحلة الاستبداد إلى مرحلة تدشين بناء الديمقراطية نصوصا ومؤسسات، وهو ما يمكن الإقرار به من خلال المصادقة على دستور جانفي 2014، ونحن نحتفل بتجاوز أكثر من سنة على ذلك، نستحضر المخاض والنقاشات العسيرة داخل قبة التأسيسي وخارجها، والضغوطات التي مورست للتخلي عن النسخة الأولى وإدماج التعديلات، والكل يتذكر ما تبع الحوارات في العديد من البنود المحورية (تضمين الشريعة - حرية الضمير - التمييز الإيجابي - الطاقة - منزلة المرأة ...)، هذه التحويرات التي مست صياغة المتن والمضمون، إلا أنه لم يتحول إلى بنية شعورية أو ثقافة مجتمعية سائدة.

إن قوّة الدستور وأثره ليس في نبل البنود وفي الصياغة الورقية والتشريعية، وإنما في الإيعازات السلوكية التي يجذرها ويرسخها لدى المواطن، وبروز الفرد الذي يحترم الدستور ويدافع عنه، بما يجعل السلطة أي كانت فواعلها لا تقدر ولا تتجرأ على «تجاوز» الدستور أو «اختراقه» تحت أي مسمى. اليقظة الشعبية مضاف إليها الدستور عين ساهرة تدعم النظام السياسي الحديث في تقييد السلطة ووضع قواعد عامة للتداول حول السلطة، رغم الزخم الحواري والتواصلية الجيدة، فإن الفضاء العمومي ليس جزئيا أو ظرفيا بمعنى الامتداد إلى الأفراد، ولم يتم تحويل الدستور إلى ثقافة عبر القنوات التدريبية المجتمعية من إعلام ومؤسسات ومنظومات مجتمعية، أي يفتقد إلى السياقات المعززة والمزودة.

مباشرة بعد الانتهاء من الصياغة والمشاهد العاطفية العميقة والدموع والعناق بين الفرقاء، لم تنشأ حركة مجتمعية شاملة داخل المجتمع المدني أو في الطبقة السياسية التي اتسعت أو المؤسسات التربوية، وبرز أن صياغة الدستور لا تكفي لتكريس سيادة الشعب وضمان الحقوق وتقييد الحكام وتطبيق القانون وإبعاد التصرفات التي تحيل إلى مواصفات المنظومة القديمة من تعذيب وانتهاكات وتجاوزات. وكشف الدستور أن النص لا يمكن أن يحدث عقلانية في المجال الاجتماعي والسياسي، قد يؤطره ولكن يحتاج إلى ثورة في بنية صياغته وإنشائه، وأن ينتقل من السجل المكتوب إلى تجاويف

الوجدان، وأن يلامس البنية الشعورية القادرة على تحويل النص إلى وقائع قيمية وضوابط حقيقية تعاش.

والحيثيات التي صاحبت مناقشة الدستور فكرة ومشروعا تحيلنا إلى الأهمية الرمزية لهذا المنجز، لقد ارتبطت الحركة الوطنية التونسية بفكرة الدستور واستمد الحزب الحر الدستوري تسميته من دستور 26 أفريل 1861، لأن الدستور يرمز للحرية والحكم المقيد بالقانون، وأصبح الدستور مع الحزب الدستوري الجديد يوحي بمعاني السيادة والاستقلال، ويمكن الإشارة إلى أحداث 9 أفريل 1938 التي استشهد فيها العشرات من التونسيين وهم يطالبون ببرلمان تونسي منتخب، وبرزت فكرة بعث مجلس تأسيسي في مذكرة 7 نقاط التي قدمت في 14 أفريل 1950 مطالبا بدستور ديمقراطي يصدر عن جمعية قومية منتخبة عن طريق الاقتراع العام، وكان الباي معارضا للفكرة ويرغب أن يكون في شكل منحة من الباي إلى الشعب.

كما شكل الدستور مسالة محورية في الفكر العربي الإسلامي وارتبطت نشأة الأحزاب بالمطالبة بالدستور، وحتى الحركات الوطنية التصقت بأولوية الدستور، والتحرر من الاستعمار بكتابة الدساتير الوطنية. وان التخلف يعود إلى طبيعة المؤسسات السياسية والفكر الإصلاحي الإسلامي الحديث وهو ينحصر في المستوى السياسي الصوري، بمعنى إصلاح الحكم بما هو محور الفكر الإصلاحي السياسي ويرجع التأخر إلى الاستبداد، ونعرف جيدا النقد الشديد الذي وجهه «مونتسكيو» على الاستبداد الشرقي. ودعا «الأفغاني» إلى فرضية - المستبد العادل - وأن يؤطر استبداده – «لا تحي مصر ولا يحي الشرق..... إلا إذا أتاح الله رجلا عادلا قويا يحكمه بأهله على غير التفرد بالقوة والسلطان». والشيخ «محمد عبده» اعتبر أن «مستبد يكره المتناحرين على التعارف.... يحمل الناس على رأيه في منافعهم بالرهبة إن لم يحملوا أنفسهم على ما فيه سعادتهم بالرغبة، عادلا لا يخطو خطوة إلا ونظرته الأولى إلى شعبه الذي يحكمه». ويقترح فترة الإعداد والترشيد بخمس عشرة سنة-وهي سن مولود لم يبلغ الحلم، يولد فيها الفكر الصالح، وينمو تحت رعاية الولي الصالح،... يثني فيها أعناق الكبار إلى ما هو خير لهم... وأن الأهالي قاصرون سياسيا لم يبلغوا رشدهم المدني.

ونشر «رشيد رضا» سنة 1901 مقالا بعنوان «الإصلاح والأسعار على قدر الاستعداد» ليبين أن الترقي -لا يتم إلا إذا استعد له الناس بالتدريج. ما يدفعنا إلى إعادة التفكير في الدستور حالة الإخفاق وما دون المأمول في تعثر العديد من المؤسسات الدستورية

(هيئة الحقيقة والكرامة- المحكمة الدستورية ...)، الدستور بلا شك ثمرة التراكم الثوري والفكري والنظري والمدني، الدستور المجسد في الواقع وفي إدارة السلطة وسلوكات المواطنة، مما يكرس الدستور في العقل وفي الواقع، ويجذر وعي سياسي جديد بالمجال الدستوري والحقل السياسي والسلطة والدولة والمجتمع المدني، لا نتحدث عن إخفاق أوتهميش لمشروع الثورة وتحولها إلى دولة مثلما تحول الاستقلال إلى دولة، وإنما جعل الدستور يعاش في الذهن والعاطفة والواقع. وأن لا يتعامل مع الدستور كمنتج جديد بعقلية قديمة، وننتظر انبثاق أدوات جديدة وأساليب مستحدثة تؤسس الفضاء العام، ويفترض أن يحرر المواطن ويمكنه من وسائل مواجهة الاغتراب والعطالة، ويدمجه في دوائر الأنوار المختلفة.

المستوى الثالث: الفضاء العمومي والمسارات الانتخابية

لا يملك التشكيل الديمقراطي للإرادة إلا وظيفة إصباغ المشروعية على ممارسة السلطة السياسية للدولة، ولذلك ترتبط مشروعية الدولة باحترام السيادة الشعبية وتعمد الحكومة تبرير استعمالها للسلطة، وتدافع على برامجها أمام الجمهور وممثليه في البرلمان، على هذا النحو تمثل الانتخابات فعلا تأسيسيا للمجتمع من حيث هو جماعة سياسية منظمة بطريقة قانونية وتتصرف بشكل عقلاني وإجرائي.

انبثق مفهوم السيادة على أنقاض السيادة الفردية المطلقة أو تزييف الانتخابات وسرقة الأصوات، نتج عنه إعادة الدور الحقيقي للمواطنين في تسيير المجتمع وحكم أنفسهم بأنفسهم واحترام دولة الحق، والنظر إلى الحكومة على أنها المخولة لاحتكار عنف الأفراد واستعماله بشكل مشروع وإعادة توزيعه بشكل متساو على قوى المجتمع.

ويعد الانتخاب من أهم مقومات السيادة، ويعتبر الحق السياسي في اختيار من يسير السلطة ومؤسسات الدولة، وهي من أهم مكتسبات حق المواطنة ومواصفاتها. فالعملية الانتخابية هي التعبير المؤسسي عن الديمقراطية، وهي التمثيل، أما التحقيق الإجرائي لها فهو الاقتراع من حيث هو اختيار حر وطوعي، وقد حققت المسارات الانتخابية المختلفة التشريعية والرئاسية أهدافها،وانتخب المجلس الوطني التأسيسي والمجلس النيابي ورئاسة الجمهورية، وحتى المؤسسات الدستورية (هيئة الحقيقة والكرامة مثالا) مع اختلافات جوهرية أعاقت الاشتغال الطبيعي لهذا الهيكل. أفرزت الانتخابات بعض القوى المناضلة، وخاصة حضور الإسلاميين في اعتلاء سدّة الحكم وحضورها في المجالس النيابية، ولكن أدت إلى عودة العديد من رموز الحرس القديم

وانتعاش ثقافة الزبونية والشللية، وتكون أذرع مالية وإعلامية، ولم يكن حضور الفاعلين الجدد من أصحاب التاريخ النضالي والتضحيات إلا محدودا، خصوصا في مرحلة الانتخابات الثانية (أكتوبر 2014). فالمسار الانتخابي بالصيغة التي برمج لها لم يكن ليفرز النخب الثورية التي كان يمكن أن تمنح التجربة عنفوانها وزخمها، ويحي مضامينها الاجتماعية واستعادة سؤال التقدم والتطور والنمو.

لم تؤدي الانتخابات إلى نشر الاستعمال العمومي للعقل، وأن تأثيث الفضاء العام شرط إمكان الرأي (opinion) بدورها شرط إمكان الديمقراطية[8]. ولم تخلق الانتخابات فضاء التواصل حيث الرأي العام ينبثق من خلال الحوارات بين الفرقاء واستعمال كل الحجج العقلية انه نموذج عقلاني[9]، يفترض الفضاء العام وجود أفراد مستقلين نسبيا قاد رين على ابتكار رأيهم غير مستسلمين للخطاب السائد ومؤمنون بالأفكار والحجة[10].

وكشفت مسارات الانتخابات وسياقاتها أنها تعبرعن مصالح برغماتية وزبائنية وفردية وفئوية بالمعنى الضيق للكلمة مع غياب للتواصل البرامجي، استنسخت تونس نموذج «الديمقراطية التمثيلية» التي عممتها الإيديولوجية البرجوازية (الليبرالية)، والتي تقوم على مبدأ الانتخاب والتمثيل النيابي الهرمي الخاضع للدستور الممنوح. إلا أن هذا النموذج التمثيلي الذي يعتمد على تقنية الانتخابات وآلية الصندوق، لم يعد صالحا نظرا للأزمة الحقيقية التي يعيشها مع ولادة «النظام العالمي الجديد»، وهو الأمر الذي التفت إليه بعض الفلاسفة النقديين المعاصرين وأخضعوه للسؤال، تجلت مآزق العملية الانتخابية مما ساهم في ظهور العديد من النقاشات والأطروحات حول «الديمقراطية البديلة»، لعل أهمها «الديمقراطية التشاركية» التي قدمتها تجارب دول أمريكا اللاتينية.

وإذا أردنا فحص السلوك الانتخابي، تبين أن:

- المراحل الانتخابية تفتقد إلى البرامج الدقيقة مع إمكانية الشراء والتأثير على الناخبين(المال الفاسد).

8. Habermas,j cite par maigret, Sociologie de la communication et des medias, Paris, Armand Colin, 2004.

9. Breton,p et prolix,s, l'explosion de la communication. a l'aube du xx siècle, Paris, la decoyêtre ,2002.

10. http://www.wolton.cnrs.fr/glossaries/-espace public-htm

- ما نزال في مرحلة ما قبل المواطنة أو الرد الغريزي العقابي في السلوك الانتخابي ما نزال في معجم الخاص والعام،

- نود أن نقول أن كل العمليات الشكلية والفنية من انتخابات وهو ما ساهم في اختيار السلوك الانتخابي بشكل عام وهي ممارسة إيجابية أن تصبح الانتخابات وفكرة التداول على السلطة (النهضة فالنداء...).

أثار لدينا عدّ استنتاجات وملاحظات حول غياب العقل العمومي وشرخ في الفضاء العام، تتمثل في:

- إعادة تعريف الشرعية وعودة أساسية لرأي وموقف المواطن ووقوفه في الطابور ولكن أيضا مقاطعته للعملية الانتخابية.

- الشرعية السياسية وان الشعب يمنحها رضاه وقبوله واختياره وأنها ليست امتيازا جهويا أو اجتماعيا أو إيديولوجيا أو عقائدي.

- الإعلان عن النتائج قبل الإعلان الرسمي أثار أعمال عنف وشغب في بعض المناطق،

- الانتخابات الرئاسية وشرخ جغرافي خطير بين الشمال والجنوب.

- استثمار العداوة وغياب البرامج وعودة حثيثة للأبوية وكاريزما والشخصنة،

- استثمار التاريخ البورقيبي، في الدعاية الانتخابية قد نتفق كل أن الوسائل متاحة وربما مشروعة ولكن ما تحت شبه البرامج المتشابهة والمتماثلة، فإن السلوك الانتخابي لم يرتقي إلى العقلانية،

- التركيز على النعرات الجهوية والعروشيات (العشائرية)،

الفضاء العمومي فيه أكثر من مليوني ناخب لم يشاركوا في الانتخاب مع نسب ضعيفة في مشاركة الشباب، و«التحايل» في الانتخاب عبر الخضوع لتأثير وسائل الإعلام وتكييف المواقف وتغير المواقف، وصولا إلى شراء بعض الأصوات ودخول الاعتبارات الجهوية والفئوية والقبلية والعروشية (المجتمع العميق) في عملية التصويت، وإلا كيف نفسر حصول حزب الوطني الحر على نسبة محترمة من الأصوات، وهو الحزب الفتي وغير المعروف.

أدت الانتخابات التشريعية (26 أكتوبر 2014) إلى استنتاجين محوريين في فهم

العملية الانتخابية وتحليلها، ما يمكن قوله:

- انحسار تأثير أحزاب سياسية تصنف ضمن «قوى الثورة» وفي المقابل رجوع واضح لرموز المنظومة القديمة في هياكل حزبية جديدة،

- غياب للقوى الاجتماعية والثقافية والفكرية والأكاديمية عن المشهد الانتخابي مع تراجع في مساهمة الشباب، مما يهدد الثورة بافتقاد مكونها الرئيسي،

وهذا يقودنا إلى أربعة أسئلة:

أولا: هل أن النتائج الانتخابية مؤشر على الاندثار التنظيمي لبعض الأحزاب السياسية أم يمكنها من خلال إحداث دينامية داخلية بتموقعها مجددا صلب الساحة السياسية؟

ثانيا: هناك من يرفض العملية السياسية كآلية ثورة لتحقيق أهداف الثورة ومضامينها، تعبر عن مجرد عملية إرادية بعيدا عن السياقات والظروف الذاتية والموضوعية والدولية والمحلية؟

ثالثا: هل ما زالت هناك «ثقة في العملية السياسية» بعد عودة ملامح المنظومة السابقة؟ هل يفهم ذلك على أن قراءة غير دقيقة من قبل قوى الثورة وكيفية بناء تحالفاتها وعدم وعيها بطبيعة المرحلة؟

رابعا: هل نعيش في مرحلة «الثورة المغدورة» (تروتسكي) أم «ثورة تكتمل تدريجيا»؟

لا مناص من اعتماد آلية الانتخابات كحد أدنى ضروري أو الدرجة الأولى من الديمقراطية في انتظار نضج التجربة وارتقائها وانتشارها الأفقي والعامودي.

يتسم الفضاء العمومي بالحركية، ينبع القانون من كونه نتاجا للمداولات التي يشارك فيها الجميع، ولكن....في تكوين الإرادة العامة، وفساد الفضاء العام ممكن، وأن لا يكون الانتخاب آلية للهيمنة أو للتحكم الاجتماعي، التي تقوم على إدامة خارطة المنافع والمصالح، والبرلمان فقط لا يشكل ضمانة مؤسساتية بل «يجب حماية البنيات التواصلية في الفضاء العمومي، بواسطة مجتمع مدني حيوي».

يتضح بجلاء أنه لا مجال لتجاهل الاختلاف الحاصل بين التصورات الكلاسيكية التي تحكم بنية الفضاءات العمومية ونقصد أساسا تصور «هابرماس» و«حنا ارنت» الذي

يؤكد على الحوار والديمقراطية، وبين التصورات الجديدة الصاعدة التي تضفي على الفضاء العمومي معنى جديدا، نجده في أطروحات «نانسي فرايزر»، و«ألان تورين»، و«نعوم تشومسكي» الذي يؤكد على الطابع الاحتجاجي، وأن نتائج الانتخابات لا تلغي تصاعد الاحتجاجات والحركات الاجتماعية، مع جرعة نقدية كبيرة لنسق الديمقراطية الليبرالي. وفي الانتخابات التي جرت في تونس، رغم طابعها الشفاف في المعنى الإجرائي والفني، فإن الطاغي هو تكرار الرأي السائد وتحريك العواطف وتجييش الانفعالات، وإثارة حماس الجمهور، بمتابعة البرامج والتحليلات، ويدعم لديهم الوهم أن لديهم معطيات موثوق بها، ويعطل طيف كبير عن التفكير والنقد، ويغيب التعقل، وتحضر العواطف، التي تساهم في بناء الديمقراطية، كنا نفكر أن ديمقراطية الانتخاب درس بيداغوجي، فإذا بها تتحول إلى تقاسم السلطة والمغانم.

المستوى الرابع: الفضاء العمومي وأزمة الفعل السياسي

نشط الفعل السياسي وحركية كبيرة بعد الثورة مع انفجار التنظيمات السياسية التي تجاوزت 160 حزبا لشعب لا يتجاوز تعداد سكانه 10 ملايين، وترشح للانتخابات الرئاسية أكثر من 70 شخصية بشكل مثير للدهشة، قد نتفهم ذلك بانفتاق الفضاء العمومي والبحث عن التعبير عن الذات والاعتراف الاجتماعي، وتبقى نوعا من ردود الفعل على كبت سياسي سابق. وقاد التحالفات والتجاذبات منطق لا يخضع لأي معيار من معايير الفكر السياسي، فالحياة السياسية مكون أساسي في الفضاء العمومي بنقاشاتها وخلافاتها وصلاتها وتنسيقها، وهو حراك وديناميةٍ تجاه العمل الحزبي وتجاه الدولة، انه كنه الفعل المدني، إنها حبيسة الفكر السياسي المنظومي، دون بناء معرفة مشتركة، هي أقرب إلى سياسة البراثن والأظافر والاقتلاع، والمناورة، وتبرج العداوة التاريخية.

تصاعد نسق العمل السياسي بأشكاله المختلفة، وانتشر في كل المجالات والجهات والفئات، وحول الفضاء العمومي إلى حيز ينبض حيوية، وحث جميع القوى إلى الفعل والتفكير في الفعل من خلال:

- إعادة تعريف السياسة ووظيفتها المجتمعية والتاريخية بعيدا عن صيغ الحزبية، وتنقيتها من المخالب والأظافر والتحارب ومأسسة الثقة، الصفقات السرية والصفقات العلنية المدربة والمؤطرة للوعي العام،

- مازال المجال السياسي يتزود من المخزون التقليدي أي من الزعماتية

والشخصنة وصور الماضي القريب ويصنه «المهدي المنتظر» في صورته الحديثة أو (الزعيم من جديد)،

- القوى الثورية تقرأ الواقع بمفردات إيديولوجية ويقودها منسوب عداوة لم تفتر ولم تلن لعقود عديدة.

- دخل الخطاب السياسي مرحلة العجز من التبرير إلى التفعيل، فطور قدراته على الاقتراح وصياغة البرامج والمشاريع والصراع على عقل الناخب من خلال خطط استعراضية ولا واقعية،

- الفاعل السياسي المهيكل في صيغ تقليدية أسرية آو أحزاب شركات، وشاهدنا المناضل الموظف،

- الفعل السياسي والشباب المغيب، لعبة السياسة والسلطة، وظهور أشكال متنوعة من التعبئة السياسية،

لم تنتج كثافة الحراك السياسي وتراكمه وزخمه ثقافة سياسية جديدة، ولم تتبلور بنى تحتية تشتغل على التنمية السياسية لدى الحاكم والمحكوم، ولدى أصحاب القرار والمواطن، السائد عقلية الصراع لا عقلية التنافس. وامتد صراع «الديكة» في طرق تشكيل الحكومة الذي استمر مدّة طويلة وخضع إلى نقاشات ماراطونية لا حول الجوهر والمضمون، بل تصور نفعي ومصلحي، وترتب عن ذلك أن الحوارات تمحورت حول:

- تشكيل الحكومة تبنى على نوع من المحاصصة الخفية

- الجدل الإيديولوجي في إقحام النهضة في تركيبة الحكومة والحديث عن الفشل والحشد الشعبي والتوازنات ومبررات «النمط المجتمعي»،

- تضخم النزعة الاستئصالية المغلفة بمقاومة الفكر الديني، ودور المجتمع في الحراك من اجل الإصلاح السياسي،

- جدل يخص المشاركة الإسلامية وموقع الإسلاميين في النظام السياسي،

- اختزلت العملية السياسية في الجوانب الفنية والحكومية، وهي تفتقر إلى الفعل السياسي المعقلن وإلى طاقة الفعل الشبابي،

- صعوبة فهم طبيعة النخبة/النخب وتغيرها وانقلاباتها وهجراتها الحزبية،

ويمكن أن نستنتج بعض الملاحظات:

أولا : وصم العملية السياسية بعودة سريعة للركود والتراخي، ساهمت فيه عوامل عدّة أهمها تنامي نزعة اللاتسييس وفقدان الثقة في الفعل السياسي عامة.

ثانيا: أدى الحراك الثوري إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في:

- ولادة فعل اجتماعي من نوع جديد يتمظهر في الحركات الاحتجاجية المؤطرة ولكن أيضا الاحتجاجات المنفلتة والفوضوية،

- عدم بروز مشاريع اجتماعية حقيقية تعيد الثقة في الإصلاحات وتؤدي إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية وتقلص التفاوت بجل أنماطه،

- ارتفاع سقف المطلبية

- تضخم دور الاتحاد وان دوره لا ينحصر في المطلبية بل إن له موقفا سياسيا ووطنيا فرضه السياق واللحظة التاريخية،

- تشعب التناقضات داخل كافة القيادات الحزبية بشكل فج أو محتشم، والصراع على تحقيق المكاسب الآنية، وانتشار سلالة جديدة من القيادات الانتهازية والبرغماتية والنفعية،

- اشتد عود حركة المعطلين عن العمل وتطور أشكالها التنظيمية والتعبوية،

- حركة الاحتجاجات المناطقية ضد التفاوت الجهوي، الحقرة، تدهور القدرة الشرائية، غياب الخدمات الاجتماعية والمرافق الأساسية،

- تنامي النضالات الطلابية والتلمذية من أجل تعليم عمومي ومجاني جيد وضد أوضاع التمدرس،

أصبحنا أمام مفارقة حقيقية، ضمور الفعل السياسي الكلاسيكي خاصة لدى الشباب، وتنامي الفعل الاجتماعي الجديد، مما سيؤدي حتما إلى ولادة فعل سياسي جديد (أشكال - صيغ - أنماط) لم تتبلور ملامحه بعد، وأمامه تحد كبير: هل يستطيع الفعل السياسي الجديد أن يفهم الدينامية الاجتماعية الجديدة وأن يفكر في آليات جديدة لمواكبتها وتطويرها؟ أم أنه سيظل رهين الآليات الكلاسيكية والتطابق القديم بين الفعل السياسي والفعل الاجتماعي؟ إن رهان الفعل السياسي الجديد يقتضي فهم الفعل الاجتماعي الذي تبلور في حركات النضال اليوم لبلورة بدائل سياسية ممكنة.

- خفوت النضال التطوعي وانحصاره بصفة تلفت الانتباه، ومؤشر على تسرب «المال»،

- صعود التشدد الديني وتعزيز انغراسه في الفعل الاجتماعي ونمو عقلية الإنغلاق والتصلب،

بل إن الشارع العام هو الذي يستوعب الاحتجاجات التي لم توظفها الأحزاب وتؤطرها وتعبر عن تضخم السياسي بالمعنى الحزبي، وبرودة الشارع أو النضال الميداني وغياب البوصلة التي توجه النضال الاجتماعي نحو التغيير الاجتماعي الحقيقي. فالحركات الاجتماعية الجديدة تتجه أكثر فأكثر نحو التدويل، أي نحو الاهتمام بالقضايا الدولية أكثر من اهتمامها بالقضايا المحلية الجزئية لأنها تدرك أن أي حل لمشاكل الشعوب اليوم ليس بيد الدول – الأمم (الدول الوطنية)، وإنما هو بيد مؤسسات «الدولة العالمية» أو «الحكومة العالمية» أو ما يصطلح عليه في الفلسفة السياسية ب «ما بعد الدولة – الأمة».

إذا عدنا إلى الفضاء العام في تونس وجدناه يتميّز عن الوضع الذي حلّله «هابرماس» بميزتين:

1 - أنّ الفارق ليس واضحا بين المؤسسات القديمة والمؤسسات الجديدة، فكأنّ القديمة هي التي تتطوّر تقنيا لا لتمارس على الأفراد نوعا جديدا من السيطرة ولكن لتواصل سيطرتها القديمة بوسائل جديدة.

2 - الحراك الفكري لم ينجح في توفير قاعدة تنويرية صلبة يمكن أن تتخذ مستندا لاستمرارية الفعل النقدي والعقلاني في المجتمع وتمكنّ المثقف من أن يواجه بها أيديولوجيات الاستلاب بمختلف أنواعها.

في السياقات الجديدة، لم يعد من اليسير تعريف المعارضة ودورها وخصائصها وأدواتها ومناصريها، فقد تشوه الفضاء العمومي في تونس، وهو ما يجعل من الممكن للشباب والحركات الاجتماعية وجمعيات المجتمع المدني أن تغيب عنها الاستراتيجية السياسية، فعلى هذه الجمعيات أن توسع من دائرة النقاش حول الإشكالات السياسية والحقوقية التي تعيق بناء دولة الحق الديمقراطية، والعقلانية، عوض الدولة الوجدانية وهي دولة المصالح الخاصة وأصحاب النفوذ، في هذا السياق أضحى من الممكن فضح ممارسات السلطة وتجاوزاتها، مما يحتم عليها القيام بإصلاحات للحد من تجاوزتها وهي الإصلاحات التي كانت عبر تاريخ العالم العربي تنتج مسوخا من التسلط تؤدي

في نهاية المطاف إلى إعادة استعمار الفضاء العمومي بدفع العديد من الاحزاب والجمعيات الموالية للسلطة.

فالتنمية لا يجب اختزالها فقط في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإنما في التنمية السياسية أيضا والتي تعكس الوجه الديمقراطي والاجتماعي للدولة، إن دور المجتمع كقوّة مضادة للدولة مستندا في ذلك إلى مقاربات الحركات الاجتماعية الجديدة وأهميتها في المجتمع المدني. ان نظرية النقاش العمومي عند «هابرماس» تضيف حمولة معيارية أهم من النموذج الليبرالي، ولكنها تزرع عناصر تكوينية تمكن المسار السياسي الديمقراطي من تكثيف الفعل التواصلي في الفضاء العمومي وتشييد النموذج التداولي والاعتماد على مؤسسات مستقلة ومعقلنة.

على الفضاء العمومي أن يكون خارج التسييج أو نوايا التقييد ونزعات الغلق والخنق كأدوات للهيمنة أو لممارسة «العنف الرمزي»، وسيرسم الواقع نظريات جديدة في السياسة وفي الاحتجاج تنبذ التعسف، وتبنى على الاختلاف لا على التماثل، وأن الديمقراطية المعاصرة تحتاج إلى حد أدنى من الاختلاف وليس منطق الإجماع فقط. نحتاج إلى عقلانية تواصلية وحوارية، ولذا يميز «هابرماس» بين العمل والتفاعل، وينقد التصور التقنوي أو الأداتي للسياسة، ويؤكد على المداولات وحاجات الوفاق التواصلية للناس في المجتمع، ليس وفاق النخب وإنما الوفاق في الشارع حول تصور مجتمعي، احد ركائز التطور الاجتماعي، وينشئ التضامنات وأن على مبدأ الحوار أن يأخذ الشكل القانوني للقاعدة الديمقراطية .

ويرى «هابرماس» أن عداء طرفين يمكن تجاوزه بفضل الحوار المتحرر من كل الإكراهات، وأنه بالإمكان إعادة بناء المواقف المتعارضة بشكل أولي، داخل موقف ثالث يأخذ في الاعتبار الموقفين (أ) و(ب) ويتجاوزهما، لذا لا ينظر إلى العنف كأحد تمظهرات الإخفاق الانتقالي، إنه وعي جمعي لا يترجم تحت غطاء الدولة.

إن أساس السياسات ليس استعمال السلطة الإدارية بشكل بيروقراطي من طرف القوّة المهيمنة على مواقع السلطة في مفاصل الدولة وإنما تجعل من النقاش السياسي هو مصدر التأطير السياسي وقوّة الضغط على التوجهات العامة للدولة وتتعامل مع تنافس القوى الفاعلة والأحزاب السياسية بوصفه أصل الشرعية التي تضع القوانين المتحكمة في المسار الديمقراطي والإطار العام الذي تتحرك ضمنه الخارطة السياسية.

المستوى الخامس: الفضاء العمومي و«الثورة المواطنية»

إن الحراك الثوري وديناميةالديمقراطية لا يلغي ضرورة دعم الأشكال الجديدة من الاحتجاج وما يطلق عليها «المقاومة المواطنة»، هي القادرة على توفير شرط إمكان ولادة دينامية اجتماعية وسياسية تاريخية، مطلوب منها أن تتجاوز القوى السياسية والفعل السياسي التقليدي، يسمح عمليا بانبثاق فعل اجتماعي سياسي بنفس جذري محلي وإنساني. فالفضاء العمومي يشكل صدى للمشاكل المطروحة في صلب المجتمع، والتي لا يمكن تمثلها من زاوية وظيفية محضة، فالنسيج المنتشر في الفضاء العمومي والمجسد في المجتمع المدني ، هو المكان الذي يمكن للمجتمعات أن تطور فيها وعيها بذاتها. إن علاقة التفكير بالفضاء العمومي يمكن تناولها من خلال علاقة المثقفبهذا الفضاء ودوره في العصر الراهن، خاصة في ظل مجتمع يحيل المثقف على الهامش،بينما يؤدي دورا مهما حسب «هابرماس» في المجتمعات الحديثة.ومع تنامي الفعل الإيجابي للفاعلين في المجتمع المدني، باعتباره الدعامة الأساسية للفضاء العمومي، وبوصفه فضاء مفتوحا للجميع، تطرح اليوم مسألة الحقوق الإيجابية للمواطن وأهمية تحصينها ومأسستها، كما تقتضي خلق المزيد من المؤسسات التي بإمكانها أن تساهم في توسيع دائرة المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات المصيرية التي ترهن أجيال اليوم والغد.

ما نبحث عنه أن نفكر وأن نعود إلى السؤال وأن نقتفي أثر العقل الثقافي في تعاطيه مع المواطنة، ولعل طبيعة الفكر السياسي المتمحور حول نمط السلطان أعاق نشأة فكرة المواطنة، والمواطن هو كل شخص راشد يعيش تحت حماية القانون ولديه حقوق مدنية وجنسية ويشارك في الانتخاب. بهذا المعنى الكل مواطنون، وهي نتاج الثورات التاريخية المتتالية 1688 ممثلة في الثورة الأنقليزية و1776 الثورة الأمريكية و1789 الثورة الفرنسية، لهذا اعتقد أن الثورة التونسية نموذج بناء المواطنة الحقيقية والقطع مع القطيع والرعاع والسواد وغيرها من المفردات. ولعل الجهد الفلسفي «لإيمانويل كانط» الذي يراهن على الإنسان بماهو ذات حرّة ومواطنا مستقلا وإنسانا سعيدا أو جدير بأن يكون سعيدا، و يظهر مفهوم المواطن في كتابات ما بعد النقدي وفي نصه «في المعنى الشائع القائل بأن شئ ما بوسعه أن يكون صادقا نظريا لكنه غير ذي جدوى عمليا» (1793) ويبرز فيه مبادئ الحالة المدنية:

- حرية كل عضو في المجتمع بوصفه إنسانا،

- تساوى الإنسان مع كل الآخرين بوصفه ذاتا،

- استقلالية كل عضو ينتمي إلى جماعة ما بوصفه مواطنا،

إن مفهوم المواطن مشروط بالحرية وبالمساواة، إن جوهر المواطنة استقلالية الفرد عن كل أشكال الوصاية، ويوجد تمييز لا يهمنا ولكن ذكره في كتابه «ميتافزيقا الأخلاق» المواطن النشيط هو الذي اختار أن يساهم في تدبير شؤون الوطن عبر الانتخاب أما المواطن السلبي هو الذي اختار أن لا يشارك بالانتخاب في الشأن العام. المواطن يساهم في اخذ القرار والقدرة على التصنيف والفرز، انها الكفايات الاساسية في العمومية، وتجاوزا لعقلية القطيع، والانخراط في التاريخانية وتجاوز الوعي الحسي ورد الفعل. يتعلق بالمواطن اليقظ والاستشعار عن قرب لكل مؤشرات الالتفاف وسيطرة رأس المال وطليعة التغيير المجتمعي أو الثورة المواطنية، فالفضاء العمومي بحركية الثورة وبأثر المنجز الديمقراطي ينزع نحو تأسيس مواطنة حقيقية وقيمية وأخلاقية على المدى المتوسط والمدى البعيد، أما المدى القريب فيثمن المتراكمة والنجاحات والإخفاقات، لان البناء ليس خطا مستقيما وخطا جغرافيا وإنما خط دائري وابتكاره، قد تكون فيه انكسارات وحتى هزائم ولكن يخضع إلى منطق المراكمة.

أن تشكل مواطنة نقدية والنواة المؤسسية مكونة خارج الدولة والاقتصاد، المواطنة هي الهوية السياسية التي يكتسبها الفرد الاجتماعي بعد أن ينشأ نظام سياسي مفتوح يعترف له بحقوقه كاملة أمام الكائن السياسي الجماعي أي الدولة. واعتبر كانط أن الاستناد إلى العقل العملي- الأخلاقي ضمانة كافية لتحرير الأفراد من الوصاية المملاة عليهم، وكما عبر عن ذلك «السلطة تصنع القانون لا الحقيقة». ولا يتحقق الفضاء العمومي في مجموع المثقفين فقط، بل يتحقق خلال الاستعمال العمومي للعقل، وأن يتحول كل فرد من الشعب إلى مواطن ويدخل عالم الأنوار، وتعوض القانون الطبيعي للسلطة بسلطة قوانين الحق، والتحاق المثقفين والمفكرين مع العامة من الناس إلى منزلة المواطنين الأحرار.

وصعود المقاومة المواطنة في كل الأماكن، ولرصد دورها المحوري في انتعاشة الفضاء العمومي المحلي بما هو جزء من «الفضاء العابر للأوطان» بتعبير «نانسي فرايزر» .لا تقدر نظرية النقاش العمومي على بلورة سياسة تداولية إلا في حالة تمكن المواطنين من الفعل التواصلي العقلاني بشكل جماعي ومشترك وصارت الإجراءات والتدبيرات الحقوقية مؤسسة، وبالتالي لا ينبغي أن يلقي المجتمع بثقله على الدولة ويتنصل من

مسؤولياته ودوره وإلا تحولت الدولة إلى غول يضم كل شيء ويوجد فوق الجميع وتمركزت السلطة بشكل هرمي ومتعال من جديد. كما يجدر بالمواطنين أن يجعلوا من القوانين الممنوحة لهم مطية لكي يمارسوا حرياتهم بشكل خاطئ ويتحولوا إلى ذوات متذررة تمنع من قيام اللحمة بين الجماعة السياسية الواحدة والتعامل معهم ككتلة فاعلة وموحدة.

إن ممارسة المواطنين للتحديد الذاتي هو إقرار بوجود قاعدة اجتماعية مستقلة عن الإدارة العمومية وعن التبادلات الاقتصادية، حيث لا يقدر جهاز الدولة على ابتلاعها ولا تتفق هي نفسها من حيث دورها مع بنية السوق. ويعطي النموذج الجمهوري مفاهيم الفضاء العمومي السياسي وبنيته التحتية والمجتمع المدني معان استراتيجية ويجعلهما يضمنان الالتقاء بين المواطنين ويقوي لديهم تجارب الاندماج. هكذا تقوم السلطة التي تتأسس على التواصل بتفعيل دور الأفراد في بناء الفضاء المواطني وتحرص على تشكيل الرأي العام وتدفع الإرادة السياسية إلى الارتباط العضوي بالسلطة الإدارية.

مع التأكيد على الحق السياسي للمواطنين أن يكونوا إرادة سياسية وقوّة ضغط، لذا فإن الإيمان بقيم المواطنة هو السبيل إلى مقاومة كل انغلاق للعالم السياسي في الدولة الشمولية، وأن التوجه نحو السلم والتسامح وقبول الاختلاف والتعايش المشترك، هو الطريق الشرعي حو الديمقراطية. ولا تتحدد المواطنة بالحقوق بل بالمشاركة والممارسة العمومية وتحمل المسؤوليات، وأن النشاط السياسي العام لا يقتصر على مراقبة أنشطة الحكومة وقراراتها، بل يمتد نحو ايجاد أرضية ديمقراطية للتجاذب بين الدولة والمجتمع، لذلك لا تستمد الدولة مشروعيتها من حماية الحقوق الذاتية ومن تمكين المواطن من الدفاع على مصلحته الخاصة، وإنما من ضمان مسار تكوين الرأي والإرادة من طرف المواطنين الأحرار والمتساويين.

إننا في مرحلة تأسيس المواطنة الوطنية، كماهية لديمقراطية حقيقية، ومن الضروري الاستفادة من أدوات الإعلام الجديد أسهمت في بعث ميكانيزمات جديدة للتواصل والتنسيق والتشبيك، لتبقى مساحة للنقاش حول التقليد والتحديث والهيمنة والهامشية وبين المحلي والكوني.

• **الخاتمة :**

تمثل التجربة التونسية نموذج الحد الادنى الضروري دون السعي إلى تعميم النموذج نبحث عن أيقونة أمل ونواة ونقطة ضوء في سراديب الخراب، إلا أن الفضاء العام ليس معطى بصفة كلية ومباشرة وإنما يتكون تدريجيا وعبر حقب متتالية تساهم فيها النضج الاجتماعي والوعي الشخصي والحركات الاحتجاجية الاجتماعية في فعل الإصلاح وطرح القضايا التاريخية من وحدة وتقدم .ومكامن الاستبداد ومظاهره وآلياته- الاستبداد ليس رأسا يقطع بل ثقافة في الرأس – لابد أن تقطع.

هذا الفضاء الرمزي المفتوح - الذي قدّم كهدية تاريخية- سيتكون عبر الزمن عن طريق منظومات القيم والتواصل والاعتراض والتفاهم بحيث يعكس حقيقة الديمقراطية. وأن يقع التحرر من قيم الاستبداد وظواهر الكبت ممثلة في الأبوة الزعماتية والدولة البطريركية والصندوق الكسيح، إنها رهانات تاريخية ومجتمعية، لطرح الأسئلة الفعلية حول المستقبل وحول مصير بلداننا للبقاء في التاريخ، أو الاستعداد للاندثار.

المجتمع المدني في تونس
ومنزلقات التوظيف والتوظيف المضاد
خلال الفترة الانتقاليّة

المولدي قسّومي
جامعة تونس

يندرج موضوع هذه المساهمة ضمن سياقات ثلاث:

1 - سياق تشريعي تميّز بغياب الأسس القانونيّة التي تحدّد شكل الدّولة وطبيعة النّظام السّياسي باعتبار أنّنا نعيش في حالة فراغ دستوري لا يزال رهين الدّور الذي يقوم به المجلس الوطني التّأسيسي الذي لم يؤسّس بعد إلى أيّ من المهام الموكولة إليه، في حين أنّنا نجده تجاوز المهام الأصليّة التي انتخب لأجلها وتحوّل إلى برلمان يضطلع بكلّ المهام التّشريعيّة التي ينبغي أن يمارسها في إطار وجود القانون الأسمى المنظّم لعلاقة الدّولة بالمجتمع في كلّ مجالاتها ونعني به الدّستور.

2 - سياق اجتماعي تميز بالجيشان تبعا لما يمكن أن نعتبره وفقا للتداول اللفظي «ثورة»، دون أن نقف على النّتائج التي ينبغي أن تنبثق عن ديناميكيّة ثوريّة. في حين أنّ هذا الجيشان لم يتجاوز حالة العطالة الوظيفيّة التي تميّز عديد البنيات التّكوينيّة للمجتمع والدّولة ولم يتحوّل إلى ديناميكيّة فعليّة قادرة على تجاوز البنيات القديمة رغم وهنها كما لم يرق إلى مستوى تفعيل البنيات المنسجمة مع واقع «ثوري».

3 - سياق انتقالي: نخرج في نطاقه من نظام استبدادي إلى نظام لم تتضح معالمه إلى اليوم فبقدر ما يمكن أن نتفق على أنّ النظام السّابق كان نظاما استبداديّا في كلّ مجالات اشتغال السّلطة السّياسيّة والأطر التي توجد تحت إدارتها فإنّه يعسر علينا أن نقف على ملامح واضحة ونهائيّة للنّظام السّياسي الذي هو في طور التّشكّل. لذلك علينا أن نشير إلى أنّ الانتقال الديمقراطي ليس الانتقال من أجل الديمقراطية. فمن الجائز أن تضفي هذه المرحلة الانتقاليّة إلى إعادة إنتاج المنظومة الاستبداديّة.

هذه السّياقات الثلاث تنسجم مع إشكاليّة المواءمة بين المواطنة والثقافة الديمقراطية. وعليه ينبغي أن نميّز بين نمطين من الدّيمقراطيّة، لأنّ إحداهما قد لا تنسجم مع شروط المواطنة:

• الديمقراطية الأداة- الوسيلة وقد تنتهي إلى إعادة إنتاج التسلط مثلما حصل في روسيا (هيمنة حزب روسيا الموحّدة المدعوم بالأوليغارشيّة والمافيا الماليّتين رغم وجود انتخابات دوريّة دون ضمان للتّداول على السّلطة) وإيران (التي كبّلت عمليّة التّداول وأخضعتها إلى حكم المؤسّسة الدينيّة من خلال حكم الملالي والمرشد الأعلى للجمهوريّة الإسلاميّة، الذي يحدّد مسبقا مآلات العمليّة الانتخابية). وحتّى الدّيمقراطيّة اللّيبراليّة في صيغتها الأمريكيّة التي تفتقد للبعد الاجتماعي وتحصر التّداول على السّلطة بين الجمهوريّين والدّيمقراطيّين الذين لا يختلفون جذريّا في علاقتهم مع الطّبقات الشّعبيّة (أكثر من أربعين مليون أمريكي يفتقدون إلى التّغطية الاجتماعيّة). فالدّيمقراطية الأداة هي ديمقراطيّة العملية السياسية-الانتخابية المتّصلة أساسا بمهمة الأحزاب، وقد تكون في شكلها المشار إليه من خلال الأمثلة المذكورة عمليّة وظيفيّة صرف رغم دوريّتها وترسّخها في التّقاليد السّياسيّة. أمّا في شكلها الآخر الذي يمكن أن يعبّر عنه واقع الحال في تونس فهو الذي ينحصر في عمليّة انتخابيّة يختلس بمقتضاها حزب سياسي الشّرعيّة المطلقة باعتبار الوكالة النّيابيّة المنبثقة عن سيادة الشّعب، بقطع النّظر عن مدى مشروعيّة ممارسته للسّلطة (والمشروعيّة هنا تتعلّق بمدى مطابقة الأداء السّياسي للشّروط التي بمقتضاها نال الأكثريّة في عمليّة التّصويت ومدى إيفائه بتعهّداته تجاه ناخبيه) ويرفض إعادتها إلى مصدرها الأصلي. هنا يتجلّى انحصار الدّيمقراطيّة في الأداء (حين تنحصر في عمليّة انتخابيّة قد تكون أنجزت في إطار يفتقد فيه المجتمع إلى مقوّمات المواطن وتفتقد فيه الأحزاب الأهليّة السّياسيّة لاستيعاب شروط الدّيمقراطيّة) كما يظهر انحصارها في الإطار (حين يكون إطارها الأوحد هو الحصول على الأكثريّة الانتخابية في مناسبة واحدة، وبعد ذلك ينقضي دورها لأنّها مجرّد أداة تُستعمل من أجل الوصول إلى الحكم).

• الديمقراطية الغاية، أي بوصفها نظاما اجتماعيا أو كما يراها ألكسيس توكفيل الديمقراطية كحالة اجتماعية أو ما يمكن أن نسمّيه بمجتمعيّة الدّيمقراطيّة (Socialité de la démocratie) حيث تكون نظاما اجتماعيّا يستوفي كلّ شروط وضمانات المواطنة بدءا بالاستجابة لمنظومة حقوق الإنسان في بعدها الكوني وصولا إلى شروط للتّكافؤ الفئوي والمجالي. في هذا المستوى تكون الدّيمقراطيّة

واقعا مستداما ،وتكون فضاء وظيفيّا لمكوّنات المجتمع المدني لا تقلّ في دورها وأدائها عن مكوّنات المجتمع السّياسي.

باعتبار كلّ السّياقات المشار إليها آنفا وباعتبار ما يحفّ بهذه المرحلة الانتقاليّة فإنّ المجتمع المدني في تونس يخضع إلى واقع التوظيف والتوظيف المضاد.

1 - في إعادة تشكّل المجتمع المدني :

مع حلول 14 يناير برزت ظاهرة السيولة التي طبعت المجتمع السياسي، هذه السيولة شملت كذلك المجتمع المدني، وقد جمعته بالمجتمع المدني طيلة الأيّام الأولى التي عقبت انهيار النّظام السّياسي السّابق، وقد تعزّزت هذه السّيولة مع ما أمكن تسميته آنذاك ببرلمان شباب الثورة في القصبتين، ثم برز مع الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي جمعت مكوّناتها بين منظّمات المجتمع المدني والأحزاب السّياسيّة.

ولم يبدأ انفصال المجتمع المدني والمجتمع السّياسي كلاهما عن كليهما إلاّ مع نتائج انتخابات 23 أكتوبر 2011. أمّا قبل ذلك فقد تداخلت الأدوار إلى الحدّ الذي لم يكن بإمكاننا التّمييز بين أدوار الجمعيّات والنّقابات من جهة والأحزاب السّياسيّة من جهة أخرى.

في هذا السّياق يمكن الإقرار بأنّ إعادة تشكل المجتمع المدني بدأ في إطار ردة فعل على واقع المجتمع المدني خلال فترة نظام بن علي، وانفعال بما حدث على المستوى السياسي وتفاعلا مع المساحات السّياسيّة المتاحة للمنظّمات والجمعيّات ،على الرّغم من أنّها ليست مجال اهتمامها أصلا. وما يمكن تسجيله أنّ المجتمع المدني استعاد أحقّيته في الفضاء الذي تشتغل فيه منظومة حقوق الإنسان وتتجدّد بقدر ما يمثّل الإطار الجماعي الذي يسعى إلى تفعيلها وتجسيدها وتطويرها. وأمكننا بذلك تجاوز المنظور الذي يعتبر المجتمع المدني وحدة عاجزة عن مجابهة هيمنة المجتمع السّياسي إلى المنظور الذي يعطيه نفس القدر من الفاعليّة في مواجهته.

وبالعودة إلى الأسس الفكرية / التأصيل النظري نجد أنّ المجتمع المدني في تونس بدأ يشتغل على مقوّمات تجمع بين ألكسيس توكفيل وأنطونيو غرامشي رغم صعوبة الالتقاء الفكري بينهما على مستوى المنوال التفسيري. ولكن في الواقع قيد التناول جمع

بينهما على أساس ان المجتمع المدني في سياق هذه الكلية يعّبر عن السلطة الاجتماعية المضادة.

إنّ الفكر المؤسّس لمفهوم المجتمع المدني قد ظهر في إطار الفكر السّياسي الغربي كمساهمة في تفعيل إرادة الدّفاع الجماعي في مواجهة العنف الذي يصدر عن السّلطة السّياسيّة[1]. بالنّسبة إلى علماء السّياسة فإنّ المجتمع المدني يلعب دور السّلطة المضادّة التي تؤمّن لكلّ وحدات الجسم الاجتماعي وخاصّة الفاعلين السّياسيّين والاقتصاديّين اتّجاهات إسهاميّة وتشاركيّة فاعلة وآليّات ناجعة للتّحديث والاندماج الاجتماعي والسّياسي وخاصّة فضاء من الاستقلاليّة النّسبيّة للمواطنين بما يضمن تفعيل الوساطة بين جهاز الدّولة والمجتمع[2].

لذلك فإنّ المجتمع المدني مدعو إلى توزيع أدوار مكوّناته حسب العائلات الخمس لمنظومة حقوق الإنسان لتدافع كلّ طائفة من هذه المكوّنات عن عائلة من تلك العائلات: الحقوق المدنيّة، الحقوق السّياسيّة، الحقوق الثقافيّة، الحقوق الاجتماعيّة، الحقوق الاقتصادية. كما هو مطالب من خلال مكوّناته ذات الصّلة بالمسألة الاقتصاديّة والتي يمكن أن تناقش السّياسة الاقتصاديّة والتّوجّه العام للدّولة بالضّغط على السّلطة من أجل إرساء تنمية عادلة على أساس الشّروط التي تحمي مبادئ حقوق الإنسان وعلى أساس الشّروط التي تطوّرها كمنظومة شاملة تتضمّن أساسا الحقّ في التّنمية.

المجتمع المدني في الموضوع قيد الدّراسة بدأ يتشكّل وظيفيّا من خلال الدّفع في اتّجاه تجديد المنظومة وتطويرها بحسب المتغيّرات وخاصّة على قياس المخاطر التي تهدّدها. هذا ما حصل أيضا في فرنسا بعد الثّورة. واقع الحال بالنّسبة إلى تونس في المرحلة الانتقاليّة قد يأخذ نفس المنحى كما قد يأخذ منحى عكسيّا من حيث ما قد ينجرّ عن ظهور بعض القوى الدّاعية إلى التّراجع عن جزء من المنظومة الكونيّة لحقوق الإنسان: حينما يكون التّراجع عن المكاسب في مجال حقوق الإنسان مطلبا اجتماعيّا وحينما يكون مبدأ التّضييق على الحرّيات مطلبا اجتماعيّا من خلال ما تطلبه بعض الجمعيّات وبعض القوى المنتمية إلى المجتمع المدني.

1 - Abdelkader Zghal; «Le concept de société civile et la transition vers le multipartisme», in, Changements politiques au Maghreb, Ed. CNRS, Paris 1989, p . 217.

2 - Michel Camau; «Changement politique et problématique du changement» in Annuaire de l'Afrique du Nord, 1989, p . 11.

نفهم من الفكر الغربي عموما أنّ المجتمع المدني يسبق المجتمع السّياسي في وجوده وفي تمثيله للمجتمع بشكل عام وبالتّالي في ترجمته لكلّ ما هو خاص إلى نطاق العام حيث يتمّ تجاوز الخاصّيات الفرديّة والعائليّة والشّخصيّة والمصالح الخاصّة لفائدة المصلحة العامّة والموضوعيّة[3]، وفي هذا النّطاق توجد الجمعيّات والنّقابات والتّنظيمات المهنيّة والهياكل الاجتماعيّة النّاشطة في استقلاليّة تامّة عن السّلطة السّياسيّة، ويتم تفعيل دورها دون تجاوز مبدأ التّرابط بين الفضاء الخاصّ والفضاء العمومي رغم أنّهما ليسا متطابقين[4]. كما نفهم من الفكر الغربي أنّ التّمييز بين الخاصّ والعام أمر مهيّأ اجتماعيّا، ولكن مع مداومة الاشتغال عليه وتدعيمه داخل المجال السّياسي، لأنّ الجمع بين المجالين تعزيز لمنظومة الوساطة وتأكيد لفاعليّة الدّور التّعديلي الذي يؤدّيه المجتمع المدني.

وفي تاريخ هذا الفكر يوجد محور دلالي يجمع بين المجتمع المدني والدّولة عندما نفهم أنّ المجتمع السّياسي هو عبارة عن مجال لترجمة مصالح المجتمع المدني بعبارات ومعان سياسيّة، وفي مرحلة موالية تعود إلى هيغـل أصبح المجتمع المدني عبارة عن نسق الحاجيّات والأنشطة الاقتصاديّة في مواجهة دولة تعتبر لحظة أخلاقيّة عليا، ولاحقا أصبح هذا الفكر (مع الماركسيّة وامتداداتها) يعارض بينهما، حيث أصبح المجتمع المدني عبارة عن فضاء مقاومة المجتمع للدّولة المطلقة.

كان النّسيج الجمعيّاتي في تونس قبل 14 جانفي 2011 يتكوّن من 9365[5] جمعيّة تلتزم بمبادئ عامّة مثل التّجمّع الطّوعي والتّعدّديّة والعلنيّة والشّرعيّة وخلوّها من الأهداف الماديّة... عملا بالأحكام الواردة في قانون الجمعيّات[6]. ولكنّنا إذا وضعنا هذه الشّبكة أمام المجتمع المدني الذي يستوجب وجود مؤسّسات حرّة تنشط خارج دائرة المجتمع السّياسي الذي تهيمن عليه الدّولة (وأحيانا يندمج فيها أصلا)، وخارج مراقبتها وتطالب بالحقوق العامّة والسّياسيّة، وتنخرط في دائرة الصّراع من أجل الهيمنة

---

3 - André Corten ; «La société civile en question : pentecôtisme et démocratie», in Revue Tiers Monde , N°181, janvier – mars, 2005, p . 168.

4 - Hannah Arendt; La condition de l'homme moderne, Calmann – Levy, 1983, p. 89.

5 - مركز الإعلام والتّكوين والدّراسات والتّوثيق حول الجمعيّات، توزيع الجمعيّات حسب الصّنف، 01 مارس 2010.

6 - تتوزّع هذه الجمعيّات حسب الخصائص التّالية : جمعيّات رياضيّة (1181) والجمعيّات الثقافيّة والفنّيّة (تمثّل الصّنف الأكثر عددا بما يعادل 5930 جمعيّة)، والجمعيّات العلميّة (456 جمعيّة) وجمعيّات الوداديّة (562 جمعيّة) وجمعيّات تنمويّة (582 جمعيّة) والجمعيّات الخيريّة والاجتماعيّة والإسعافيّة (427 جمعيّة) والجمعيّات ذات الصّبغة العامّة (122 جمعيّة) والجمعيّات النّسائيّة (25 جمعيّة)

الإيديولوجيّة... فإنّه علينا أن نستثني أغلب الجمعيّات من الانتماء إلى هذا الفضاء. فالنّظام الذي أسّس له قانون الجمعيّات (7 نوفمبر 1959)، المنافي لروح الدّستور وغير المطابق لمقوّمات المجتمع المدني، كان نظام التّرخيص المسبق الذي يعدّ شرطا لازما لشرعيّة الجمعيّات وقانونيّتها. ولمّا كان هذا الشّرط ينحدر من صلب فلسفة قانونيّة مرتبطة بتطلّعات السّلطة السّياسيّة التي تتحكّم في آليات التّشريع، فحينئذ يمكن أن نقصي الجمعيّات المتمتّعة بتلك الصّفة القانونيّة من فضاء المجتمع المدني ونلحقها بفضاء المجتمع السّياسي لأنّها في الأصل تنحدر منه على الأقلّ وفقا للشّرط المشار إليه، إضافة إلى كونه وفق شرط التّرخيص ومبدأ الاعتراف تنتفي صفة الانتساب إلى المؤسّسات المستقلّة التي تمثّل أساس المجتمع المدني. وقد تعزّز هذا النّظام بفعل التّنقيح الأوّل لقانون الجمعيّات (2 أوت 1988) الذي ميّز بين الجمعيّة والحزب السّياسي لينفي عنها أيّة صفة سياسيّة ويخرجها نهائيّا من دائرة المشاركة السّياسيّة. وبناء على هذا المبدأ يمكن عدم الموافقة على تأسيس الجمعيّة التي تقدّر السّلطة أنّها تستبطن تقاربا أو تشابها مع الحزب السّياسي في مستوى الأهداف أو المبادئ، والتّقدير هنا أحادي الجانب ولا يعود سوى إلى السّلطة التي تمنح التّرخيص والمجسّد في الجهاز الأساسي للسّيطرة واستعمال القوّة الماديّة باسم الدّولة. أمّا التّنقيح الثّاني (2 أبريل 1992) فقد أقفل دائرة تضييق الخناق على أيّ هامش لحرّيّة الجمعيّات من خلال ما يفرضه هذا القانون في صيغته الجديدة من تصنيف محدّد للجمعيّات قبل التّرخيص لها بالعمل.

من هنا بدأ المجتمع المدني في تونس يتشكّل بصفته الأساس الأخلاقي للدّولة وبصفته وحدة عاجزة على معارضة المجتمع السّياسي. ومن هنا أيضا بدأت الدّولة تأخذ طابعا مهنيا **بانوبتيّكيا Panoptique** يجعلها تتحكّم في كلّ شيء وتراقب كلّ شيء ولا يفلت منها أيّ شيء. وهي حالة قابلة للعودة في واقع سياسي انتقالي لا يزال فيه المسار التّأسيسي في بعده القانوني والتّنظيمي غير مكتمل الملامح وغير واضح المآل. ومن هنا كذلك بدأ المجتمع المدني يتشكّل مجدّدا وفي سياق جديد يفترض أنّه يعبّر عن حالة من التّغير في نسق ثوري (وربّما نسق ثوري مضاد/ نسق مضاد للثّورة) رغم أنّه لا يستوفي شروط النّاموس الثّوري.

إنّ المجتمع المدني الذي انتعش أكثر داخل مجتمع متحرّر من هيمنة الدّولة يفتح إمكانيّات لا متوقّعة من التّعدّديّة يعترف من خلالها بكلّ التّطلّعات، ويجد فيها كلّ فرد أو جماعة تجلّيات المشاركة المحدّدة لنمط المؤسّسة السّياسيّة التي أدرجها روسّو

ضمن الإرادة العامّة. لكنّ هذا يبقى تصوّر نظريّ دون التّأكّد من وجود آليّات تفعيله في الواقع خاصّة في إطار الأنظمة الاستبداديّة، «فلا يوجد بلد يكون فيه المجتمع المدني ملزم ليحول دون استبداد السّلطة واعتباطيّة الأمير أكثر من ضرورة أن يكون المجتمع ديمقراطيّا... حيث تشكّل الهياكل الثّانويّة حالة مدنيّة تتصدّى لتعسّف السّلطة... في البلدان التي لا توجد فيها مثل هذه الهياكل لا يمكن أن نجد أيّ عائق لأيّ نوع من التّسلّط، ويمكن لشعب كبير أن يقمع بقبضة إنسان واحد ودون عقاب... ولكن لا يمكن أن نخفي أنّ الحرّيّة اللاّمحدودة للجمعيّات في المستوى السّياسي لا يمكن أن تكون آخر الحرّيّات التي يستطيع الشّعب أن يتحمّلها، فإنّها إذا لم تسقطه في الفوضى فإنّها تقترب منها في كلّ لحظة. هذه الحرّيّة الخطيرة تحتّم على البلدان التي توجد فيها جمعيّات حرّة إيجاد حدّ أدنى من الضّمان»[7]. هكذا يبدو أنّ الجوهر المؤسّساتي «للمجتمع المدني يتكوّن من جمعيّات غير حكوميّة قائمة على أساس طوعيّ يجمع البنيات التّواصليّة للفضاء العمومي بالضّرورات الاجتماعيّة. وبناء على ذلك يقوم بترجمة ما يدور في الفضاء الخاص داخل الفضاء السّياسي العمومي، لأنّ المجتمع المدني مكوّن من نسيج جمعيّاتي يتبنّى الخطاب الذي يمكن أن يحلّ المشاكل الطّارئة على المصلحة العامّة في نطاق الفضاء العمومي»[8].

لكن مسألة الفضاء العمومي في حدّ ذاتها محلّ اختلاف بين المجتمعات، ففي البلدان المتقدّمة يكوّن الفضاء العمومي بنية وسطيّة ويندرج ضمن الأطر التي تتوسّط وظيفيّا بين النّسق السّياسي ونسق الفعل الخاص، أمّا في البلدان المتخلّفة (بالمعنى الذي نجده في الاقتصاد السّياسي) فهو دائرة التّحكّم السّياسي والفضاء الذي يعبّر عن السّيادة المطلقة لجهاز الدّولة، وهو أمر كفيل بأن ينحرف بالجمعيّات ويلحقها وظيفيّا بالمجتمع السّياسي حيث تسود مؤسّسة الدّولة وتهيمن، دون أن تبعدها هيكليّا من فضاء المجتمع المدني (حالة تـــونس في علاقة السّلطة بآلاف الجمعيّات طيلة العقود الفارطة).

2 - مطارحات نظريّة حول جدليّة المدني والسّياسي :

لم يعد من الممكن تناول مثل هذا الموضوع قيد التّحليل دون الرّجوع إلى بعض

7 - Alexis De Tocqueville ; De la démocratie en Amérique, Gallimard, Coll. Falio Histoire , Paris 1986 (réédition),vol. I, p.291-292 .

8 - Jurgen Habermas; Droit et démocratie entre faits et normes, Gallimard – Coll. NRF-Essais, Paris 1997, p. 394-395.

الفصول من الفكر الإنساني الذي يعتبر مرجعا تأسيسيّا -على المستوى النّظري- لهذه الثّنائيّة الجدليّة (المدني والسّياسي). غير أنّ هذه الضّرورة يمكن أن تكون غير كافية إذا لم نتمّمها بقراءة وقائعيّة لميدان دراستنا باعتباره هو الميدان التّطبيقي الذي سنقوم فيه بالتّنزيل النّظري على أرض الواقع لنختبر مدى مطابقة تلك المطارحات الفكريّة لهذا الواقع؛ لذلك فقد آثرنا الانطلاق من بعض المرجعيّات الفكريّة لهذه المسألة في هذا الفصل وخصّصنا الفصل الأخير من المساهمة لمسألة التنزيل هاته.
إنّها ضرورة نابعة من هاجس الدّقة في تحديد مناقب العلوم الاجتماعية المتمثّلة في الجمع بين القراءة النّظريّة والقراءة الميدانيّة وكذلك في الاستفادة النّظريّة والمفاهيميّة من مختلف العناصر الفكريّة التي تكوّن حقل العلوم الإنسانيّة. فتعدّد الأطروحات حول الأطر الاجتماعيّة التي تمثّل ركيزة الفعل المدني وفضاءها لا يمكنه أن يلغي بعض المواطن المشتركة بين مختلف تيّارات الفكر السّياسي والاجتماعي والاقتصادي.
إنّ هذا الالتقاء هو بلا شكّ حول آثار السّياق والمحيط على اكتمال الملامح البنيويّة والوظيفيّة للمجتمع المدني في بنياته الجزئيّة والقطاعيّة (المؤسّسات المستقلّة التي تمثّل بنيات تكوينيّة للمجتمع المدني في كلّيته المغاربيّة والمستقلّة عن هيمنة السّلطة السّياسيّة) وكذلك في كلّيته العامّة المجسّدة في الفعل المدني الحرّ على مستوى المجال المدروس في نطاقه الشّامل. وهو التقاء على مستوى مبدأ الطّرح العام وليس على مستوى التّجانس في هذا الطّرح، وبالتّالي فإنّنا في مواجهة مشكل التّحليل السّياقي للبناء المفاهيمي الخاضع لمبدأ التّعميم بدءا بالمفاهيم الأكثر إجرائيّة وصولا إلى تلك الأكثر تجريدا[9]. وفي نطاق هذا البناء نستخلص التّمييز بين المحيط (مفهوم إجرائيّ يحيلنا على فضاء جغرافي) والسّياق (مفهوم مجرّد يحيلنا على الخصائص والسّمات العامّة التي ميّزت المحيط وطبعته خلال مرحلة معيّنة) كبعدين ضاغطين وملزمين بنيويّا بالنّسبة إلى الفرد، وفي نفس الوقت منفصلين وخارجين عنه ولا يتّحدان عنده إلاّ في إطار جديد هو عبارة عن شبكة يساهم في بنائها، وتكون أشمل منه لأنّها نتيجة خيارات مؤلّفة من مواضيع متعدّدة. وتكوّن الشبكة نظاما من العلاقات التّكراريّة المشحونة بالخصوصيّات المنفعلة بالنّفعيّة (البحث عن المصلحة أيّا كان نوعها) من ناحية وضغوطات السّياق الاجتماعي (الأسرة ومكان العمل والمدرسة ودائرة العلاقات الذّاتيّة...) من ناحية أخرى[10]. إنّ هذا التّمييز يستخلص بالأولويّة انطلاقا من هاجس

9 - Lenoir , R ; «Politique familiale et construction sociale de la famille» , in Revue française de science politique , vol46, N°6 décembre 1991 , p. 782.

10 - Percheron ,A ; «La socialisation politique , défense et illusion» , in Grawitz, M. et Leca, J. (dir) ; Traité de science politique , PUF, Paris 1985 , tome 3, p. 219.

تحليلي يسعى إلى فهم المنطق العملي الذي يتحكّم في تشكّل الشبكات الاجتماعيّة التي نجد ضمنها مؤسّسات المجتمع المدني.

المجتمع المدني هو في البداية وعلى المستوى المفاهيمي صيغة جاءت عبر سلسلة من التّرجمات لفلسفة أرسطو السّياسيّة[11] وكلّ من جاء بعده ليشتغل على نفس النّسق الفلسفي، ولأنّها صيغة تقبل معان مختلفة حسب المعاني التي تناقضها، فإنّ المجال لا يتّسع لاستعراض كلّ الفصول الفكريّة من هذه الذّخيرة وهو ما يدفعنا إلى التّعامل مع ضرورة أخرى تتمثّل في ضرورة الفرز النّظري. ومن ثمّ يمكن أن نميّز بين ثلاث أطروحات تأسيسيّة تضمّنتها المدوّنات الفكريّة الغربيّة حول المجتمع المدني: أطروحة المجتمع المدني البورجوازي التي نشأت مع الفيلسوف الألماني هيغل، وأطروحة الاندماج والتّنشئة الاجتماعيّة المرتبطة بفكر دوركهايم، ثمّ أطروحة المراقبة والتّعديل التي ارتبطت بالفكر السّياسي لألكسيس دي توكفيل.

الأطـروحة الأولـى :

تلخّص هذه الأطروحة أهمّ مبادئ الطّاعة والولاء التي ينبغي على المجتمع بكلّ تكويناته أن يضمنها للسّلطة السّياسيّة، وهي من خلال ذلك تختزل الفعل المدني في الانتساب إلى الفعل السّياسي أو الاشتغال في مداره، وهو سياق يجعل من المجتمع المدني ملحقا للنّظام السّياسي السّائد. هذا هو مبرّرنا في الرّجوع إلى أطروحة هيـــغل حول المجتمع المدني التي يتدرّج ضمنها إلى تحديد أسباب وشروط ووظائف الجمعيّات المهنيّة بصفتها أهمّ تعبيرات الفضاء المدني المتجاوز للأسرة، ولكنّه غير المتجاوز للدّولة. فالمجتمع المدني حينئذ فضاء للحياة الأخلاقيّة بوصفها نتاجا تاريخيّا يتموضع بين مؤسّستي العائلة والدّولة[12]. الدّولة التي تحتوي اقتصاد السّوق وتضمّ الطّبقات الاجتماعيّة والجمعيّات المهنيّة، فالمجتمع المدني إذن فسيفساء تتشكّل من أفراد وطبقات وجماعات ومؤسّسات تنتظم كلّها داخل القانون المدني ولذلك هو نتاج لصيرورة من التّحوّلات التّاريخيّة الطّويلة والمعقّدة. ومحصّلتها أنّ المجتمع المدني يتلخّص في اللّحظات الثّلاثة التّالية:

---

11 - Colas, Dominique ; Dictionnaire de la pensée politique, Larousse - Bordas, Paris 1997, p. 240.

12 - Hegel, G.W.F. Principes de la philosophie du droit, Texte présenté, traduit et annoté par Robert Derathé , librairie J. Vrin , Paris 1993 , p. 215 - 217.

- نمط الحاجيّات وتلبية الرّغبات الفرديّة عن طريق العمل والاندماج في نسق الحاجيات التي تلزمه أيضا بتلبية حاجيات الآخرين.

- واقعيّة عنصر الحرّية الموجود ضمن هذا النّسق بفعل التّشريع الذي يعني حماية الملكيّة عن طريق إدارة القانون لمبدأ العدالة.

- مجال الاحتياط والوقاية من أنماط الصّدف في هذا النّسق وفق مقاييس مخصّصة للعناية بالمصالح الخاصّة التي تكوّن في مجملها مصلحة جماعيّة، وذلك عن طريق الإدارة والجمعيّات الحرفيّة[13].

إنّ حقيقة الفرد لا تكتمل إلاّ إذا دخل في الوجود الميداني أي حينما يتحدّد بشكل حصري في إحدى الفضاءات الخصوصيّة للحاجيّات، وتبعا لذلك فإنّ عضويّته في إحدى لحظات المجتمع المدني تتمّ من خلال العمل والكفاءة، ولكنّ الحفاظ عليها مرتبط بفاعليّة العقل الأخلاقي والفضيلة والشّرف المهني[14]. وبفعل هذه الكفاءة الخاصّة فعضو المجتمع المدني هو أيضا عضو في تنظيم مهني حيث الهدف الأناني المتّجه إلى إشباع المصلحة الخاصّة يتعمّق ويتأكّد في ذاته كهدف كلّي وملموس من خلال محيط العمل والمصالح التي تمثّل هدف الجمعيّة المهنيّة[15]. ويذهب هيغل في نفس السّياق إلى أنّ الجمعيّات المهنيّة تمارس حقّها في تسيير مصالحها الخاصّة داخل محيطها، ولكن تحت رقابة السّلطة العامّة، تلك التي تحدّد عضويّة الأفراد موضوعيّا من خلال تقييم كفاءتهم ونزاهتهم وتتحكّم في العدد حسب الظّروف العامّة، وهذا ما يؤكّد أنّ هيــغل يعتبر المجتمع المدني وحدة عاجزة وفي حاجة مستمرّة إلى المراقبة الدّائمة من طرف الدّولة. فهو يمثّل - إلى جانب العائلة - ثاني الجذور الأخلاقيّة للدّولة، تلك التي تمارس وظيفة الإشراف عليه. و حتّى إن انفصل عنها فإنّه لا يتمظهر إلاّ من خلالها، وهو أيضا لا يخرج عن الفضاء الذي يوجد بين الخصوصيّة والكلّيّة القانونيّة المجرّدة[16] الخاضعة إلى آليات التّسيير التي نعتبرها وفق المنطق الهيغلي بمثابة الوجود الميداني للدّولة. فالمجتمع المدني عند هيــغل مثل العائلة هو منظومة متناقضة ممّا يعني أنّه لا توجد ضمنه حريّة في شكلها المتطوّر أو الفعلي لذلك يجب أن يخضع إلى شكله الأقصى وهو الدّولة، ولذلك أيضا فإنّ مبدأ الخصوصيّة في المجتمع المدني يندرج ضمن مبدأ الكلّيّة في

13 - Hegel, G.W.F. Principes de la philosophie de droit, p. 219.

14 - Ibid; p. 229 .

15 - Ibid; p. 254 .

16 - Hegel, G. W. F. Principes de la philosophie de droit p.256.

إطار علاقة اقتصاديّة محض. والكلّيّة هنا تعني اعتبار المجتمع كلاّ يلعب دور الوساطة بين الأفراد الذين يخضعون إلى علاقات عمل وتبادل فيتحوّلون إلى أعضاء ضمن جماعة ومن خلال هذا الانتماء يبحثون عن تلبية رغباتهم الخاصّة[17]. ولكن هذا الجمع بين المصالح الفرديّة يكوّن مجتمعا أنانيّا ولا تمثّل الكلية في نطاقه سوى وسيلة لتحقيق الأهداف الخاصّة للأفراد. لذلك فإنّ هيغل أخضع كلّ شيء إلى الدّولة «لأنّها الحقيقة الفاعلة للفكر الأخلاقي ولأنّها تجعل من الكلّيّة غاية وحينها لا يكون الفرد سوى العون التّنفيذي والوظيفي لنسقه الكلّي. إنّ الكلّيّة مبدأ لا يكون المجتمع المدني من دونه حتّى مجرّد مجتمع بل تجمّع ظرفي لشتات من المصالح المتفرّقة»[18].

إنّ الاعتبارات السّابقة هي التي تحدّد وظيفة الجمعيّة المهنيّة، هي التي تحافظ على الفرد في المكان الذي يختصّ به داخل النّسق العام في المجتمع المدني، وتوحّد بينهم وفق منطق الكسب والثّروة وينتج عن ذلك تشييد شكل من التّضامن الجمعيّاتي بين أعضائه على قاعدة العمل، وعلى قاعدة التّقسيم العام الذي ينخرط فيه هذا العمل. هذا التّضامن ليس مجرّد حدث مثل الذي ينتج عن التّنظيم المهني الإقطاعي ولكنّه تضامن متطوّر ومنظّم بالشّكل الذي يؤدّي فيه دور الوساطة بين الوحدة الآنيّة للعائلة والكلّيّة الفعليّة للدّولة[19] لذلك فإنّ الجمعيّة المهنيّة عند هيــغل هي عائلة ثانية.

إنّ أهمّ ما يمكن أن ترسّخه الجمعيّات المهنيّة هو تأصيل النّشاط الفردي في نطاق الذّهنيّة الكلّيّة والعقلانيّة الجماعيّة، لأنّ التّنظيم المهني يعطي الفرد امتياز الوعي بكيانه من خلال منحه القدرة على التّصدّي للعقل الثّوري بمهاجمته في أسبابه العميقة والجذريّة[20]، ثمّ توطينه في صلب العقل الجماعي الذي يعتبر أنّ الجمعيّات المهنيّة أكثر تطابقا مع الاجتماعيّة Socialité الأرقى التي يكون فيها الفرد موضوعا اقتصاديّا. لاشكّ أنّ هيـــــغل يشير إلى الدّولة من خلال هذا التّعبير الأخير(الاجتماعيّة الأرقى)، فالدّولة عنده تتوطّن في الجماعات المهنيّة التي تتوافق مع لحظة تجاوز المجتمع المدني، وانطلاقا من خاصيّة التنظيم المهني هذه تنتج الدّولة لأنّه يمثّل شرطها الأوّلي وشرط وجودها أصلا[21]. فالدّولة تخرج من المجتمع المدني عبر وساطة الجماعة المهنيّة

17 - Lefebvre, Jean – Pierre ; et Macherey, Pierre ; Hegel et la société, PUF, Paris, 1984, p. 25.

18 - Lefebvre, J. P. et Macherey, P. Op. cit. p. 26 .

19 - Hegel , G .W .F . Ibid. P. 255.

20 - Hegel, G .W .F . Ibid. p. 256 .

21 - Weil, Eric ; Hegel et l'Etat : Cinq conférences, Librairie philosophique, J. Vrin; Paris 1966, p. 49.

لأنّها عبارة عن تطوير للحياة الأخلاقيّة الآنيّة للمجتمع لتتجسّد في أرقى أشكالها (الـــدّولة) التي تمرّ عبر انقسام المجتمع المدني البورجوازي، لأنّ الدّولة عند هيـــغل هي أرقى تجسيد لحقيقة الفكر الأخلاقي[22]. وهذا التّصوّر هو الذي جعل من المجتمع المدني فضاء تتبدّد فيه الحرّيّات باسم الفكرة الأخلاقيّة وتضمحلّ فيه رغبات الفرد باسم المصلحة الكلّيّة.

الأطـروحة الثّـانية :

تنحدر هذه الأطروحة من صلب علم الاجتماع وبشكل دقيق من داخل أحد نصوصه الكلاسّيكيّة المؤسّسة لفكرة الاندماج الاجتماعي الذي يمثّل مجالا لاختبار أهميّة التّنشئة الاجتماعيّة انطلاقا من الفرد إلى اللّحظة الاجتماعيّة، ومن اللّحظة الاجتماعيّة إلى اللّحظة السّياسيّة، إنّنا نعني هنا العودة إلى تفكير دوركـهـــايم حول التّنظيم المهني والنّقابات والجمعيّات، وهو كما يبدو ضيّق جدّا رغم أهمّيّة النّصوص التي تكوّن قاعدته[23].

لا ينفك دوركـــهـايم يؤكّد على أنّ الانتماء إلى جماعة اجتماعيّة أو سياسيّة لا يتحدّد بمنطق سلالي أو عائلي (مرتكزات التّضامن الآلي) أو منطق الإلزام خارج الإرادة الفرديّة ضمن الواقع الاجتماعي – الثّقافي. إنّ تعميم معنى التّضامن العضوي يفرض تعريفا آخر لمبادئ الانتماء و تراتبا آخر بين العوامل التي تحدّدها، وبالتّالي فإنّ تقسيم العمل الاجتماعي له نتيجة مضاعفة وفق القراءة السّوسيولوجيّة لحداثة المجتمعات: هذا التّقسيم غيّر الرّوابط الكلاسيكيّة لعوامل اندماج الأفراد ثمّ أعطى للعمل وبالتّحديد المهنة مكانة جديدة. ومن هنا سعى إلى تحديد مظاهر التّمفصل بين التضامن الآلي والتّضامن العضوي ليستخلص أنّ التنظيم المهني أصبح منوالا آهلا لذلك، كما أصبح من الممكن معالجته وفهمه في علاقة بالسّؤال السّياسي حول الرّوابط التي تجمع المجتمع المدني بالدّولة في نظام من النّمط الدّيمقراطي[24]. إنّ الأهمّيّة المعطاة للفعل المدني من طرف دوركـهـــايم تبرّر بمسألتين: الأولى كلاسيكيّة وكثيرة الإدراج تتعلّق بمسألة التّوجّهات اللاّمعياريّة للمجتمع الصّناعي، والثّانية تنخرط

22 - Weil, Eric; Op. cit; p. 53.

23 - Notamment les textes suivants : Les leçons de sociologie (1890 – 1900), La préface de 1901(qui reprend en partie le contenu de la leçon 2) , en fin le texte extrait de son «Cours de morale» (morale professionnelle et corporation 1909) .

24 - Gautier, Claude ; «Corporation, Société et démocratie chez Durkheim», in Revue française de science politique, vol 44, N° 5, octobre 1994, p. 836.

في القطيعة مع القراءات اللّيبراليّة للعلاقة بين الدّولة والمجتمع المدني. تبعا لذلك، ولأغراض سياسيّة واجتماعيّة، يرى دوركـهـايم بضرورة وجود مؤسّسة تلعب دور الوساطة الضّروريّة لتعديل التّبادل الاجتماعي. هذه الوساطة تهدف إلى خلق التّوازن الضّروري لصيانة الدّيمقراطيّة التي يخضع في إطارها كلّ من الدّولة والفرد لنفس الضّوابط والضّغوطات بشكل متطابق[25].

انطلاقا من مدوّنة «دروس في علم الاجتماع»[26]، يبدو أنّ دوركـــهـايم خصّص الدّروس الثّلاثة الأولى لمسألة الأخلاق المهنيّة، وكان هدفها تأسيس نوع من الضّغط الاجتماعي الذي يبرز ضمن القواعد المهنيّة المنتسبة مباشرة للفضاء الصّناعي، وخصّص الدّروس الخمسة الموالية للأخلاق المدنيّة، أي دراسة الوظيفة السّياسيّة للتّنظيمات المهنيّة كأداة لتعزيز الدّيمقراطيّة من خلال مضاعفة ومداومة التّبادل الممكن بين الدّولة والمجتمع المدني. ومن هذه الدّروس يمكن أن نستخلص التّمفصل بين تلكما اللّحظتين من أجل بناء الضّرورة الاجتماعيّة ثمّ السّياسيّة للتّنظيمات المهنيّة، لذلك يمكن أن نربط مسألة التّضامن بمسألة التّنظيم مؤكّدين على ذلك البعد المركزي لمشروع إعادة البناء المعرفي من داخل خاصيّات الحقل السّوسيولوجي بعبارات جديدة ومستحدثة لبعض مناول اندماج الفرد في المجتمع، وأخيرا يمكن أن نفهم وفق نفس المسار إشكاليّة العلاقة بين الجمعيّات والنّظام الدّيمقراطي[27]. وفي نطاق الجمع بين هذه العلاقة و إشكاليّة الاندماج نجد أنّ المسألة تمرّ عبر ما توفّره التنشئة الاجتماعيّة من استعداد لتكوين تلك المؤسّسات من خلال قدرتها على اختزال أهدافها في الدّفاع عن المصالح الخاصّة حسب رهانات ما نسمّيه اليوم جماعات الضّغط[28].

في المحصّلة يمكن أن نميّز بين مستويين للقراءة في تبرير إلزاميّة التّنظيم المهني بالنّسبة إلى إشكاليّة الاندماج الاجتماعي: المستوى الأوّل يتعلّق بإثبات وجود رابط نظريّ بين التّضامن العضوي والتّنظيم الجمعيّاتي، أمّا المستوى الثّاني فيتعلّق بالرّبط بين المهنة والنّواميس (القواعد التّنظيميّة) التي تمكّن من التّعديل القارّ والضّروري بين تطلّعات الأفراد والإمكانيّات الموضوعيّة التي يمنحها لهم المجتمع، وهذا كفيل بإثبات الدّور المجتمعي للتّنظيمات.

---

25 - Gautier, Claude ; op. Cit ; p. 838.

26 - Durkheim, Emile ; Leçons de sociologie, PUF, Paris ,1950 .

27 - Durkheim, Emile ; Leçons de sociologie, op. cit ; p. 217.

28 - Gautier, Claude ; «Corporation, société et démocratie chez durkheim», op. Cit; p. 839.

ففي النّظام الاجتماعي الحديث يرتبط الاندماج بتقسيم العمل إذ يقود إلى الاعتراف بالأهمّيّة الوظيفيّة للآخر بصفته مختلفا، فمقياس الاندماج لا يمكن أن يبنى على مبدأ التّطابق الذي كان سائدا في الأطر الاجتماعيّة التّقليديّة، لذلك عندما قارن دوركـهـايم الجمعيّة المهنيّة بالبنية العائليّة توصّل إلى تغيّر مقاييس انخراط الأفراد في المجال والفضاء. لأنّ تقسيم العمل والتّضامن العضوي شكّلا قطيعة تجاوزت الرّسم الكلاسيكي للجماعات، فهما في تعارض مع منطق التّطابق الذي يمثّل خاصيّة التضامن الآلي.

«إذا كانت الجمعيّات المهنيّة هي واقع مؤسّساتي قادر على ترميم خلل اندماجي مرتبط بتعميم التّضامن العضوي، فمن الممكن فهمها على أنّها وسيلة إعادة توطين حقيقي للأفراد مع مراعاة الحقيقة الجديدة المفروضة بفعل التّقسيم، أي أنّها وسيط مهمّته تسهيل مضاعفة وتوسّع المصلحة الفرديّة وتحويلها إلى مصلحة جماعيّة (اللّحظة الاجتماعيّة للاندماج)، ومن مصلحة الجماعة إلى مصلحة النّظام الاجتماعي في كلّيّته (اللّحظة السّياسيّة للاندماج)، وهذا ما يؤكّد أنّ الجمعيّات تمثّل بالنّسبة إلى المجتمعات الحديثة ذات التّقسيم القوي للعمل لحظة مهمّة للتّنشئة الاجتماعيّة»[29].

إنّ هذا التّدرّج الذي يميّز دور الجمعيّات في سلّم التّنشئة (من الفردي إلى الاجتماعي إلى السّياسي) يثير تساؤلين مهمّين يطرحان تناقضا في صلب النّظريّة الدّوركـهـايميّة: كيف يمكن للجماعات أن تكوّن مجتمعا إذا كان لكلّ منها حقيقة مستقلّة تمتصّ كلّ نشاطات الأفراد؟ وكيف يمكن لتفكير قائم ضمن الفعاليّات المهنيّة أن يؤدّي إلى تفكير سياسيّ؟

يبدو أنّ الإشكاليّة المطروحة ترتبط بالعلاقة التي تجمع بين لحظتين من التّنشئة الاجتماعيّة (اللّحظة الاجتماعيّة واللّحظة السّياسيّة)، واحدة تنتهي بإرساء فكرة الفرد وأخرى تنتهي بإرساء فكرة المواطن، كما ترتبط بمقاييس المرور من الواحد إلى الآخر.

إنّ حدود التّحليل تكمن في أنّه لا يمكن اختزال النّظام الاجتماعي في بعد وحيد للجمعيّات كما أراد أن يثبت ذلك دوركـهـايم، فمن غير الممكن اختزال الأحزاب والنّقابات والجمعيّات في بنيات متطابقة مع بنيات الجمعيّات المهنيّة أو بعض اشتقاقاتها. ولكن عالم الاجتماع الفرنسي اتّجه إلى هذا النّحو من وضع الجمعيّات

29 - Ibid ; p. 843.

موضع القصور حتّى يعطي شرعيّة للسّلطة المتزايدة للدّولة معتبرا إيّاها أداة وظيفيّة متميّزة عن شتّى القوى التي يتألّف منها المجتمع المدني وهو يخصّها بوظيفة التّفكير والتّميّز بالعقلانيّة خلافا لما يخصّ العامّة من فكر طائش[30]. كما أنّ الفردانيّة المرادفة للتّمتّع بالحقوق، إذ يعتبرها في صلب المسألة السّياسيّة، فإنّها ليست فقط مرتبطة بتطوّر الدّولة ولكنّها نتيجة أساسيّة لذلك[31]. فالحقيقة أنّ الدّولة في نظر دوركـايم هي التي كانت منذ البداية محررا للفرد، فمنذ احتكرت القوّة أدخلته في المجموعات الخاصّة والمحلّيّة التي كانت تسعى إلى احتوائه مثل العائلة والمدينة والجمعيّة. ويصل إلى أقصى ما يحتمله هذا المنطق فيتّجه إلى معارضة تكوين النّقابات التي تتبنّى الدّفاع عن مطالب العامّة ،وهذا من شأنه أن يعطّل وظيفة الدّولة في ممارسة دورها في التّفكير النّيّر واتّخاذ القرارات العقلانيّة.

الأطـروحة الثّـالثة :

سنخوض هنا في بعض ما كتبه توكـفيـــل المدافع عمّا يمكن أن نسمّيه فن إنشاء الجمعيّات الذي يجب أن يتطوّر بشكل مواز لتطوّر فرص المساواة بين البشر، حتّى يحافظوا على تطوّر مدنيّتهم. وفي هذا المستوى فإنّ توكفيل يشير إلى أهمّيّة دور الجمعيّات في مراقبة وتعديل دور الدّولة. فتقدّم الحضارة يمكن أن تصاحبه بعض النّتائج السّلبيّة مثل طغيان الفردانيّة والولع بالرّخاء وهاجس الكسب المادي وتزايد الرّغبة في تحقيق الإشباع وعدم الاكتراث السّياسي ... وهذه كلّها مخاطر تهدّد الدّيمقراطيّة التي تصوّرها توكـــفيـــل منذ 1835 من خلال كتابه «حول الدّيمقراطيّة في أمريكا». فعلى خلاف سابقيه أو معاصريه لم يعتبر الدّيمقراطيّة نظاما سياسيّا فقط (دولة قانون، انتخابات، الفصل بين السّلطات ومراقبتها...) بل إنّه يقدّمها على أنّها حالة اجتماعيّة، **فهي ليست فقط شكلا من الحكم المناهض للملكيّة أو الحكم المطلق، بل هي أيضا شكل جديد من المجتمع الذي يبذل ما في وسعه لضمان شروط المساواة السّياسيّة والقانونيّة بالتّأكيد، ولكن أيضا المساواة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة.**

من خلال المنهج المقارن درس تـــوكـفيـــل خصائص المجتمع الأرستقراطي لكي يعطي القيمة الحقيقيّة للجوانب التي تخصّ الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة ضمنه، فوجد أنّ إمكانيّات الحراك الاجتماعي قليلة جدّا حيث أنّ توارث الحظوة وتوارث البؤس بمثابة

30 - Durkheim, Emile ; Leçons de sociologie, op. Cit. p. 58.

31 - Durkheim, Emile ; Textes, Editions de Minuit, Paris 1975, vol 3, p. 170.

الخطوط المتوازية التي لا تلتقي ولا تفترق أبدا، وهذا على خلاف المجتمع الديمقراطي الذي يتميّز بمرونة بنيته الاجتماعيّة، فعندما تكون الحظوظ متساوية يمكن للنّاس تغيير مواقعهم، وحتى في وجود سيّد وخادم فالمواقع قابلة للتّبادل[32].

لقد شكّلت رحلة توكـفيــل إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة (أبريل 1831 – يناير 1832) مصدرا أساسيّا لبناء فكره حول ما يمكن أن نسمّيه الدّيمقراطيّة الأرستقراطيّة[33]. فحيث أقام هناك وجد أنّ المواطن «يتعلّم منذ ولادته أنّه يجب الضّغط على نفسه لأجل مواجهة آلام ومتاعب الحياة، إنّه لا يلقي على السّلطة الاجتماعيّة سوى نظرة تحدّ وكآبة ولا يدعو إلى سلطته إلاّ إذا عجز عن تجاوزها. هذا أمر يتمّ استيعابه منذ المدرسة حيث الأطفال يمتثلون، حتّى في ألعابهم، إلى القواعد التي أسّسوها بأنفسهم ويعاقبون بأنفسهم كلّ منحرف من بينهم. هذه الذّهنيّة توجد في كلّ فعاليّات الحياة»[34]. فقد وجد هناك أنّ النّاس يتكافلون لأهداف تتعلّق بالأمن العمومي والتّجارة والصّناعة والأخلاق والدّين، فليس ثمّة سوى الإرادة البشريّة تحول دون الوصول إلى القوّة الجماعيّة للأفراد عن طريق الفعل الحرّ... وأنّ الحقّ في التّكافل الجماعي هو طرح انجليزي وقد وجد بكلّ تفاصيله في أمريكا، وقد انتقل استعمال هذا الحقّ إلى مستوى العادات والتّقاليد[35]. فحرّيّة تأسيس الجمعيّات في الولايات المتّحدة ضمان أساسي لمقاومة استبداد الأغلبيّة، لأنّه عندما يهيمن حزب ما على السّاحة السّياسيّة فإنّ النّفوذ العمومي يصبح بين يديه وحلفاؤه يحتكرون كلّ المناصب ويوظّفون كلّ القوى المنظّمة لصالحهم في حين أنّ النّاس في الحزب المعارض لا يمكنهم تخطّي الحاجز الذي يفصلهم عن السّلطة، لذلك كان لابدّ من أن تتبلور قوّة أخرى خارج السّلطة وخارج النّطاق السّياسي، فتتاح للأقليّة إمكانيّة معارضة القوّة المادّيّة بالقوّة الفكريّة المتكافلة التي تتجسّد في شكل جمعيّات[36]. «فلا يوجد بلد تكون فيه الجمعيّات ملزمة لتحول دون استبداد الأحزاب أو اعتباطيّة الأمير أكثر من أن يكون المجتمع في حالة ديمقراطيّة... وفي البلدان التي لا توجد فيها مثل هذه الجمعيّات يمكن لشعب كبير أن يقمع بقبضة إنسان واحد»[37]. لذلك نجد في فكر تـوكفـــيل شيئا من عدم التّوازن

32 - Keslassy, Eric ; « Alexis de Tocqueville : De la démocratie en Amérique », in Sciences humaines N°168, fevrier 2006, p. 54 – 55.

33 - Keslassy, Eric ; «Alexis de Tocqueville», Op. Cit. p. 55.

34 - Tocqueville, Alexis de ; De la démocratie en Amérique, Gallimard, coll. Falio histoire, Paris 1986 (réédition), vol1 p. 287.

35 - Tocqueville, Alexis de ; De la démocratie en Amérique, vol1, p. 288 – 289.

36 - Lamberti, J. C. Les deux démocraties, op. Cit, p. 67.

37 - Tocqueville, Alexis de ; De la démocratie en Amérique, p. 291.

في تناوله للدّيمقراطيّة في أمريكا حيث برز انشطار حادّ بين الجزء الأوّل من العمل وجزئه الثّاني. ففي حين تناول الأوّل المؤسّسات في أمريكا فإنّ الثّاني ركّز على الكآبة التي استخلصها الكاتب من المجتمعات الدّيمقراطيّة الحديثة. فالدّيمقراطيّة ألغت الهياكل الوسيطة، كما يقول توكـــفيـــل، وقد فسحت المجال للفرد ليكون ملكا ولكن حيث يكون بشكل متناقض عرضة إلى الطّمس لأنّ تشتيت المواطنين يجعلهم عاجزين، والنّتيجة أنّ سلطة المجتمع على الفرد تـتّجه إلى أن تكون ضاغطة عليه. فالأمر الذي يجب خشيته في المجتمعات الدّيمقراطيّة هو امتثال المواطنين وسلبيّتهم التي يمكن أن تعطي للدّولة مجالا أوسع، ومن خلال ذلك نموّا زائدا وخطيرا للسّلطة، وتحت تأثير هذه السّلبيّة فإنّ الدّولة تحاول أخذ مبادرات لا تتوافق دائما مع أيّ مطلب وأيّة ضرورة، فلا تكتفي فقط بكونها الصّناعي والمعلّم والمقاول ولكن أيضا فإنّها تقرّر محتوى التّعليم وتذهب حتّى إلى فرض أفكارها وقيمها دون أن تظهر أدنى معارضة لتعطيلها[38]. إنّ السّلطة الاجتماعيّة لا تتضمّن فقط بعدا سياسيّا بل يمكن أن تأخذ بعدا أخلاقيّا وفكريّا انطلاقا من الضّعف الفكري والأخلاقي للفرد. وتوجد السّلطة الاجتماعيّة لدى كلّ جماعة منظّمة تسعى إلى فرض قوانينها على الجمهور، وهي بالتّالي تنازع الدّولة على نفس الآليات المستخدمة في السّيطرة على الأفراد[39]، حيث يثبت تـــوكـــفيـــل (خلال الجزء الثّاني من «حول الدّيمقراطيّة» الذي خصّصه في مجمله لتحليل مختلف أشكال الاستبداد التي تهدّد المواطن في المجتمعات الحديثة) أنّ الفرد المنعزل يكون أكثر هدفا سياسيّا لنقابة أو جمعيّة مثلما هو هدف سياسيّ للدّولة. «إنّ المنبع الأوّل للاستبداد الفكري الذي يؤثّر أكثر على الأفراد في المجتمعات الحديثة يوجد في ما يسمّيه تـــوكـــفيـــل «الرّأي العام» أي الأفكار الأكثر قبولا لدى النّاس أو الايديولوجيا المهيمنة»[40]، فالرّأي العام يبدو جديرا بالاحترام أكثر من الأفكار الفرديّة المشتّتة، لذلك فإنّ تسلّطه يمثّل بعدا من أبعاد الاستبداد الدّيمقراطي لسلطة المجتمع التي تطمس الفرد[41].

إنّ العديد من الأمثلة والأشكال التّسلّطيّة يمكن أن تكون منطلقا لتثبت صحّة وخصوبة تحاليل توكفيل، كما تمكّن من الفهم الجيّد للمجتمعات التي نعيش ضمنها،

38 - Boudon, Raymond ; «Le pouvoir social : variation sur un thème de Tocqueville» in Revue des sciences morales et politiques, N° 4 – 147ème année , 1992 , p. 534 .

39 - Boudon, Raymond ; L'inégalité des chances, Hachette coll. «pluriel», Paris 1987, p. 149.

40 - Boudon, Raymond, L'inégalité des chances, Op. Cit, p. 157.

41 - Boudon, Raymond ; «Le pouvoir social…», Op. Cit. p. 548.

لأنّ المسائل التي طرحها لا تزال تشغلنا إلى اليوم، وأمّا مسألة العلاج فهي مسألة ليست سهلة. فحتّى عندما طرح مبدأ الدّفاع عن الحق في تأسيس الجمعيّات لم يخف أنّ الحرّيّة المطلقة للجمعيّات في المستوى السّياسي لا يمكن أن تكون آخر الحرّيات التي يمكن للشّعب أن يستحقّها رغم أنّها، في البلدان الدّيمقراطيّة، توفّر حدّا أدنى من الضّمانات كما هو الشّأن بالنّسبة إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة حيث يتكافل المواطنون في ظلّ الجمعيّات، أوّلا من أجل الحفاظ على حجمهم وإضعاف الإمبراطوريّة الفكريّة للأغلبيّة، وثانيا من أجل التّوصّل إلى تحجيم الأغلبيّة، لأنّ الرّجاء في جلبها إلى حظيرتهم وامتلاك السّلطة باسمها فيما بعد لا يزال قائما[42].

3 - المجتمع المدني في مواجهة التّوظيف والتّوظيف المضاد :

من الضّروري أن نذكّر بأنّ المرحلة الانتقاليّة هي مرحلة تأسيسيّة لكلّ أركان الدّولة ومكوّناتها بما في ذلك إعادة بناء المجتمع وإعادة تشكّله وإعادة هيكلة المؤسّسة السّياسيّة وهذا من حتميّات المسار الثّوري، حيث يكون المجتمع المدني عنصرا حيويّا وفعّالا في تتمّة الفعل الثّلاثي القائم على الهدم والبناء وإعادة البناء الضّامن للاستمرارية. وفي سياق هذا المسار ينبغي علينا أن نتجاوب آنيّا مع كلّ مراحل الفعل وذلك من خلال البحث عن نماذج تفسيريّة جديدة لفهم المرحلة والتّفاعل مع متطلّباتها[43]. لأنّ المجتمع المدني مطالب بتجديد خصائص الحركة الاجتماعيّة وطبيعتها وتعزيز ركائزها وتدعيم مقوّماتها بشكل يمكّنها من التّجانس مع تجدّد منظومة حقوق الإنسان وتطوّرها ومزيد اتّساعها وشموليّتها لحقوق وحرّيات جديدة. لأنّه بقدر ما تتّسم منظومة حقوق الإنسان بأبعادها الكونيّة باعتبارها منظومة قيميّة متّصلة بالصّفة الإنسانيّة المطلقة، بقدر ما ينبغي على المجتمع المدني أن يتجانس مع البراديغمات الكونيّة الجديدة من منطلق أنّه أيضا ضامن للقيم الكونيّة المطلقة. لذلك فإنّ المهمّة الأساسيّة الموكولة إلى مؤسّسات المجتمع المدني (جمعيّات ونقابات وهيئات مستقلّة...) هو أن يكون ضامنا لمبادئ حقوق الإنسان ومتجانسا معها بقدر تطوّرها واتّساعها وشموليّتها حتّى من داخل المنطق الذي تحتكم إليه الحركات الاجتماعيّة.

تميّز المجتمع المدني بعد 14 يناير 2011 بحالة من الانفجار الجمعوي، حيث

42 - Tocqueville, Alexis de ; De la démocratie en Amérique, op. Cit. p.294.

43 - Alain Touraine ; Un nouveau paradigme pour comprendre le monde d'aujourd'hui, Arthème Fayard, Paris 2005, p. 265.

تأسّس ما يناهز 7000 جمعية خلال الثلاث سنوات الأولى بعد «الثّورة»[44]، في حين أنه لم يجاوز عددها خلال أكثر من نصف قرن 9365 جمعيّة. وهذا ما يبرّر الحديث عن الانفجار الجمعوي مثلما هو الحال بالنّسبة إلى الانفجار الحزبي. وهذا التّشابه لا ينحصر فقط في مستوى الكثافة الطّارئة على مستوى العدد المتزايد إلى الحدّ الذي قد لا تحتمله المرحلة الانتقالية، بل يتجاوز ذلك إلى مستوى التّماهي في الواقع الميداني حيث تتداخل الأدوار بين الجمعيّات والأحزاب، ولعلّ البعض منها يوظّف لفائدة البعض الآخر. وقد برزت الأدوار السّياسيّة البديلة التي تأتيها الجمعيّات بدل الأحزاب خلال فترة الانتخابات وبعدها إذ تقوم عديد الجمعيّات بالمهام التّعبويّة والحشد لفائدة بعض الأحزاب. ولعلّ هذا ما يبرّر أصناف الجمعيّات التي نشأت بعد «الثّورة» فأبرزها وأكثرها تواجدا على المستوى الميداني هي الجمعيات الخيرية والتضامنية والتنموية والفكرية- الثّقافيّة وكذلك التوعوية. ومن البديهي أنّ هذه الأصناف من الجمعيّات تستجيب في أدائها لما تتطلّبه الضّرورة السّياسيّة فتصبح متمّمة لبعض الأحزاب ومرتبطة بها أدبيّا وماديّا.

هذا دون أن نعتبر فرضيّة أنّ العديد من مكوّنات المجتمع المدني توجد بإيعاز سياسي لكي تكون جناح الحزب الحاكم في فضائه وامتداده الذي يراوح بين التّواجد داخل الفضاء العمومي والفضاء الخاص لأنّه يؤدّي مهمّة الدّفاع عن النّظام بشعار الاستقلاليّة وتحت عنوان الحياد السّياسي، وهي من وجهة نظر السّلطة النّموذج المقبول للجمعيّات طالما تسخّر هياكلها وبرامجها وأطروحاتها من أجل تأبيد سيادة النّظام القائم، حتّى وإن وصل الأمر بالتّضحية بمقوّمات النّظام الجمهوري[45] أو الارتداد على المجتمع المدني والاصطفاف وراء السّلطة السّياسيّة ومقاومته باسمها وتحت تأثيرها (في الحالات التي كان فيها أداء المجتمع المدني مزعجا للسّلطة).

انطلاقا من أصناف الجمعيات نبدأ في فهم مسألة التوظيف و التوظيف المضاد من خلال انفعال المجتمع المدني بالانقسام الاجتماعي الى كليتين متناظرتين وكذلك

---

44 - حسب مركز الإعلام والتّكوين والدّراسات والتّوثيق حول الجمعيّات، بلغ العدد الجملي للجمعيّات في تونس 16178 جمعيّة إلى حدود موفّى سنة 2013

45 - نشير إلى الدّور السّلبي الذي لعبته التّكوينات السّياسيّة والاجتماعيّة والمهنيّة والعمّاليّة التي كانت تشتغل في إطار قانون الجمعيّات عندما أسندت الرّئاسة مدى الحياة إلى الحبيب بورقيبة حيث ساهمت كلّ المنظّمات المعترف بها في تأييد القرار الذي شكّل موضوع التّعديل الدّستوري 19 مارس 1975. كما مثّلت الجمعيّات سندا مهمّا في مرحلة الإعداد للاستفتاء (26 أفريل 2002) على تنقيح الدّستور (1جوان 2002) إضافة إلى الدّور التّعبوي الذي أدّته حول دعم زين العابدين بن علي في التّرشّح للرّئاسة سنة 2004 ومناشدته إيّاه لنفس الغرض سنة 2009 .

بالصراع الذي بدأ يشق المجتمع السّياسي منذ أن تمّ تحديد تاريخ انتخابات المجلس الوطني التّأسيسي وانطلقت المنافسة السّياسيّة بين الأحزاب.

انقسام المجتمع إلى كليّتين باعتبار كل واحدة منهما تعبر عن بديل شامل لنمط المجتمع في كلّ بنياته التّكوينيّة ومنوال الحياة في شتّى أبعادها، ممّا أضفى إلى فرض حالة من الاختلاف الجذري بين نمطين من المجتمع.

أمّا على المستوى السياسي فقد تجسدت الحالة الانقسامية في بروز حالة من التناظر التام بين الأحزاب ذات المرجعيّة الدينية (المعروفة بالأحزاب الإسلاميّة) والأحزاب ذات المرجعيّة المدنية (المسمّاة بالأحزاب العلمانية). وشكلت عديد الجمعيات أجنحة لهؤلاء وهؤلاء:

- الإسلاميّون بقيادة حركة النهضة وأجنحتها التي تراوح بين التنّظيمات المدنيّة (الجمعيّات التّنمويّة والخيريّة والتّوعويّة بالأساس) والتّنظيمات العنيفة (روابط حماية الثّورة المسنودة ماديّا والمحميّة سياسيّا من طرف راشد الغنّوسي)، وإطارهم المرجعي هو روح الجماعة (والجماعة ليست المجتمع) وهدفهم هو تطبيق الشّريعة وبناء دولة الخلافة في نطاقها الشّامل لكلّ أرجاء الأمّة الإسلاميّة.

- العلمانيّون الحداثيّون على مختلف أصولهم الفكريّة التي تمتدّ من أقصى اليمين اللّيبراليّة إلى أقصى اليسار الاشتراكي مرورا باليسار العروبي واليسار الاجتماعي، وكلّ التّكوينات الأخرى التي تتركّز في الوسط اللّيبرالي أو وسط اليسار الدّيمقراطي الاجتماعي، وجميعهم يلتقون على نفس الأرضيّة الحقوقيّة والنّقابيّة التي اختصّت بها منظّمات مثل الاتّحاد العام التّونسي للشّغل والرّابطة التّونسيّة للدّفاع عن حقوق الإنسان، وجمعيّة النّساء الدّيمقراطيّات... إضافة إلى اتّفاقها على أنّ إطارها المرجعي هو المجتمع التونسي في فضائه الكوني وانتمائه الحضاري وقيمه الثّابتة التي تسعى إلى الانسجام مع المنظومة الكونية لحقوق الإنسان.

إنّ الجمعيّات، على المستوى النّظري، تربط بنفس الدّرجة بين الحركة السّياسيّة والحركة الاجتماعيّة كما تنتمي إليهما بنفس الدّرجة رغم اختلافهما الجذري على مستوى وظائفهما المؤسّساتيّة وبنمط مقاربتهما للسّلطة، ولكن على المستوى الميداني الذي يخصّ حالة تونس فإنّ القانون أخرج الجمعيّات من دائرة الانتماء المضاعف تلك على أساس الفلسفة التي ينحدر منها ذلك القانون والذي يعتبر أنّ الحركة السّياسيّة تخضع لمتطلّبات التّنظيم السّياسي والعمل على الوصول إلى السّلطة السّياسيّة وامتلاكها.

وفي الواقع أنّه حتّى في هذه الحالة فإنّ الجمعيّات لا تضع تلك المسألة ضمن أهدافها إلاّ من خلال ترابط مصالح أغلب الفئات الاجتماعيّة التي تعبّر بكلّ واقعيّة عن تطلّع المجتمع برمّته. عندها يكون للجمعيّة دور سياسي مباشر أو غير مباشر باعتبارها العنصر الفعّال في المجتمع المدني الذي هو الميدان الحقيقي لبلورة التّغيير السّياسي[46]. أمّا في مستوى وضعها العادي فإنّ الجمعيّات تكتفي بالوساطة من أجل ضمان الوفاق بين المجتمع والدّولة أو لعب الدّور التّعديلي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وكذلك السّياسي. وهذا يعني أنّ الجمعيّات هي في الوقت نفسه عون وساطة وكذلك حركة تغيير اجتماعي، فهي تنخرط في النّسق المؤسّساتي الموجود، وفي نفس الآونة تمارس دورها في صلب حركة التّغيير الاجتماعي مع الحفاظ على خصوصيّتها باعتبارها ليست حزبا سياسيّا وليست كذلك نقابة عمّاليّة لذلك فهي لا يمكن أن تتماهى مع كلّية الجسم الاجتماعي، وتنحصر حدود فعلها السّياسي في التّفاعل مع بعض القضايا السّياسيّة[47]. وفي كلّ الوضعيّات فإنّه كما يبدو أنّ منظّمات المجتمع المدني تتنازعه ها بشكل مستمر نفس التّناقضات المشار إليها وتتّسم بنفس الوضعيّة المزدوجة التي يمكن أن نميّز في إطارها بين ثلاث حالات:

- الحالة الأولى تكون فيها الجمعيّة عضوا جماعيّا تابعا لحركة معارضة، حتّى وإن كانت لا تسعى للوصول إلى السّلطة، فإنّها تروّض الإرادة العامّة على مواجهة الانحرافات السّياسيّة التي يمكن أن تنتج عن سوء تصرّف المؤسّسة.

- الحالة الثّانية توجد في وضعيّة مناقضة تماما وهي التي تكون فيها الجمعيّة موالية للسّلطة أو تابعة للحزب الحاكم أو توجد في أحد الأطر المتعاونة معه بشكل مباشر، وهذا وجه مثير من أوجه الواقع الذي يحيط بالجمعيّات لأنّه يكرّس معادلة التّواجد في صلب المجتمع المدني باسم المجتمع السّياسي وفي إطار من المقاولة أو المناولة السّياسيّة لفائدة السّلطة.

- الحالة الثّالثة تتعلّق بالوضعيّة الوسطيّة حيث تكون الجمعيّات مقبولة في نفس الوقت من طرف السّلطة وتجد فيها آليّة لتبرير وجودها واستخدامها في نطاق الاستجابة لتطلّعات الرّأي العام حول المسألة الدّيمقراطيّة وتوظيفها في نطاق الجرعة الدّوريّة التي تعبّر من خلالها السّلطة عن الاستجابة لتلك

46 - Didier Lapeyronnie; « Mouvements sociaux et action politique , existe – t –il une théorie de la mobilisation des ressources ? », in Revue française de sociologie XXIX, 1988 , p. 595.

47 - Alain Touraine; «contribution à la sociologie du mouvement ouvrier : le syndicalisme de contrôle», in Cahiers internationaux de sociologie, vol XXVIII, 1960, p. 62.

المطالب، وفي نفس الوقت أيضا تكون موضوع رهان سياسي واجتماعي وحقل صراع إيديولوجي تراهن عليه الأطراف المعارضة لفرض مبدأ الاعتراف ،وبذلك تكون الجمعيّات بمثابة المطيّة التي يتمّ توظيفها لأهداف أبعد وأعمق ،وحينئذ تكون بمثابة الغطاء القانوني للعمل السّياسي. وفي هذه الحالة الثّالثة فإنّ كلاّ من الدّولة والمجتمع يتناولان الجمعيّات بنفس الأسلوب ولكن وفق منطلقات مختلفة وغايات متباينة.

أشرنا سابقا إلى أنّ الواقع الذي يحفّ بالمجتمع المدني تسيطر عليه الانقسامية الكلّيانيّة التي تضع المجتمع أمام خيارين متعارضين كلّيا ولا يمكن بأيّة حال من الأحوال التّوفيق بينهما باعتبار أنّهما يلخّصان حالة التّناظر بين من يشتغل على مقوّمات المجتمع وما يعنيه من استيعاب لخصائص الطّور الحضاري الذي ربط كيان الدّولة بكيان المجتمع، وبين من يشتغل على أساس روح الجماعة التي تعبّر عن طور تاريخي سابق للوحدة المجتمعيّة واكتمال الجسم الاجتماعي، ومن ثمّة يستعص عليها أن تستوعب هذا الطّور الحضاري بما يخصّه للمجتمع والدّولة معا من خصائص تكوينيّة تجعلهما في بمثابة الكيان الموحد الذي لا يقبل الفصل بين مكوّناته إلاّ إذا كان الغرض هو تفكيك كيان الدّولة وتقسيم المجتمع.

فالمجتمع المدني في حالة مواجهة لعقليّة الجماعة التي لا تعترف له باستقلاليّته عن السّلطة السّياسيّة ولا تمثّل بالنّسبة إليه الإطار الاجتماعي المندمج الذي يضمن له تماسكه البنيوي واستمراريته الوظيفيّة. وعليه فإنّه على المجتمع المدني حتّى يكون مجتمعا مدنيّا الخروج من إطار الجماعة إلى إطار المجتمع. وهذا الأمر يفرض على نشطائه ومكوّناته الالتزام بثلاثة شروط:

- امتلاك الوعي النّوعي الذي يمكّن مكوّنات المجتمع المدني ونشطائه من إدراك متطلّبات المرحلة الانتقاليّة بالقدر الذي يجعل منها مرحلة انتقال نحو الدّيمقراطيّة وليست مرحلة انتقال ديمقراطي نحو الاستبداد السّياسي والإقصاء الاجتماعي والتّهميش الجهوي وإعادة إنتاج الدّكتاتوريّة عن طريق العمليّة الانتخابيّة.

- أن يتنزّل دور المجتمع المدني في إطار سياق شامل يشتغل على مستوى المضامين العامّة لمتطلّبات الانتقال نحو الدّيمقراطيّة وتضمين مبادئها ومضامين المنظومة الكونيّة لحقوق الإنسان صلب أهدافه، بالإضافة إلى التزامه بشموليّة المبادئ التي تجعل من الدّيمقراطيّة نظاما اجتماعيّا وليست مجرّد أداة سياسيّة.

- أن يندمج المجتمع المدني بكلّ عناصره التّكوينيّة في إطار بنيته الكليّة التي تمثّل إطاره المرجعي التي يهدف إلى إعادة إنتاجها بشكل مندمج على المستوى الاجتماعي والثّقافي ومقاومة العوامل التي تضرب وحدتها وتقسّمها على مستوى الابستيميّة الثّقافيّة التي تمثّل الرّكيزة الأساسيّة لوحدة الجسم الاجتماعي.

يبدو أنّ الرّهان الذي تتّسم به المرحلة الانتقاليّة بالنّسبة إلى مكوّنات المجتمع المدني لا ينحصر فقط في الدّفاع عن الاستقلاليّة، بل أيضا الدّفاع عن الدّيمقراطيّة والسّعي إلى تطويرها بما يستجيب وروح المجتمع في سياقه التّاريخي وفي إطاره الكوني وفي تجانس تام مع المنجز الإنساني في مجال الحقوق والحرّيات. وهو أمر لا يحتاج إلى تبرير بل يدخل في إطار الحتميّة التي تضع مصير المجتمع المدني مرتبطا بالدّيمقراطيّة، لأنّ الأخيرة تمثّل المساحة التي تضمن فاعليّة الأوّل والمجال الذي يبرز دوره في المجتمع إضافة إلى أنّ استقلاليّة المجتمع المدني في حدّ ذاته مشروطة بضمان منظومة حقوق الإنسان. فهذا التّرابط الجدلي والتّساند والوظيفي كفيل بأن يفرض على كلّ مؤسّسات المجتمع المدني أن تضع ضمن أولويّاتها الدّفاع عن الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان بصفتها منظومة متكاملة يستبطنها المجتمع ويؤصّلها في كلّ بنياته وأطره وكذلك بصفتها مبادئ قانونيّة ضامنة لتفعيل المنظومة على مستوى الواقع الحسّي والرّمزي. وهذا ما يفرض على منظّمات المجتمع المدني أن تعتمد إستراتيجية دفاعيّة من شأنها أن تحافظ على المكتسب، ولا تترك أي مجال للمساس به، وإستراتيجية هجوميّة من شأنها أن تدفع إلى تطوير المنظومة وتعزّز أركانها وعناصرها التّكوينيّة.

وقد مثّل الاتّحاد العام التّونسي للشّغل النّواة الصّلبة التي تلتقي حولها بقيّة مكوّنات المجتمع المدني لهذا الغرض باعتباره منظّمة ذات قدرة تعبويّة مهمّة، إذ يضمّ كل الشّرائح والفئات الاجتماعيّة المكوّنة للمجتمع التّونسي إضافة إلى رصيده النّضالي ودوره التّاريخي في بناء أركان الدّولة والقيام بوظيفة تعديليّة مهمّة في عديد المحطّات التي شهدت حالة من الجيشان الاجتماعي والسّياسي.

غير أنّ قراءتنا لعلاقة الأحزاب السّياسيّة بالمجتمع المدني، انطلاقا من واقع التّجربة التي يعيشها الاتّحاد العام التّونسي للشّغل كأحد أهمّ مكوّناته، تجعلنا نقف على ثلاثة مواقف تعبّر عن ثلاث مكوّنات أساسيّة للمشهد السّياسي:

- موقف يرفض فاعليّة المجتمع المدني ولا يعترف بتواجده خارج نطاق مساندته للمجتمع السّياسي أو الامتثال المطلق له تعلّلا بالشّرعيّة ومقاربتهم

لكيفيّة استعمالها في مواجهة النّزعة الاستقلاليّة للمجتمع المدني. ويعود هذا الموقف إلى سبعينات القرن المنصرم، حيث لم يكن أصحابه في مواجهة الاتّحاد العام التّونسي للشّغل حين صراعه مع نظام بورقيبة وحين أعلن الإضراب العام للمرّة الأولى منذ الاستقلال، وهو الموقف الذي انفرد به الإسلاميّون دون غيرهم في علاقتهم باتّحاد الشّغل. غير أنّ تعاملهم اليوم مع مكوّنات المجتمع المدني بل ومراهنتهم على مئات الجمعيّات لا يعدو أن يكون إلاّ برنامجا ظرفيّا يتنزّل في إستراتيجية التّعبئة والاستقطاب، وكذلك يعبّر عن تكتيك سياسي يستعملونه للتوغل في أوصال المجتمع العميق بتوظيف الجمعيّات. إضافة إلى استعمالهم لتلك الجمعيّات للمساندة والدّعم للسّلطة السّياسيّة وصناعة الشّرعية التي تصوغها الجمعيّات حين تحوّل توجّهات السّلطة إلى مطلب اجتماعي.

- طرف يتعامل مع المجتمع المدني تعاملا زبائنيا وفق شروط التوظيف المتبادل وهذا ما تعبّر عنه بعض الأحزاب اليمينيّة اللّيبراليّة أو حتّى الوسطيّة اللّيبراليّة التي مارست الحكم سابقا أو شاركت في ممارسته سواء بصفتها أحزابا أو من خلال قياداتها. وعادة ما تتعارض أطروحاتهم السّياسيّة مع الأرضيّة الفكريّة للمجتمع المدني خاصّة فيما يتعلّق بالمسألة الاجتماعيّة التي يعتبر الاتّحاد العام التّونسي للشّغل أبرز المشتغلين عليها. لذلك فإنّ تقاربهم معه خلال هذه المرحلة الانتقاليّة فرضته حتميّة توسيع التّحالفات والضّرورة السّياسيّة للاستفادة من أدواره خاصّة وأنّ المساحة السّياسيّة التي أصبحت متاحة إليه اليوم أصبحت أكثر اتّساعا من المساحات التي تتحرّك داخلها الأحزاب السّياسيّة.

- طرف تكون تاريخيا في الاتحاد والرابطة والمنظمات الوطنية التي قاومت النّظام السّابق وحافظت على استمراريّتها في فترة الاستبداد. غير أنّ هذه الأطراف تبقى منفعلة بالتّراث الذي جمعها بهذه المنظّمات، ومن خلالها منفعلة بمدى قدرة هذه المنظّمات على الفعل دون أن تتحوّل إلى طرف فاعل بالقدر الكافي بعيدا عن منظّمات المجتمع المدني، وبما يمكّن هذه المنظّمات من ضمان الاستقلاليّة الكافية من ناحية، ومن ضمان استقلاليّة هذه الأحزاب عنها من ناحية أخرى. غير أنّ الحدود الفاصلة بين هذه المنظّمات وتلك الأحزاب لا زال بعد في حاجة إلى ترسيم على المستوى الهيكلي كما على المستوى الوظيفي.

الجانب الحاد الخلفي للتوظيف هو محاولة التدجين التي تعرّض لها الاتحاد العام التونسي للشغل منذ مؤتمر العام الأخير (مؤتمر طبرق، ديسمبر 2012)، حيث أدرك

الحكّام الجدد القادمين بسياسة اقتصاديّة ليبراليّة متوحّشة أساسها اقتصاد السّوق ولا مكان للمسألة الاجتماعيّة في صلبها، وما الدّولة بالنّسبة إليها سوى مشرّعا، ولا تعتبر أنّ القطاع العام ما زال صالحا لإدارة اقتصاد البلاد لأنّه لا يصلح في تصوّرهم إلاّ ما تأتيه المبادرة الفرديّة والقطاع الخاص... أدرك هؤلاء أنّ الاتّحاد يمثّل عقبة كأداء أمام هذه التّوجّهات وأدركوا أنّه من العسير تطبيق سياستهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة ما لم يزيلوا هذا الحاجز لأنّه آخر عائق أمامهم، ولمّا فشلت محاولة التّدجين أو التّوظيف التجأت السّلطة السّياسيّة، بمكوّناتها الثّلاث وحلفائها خارج السّلطة ولكن داخل المجلس التّأسيسي وكذلك أجنحتها من أحزاب ذات مرجعيّة دينيّة وجمعيّات ومنظّمات نقابيّة (من المؤكّد ميدانيّا أنّها تأسّست لغرض محاصرة الاتّحاد وإضعافه وإن لزم الأمر حلّه)، إلى ضربه بالمعنى الشّائع والوظيفي للكلمة، وذلك بتجنيد التّنظيمات الموازية والمليّشيات المعروفة بروابط حماية الثّورة وصفحات التّواصل الاجتماعي لتشويه قياداته ومحاصرته وضرب مبادراته وتقليص مجال تحرّكه...

واقع الحال ينبئ أنّ كلّ هذه المحاولات فشلت بفعل جملة من العوامل التي لم يكن من اليسير تخطّيها، نجد من بينها تاريخية المنظمة وما اكتسبته من شرعية وقوة صمود تجاه السلطة السياسية، و الانتشار الجغرافي لهياكلها ومنظوريها بما يمكّنها من الدّفاع عن دورها في كلّ أرجاء البلاد، والشمولية القطاعية التي تجعل منها منظّمة نقابيّة جامعة لجلّ القطاعات المهنيّة التي تكوّن النّسيج المهني في البلاد. يضاف إلى كلّ ذلك العلوية القانونية للمنظّمة مقارنة مع قانون الجمعيات، إذ أنّها تأسّست بالاستناد إلى أمر علي سابق على قانون الجمعيّات ومن منظور فلسفة القانون هو أيضا أكثر علويّة منه، لذلك لا يمكن اعتبار هذه المنظّمة مجرّد جمعيّة، ولذلك أيضا ليس من اليسير استهدافها.

الـــخـــاتـــمـــة :

لا نعتبر المجال يسمح بتقييم نتائج المنجز القانوني للمرحلة الانتقالية فيما يتعلّق بتنظيم مؤسّسات المجتمع المدني، لأنّ المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرّخ في 24 سبتمبر 2011 الذي يتعلّق بتنظيم الجمعيّات[48]، لم يعط بعد نتائج حسّية ولم يترجم على المستوى الميداني بما فيه الكفاية ولم تظهر نتائجه على نطاق التّفاعلات بين

48 - هذا المرسوم يلغي القانون عدد 154 المؤرّخ في 7 نوفمبر 1959 المتعلّق بالجمعيّات وكذلك القانون الأساسي عدد 80 المؤرّخ في 26 جويلية 1993 المتعلّق بانتصاب المنظّمات غير الحكوميّة.

الأطراف ذات الصّلة المباشرة بإعادة بلورة النّسيج الجمعيّاتي كأساس للمجتمع المدني، بالقدر الذي يمكّن من تحديد المؤشّرات المتعلّقة بتطبيقه. خاصّة وأنّنا لا يمكن أن نفهم ذلك بمعزل عمّا يتّصل به من نمط الدّولة وشكل النّظام السياسي، وهي مسائل لا تزال بعد عصيّة على التّحديد إلاّ بمنطق التّخمين والتّوقّع غير المعتمد علميّا، وهذا ما يمكن أن يضعنا أمام المجازفة بالإسقاط والتّخمين غير مضمون النّتائج. لذلك نجد أنّه من باب الحرص على الموضوعيّة أن نفهم العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السّياسي على أساس مساهمة الفترة الانتقاليّة في تعزيز رصيد المجتمع المدني من المكوّنات الأكثر تلاؤما مع طبيعة المرحلة.

في إطار ديناميكيّة المجتمع المدني وقدرته على استيعاب القدر الأوفر من التّنظيمات والأنشطة المتجدّدة ندرك أنّ كلّ أزمة اجتماعيّة في بلد ما تساهم في تدعيم المنظومة بمكوّنات وشروط جديدة لتتّسع أكثر وتصبح أشمل لأنّه عادة ما تكون مهمّة الأزمات هي الكشف عمّا كان يرتكب من تجاوزات قبل ذلك[49].

فالثّورات والأزمات تنبّه، و«الثّورة- الأزمة» في تونس نبّهت إلى الحقّ في التّنمية، والحق في الشّغل، والحق في المشاركة السّياسيّة الفعليّة، والحق في إعلام حرّ، والحقّ في نظام ديمقراطي، والحقّ في تعليم مواكب للعصر، والحقّ في التّغطية الاجتماعيّة، والحقّ في الحياة الكريمة. وهي جميعها حقوق مرتبطة بالمطلبيّة السّياسيّة ولكنّها لا يمكن أن تتحوّل إلى هذا المستوى إلاّ إذا تبلورت في فضاء المجتمع المدني الذي يواجه مخاطر هيمنة الأحزاب والتّوظيف السّياسي وتضعه أمام مسارين متغايرين:

- مسار متفائل باعتبار أنّ مكوّناته متأصّلة في المكاسب رغم عدم تطبيقها حسبما تقتضيه المعايير الدّوليّة، وقد ارتبط تأصّلها تاريخيّا بدور المجتمع المدني النّشيط رغم ضعفه ولكنّه ظلّ مقاوما باعتباره إحدى تعبيرات القوى الحداثيّة والدّيمقراطيّة، ومن هنا فإنّ المفهوم والمحتوى يتّسعان باستمرار ويصبحان أكثر شموليّة ويمنحان المجتمع المدني قوّة المقاومة.

- مسار متشائم باعتبار قوى التّراجع على المكاسب. فالواقع الميداني الذي يشهد تهديدا مباشرا لاستقلاليّة المجتمع المدني قد يمتدّ في الزّمان والمكان، ويحوّل

49 - Jean Rivero ; «Vers de nouveaux droits de l'homme» ; in Revue des sciences morales et politiques, 1982, N°4, p. 674.

مسألة التّراجع على المكاسب مطلبا اجتماعيّا. وهنا نجد المجتمع المدني مهدّد من بعض مكوّناته أصلا، وذلك من خلال ظهور العديد من الجمعيّات[50] التي تريد أن تحوّله من قوّة مقاومة وسلطة اجتماعيّة مضادّة إلى قوّة دعم ومساندة للمجتمع السّياسي. يضاف إلى ذلك ما يمكن توظيفه من دوافع سياسيّة وسياديّة بالأساس مثل اعتماد مبدأ هيبة الدّولة ومناعتها لضرب منظومة حقوق الإنسان واستقلاليّة المجتمع المدني[51].

50 - إذا ما اعتبرنا عيّنة تونس العاصمة فقط فأنّه من جملة 425 جمعيّة تأسّست بعد 14 جانفي 2011 وإلى حدود 23 أكتوبر 2011 نجد 48 جمعيّة هي بمثابة أجنحة تابعة لحزب حركة النّهضة. ولم نتمكّن من حصر العدد الجملي للجمعيّات التي تدعمه من ضمن العدد الجملي للجمعيّات على المستوى الوطني الذي بلغ عددها 1915 جمعيّة إلى حدود تاريخ انتخابات المجلس التّأسيسي.

51 - Jean Rivero ; Op. cit. p. 675.

دور المجتمع المدني في ترسيخ الفكرة المغاربية في ضمير المجتمعات المدنية من خلال: «تجربة المنظمات النسائية المغاربية»

خديجة الصبار

يمكن اعتبار الصفحات التالية في غير محلها ما لم يتم منذ البداية تحديد السؤال الذي قاد إليها بأقصى قدر ممكن من الوضوح والجرأة. وقد ارتأيت أن أفضل طريقة للتفكير الجماعي في المصير المغاربي كما ورد في (ورقة المركز) هو الانطلاق من الموقع التاريخي لاستقصاء الفكرة المغاربية عبر التاريخ، بحثا عن بعدها الحضاري لأطرح أسئلة أحددها في ثلاث:

ما هي الملابسات التي جعلت بعض الأصوات تعادي التاريخ وتعرقل للفعل المشترك المغاربي ؟ وهل المسألة ظرفية تمليها مصالح وقتية، أم هي فكرة تعبر عن مطلب دائم للشعوب المغاربية ؟ هل تدخل في الجوهر أم في الأعراض بالنسبة لحياة الشعوب، فيبقى فقط البحث عن المنهج الناجع لتحقيقها ؟ لماذا رغم الاعتراف بأهميتها وقيمتها من قبل المثقفين والشعوب والسؤولين لم تتكاثف الجهود لإحراج هذا الفعل من منطق السم إلى منطق الفعل، أي الإنجاز كواقع ؟ لماذا تلاشى الطابع المغاربي الواحد الذي تجلى بهذا القدر أو ذاك من التجانس في فترة معينة ؟ وما الذي أملى الانسجام المغاربي في تلك الفترة التاريخية ؟ وما هو المنهج الذي يمكن عبره ترسيخ الفكرة بين الشرائح المدنية والنخب المحلية ؟

هذه الأسئلة سأتناولها من خلال المحاور الآتية:

1 - الفكرة المغاربية بين الاختيار الظرفي والحتمية التاريخية.

2 - الوحدة كمعطى تاريخي.

3 - دور المجتمع المدني في ترسيخ الفكرة المغاربية في ضمير المجتمعات المغاربية من خلال تجربة المنظمات المغاربية النسائية.

هل يمكن للعلاقات بين الأقطار المغاربية أن تكون كالعلاقات بين الأقطار الأجنبية؟ فتسلط دولة على أخرى لم يعد مقبولا ولا يمكن للعلاقات فيما بينها أن تحدد على أساس توازن القوى والأخذ بمبدأ الهيمنة، وبالتالي فالقادة مهما تجاهلوا هذا الموقف لا يمكنهم تجاهل الشعور العام القائم في نفوس الشعوب لصالح التعاقد والاتحاد الفعلي، على أساس التراضي والوفاء الجماعي، وهو أمر لا مفر منه. وهنا أهيب بمركز مدى الذي فتح هذا الورش المصيري في هذه المرحلة بالذات، للتعبير عن اهتمام أعضائه بالموضوع، عبر إغنائه بالأبحاث والدراسات العلمية على اعتبار أن السياسة ترتكز على العلم، إن كانت تروم بناء المستقبل على أسس ثابتة.

منذ عقود تساءل بعض الباحثين الذين شغلهم البناء المغاربي: فعد الاقتصادي فتح الله ولعلو هذا البناء مطلب بعيد لانعدام التكامل الاقتصادي بين أقطاره، وللتنافس بين بعض قادته وللسياسات الاقتصادية المتبعة من لدن أنظمته التي تختلف سياسيا وإيديولوجيا. أما الدكتور عبد الله العروي فيرى أن فكرة الوحدة غير موجودة لا عند الجزائريين ولا عند التونسيين، وأنها نظرا للظروف العالمية التي تدفع إلى تفتيت الشعوب بعيدة التحقق. والحل الوحيد لتحقيقها يكمن في خلق الإرادة شريطة أن تكون إرادة الشعوب تعبر عن رأيها بحرية.

المعطى التاريخي.

يقدم لنا التاريخ منذ العهد القديم وقائع جديرة بالتأمل والتحليل. فلا يمكن النظر إلى الوحدة معزولة في محيطها الخاص أو ظروفها المحددة، بل لا بد أن ينظر إليها في ارتباطها بالمعطيات التاريخية والجغرافية والاقتصادية والبشرية ومن المنظور الاجتماعي. فحينما قررت روما الاستيلاء على أفريقيا الشمالية، عمدت إلى خطة التقسيم بين سكانها وحكامها، فاستولت على قرطاج في مرحلة أولى ثم على نوميديا، وسارت في خطتها التوسعية إلى أن ظفرت بشمال المغرب الأقصى. الذي سهل على روما عملية الاستيلاء هو التقسيم إلى أجزاء وتم احتلال كل جزء على حدة طبقا لخطة طويلة النفس.

وجود المغرب الكبير ككيان مستقل قائم بذاته يكمن مند بداية التاريخ يكمن في هذا الالتحام بين أجزائه، وتقسيمه كان يعني ضياع الكيان واختفاؤه عن المسرح التاريخي. نتذكر كذلك أن تقسيم المغرب في عهد المرينيين والحفصيين بعد الوحدة التي عاشها في عهد الموحدين كانت السبب في قيام الهجمات التوسعية الإيبيرية على ثغوره وشواطئه، ليستولي العثمانيون على معظم أراضيه بعد ذلك، لأن الوطن المغربي بسبب التجزئة التي قطعت جسمه وأفقدته الدولة القوية القادرة على الدفاع عن استقلاله وضمان حقوقه.

وحين داهم الجيش الفرنسي الجزائر سنة 1830 وجد أفريقيا الشمالية مجزأة إلى ثلاث دول: سلطنة المغرب الأقصى، نيابتي الجزائر وتونس التابعتين نظريا للدولة العثمانية، فأمكن لفرنسا أن تستفيد من هذا الوضع وأن تدخله في خطتها السياسية والعسكرية قصد ابتلاع الأقطار المغربية الواحد تلو الأخر، والمقاومة التي أبدتها الجزائر في بداية الاحتلال ما كانت لتطول وتكتسي خطورتها لولا تضامن المغرب معها في تلك المحنة، وما التضامن سوى صورة مصغرة للوحدة.

نخلص إذن إلى أن تفتيت أفريقيا الشمالية إلى كيانات سياسية متعددة فيه خطر على وجودها كواقع سياسي قائم بذاته وأن الوحدة هي الضامن الأول لذلك الوجود، والأساس لقيام كيانات محترمة لها مقامها وهيبتها بين الدول. يكفينا أن نذكر أن أقوى دولة مغربية في التاريخ هي دولة الموحدين بلا منازع، لأنها استطاعت أن تفرض وجودها واحترامها على جيرانها من نورمنديين في صقلية وإيطاليين وإسبان. فالوحدة تدخل في البنية الأساس لضمان الوجود الحقيقي للمغرب الكبير، تدخل في الجوهر الدائم لا في الأعراض ولما قامت الحركة الوطنية في إفريقيا الشمالية اضطرت إلى العمل في هذا الإطار السياسي الذي مرت عليه قرون، فتحدثت عن كل شعب على حدة بالبحث عن خصائصه، وهو موقف سليم وقت الصراع مع الآخر لرفع معنويات الشعوب وإذكاء حماسها بجميع الوسائل، إلا أنه كان من المنتظر أن تعيد الحركة الوطنية نظرها في الموضوع بعد انتصارها في معركة التحرير، وأن تصلح ما أفسده التسلط الأجنبي بوقف الضرب على وثيرة القومية المحلية لمبررات الظرفية وترفع شعار الوحدة. نذكر مؤتمر طنجة 27-28 أبريل 1958 الذي بقدر ما اهتم بدعم الشقيقة الجزائر في نضالها التحريري اهتم كذلك بقضية الوحدة بإصدار قرار يدعو إلى إقامة مؤسسات مشتركة في إطار وحدة فدرالية، كما يقترح إنشاء جمعية استشارية للمغرب الكبير ويوصي بالتضامن القوي في ميادين السياسة الخارجية والدفاع الوطني.

لا مانع اليوم من وجود خمس دول مستقلة عن بعضها لكن من المهم العودة من جديد لمعرفة كيف ظهرت ككيانات سياسية وما هو أساس وجودها في التاريخ؟ لا أومن شخصيا بفكرة المؤامرة لأن للسياسة حبائلها، لكني أومن أنه كلما تقدمنا تجاه المستقبل أدركنا حاجتنا الملحة للوحدة ولمسنا قيمتها الجوهرية. منذ استقلال أقطارنا إلى حدود التسعينيات كان كل شيء يعمل باسم الشعب دون أن يؤخذ برأيه، أو يفسح له المجال للتعبير عن رأيه: بيعة سلطان أو تعيين حاكم على الصعيد الإقليمي أو إصدار تشريع أو إعلان حرب، بل يمكن بدون مبالغة الحديث عن العامة والخاصة (عوض البورجوازية لأنها لم تنجح في لعب دورها)، هذه الأخيرة لم تكن ترى أبعد من مصالحها ونفوذها الفعلي، الخاصة كانت ترفض الاندماج في الجماعة الكبيرة في البنية السياسية حفاظا على امتيازاتها ونفوذها. (يمكن الحديث عن المغرب النافع والمغرب غير النافع في جميع الأقطار المغاربية) لينت من اسمها فأصبحت تتحدث باسم الأصالة، أو باسم الاشتراكية أو الوطنية. لكن العامل الأساس الذي ظهر في التسعينيات ارتباطا بالسياق الدولي هو الدور الذي بدأ يلعبه المجتمع المدني (أي الشعب في الحياة العمومية) رغم الحواجز الموضوعية. وهنا أريد أن أخرج من العموميات إلى التعيين لأقدم تجربة المجتمع المدني الذي تمثله المرأة المغربية، في تحقيق شرط النضال المشترك،

الواقع أن الفرد لا يصبح شخصا فاعلا في التحولات الاجتماعية إلا عندما يعي وضعيته، وقدراته، ويتغلب على كل الصراعات الداخلية التي يعيشها باستمرار. لكن كيف يعي الأفراد أنفسهم، وطاقاتهم وقواهم. هنا يكمن المشكل المطروح المرتبط بنهضة الأمم، وبالعمل السياسي وبالتوعية والتربية.

على المستوى المغاربي، نلاحظ أن المعاهدة المغاربية التي أنشئ بمقتضاها اتحاد المغرب العربي في مراكش يوم 17 فبراير 1989، والبنود التي تضمنتها (19) والتصريحات المشتركة لرؤساء الدول الخمسة، والبرنامج العملي، لم نجد في مجموع هذه النصوص والتصريحات أية إشارة تتعلق بالمرأة المغاربية التي تطرح قضيتها إشكالية أعقد كونها أكثر تأخرا وتخلفا. هكذا أبعدت المرأة المغاربية عن المشاركة في إنشاء المعاهدة مثلما أبعدت قضيتها، علما أن وضعها السوسيوسياسي متشابه في الأقطار الخمسة. ولم تقم الهياكل المغاربية ببلورة نص أو مشروع معاهدة خاصة بالنساء المغاربيات باستثناء الاتحاد النقابي المغاربي الذي صادق في أبريل 1991 على ميثاق اجتماعي لحقوق العمال المغاربة يضمن مبدأ المساواة في المعاملات بين الجنسين، غير أن هذا النص لا يكتسي أية صبغة قانونية ما لم توافق عليه

الحكومات المغاربية وما لم تعمل على ملاءمة سياستها الوطنية والمغاربية مع ما جاء في أحكامه.

أما على الصعيد العربي، فإن جميع المحاولات لتطوير التشريعات وتوحيدها في إطار جامعة الدول العربية أكدت على الوضع اللامتساوي للنساء. وفي إطار جامعة مشروع لتوحيد المجلة العربية للأحوال الشخصية، لم تعتمد لجنة الوزراء العرب للعدل على التشريعات العربية المتطورة بل اتجهت إلى التشريعات الأكثر تأخرا وهو التشريع المغربي، أي المدونة المغربية للأحوال الشخصية، علما أن بعض الدول لم تقم بسن قوانين خاصة بالعائلة، معتمدة على التشريع الإسلامي كمصدر وحيد لأحكامها (العربية السعودية) والحل في هذه الحالة هو اللجوء إلى التشريعات الموجودة التي تعرضت لحقوق النساء، وهي التشريعات الدولية بمعنى المعاهدات والصكوك الدولية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، لأنها تمكن النساء من التمتع بأبسط الحقوق انطلاقا من قاعدة المساواة نظرا لسهولة تطبيقها، بحكم أن الدساتير المغاربية المختلفة وضعت الشروط الدنيا حتى تكتسي تلك الاتفاقيات صبغة قانونية وتصبح نافذة على مستوى الدول عن طريق التوقيع والمصادقة[1].

فكيف ساهمت الفكرة المغاربية بالنهوض بأحوال النساء؟ وما دور المجتمع المدني في التأسيس لهذا النهوض وفرضه؟ وما هي الاستراتيجية المعتمدة ؟

سنة 1991، عقدت أول مناظرة مغاربية بمدينة الرباط تكفلت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بتحضيرها، ساهمت فيها جمعيات نسائية وباحثين من تونس والجزائر والمغرب، وعدم تمكن موريتانيا وليبيا من الحضور بالرغم من المحاولات، وتبنت استراتيجية نيروبي مرجعا لها[2]. وطرحت أسئلة جوهرية: أين نحن الآن كنساء مغاربيات؟ ماذا حققنا على المستوى المغاربي من سنة 1985 إلى سنة 1991، ماذا تغير في حياتنا؟

1 - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة 10 ديسمبر 1943، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 16 ديسمبر 1966، البروتوكول الاختياري الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 16 ديسمبر 1966، الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للنساء، وهي اتفاقية عرضتها الجمعية العامة للأمم المتحدة للتصديق في 20 يوليوز 1952، الاتفاقية بشأن جنسية المرأة المتزوجة 29 يناير 1959، اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى له 5دجنبر 1962، اتفاقية القضاء على جماع أشكال التمييز 18 ديسمبر 1979، وهي اتفاقية لم تهتم بها الدول المغاربية بما فيه الكفاية، ولم تصادق عليها سوى تونس في 20 ديسمبر 1985، والجمهورية العربية الليبية في 16 ماي 1989.

2 - تبنت استراتيجية نيروبي عام 1985 النهوض بالمرأة إلى غاية 2000. وفي ديسمبر من نفس السنة أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأربعين هذا الاعتماد، لتصبح الاستراتيجيات دليل عمل عالمي ومرجعية لكل جهود تتوخى النهوض بأحوال النساء.

ما هي المكاسب الجديدة؟ ما هي المعيقات؟ ما هو دورنا كحركات نسائية وكمناضلين من أجل حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية، تساؤلات تشكل تبعا للتشاور الذي كان بينهن محاور المناقشة التي يفترض أن تضيف جديدا للبحث العلمي وأن تعمق التواصل وتسفر على نتائج عملية نسهر على تطبيقها لاحقا.[3] ماذا تبين خلال هذه المناظرة؟ لقد بدا عند تقييم وضع المغاربيات أن مكانتهن وإن عرفت تحولات هامة فإن مقاومات اجتماعية وسياسية لا زالت قائمة، ومن هذا المنطلق تم تأسيس «مجموعة 95 المغاربية من أجل المساواة» «le collectif Maghrébin 95 pour l'égalité» واختارت المؤسسات اللائي ينتمين لجهة يوحدها التاريخ واللغة والحضارة المشتركة هذا الإطار لإدراج فعلهن في ديناميكية الحركة النسائية المستقلة بالمغرب العربي التي عرفت قفزة هامة منذ بداية الثمانينيات. وكان من الضروري القيام بعمل تمهيدي تمثل في تفكير جماعي قائم على نهج علمي لإنجاز عملية رصد الحقوق المنتزعة منذ 1985، تاريخ انعقاد آخر مؤتمر عالمي حول المرأة قصد تسطير خطوط استراتيجية مستقبلية.

مجموعة 95 المغاربية من أجل المساواة هي شبكة يندرج عملها في إطار دينامية حركة نساء الأقطار الثلاثة أي المساهمة المندرجة في النقاش الجماعي المنظم، خصوصا مع الهجمات المتظافرة من طرف القوى المحافظة التي تترك للنساء هامشا ضئيلا للدفاع عن حقوقهن: نذكر بعض الإشراقات التي تخترق الظلام: يوم السادس يونيو1991، والجزائر تجتاز أصعب أزمة في تاريخها المعاصر، تعين حكومة جديدة على رأسها أخونا وصديقنا سيدي أحمد غزالي، الذي كسر خوف المجتمعات المغاربية من تفكك النظام الاجتماعي حين تتغير وضعيات النساء، وتتبادل الأدوار بين الجنسين الذي هيكل إلى ذلك التاريخ النسيج الاجتماعي، بإقدامه على تعيين أول امرأة وزيرة للصحة العمومية Nafissa Lalliam، أستاذة الطب ومناضلة ذات مواقف جريئة، أتبعها بالقانونية Leila Aslaoui، وزيرة للرياضات، حقائب مهمة، ووزيرات بالفعل، لا وزيرات بعض الكراسي الخلفية، في وقت النساء مقصيات تقريبا من فضاء السياسة. ويمكن أن نفهم كيف أن الخطاب الإسلاموي انتشر بيسر في المغرب العربي لكون الأرضية مهيأة إيديولوجيا بحكم عمق الجذور الثقافية، وعدم إسراع النظم السياسية لتشجيع التغييرات الحقيقية.

3 - من البحثين الذين ناقشوا المحتوى العلمي لهذه المناظرة: فاطمة المرنيسي، شريفة العلوي، عبد الرزاق مولاي رشيد، عياشي المسعودي، جان شيش.

استراتيجية النضال النسائي المغاربي ومحاوره

منذ منتصف الثمانينيات وتضامن النساء المغاربيات قائم بدء من التشاور إلى القيام بنضالات مشتركة. ويمكن اعتبار «مجموعة 95 المغاربية من أجل المساواة» مثالا لها وأن مطالبها تندرج في إطار أشمل هو النضال من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية وترسيخ المجتمع المدني على المستوى المغاربي.

على المستوى الوطني: أخذا بعين الاعتبار الفوارق الموجودة بين الأقطار الثلاثة، فالمطالب ليست متماثلة. فالنساء الجزائريات والمغربيات يتقن للوصول للحقوق التي وصلت إليها التونسيات، فأولوية النضال لديهن تتمركز في المجال التشريعي، القلعة التي كانت حصينة وتتطلب امتلاك أسلحة جديدة تسمح بتغيير القوانين والعقليات، وهو ما حدث بالنسبة للمغرب منذ سنة 2004، بالنسبة للقوانين أما العقليات فتتطلب المدى الطويل، أما في الجزائر فلم يكن الأمر سهلا لما عاشته من تطرف ديني يستهدف تكريس ممارسات وقيم كليانية مبنية على الوصاية والفصل بين الجنسين، ومن ظروف الرعب التي استهدفت النساء خاصة، قبل الانتفاضات العربية الأخرى بعقد.

أما التونسيات فلئن حظين بقوانين أكثر تقدما فكن واعيات لما يخفيه الخطاب السياسي الحداثوي من واقع أكثر محافظة قبل أن تعيش أزمة الانتفاضة التي استهدفت مكتسباتها، إلا أنها وجدت مجتمعا يمتلك من الوعي ما يجعله حريصا على صيانة مكتسباته، مع تطويرها، وظهر ذلك جليا بتتبع المجتمع المدني بالعين اليقظة والفاحصة كل ما كان يحاك، وتواجد المرأة بكثافة في هذا الحراك.

مكتسبات النضال النسائي المغاربي المشترك

إن لمنظمات المجتمع المدني النسائية المغاربية وزنا أكبر من ذي قبل، وبحكم تزايد عددهن للمطالبة بحقوقهن اكتسبن خبرة في مجال النضال والتنظيم المشترك، حيث استطاعت هذه المنظمات تحريك الحياة السياسية، ونقل قضيتهن إلى الفضاء العام عبر طرح مطلبين رئيسين:

- مراجعة مدونة الأحوال الشخصية في اتجاه يعترف بالأهلية الكاملة للنساء.
- ترسخ الحقوق السياسية بواسطة الإصلاح الدستوري والمسلسل الانتخابي كمواطنات كاملات المواطنة.

• إثارة الكثير من ردود الفعل، وأول من نقد اللجوء إلى السجل الديني كمصدر إلهام في مجال التشريع، ومساءلة جذرية للقواعد المكتوبة وغير المكتوبة التي تهيكل النظام السياسي والاجتماعي في المغرب العربي.

• هي حركة تحريضية، تهاجم قناعات بالية ويقوم عليها التنظيم الاجتماعي وتسعى إلى إدراج النساء ضمن الحقل السياسي باعتباره عملا أساسا في المغرب العربي منذ نهاية القرن العشرين.

إن النضال المشترك الذي يفرض نفسه اليوم أكثر من أي وقت مضى على مستوى الوحدة المغاربية هو نتاج وحدة التاريخ والمصير. والنساء المغاربيات وعيا منهن بضرورة مواصلة نضالهن المزدوج ضد الجنسوية والتوظيف السياسي للإسلام، فإنهن حريصات على استقلاليتهن وعلى تأكيد المبادئ التي تؤسس لفعلهن: والفصل بين الفضاء الديني والفضاء السياسي وإقامة ديمقراطية ومواطنة حقيقيتين ومقاومة تأنيث الفقر باعتباره نتيجة اختيارات اقتصادية حاملة للإقصاء. وبإقدامهن على ذاك فإنهن يحددن قواعد مشروع مجتمع بديل يعيش فيه نساء ورجال المغرب العربي أحرارا.

جملة من الاعتبارات العملية
ذات الصلة بتعثر مشروع الوحدة المغاربية

محمد هناد

مدخل

كما هو معلوم، وقع الاحتفال بالذكرى 25 لتأسيس اتحاد المغرب العربي منذ يومين في ليبيا، ولا ندري ما الذي احتُفي به، بالنظر إلى النتائج، ماعدا كون هذا الاحتفال بليبيا سعي حميد بالنسبة إلى هذا البلد الذي يمر بظروف صعبة للغاية. فمنذ عشرات السنين والحديث متواصل عن اتحاد يظل في حكم المشروع؛ بالعكس، يبدو وكأن الفكرة الوحدوية تبتعد أكثر. أحسن مثال على ذلك تردي العلاقات بين الجزائر والمغرب في القترة الأخيرة، علما أن كل شكل من أشكال التقارب المغاربي يظل مرهونا بطبيعة العلاقات بين الجزائر والمغرب.

ماذا نقصد بـ «الوحدة المغاربية» ؟

في سياق البحث عن أسباب تعثر المشروع المغاربي لعلنا في حاجة، أصلا، إلى تحديد تصورنا للوحدة التي نريد والاتفاق حول هذا التصور.

• أولا، إننا عندما نتكلم عن المشروع الوحدوي نتحدث عن أمر غير محدَّد بدقة. ماذا نريد ؟ هل نريد شكلا من الاتحادات المعروفة ؟، وإلى أي حد ؟ أم نريد شيئا آخر ؟

- فكرة «المغرب» ذاتها تطرح إشكالا إذ تجعل منطقتنا تتحدد على أساس منطقة أخرى، ألا وهي «المشرق».

- وصف منطقتنا بـ «المغرب العربي» هو الآخر يطرح إشكالا إذ كثيرا من مواطنينا يرفضونه لأنه ينطوي، في نظرهم، على شكل من أشكال العنصرية ونكران

للهوية المحلية، أي الأمازيغية. وهذه المسألة جوهرية لا نستطيع أن نتجاهلها. يجب أن نعالجها بصراحة ونعمل على التوصل إلى توافق داخلي بشأنها كي يمكننا المضي قدما.

• ثانيا، أنظمة الحكم الحالية في حاجة إلى التأكد جيدا من مدى استعدادها للتنازل عن قسط من سلطتها لفائدة الاتحاد. لذلك، يجب توضيح طبيعة الوحدة المنشودة، لأنها، في سياق الأوضاع الراهنة، قد لا تستطيع حتى الارتقاء إلى أدنى أشكال النظام الكنفدرالي. انظر، مثلا، الاتصالات الفردية مع الغرب بوجه عام، والاتحاد الأوروبي بوجه خاص. من الغريب أن نجد هذا الغرب هو الذي يحثنا على تشكيل كيان موحَّد.

الأسباب التي عادة ما تقدَّم لتعثر المشروع المغاربي

• على مستوى الرأي العام ووسائل الإعلام في المنطقة، عادة ما يقال إن شعوب المنطقة تطلب الوحدة، لكن أنظمة الحكم تعمل ضدها بسبب أنانيتها وروحها القطرية الضيقة، إضافة إلى الخوف على وضعها، لأن كل وحدة من شأنها فتح النظام السياسي وفرض آليات النظام الديمقراطي عليه.

• أما على مستوى حكومات المنطقة، فكل حكومة تعتبر نفسها الأكثر حرصا على المشروع الوحدوي وتلقي باللائمة على غيرها، لاسيما كما هو الحال في ما يخص حكومتي الجزائر والمغرب.

• لننظر في مدى صواب هذا الادعاء

- أولا، لا نرى كيف أن شعوب المنطقة تطلب الوحدة فعليا. على العموم، تبقى هذه الشعوب ضمن الاتجاه العام لحكوماتها. تتعلق المسألة هنا بـ : «هل هناك، فعلا، 'وعي مغاربي' لدى شعوب المنطقة ؟» أقول «وعي» وليس «وجدان» ذلك أن الوعي مرتبط بالفعل انطلاقا من العقل والمصلحة وعلى أساس الاشتراك في المصير. لذلك، لا نستطيع أن ندعي أن هذه الشعوب تريد الوحدة فعليا وهي لا تقوم بممارسة الضغط اللازم على الحكومات في هذا الاتجاه. تُرى، كم مظاهرة تم تنظيمها من أجل القضية ؟ وكم قطرة دم سالت في سبيلها وكم من مواطن مغاربي أُدخل السجن بسببها ؟

- ثانيا، وسائل الإعلام في البلدين تنحو، دائما تقريبا، منحى حكومات بلادها. فهي في الكثير من الأحيان تزايد، بل وتبدو أكثر شراسة من الحكومات. ثم إن وسائل الإعلام هاته لا يبدو لديها حرص على حرية الموقف، وحب المبادرة بما يخدم القضية الوحدوية. ولا أدل على ذلك من الحملات الإعلامية الشديدة اللهجة التي شُنت في كل من الجزائر والمغرب في الأشهر الأخيرة.

- ثالثا، لو تمعنا في المسألة من الناحية التأسيسية للاحظنا أن ليس هناك تحمس تجاه المشروع الوحدوي أصلا، مثلما يظهر ذلك بوضوح في دستور كل من الجزائر والمغرب. الدستوران كلاهما يمران على الفكرة مرور الكرام، إذ نجدهما لا يفردان إلا جملة مختصرة لها. إنهما لا يفردان فقرة خاصة في الديباجة أو فصلا يؤكد الفكرة ويبين سبل تحقيقها بل يكتفيان بإيراد جملة لا تضيف أي جديد إلى الواقع الجغرافي والإنساني.

- في ديباجة الدستور الجزائري لم يرد أكثر من هذه الجملة المقتضبة: أن «الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير» ثم تنصرف لذكر انتماءات أخرى. وكذا نفس الأمر بالنسبة إلى الدستور المغربي الذي لم يشر في تصديره إلا إلى كون المغرب ينتمي إلى «المغرب الكبير» مؤكدا التزامه «العمل على بناء الاتحاد المغربي كخيار استراتيجي»، ثم يمضي لذكر انتماءات أخرى هو الآخر. كل ذلك علما أن مسألة من هذا القبيل تبقى مرهونة بالقيمة الممنوحة لها في الدستور. لذلك، نستطيع القول إن القيمة المفردة لمشروع الوحدة المغاربي لا يجعل من هذه الأخيرة «مشروعا مهيكِلا» (projet structurant) - كما هو الحال، مثلا، بالنسبة إلى أوروبا - بل يبدو مجرد «تسبيحة» أو دعاء صلواتي (clause incantatoire).

إضافة إلى ما سبق، عادة ما يتم تفسير إخفاق المشروع المغاربي بغياب الإرادة السياسية عند هذا الطرف أو ذاك، وكأن هناك مؤامرة ضد المشروع الوحدوي أو أن هناك جماعة أشرار يكيدون لها. والواقع أن هناك أسبابا موضوعية تحول دون هذه الإرادة. لعل من بين هذه الأسباب في ما يخص منطقتنا :

• (السبب الأول) التشبث المفرط بالحكم لدى النخبة الحاكمة في بلداننا منذ الاستقلال، وثقافتها السياسية التي تبدو قائمة على أن ما يجمع البلدان أصلا هو ميزان القوة وليس ميزان المصلحة. تماما مثلما هو الحال في العلاقات الداخلية.

• (السبب الثاني) قلة الثقة بين البلدان المغربية، لاسيما ما بين الجزائر والمغرب

منذ البداية. قلة الثقة هذه هو الذي أدى إلى عدم الاكتراث بهموم الآخر. كما هو معلوم، تظل المغرب تطالب بفتح الحدود، وهو مطلب مشروع تماما، لأنه هو القاعدة وليس الاستثناء، بينما تظل الجزائر تشتكي من ظاهرة التهريب التي يتسبب لها في أضرار جسيمة بالنظر إلى طبيعة وقيمة السلع المهربة من الجزائر وإليها.

- صحيح، هذا التهريب لا يقتصر على حدود الجزائر مع المغرب فقط بل يتعداه إلى باقي الحدود الجزائرية مع بلدان أخرى. ومع ذلك لابد من طرح السؤال : هل أدى غلق الحدود إلى القضاء على التهريب ؟ بالعكس، يبدو أن هذا التهريب ما فتئ يزداد.

- لا يمكن أن نلقي بالمسؤولية على المغاربة وحدهم، لأن التهريب هو أولا وقبل كل شيء من فعل جزائريين.

- ومع ذلك لابد من التعاون الفعلي على الحد من هذه الظاهرة لاسيما وأن التهريب ليس في صالح أي بلد على المدى الطويل ،لأنه يغذي الاقتصاد الموازي الفوضوي على حساب الاقتصاد المنظم.

• (السبب الثالث) حالة الجبهة الداخلية على مستوى البلدان المغاربية. إنها جبهة ضعيفة سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا. وعليه، توفير شروط نجاح الفكرة المغاربية يتطلب العمل على مستوى هذه الجبهة الداخلية في سبيل تقويتها. تدل التجربة على أن أي عمل مشترك يكون أشق بين ضعفاء منه بين أقوياء، ذلك أن القوي يكون براغماتيا عكس الضعيف الذي عادة ما يكون أيديولوجيا.

لكن في هذه الأثناء، وإلى جانب ممارسة الضغط على الحكومات في صالح المزيد من التقارب، لابد من ابتكار سبل كفيلة بتقوية العلاقات ما دون الحكومية. يتعلق الأمر هنا بضرورة التشجيع على مزيد من الاختلاط وعلى العمل على نشر ثقافة وحدوية تجعل كل مبادرة أو مؤسسة تأخذ في الحسبان البعد المغاربي في أهدافها، وضرورة العمل ضمن شبكة مغاربية في السعي لتحقيق هذه الأهداف. لعل من أسباب تعثر الفكرة المغاربية هو أيضا قلة روح المبادرة لدى الفاعلين غير الحكوميين.

تحقيق هذا التقارب غير الرسمي سيجعل التقارب الرسمي مجرد تحصيل حاصل مع الوقت، لاسيما في زمن أصبح يتميز بتعدد الفاعلين. إن منتدانا هذا لهو واحد من المساعي في هذا الاتجاه.

ختاما، أود أن أضيف أن الإرادة السياسية اللازمة لا تأتي إلا بفضل طفرة نوعية تقع على مستوى تصور الجماعات الوطنية لمصيرها، بحيث يقع تجاور الفضاء القطري الضيق إلى فضاء يفتح أفاقا أرحب ويزيد في مستوى المصلحة كما ونوعا.

أضف إلى ذلك أننا مجبرون على إدراك حقيقة الاتجاهات الكبرى على مستوى العالم كي تكون منطقتنا طرفا فاعلا (global player) في ظاهرة العولمة، وليس مجرد متلقٍّ لمتطلباتها. وبعبارة أخرى يجب أن نتحد قبل أن يفرض علينا الاتحاد من الخارج، ذلك أن لظاهرة العولمة منطقا خاصا لا يمكن إيقافه. أوروبا ذاتها التي نعتبرها مثالا للوحدة بين مجموعة من الأمم تتهمها الولايات المتحدة الأمريكية بالتقاعس في أن تصبح كيانا ذا إرادة موحدة فعلا، لاسيما في ما يخص أمهات القضايا في العالم.

سكيزوفرينيا الخطاب
حول التكامل و التنمية المغاربية

نبيل عبدالصمد

مقدمـة

أعادت الأحداث التي يعرفها العالم العربي حاليا، النقاش حول مسألة الهوية إلى الواجهة، خاصة ما تعلق بالهويات المحلية التي تتغذى من الانقسامات التي تنخر وتهدد المنطقة. لقد سار الحديث عن الهوية الجماعية حديثا طوباويا، لكنه مع ذلك حديث يعيد شيئا من التوازن بحكم أنه يتجه عكس التيار، فيفرمل شيئا من الاندفاع إلى تقسيم المقسم.

تتشابه مكونات البلدان المغاربية من حيث تركيبة بنياتها كما تتشابه من حيث واقعها وهمومها وتطلعاتها، فما الذي ينقص هذه البلدان لتقترب أو تتوحد في وقت أصبح هذا الأمر مطلبا وحاجة اقتصادية ملحة؟ سنحاول هنا، من خلال هذه المقاربة المتواضعة تناول بعض العوائق التي تحول أمام تكامل هذه البلدان خاصة ما تعلق منها ببعض خصائص اللاشعور الجمعي لهذه المجتمعات.

I - دور المؤسسات في تقويض التكامل والتنمية المغاربية :

إذا تساءلنا عن ما يجمع عددا من البلدان الأوروبية (إيطاليا، بولونيا، هولندا أو البرتغال...) في وحدة قد لا نجد الكثير مما نقوله عن قواسم مشتركة ومع ذلك فهم ماضون في وحدتهم. فقرار الوحدة هنا سياسي ومدروس بعناية لا يجعل أحدا يشعر بتهديد في مكونه اللغوي، الثقافي أو الاقتصادي، بل على العكس ينظر إلى هذه الوحدة الأوروبية كفرصة يجب دعمها وتطويرها. أما إذا نظرنا إلى بلداننا المغاربية فثمة تاريخ مشترك ووحدة عرقية وثقافية ولغوية... إلى حد أننا في هذه البلدان نتساءل عن ما

يفرقنا وليس عن ما يجمعنا وبالتالي فإن قرار الانقسام بيننا هو بالأساس قرار سياسي لم تكن مسؤولة عنه مباشرة شعوب المنطقة. لهذا فإذا كان من ثورة أو ربيع يجب أن يكون في هذه البلدان، لا يمكن أن يكون لسبب أفضل من وحدة هذه البلدان بدلا من دعم تجزيء المجزأ.

عوض أن تعمل مؤسساتنا على الوحدة يقضي المتحكمون فيها الكثير من وقتهم في المنافسة السلبية لبعضهم البعض وتعميق النزاعات. أما بين الدول، فإنه كلما تشابهت هذه الدول وكانت أكثر قربا كلما كانت أكثر عدائية (المغرب والجزائر)، مثلهما كمثل حيتان ترقص إحداهما للأخرى رقصة الموت الأبدية، فعوض أن تذهب كل منهما للصيد (التنمية والتطور والتعاون) تبقيان في مراقبة إحداهما الأخرى في كل سكناتها وحركاتها. ويستمر وضعهما على ذلك الحال إلى ما لا نهاية. عكس هذا، يوجد على المستوى الشعبي نوع من الوحدة والتجانس الذي يتجاوز ويترفع عن الخلافات والأحقاد الدفينة على المستوى المؤسساتي. هذا التناقض بين الخطاب المؤسساتي المعلن والواقع الشعبي يحدث تخبطا وارتباكا لدى المتلقي، مما يؤثر على صورة الذات وبالتالي على الهوية الجماعية. إن عمل مؤسسات هذه الدول ضد الجغرافيا الطبيعية والبشرية وضد السياق التاريخي والثقافي والتطلعات المستقبلية لهذه الشعوب من خلال العمل على عرقلة وحدتها وتطويرها يعود إلى كون المسؤولين يرون في الوحدة خطورة على استمرارية أنظمتهم وهيمنتهم على شعوبهم، لذلك فهم يرون دائما كل تقارب ولو كان مؤتمرا أو حتى زيارة عادية، بنوع من الريبة وبنظرة يغلب عليها الطابع الأمني.

إن الحديث عن التنمية المغاربية أو التكامل المغاربي هو تماما كالحديث عن التنمية أو التكامل (الوحدة) العربية، يتوفر على نفس مقومات التنمية والوحدة الشعبية لكن على المستوى المؤسساتي يبقى العمل على مستوى الخطاب الموجه للاستهلاك الإعلامي ليس إلا. فالكثير من مسؤولي الدول الذين كانوا يتغنون بالوحدة يعملون اليوم على تقسيم المقسم ونشر الفوضى الخلاقة في هذه البلدان مع وقاحة الاختباء تحت عباءة الدفاع عن الحرية والديمقراطية.

1. البارانويا السياسية :

يمكن ملاحظة وجود مجموعة من الممارسات، على المستوى الحزبي أو هرم السلطة في البلدان المغاربية، تتميز بنوع من البارانويا. حيث نجد دواليب السلطة تتركز جميعها في يد شخص بعينه، بعيدا عن أصول المقاربة المؤسساتية، فهو يتحكم

ويسيطر بشكل مطلق على المجموعة التي يتم تنويمها تنويما مغناطيسيا فلا يعدو أن يصبح دورها شكليا، حيت لا تفكر ولا تقرر إلا من خلال القائد الذي يصبح مجسدا لروح المجموعة.

نجاح هذه العملية يجعل القائد نفسه يتوهم كونه متميزا وفريدا، بحيث يعتقد أنه لا يمكن أن تتطور بل أن تعيش مجموعته من دونه وهو ما يفسر استمرار البعض في القيادة سواء الحزبية أو في مؤسسات الدولة حتى بعد بلوغهم من العمر عتيا وحتى بعد إصابتهم بأمراض مزمنة وخطيرة. فهم دائما مساكين يضحون من أجل الصالح العام. وكلما طال بهم الوقت في مناصبهم إلا وتكرست ألوهيتهم أكثر على المجموعة، فهذا ملك الملوك وذاك القائد الهمام والآخر الزعيم المخلص العظيم، إنه ينظر ويعرف في كل المجالات، يأمر فيطاع. لا يعرف الزلة والخطأ، وحتى ما فشل فيه من مشاريع لا يعدو أن يكون أفكارا تتضمن حكمة نحن عازين عن فهمها واستيعابها.

إن إحساس القائد بكونه استثنائي يجعله يسقط في نوع من الحساسية اتجاه أية معارضة. لا ينظر القائد هنا إلى المعارضة كآلية لعملية تصحيحية تقويمية، بل ينظر إليها كمنافس يهدد علاقته النرجسية بكرسي الحكم، الذي يصبح جزءا لا يتجزأ من ذاته. من هنا تصبح المعارضة تشكل خطرا قاتلا وهو ما يستلزم الحيطة منها بل والقضاء عليها إن أمكن. قد يتطور الأمر إلى حساسية شديدة تسقط الحزب أو القائد في هذيان اضطهادي يجعل قبضته الحديدية أكثر قوة وضحاياه أكثر عددا وآلاما.

هذه المقاربة المرضية في التعامل مع المعارضة ومع المنافسين لا تترك مجالا للتعاون والتكامل مع الآخر لأن الآخر يصبح مهددا للذات، بل خطرا داهما يجب التخلص منه، بحيث يصبح الصراع وجوديا يستلزم إتباع سياسة إما أنا أو الآخر. هكذا، فعوض أن تصرف الجهود للتعاون مع الآخر يصبح التوجس من الآخر سببا في نزيف في الجهد والطاقة للتخلص منه أو على الأقل إضعافه أو إلهائه في إشكالات قد لا تنتهي.

قد يكون هذا الآخر الذي ينظر إليه كخطر على الذات، متمثلا في معارضة داخلية يتعين تصفيتها أو تسمين أعداء لها قصد إشغالها في صراعات بينية، كما قد يتمثل الآخر في أية دولة جارة منافسة يرى القائد في كل حركاتها وسكناتها اجتياحا وخطرا داهما عليه، فيبادر إلى نفخ عضلاته المترهلة ولو كان على فراش الموت ليزايد بما استطاع من استفزاز لا يخدم إلا مزيدا من التفرقة بين الشعوب المجاورة. كل ذلك في سبيل إظهار نفسه كبطل همام مخلص يقود شعبه للنصر الساحق في معركة مصيرية في وجه عدو

لدود يتربص بأمته. قد تتكرر هذه السخافات السياسية والشطحات الاستعراضية على شكل جولات وصولات دوكنشوتية.

هكذا فإن التنفيس الذي قد يلجأ له القائد سواء في الداخل بمزيد من المقاربة الأمنية التي تكتم الأنفاس وتحاول السيطرة على الجزئيات المملة لحياة الأفراد، أو من خلال التنفيس الخارجي بتوهم أعداء قادمين هو دليل على هذه البارانويا السياسية التي تسيطر على عقلية بعض الزعماء وبالتالي تحول أمام انفتاحهم إعطاء فرص أكبر لشعوبهم للتطور والتنمية. إن تخيل الذات كزعامة عالمية تدافع عن قوى التحرر العالمي والغرق في هذا اللعب الاستيهامي ولو على حساب تبديد مدخرات البلاد والعباد، أو على حساب بثر أعضاء لمجتمعات جارة يتم عصرها لإشباع نزوات ذاتية أو حزبية هو في الوقت نفسه تكتيك يخلق بموجبه القائد تأزما يمكن تحريكه كلما اشتد الاحتقان الداخلي للتمكن عبره من الهروب إلى مواضيع خارجية يحول إليها القائد اهتمام الجمهور ويحسن من خلالها صورة الذات البطلة الحامية والمخلصة لأمتها.

كل هذا، يعري عن جوانب مرضية لزعامات متقادمة تعيش على الصيد في الماء العكر ولا تطمئن إلى الآخر، تعيش ازدواجية تجمع عن البعض بين جنون الاضطهاد ونزعة عظامية مصحوبة ببعد نرجسي. يخلق هذا بيئة حاضنة لنظرية المؤامرة، فهناك دائما من يتآمر على سدة الحكم ويهدد الزعيم في صورة ذاته من خلال تهديده أو منافسته حول الكرسي، الذي يصبح، كما قلنا، جزءا لا يتجزأ من صورة الذات.

II - أزمة الهوية وفوضى الأهداف المشتركة :

1. فوضى اللغة :

من بين معالم الضعف التي تتقاسمها الدول المغاربية والتي تساهم في تكريس التباعد بينها مسألة جلد الذات وتدمير الهوية. هذا بالإضافة إلى انتشار الفوضى في الأهداف وعدم التمييز بين الأعداء والأصدقاء. يجرنا هذا إلى الحديث عن الفوضى في النظرة إلى الذات بمعنى أزمة الهوية. من أبرز دعائم هذه الهوية اللغة التي أصبحت لغة مرضية، ففي الوقت الذي تعد فيه اللغة من أهم النماذج التي تعبر عن وحدتنا، غدت نموذجا نرى من خلاله تفننا وبراعتنا في جلد ذواتنا.

في المغرب كما هو الأمر في الجزائر منذ عقود طويلة، هناك فوضى عارمة في استعمال اللغة، إلى حد أننا، لم نعد نميز بين اللغة الوطنية واللغة الأجنبية. فأصبح

الكثير منا يعيش أزمة هوية وهو في بلده، لأن لغة المستعمر انتقلت من وضع كان ينظر فيه إليها كلغة غازية، إلى وضع أصبحت فيه لغة رجال الأعمال ثم لغة النخبة، لتصبح لغة الإدارات، بل اللغة التي تناقش بها الإذاعات الوطنية المواضيع التي تمس الإنسان البسيط (النفايات في الأحياء الشعبية، صحة المواطن، عيد الأضحى...) واللغة التي تنقل بها مباريات كرة القدم إلى الشباب في الإحياء الشعبية، بل أصبحنا مؤخرا نشهد ظهور إذاعات «وطنية» (أي تستفيد من دعم ضرائب المواطنين) تعمل بجهد ودون كلل لتكريس نشر فوضى اللغة بالمغرب، بل أصبحنا نصادف من لديه وقاحة أخد المنابر وتزعم الدعوة إلى التعليم بالدارجة.

هكذا أريد للغة الأجنبية أن تصبح، لغة وطنية في مقابل تقزيم حجم اللغات المحلية التي أريد لها أن لا تتجاوز بعدا فلكلوريا. في هذا الجو من الفوضى الخلاقة التي أريد لها أن تشق طريقها تحت مظلة الانفتاح والعولمة تم توظيف مجموعة من الآليات والمعطيات السياسية، الاقتصادية وخاصة الإعلامية لتحقيق هذه السيطرة الثقافية.

ما هي الجوانب النفسية لهذا الانبطاح اللغوي والثقافي؟ وكيف يساهم سلبا في تقويض جهود التنمية المغاربية؟

أ - الأسس النفسية لبنية اللغة كآلية للتواصل:

تعد اللغة الأم محددا أساسيا لهوية الفرد، وبذلك فإن الاشتغال حول اللغة يطرح تساؤلات حول الذات وحول الذاكرة والهوية. الحديث بلغة جديدة يجعل الفرد في حل من المرجعية الرمزية المرتبطة بها وهو ما يعطي الفرد نوعا من الإحساس بالتحرر وفي الوقت نفسه إحساسا بالنكوص إلى مستوى لغة طفولية. على ضوء ذلك، فإن الانتقال من مرجعية لغوية، تشكل استقرارا وطمأنينة إلى أخرى جديدة، يمثل دخولا في مجازفة بالنسبة لكل من الفرد ومجموعته على حد سواء. لذلك وجب التعامل مع هذا الموضوع بنوع من الحكمة والمسؤولية.

ب - الاستعمال المرضي للغة الأجنبية:

نلاحظ في المغرب، خاصة خلال العقدين الأخيرين، مدا متصاعدا ومتسارعا نحو تكريس اللغة الفرنسية ليس فقط كحقيقة أريـــد لها أن تفرض ذاتها على مستوى الدوائر الاقتصادية والعلمية، ولكن أيضا العمل الحثيث لمحاولة نقلها إلى مستوى

التداول في الحياة العامة أي السعي إلى جعلها لغة وطنية بامتياز، بل جعلها اللغة الرسمية الأولى، في مقابل تقزيم وإقصاء اللغات الوطنية وذلك من خلال دفع الناس وتشجيعهم عبر الإعلام على إقحام ما استطاعوا من الكلمات الفرنسية في دارجتهم وتداولهم اليومي. اللعب على هذا المستوى وبهذه الوثيرة المتسارعة لاشك أنه سيترك آثارا عميقة ستشوه خصوصية الثقافة الوطنية المتميزة على الدوام بالانفتاح دون الوصول إلى درجة الانبطاح.

لقد قدم دعاة هذا المد، اللغة الأجنبية (الفرنسية على وجه التحديد) كخلاص لنا من كل تخلف وكمرشد ينير لنا طريق التقدم والازدهار. هكذا، أخذ الناس قدر استطاعتهم يتهافتون في تبني اللغة الفرنسية كلغة للتعامل اليومي. من خلال ذلك، يحقق هؤلاء نوعا من اللذة في اكتشاف هذه اللغة من جهة، وفي التميز عن من لا يتكلمون بها أو لا يتقنونها من جهة أخرى. إن الشخص من خلال هذه اللغة يكتشف واقعا يمنحه متعة اللعب والخيال خاصة في البداية حينما لا تكون الدلالات قد أخذت بعد رمزيتها الثقافية. فتكون الدلالة عبارة عن قناع يمكن الشخص من الاستمتاع باستعمال اللغة دون ما تحمل لتبعاتها الرمزية. هذا ما نصادفه خاصة في التعبير عن العواطف التي قد يسهل إخراجها باللغة الأجنبية نظرا لهذا التخلص من الحمولة الثقافية المرتبطة برمزية الكلمات المستعملة في الثقافة المحلية. وهذا ما ذهب إليه جون جاك طوماس[1] في كتابه «اللغة المسروقة» عندما اعتبر أن اللغة الجديدة بالنسبة للفرد هي لغة بدون ذاكرة وبدون ارتباط أيديولوجي.

إنني أعتبر أن إغراء الأفراد بالهروب من لغتهم إلى لغة أخرى ليستعملوها في حياتهم اليومية، هو كإغراء لطفل بترك أمه والتوسل إلى أم أخرى لن تعترف به أبدا كإبن لها. وبالتالي فهي دعوة إلى التيه والتشرد الثقافي، تمهيدا للدخول في أزمة هوية، لهذا يرى جمال الدين بن الشيخ أنً أكبر جريمة وحشية هي قطع الإنسان عن أصله وعن لغته.

في هذا الصدد نلاحظ أن الكثير من المغاربة والجزائريين والتونسيين من خلال ميلهم الغير عــادي إلى اللغة الفرنسية، يعتقدون أنهم قد أصبحوا (استهاميا) فرنسيين أي أنهم قد امتلكوا رمزا من رموز قوة وسلطة الإنسان الأوروبي الذي يرونه أقوى من صورتهم حول ذواتهم. لقد تحدث بورديو، فوكو وغيرهما عن

1 - Jean-Jaques Thomas – La Langue volée – Histoire intellectuelle de la formation de la langue française, beme – Peter Lang – 1989 – p :7.

السلطة المتضمنة في اللغة. في هذا الصدد يرى ميشال بيشو[2] «أننا لا نرى السلطة المتضمنة في اللغة لأننا ننسى أن كل لغة هي تصنيف وأن كل تصنيف هو تعسف» وبالتالي فإنه في حالة المغاربيين مثلا، نجد عقدة الدونية هنا هي المحرك الأساس للتعطش لهذه اللغة الأجنبية، كتعويض عن نقص متعلق بصورة الذات. لكن ما يثير التساؤل هنا هو إلى أي حد يمكن اعتبار أن اكتساب اعتراف الآخر بتعلمنا لغة ما، هو مرتبط بإتقاننا نطقها على منوال معين؟

إذا كنا نجد الكنديين مثلا يتكلمون الفرنسية بلكنة خاصة بهم وهم يفتخرون بذلك، بل وحتى الفرنسيين من سكان الجنوب يتميزون بلكنة خاصة بهم، فإن المغاربيين الذين ليست لهم أية صلة قرابة بالفرنسيين، يجهدون أنفسهم، غاية الجهد، على التقليد الحرفي للكنة الباريزية، بل يجهدون أنفسهم في نطق حتى الأسماء العربية بلكنة فرنسية .

لقد تم تقديم اللغة الفرنسية كضمان للحقوق والمساواة أي كمنقذ من التخلف والظلال، هذه التسويقة الجديدة يبدو أنها وجدت مؤخرا زبائن كثرا لها، ليس من أصحاب النفوذ وحسب ولكن أيضا من الضحايا أنفسهم، رجال ونساء بسطاء يصفقون وبحرارة لهذا التشويه الثقافي.

فعوض أن تكون اللغة عامل وحدة وقوة لبلداننا تصبح نقطة خلاف وصراع داخلي، حيث يستقوي كل مكون داخلي بالخارج على المكونات الأخرى، فما يكون مما جيء به للإستقواء على الآخر إلا أن يصبح سيدا على الساحة برضا ومباركة الجميع، المهم أن لا يكون السيد من الداخل وأن لا يحدث توافق لمصلحة الجميع.

يؤدي هذا الوضع إلى تكريس الانقسام داخل البلد الواحد مما يقوض المشروع الوحدوي للمنطقة بأسرها. يمكن لبعض الناس تعلم لغة أجنبية أو أكثر والتفكير بها وربما حتى الإبداع بها، لكن لا يمكن لكل الناس تحقيق ذلك. من تم لا يمكن إجبار المجتمع بأسره على التعامل بلغة معينة، خاصة إذا كانت لغة المستعمر بما تحمله من رموز لسلطة القهر والاستعلاء. إن هذا الأمر يعطينا إما أشخاصا منبطحين ثقافيا لا يعرفون ولاء أو ارتباطا حقيقيا بشيء وإما أن يعطينا أشخاصا يتوهمون أنهم أصبحوا

2 - Michel Pêcheux et Francoise Gadet – La langue introuvable – Maspero – Paris – 1977 – P : 26.

فرنسيين فيتأقلمون مع هذه اللعبة الاستيهامية حتى وإن تم إذلالهم أمام سفارة الدولة الراعية للغة المسيطرة، لكن هذا الأمر لن يعطينا أبدا مواطنين لديهم ثقة بأنفسهم، قادرين على الانطلاق والإبداع وفرض مكانة لهم بين الأمم. إن هذا كله يبين لنا أن الرهان على لغة أجنبية خاصة بهذا الاستعمال المرضي ليس فقط ضد الثقافة والهوية ولكنه أيضا خيار ضد الوحدة وضد التنمية بل خيار ضد الكرامة الإنسانية.

2. قتل الأب وفوضى الأهداف :

أزمة الهوية التي تحدثنا عنها في نموذج اللغة تجد لها تجليات في مواضيع عدة. كل هذه المواضيع تعبر عن سخط اتجاه الوضع القائم ورغبة في بناء واقع أفضل وجديد يصل إلى حد القطيعة مع ما قبله. قد يتطلب هذا ولادة جديدة يرى البعض أنها قد لا تتحقق إلا من خلال قتل الأب المحتكر للسلطة.

من هنا قرر بعض العرب الانقلاب على واقعهم أملا في بناء شيء جديد لم يتفقوا أصلا على موضوعه وشكله وماهيته. فكان المهم عندهم هو الركوب على موجة التغيير واستغلال الموقف بقتل الأب والتخلص منه في أسرع وقت ممكن وبأبشع الطرق الممكنة دون تفكير في تبعات ذلك على اعتبار أنه لا يمكن أن يكون ما سيؤول إليه الوضع أسوء مما هو موجود.

لقد استغلت أبواق عدة تم التحضير لها مند مدة طويلة لتهييج الناس وإثارة حماسهم ودفعهم للانغماس أكثر فأكثر في مشروع القتل. لعب هذا التهييج على كل ما أتيح له من أوتار تحرك حماس الناس وتدفعهم للانخراط بشيء من الهستيريا الجماعية في هذا المشهد الدموي. لقد تم تقليب الأوجاع القديمة وإثارة النعرات القبلية والدينية والمذهبية ولم يستثني مؤلفو هذه الصنفونية من العنف آلية من آليات إثارة الحقد والتوتر الاجتماعي إلا ولعبوا عليها لخلق أقصى درجة من الصخب والاندفاع الهستيري. هذا مع تغليف لهذه المذبحة الاجتماعية والثقافية بستائر مزركشة بفسيفساء من الشعارات الرنانة والمغرية من قبيل: الحرية والديمقراطية والهوية الدينية وما إلى ذلك من الشعارات التي ترسم صورة فردوسية لما بعد قتل الأب الطاغية الذي يعد المسؤول عن كل المآسي التي ستنتهي بانتهائه.

إن الانقلاب على النظام الأبوي التسلطي أمر قد يكون مشروعا، لكن الرغبة الجامحة في القتل والانتقام بل والتنكيل بالجثة هو ما لا يمكن فهمه عند الفريق

البديل الذي يدعي المجيء بالديمقراطية والحرية. إن لعنة قتل الأب والزعيم، بغض النظر عن أخطائه، تظل تطارد القاتل وتجعله لا يهنأ بقتله ولا ينعم بغنيمته، فنموذج عدم الاستقرار في ليبيا كما هو الأمر في العراق منذ فترة وما يحاول البعض القيام به في سوريا، ماثلة للعيان أكثر من النموذج التونسي أو المصري الذي حافظ فيه المجتمع على الحد الأدنى من إنسانيته.

إن وصف فرويد في كتابه «موسى والتوحيد»[3] ردة اليهود عن ديانة «أتون» بعد اغتيالهم ل«موسى» وعقدهم اتفاقا مع أنسابهم من قادش الذين كانوا يحضرون لغزو بلاد كنعان ودخولهم في حلف «يهوه» الدموي، لا يختلف عن ما نراه من انقلاب لبعض الأعراب عن مبادئ عروبتهم وعقدهم اتفاقا مع داعش التي تخطط للسيطرة على بلاد الشام والعراق وبذلك فهم ينصبون من حيث يدرون أو لا يدرون شبيها ل «يهوه» الدموي سيدا عليهم، مع فارق أن يهوه هذا الزمان (القاعدة) هي أكثر دموية وعنفا من هيوه نفسه.

تأتي الأحداث العنيفة والدموية الأخير في الوطن العربي ليعلن البعض من خلالها عن رغبته الملحة في «قتل الأب»، سعيا لإحداث قطيعة مع الانتماء السابق والرغبة في بناء انتماء وهوية جديدة، وإذا كان هذا ما حدث في العراق وفيما بعد في ليبيا وما يحاول البعض القيام به في سوريا، تحت ذريعة قسوة النظام وتسلطه فإن الطريقة التي أريد بها إحداث التغيير هي أكثر بشاعة ودموية من قسوة الأب نفسه. إن تطور الأحداث يبين أن الصراع هو أعمق مما هو مطلبي وحقوقي، فبالإضافة إلى الإصطفافات السياسية هناك مكبوت دفين يتم إحيائه واستفزازه وتسمينه ليخرج على شكل ثور هائج لا يعرف الرحمة بنفسه ولا بالآخرين الذين لا يرى البتة مجالا للتعايش معهم.

إن الحد الأدنى للتوازن المفترض أن يكون بين دوافع غريزة التدمير والكوابح التي تحد منها يصبح مغيبا، غير أن ما يزيد الحالة خطورة هو كون أننا هنا أصبحنا أمام حالة عصابية تأخذ شكل هستيريا جماعية. أكثر من ذلك، فإنه كلما استمرت هذه الحالة إلا وازدادت تعقيدا، الشيء الذي يعقد إمكانية السيطرة عليها من خلال تحكيم مبدأ الواقع. إن هذه الحالة العصابية الجماعية تعكس عجز الأنا الجماعي على القيام

3 - سيغموند فرويد ـ موسى و التوحيد ـ 1938 ـ ترجمة ومراجعة: جورج طرابيشي ـ دار الطليعة للطباعة والنشر.

بدوره التوافقي والعقلاني الذي يأخذ فيه مصلحة المجموعة واستمرار النوع.

بغض النظر عن من يغذي هذه النزعة التدميرية من الخارج، فإن المجتمع يصبح بأسره مسجونا في نوبة هستيرية هي تعبير لا شعوري عن عقاب للذات التي رغبت في قتل الأب المكروه، على اعتبار أن قتل الأب حسب مقاربة فرويد يشكل السبب الرئيسي للشعور بالذنب. إن علاقة الطفل بأبيه هي في الأصل علاقة متناقضة يحكمها الإعجاب والرغبة في الامتثال به لما له من مكانة وفي الوقت نفسه هناك كراهية مضمرة تدفع إلى الرغبة في إزالته كمنافس أو كمحتكر للأم التي تشكل بالنسبة لهذا الطفل أصل الموضوع الليبيدي والتي يرمز إليها هنا بالوطن.

إن الصراع حول السلطة عندنا هو صراع حول شرعنة امتلاك هذا الموضوع الليبيدي، فنحن مازلنا نربط الصراع حول السلطة ببعد شخصي بعيدا عن المؤسسات التي من المفترض أن تنظم دواليبها، تنشطها وتجدد فعالياتها، بل أن المؤسسات الفرعية لا تخرج بدورها عندنا عن الاحتكار المطلق للسلطة مما يؤدي إلى الجمود الذي لا يمكن تغييره دون كسر أي دون تهديم وقتل ولو رمزي.

هكذا، فقتل الأب تستلزم تهديم البنية وإعادة بناء المنظومة بأكملها من جديد، أي العودة إلى مرحلة الصفر وهو الأمر الذي يعرض الكيان بأكمله إلى خطر وجودي. هذه المخاطرة تتطلب صياغة تبرير كافي وتوزيع صكوك اتهام جاهزة وإقناع الذات بهذه المواقف التي لا تحتمل النقاش والمهادنة والعقلانية. أكثر من هذا، فالخوف الداخلي الذي يتجلى في الخوف من الأنوثة التي تطرح هنا في إطار تبني أي موقف توافقي أو قبول بالأمر الواقع قد يصبح عاملا معززا للكراهية ضد الأب ويدفع بالتفريغ أن يكون بمستوى وحدة مرضية عصابية، حيث يكون قتل الأب هنا بالنسبة للأنا نوعا من الإشباع للرغبة الذكورية.

من هنا نجد البعض في إطار بحثهم عن مبررات سحق رمزية الأب يسبحون على موجة تكفير الآخر الذي لا يتبنى مشروع الهدم الكلي وإعادة البناء. إن العنف المعبر عنه هنا يمكن تفسيره في إطار عملية تماه مع شخص الأب الذي تدمج قساوته في صفات الذات. من هنا نجد البعض الذين ينتهجون العنف والتدمير للوصول إلى السلطة لا يرون فيما يلحقونه بالوطن من دمار سوى قدر يتعين تحمله كعربون محبة للأب المدمج في الذات.

التحول الفجائي للمطالب السياسية والإنسانية إلى مطالب تنادي بالقتل والانتقام والتحيز العرقي والمذهبي والقبلي هو دعوة للعودة بهذه الشعوب إلى مرحلة ما قبل الدولة، فعن أية وحدة وتنمية مغاربية أو عربية يمكن أن نتحدث ونحن ننزلق شيئا فشيئا إلى متاهات تجعل الكثير ممن يعيش بيننا مستعد للتنصل من إنسانيته، حيث يصبح المواطن قادرا ليس فقط على القتل، بل على قطع رؤوس وأكل أكباد إخوة له في المواطنة.

خـاتمة

في الوقت الذي تنحوا فيه الدول القوية إلى الوحدة أكثر فأكثر (السوق الأوروبية، النافتا، البريكس...) فإننا نتجه أكثر فأكثر إلى التقسيم وتغذية النزاعات البينية. إذا كان العالم العربي ومنه الدول المغاربية أكثر المناطق شراء للأسلحة في العالم، فإن هذه الدول لا تقصد ولا تنوي توجيه هذه الترسانة الهائلة من الأسلحة إلى الخارج أو استعمالها للدفاع عن حدودها، بل أنها تدخر وتقترض لشرائها من أجل تدمير نفسها. فتقتل الدولة شعبها ويدمر ويحرق الشعب مقدراته، تكيد الدولة لجارتها وتستقوي عليها بالخارج لمحاربتها وتشجيع الحركات الانفصالية فيها. ورغم هذه العداوات المبطنة والظاهرة، فإن كل هذه الدول تتفق على تقديس الآخر وثقافته ولغته وسلعه وكل ما يمت إليه بصلة في مقابل تحقير الذات وتقزيم الهوية، بل جلد هذه الذات وقتلها لأنها تذكرنا بصورة نعمل جاهدين على نسيانها والتنكر لها.

هذه التركيبة المعقدة بين البنية النرجسية والعدائية الموجهة نحو الذات، بين خطاب الوحدة والعمل الحثيث على التقسيم والتطاحن الداخلي تحت شعار التأسيس للوحدة، كل هذا، يؤشر إلى صورة فصامية تحمل الشيء ونقيضه من قبيل خطابات جوفاء عن وحدة وتنمية لا ترصد لها أية ميزانية في مقابل مليارات من دولارات هي ميزانيات التسليح والتسليح المضاد.

كل ما استفدناه من «الديمقراطية الجديدة» التي يروج لها مؤخرا في إطار الحريق العربي، كان هو إحياء الهويات والخاصيات المحلية حتى كدنا في حالات معينة نعود إلى حروب العشائر والقبائل وما النموذج الليبي ببعيد عن هذا الأمر. انتشر التزمت للمذاهب حتى غدا الدفاع عن المذهب أهم من الدفاع عن الدين نفسه وأصبحت

طاعة الأمير أهم من طاعة لله، وغدا بعض المواطنين يكفرون وقد يذبحون إخوانهم في المواطنة لأنهم لا ينتمون إلى خياراتهم المذهبية. وما العقد الدموي بالجزائر ببعيد أيضا عن هذا المشهد.

المشكلة عندنا أيضا، هي مشكلة تواصل، فنحن لا نحسن التواصل مع بعضنا البعض، فلا الأب يحسن التواصل مع أبنائه ولا المدير يحسن التواصل مع عماله ولا الرئيس مع جمهوره، فترسم الأهداف في الكواليس بعيدا عن تطلعات الأفراد الذين لا يتم الرجوع إليهم إلا لمطالبتهم بتأدية فواتير الأخطاء المتكررة. فهناك عنف وإذلال في البيت من خلال العملية التربوية وهناك عنف في المؤسسات التعليمية وآخر في العمل ثم عنف تمارسه المؤسسات المسؤولة عن شؤون العباد. هكذا يأتي حصاد المشهد الذي نراه في كثير من البلدان العربية ومنها بلداننا المغاربية، داميا وعنيفا. فهل من عبرة نأخذها من هذا الحصاد الذي كان سخيا علينا بمشاهد الأحزان والقتل والتدمير على الرغم من أن البعض أبى إلا أن يراه ربيعا حافلا بالخضرة والورود؟

بغض النضر عن هذه الصورة الراهنة القاتمة، حيت نجد داعش التكفيرية وأخواتها من بنات القاعدة قد نصبوا أنفسهم بديلا عن إله المغفرة، إله كل الأديان السماوية فإن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر وإن ساد لحين من الوقت. وهنا أختم بمقاربة لفرويد في كتابه «موسى والتوحيد» حيت يتحدث عن عودة أتون في ما بعد من خلال المأثور والضمير الشعبي إلى مكانته فيضلل بجناحيه كل الأطياف ويعم برحمته كل الخاطئين والتائبين وتعود من خلاله صورة الأب البدائي القتيل في المخيلة الشعبية بروحانية أقوى مما كانت عليه.

المـراجـــع

1 - Jean-Jaques Thomas – La Langue volée – Histoire intellectuelle de la formation de la langue française, beme – Peter Lang – 1989 – p :7.

2 - Michel Pêcheux et Francoise Gadet – La langue introuvable – Maspero – Paris – 1977 – P : 26.

3 - سيغموند فرويد ـ موسى و التوحيد ـ 1938 ـ ترجمة ومراجعة: جورج طرابيشي ـ دار الطليعة للطباعة والنشر.

دور المنظمات الثقافية في البناء المغاربي

عبد الدين حمروش

1 - الثقافة، تعريف بحسب المطلوب :

درج كثير من المهتمين بموضوع الثقافة على تحديدها بمجالات معينة، مثل الفكر والآداب والفنون، إلا أن هذا التحديد لا يحول دون إمكانية توسيعه، بحيث يشمل اللباس والمعمار والطبخ؛ وإن شئنا تعريف الثقافة، في مفهومها الحضاري العام، قلنا إنها تضم التعبير الأبسط في تركيبه إلى التعبير الأعقد، سواء كان تعبيرا ماديا أو رمزيا، مكتوبا أو شفويا.

إن تحديدا أوليا، مثل ما سبق، من شأنه أن يمنح للثقافة ذلك الامتداد في الدلالة، بما يؤشر على الحيوية الوظيفية المطلوبة من الفعل الثقافي داخل المجتمع. وفي سياق ذلك، يمكن الحديث عن ثقافة الطبخ مثلا، باعتبار ما قد تؤشر عليه من علامة حضارية متميزة، خاصة بشعب أو بمجموعة من الشعوب. ولذلك، يصح للبعض الحديث عن دبلوماسية الطبخ، من حيث هي دبلوماسية موازية، بِمُكنتها توسيع أسباب التقارب والتفاهم والتعايش. والملاحظ أن دبلوماسية الثقافة، بما تُحَصِّله من احترام متبادل بين الشعوب، من شأنها أن تُلافي كثيرا من أعطاب السياسة بالمعنى الضيِّق.

2 - الثقافة، أدوار وظيفية مستعادة :

تضطلع الممارسة الثقافية بلعب عدة أدوار، على أكثر من صعيد نفسي واجتماعي واقتصادي-تنموي. إن استعادة المعنى الوظيفي للثقافة، يذهب باتجاه الاعتراف بإستراتيجية أدوارها، محليا وإقليميا ودوليا. وإن أقررنا بأن العالم الراهن يشهد حربا ضروسا، تحت عنوان الهيمنة الاقتصادية، فإن ذلك لا يستقيم دون الإحالة إلى الثقافة، في بعدها المُتَّصِل بالعولمة. إن العولمة بمثابة التجلي الثقافي للعلاقات الاقتصادية

الراهنة، التي يطبعها التنافس غير المتكافئ، والتدمير غير الرحيم لمُقَدَّرات الشعوب الماديّة والرمزيّة.

من هذا المنظور، تكتسي الثقافة بعدا مُقاوِما لكل أشكال الاستلاب، ومنها ثقافة الاستهلاك. وفي محاولة لتحديد أهمية الثقافة، يمكن الحديث عن ثلاثة أدوار متكاملة.

أ - تحقيق التنمية الشاملة، انطلاقا من طليعية الثقافة، باعتبارها قاطرة أي تقدم اقتصادي أو اجتماعي أو عِلميّ. إن كل إقلاع اقتصادي، بحسب هذا المعنى، يسبقه أو يُواكبه إقلاع ثقافي. هنا، تكُفُّ الثقافة عن أن تكون مجرد تَرَف، أي مستوى ثانويا في سُلَّم التنمية المجتمعية.

ب - تقوية عناصر الفخر والاعتزاز بالذات الجمعية، في إطار ما يساعد على تقوية الإحساس بالانتماء والتماسك، ومن ثم تحصيل الثقة لمواجهة التحديات الراهنة وتبعاتها المستقبلية: العولمة المتوحشة، التطرف بمختلف أشكاله العقدية والإثنية واللغوية، الخ.

ج - تعميق أواصر التعاون بين الشعوب البعيدة والقريبة، بناء على الدور الدبلوماسي الذي تضطلع به الممارسة الثقافية في إشاعة التفاهم والسِّلم الإقليميين والدوليين.

إن استعادة المعنى الوظيفي للثقافة، يمكن أن يساهم في تقدير طبيعة الأدوار التي يمكن أن تنجزها، على أكثر من مستوى اقتصادي واجتماعي وحقوقي-إنساني.

3 - الثقافة المغاربية، معطيات تاريخية موضوعية :

يمكن الانطلاق من أن الاتحاد بين الأقطار المغاربية فكرة ثقافية أساسا. لا شيء يحول دون قيام وحدة اقتصادية، لولا أنها لا تكون أكثر رسوخا، في ظل غياب مشترك ثقافي. وفي حدوده الدنيا، لا يندر أن نجد بعض التجمعات الدولية تكتفي بتعزيز رسوخها اعتمادا على اللغة وحدها: لغة المستعمِر لا لغة الشعب المشتركة. ومع ذلك، فإن لغة المصالح/الاقتصاد تظل ذات أهمية، بالنظر إلى قدرتها على تحصيل المنافع وضمان استمراريتها. ولكي يكون المشترك الثقافي فاعلا، من وجهة نظر موضوعية، يقتضي الحاجة إلى عينية لغة المصالح.

وبالنسبة للأقطار المغاربية، يبدو أن المشترك الثقافي أكثر تجذرا، نظرا لتراكميته

المتواصلة منذ أبعد العصور قِدَما. ويعتبر الفضاء المغاربي، منذ زمن سحيق، من أكثر الفضاءات تقبُّلا لاحتضان الشعوب الوافدة من مختلف الجهات الأربع في العالم.

يرجع الدارسون ذلك إلى الموقع الاستراتيجي، الذي يأخذ بعدا جيوبوليتيكيا لافتا، لم يفتأ يكتسب حضوره بفعل توافد كثير من الشعوب إلى اليوم.

وإن شئنا تحديد معالم المشترك الثقافي لأقطار المغرب العربي، سنجد أنفسنا مُلزمين بتسجيل الملاحظات التالية:

- تشابه العناصر الثقافية-الحضارية بين الشعوب المغاربية، بالإحالة إلى تشابه المكونات الإثنية واللغوية والروحية والتاريخية والبيئية

- تميز التشابه بتنوع ملحوظ في مصادر بناء الشخصية المغاربية. ويمكن اختزال تلك المصادر في ثلاثة، نوزعها فضائيا على النحو الآتي: متوسطي، مشرقي، إفريقي.

- انتظام التنوع، المُقَدَّر فضائيا، ضمن إطار من الوحدة الحضارية بالمعنى التراكمي. فإذا كانت الفضاءات المحددة، متوسطيا ومشرقيا وإفريقيا، تشكل الخلفية الحضارية العامة، فإن العناصر الأمازيغية والعربية والإسلامية تشكل المضامين الثقافية الأبرز المُحَيَّنة راهنياً.

إن الثقافة المغاربية حصيلة تراكمات تاريخية، تفاعلت عبرها جملة من الأبعاد: الأبعاد الإثنية مع الأبعاد الجغرافية، والأبعاد الروحية مع الأبعاد المادية. ويمكن تجسيد تلك الحصيلة على مستوى القيم المشتركة، روحيا واجتماعيا وجماليًّا. وإن كان فضاء القيم في حاجة إلى دراسات علمية، إلا أن عناصر التشابه المذكورة آنفا، باستطاعتها تحديد طبيعة القيم المُتداوَلة مغاربيا.

4 - الثقافة المغاربية، مجال حيوي بدون مؤسسات :

قطعت فكرة تأسيس اتحاد المغرب العربي عدة أشواط، قبل أن تخرج إلى الواقع في مراكش، بتاريخ 17 فبراير 1989. والجدير بالذكر أن فكرة التأسيس تبلورت، في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية، عُقد في طنجة ما بين 28 و 30 أبريل 1958. ولعل ما يعنيه ذلك، أن فكرة التأسيس كانت مطلبا شعبيا، لا فوقيا، استجابت فيه أحزاب التحرير المغاربية (حزب الاستقلال المغربي، جبهة التحرير الوطني الجزائرية، الحزب الدستوري

التونسي) إلى تطلعات المغاربيين، وهم يتقاسمون يوميات النضال ضد مستعمر واحد.

ولئن شهدت فكرة التأسيس عدة مبادرات، خصوصا على المستوى الثنائي بين الأقطار المغاربية، فإن حدث التأسيس تم توقيعه في مراكش، بتاريخ 17 فبراير 1989. وقد نهض ذلك التأسيس على عدة أغراض، حددتها السياسة المغاربية المشتركة، على أكثر من صعيد: دولي، دفاعي، اقتصادي وثقافي.

وبالتركيز على ما هو ثقافي، يمكن حصر سياسة التعاون المشتركة في العناصر التالية:

- تنمية التعليم (واتخاذ ما يلزم بتبادل الأساتذة والطلبة)
- الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من الإسلام
- صيانة الهوية القومية العربية.

مما هو مؤكد أن قطبي العروبة والإسلام، كانا يهيمنان على التوجُّه الثقافي المغاربي آنذاك. ويبدو ذلك أمرا طبيعيا، بالنظر إلى عدم وجود الزخم المطلوب، في مرحلة الاستقلال الأولى، بالنسبة لدعوى المزوغة (بلغة اللساني ع. الفاسي الفهري). وهنا، يمكن الإشارة إلى أن السياق الحالي يقتضي تفعيل الاتحاد المغاربي، في ضوء كثير مما أفرزه الحراك الشعبي في المنطقة المغاربية والعربية. ومما لا شك فيه، فإن تبعات ذلك الحراك تستعجل، على المستوى الثقافي، استحضار ثلاثة أقطاب كبرى: العروبة، الإسلام، والمُزوغة.

يعتبر التعليم المؤسسة الكبرى، في ما يتعلق بتفعيل الأقطاب المرجعية الكبرى للثقافة المغاربية. وإن بدا هذا التعليم أقل فاعلية، في تعاطيه مع المرجعية الأمازيغية، إلا أن لا أحد ينكر الخط التصاعدي الذي باتت تحظى به المسالة الأمازيغية في المدارس العمومية، خصوصا في الدولة الأقصى من الإقليم المغاربي.

وباستثناء التعليم، بما فيه الجامعي، لا نكاد نجد مؤسسات رسمية، بإمكانها السهر على تنفيذ السياسة المغاربية المشتركة في الميدان الثقافي. وقد تجسد الاهتمام بتنمية التعليم مؤسساتيا، من خلال استحداث الأكاديمية المغاربية للعلوم والجامعة المغاربية. أما العناية بالشأن الثقافي، بمفهومه العام، فإننا لا نجد ما يترجم ذلك، خارج ما تنهض به منظمات عربية، من قبيل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. والملاحظ أن هذه المنظمة، في مادتها الخامسة، كانت أوضح رؤية في الموضوع الثقافي:

إحياء التراث العربي الفكري والفني، ونشره، وتيسيره للطالبين بمختلف الوسائل، وعلى ترجمة روائعه إلى اللغات الحية.

إن التركيز على تنمية التعليم، في إطار تطوير العلوم واستيعاب التقنية وما شابه، يُضيِّق من أفق الاهتمام بالشأن الثقافي بمعناه الواسع. ومثلما كانت للجامعة العربية منظمتها الثقافية، يُنتظر أن يواكب تفعيل الاتحاد المغاربي تأسيس منظمة ثقافية، تسهر على النهوض بالثقافة العربية إقليميا، مُتفاعلة مع شريكتها الأمازيغية في أكثر من عنوان.

5 - المنظمات المدنيّة ومشروع البناء المغاربي :

بالنظر إلى رسوخ الثقافة المغاربية، في تجانسها وانفتاحها، كانت هناك حركة لا تكاد تنقطع، في شكل زيارات متبادلة بين المواطنين المغاربيين. ولو حصرنا هذه الزيارات في ما قام به المثقفون، يمكن تسجيل وجود ما يمكن تسميته الرحلات الثقافية. وإن كان هذا الأدب يتحرك، ضمن رقعة جغرافية شاسعة، إلا أن المنطقة المغاربية ظلت مركز اهتمام، سواء باعتبارها منطقة إقامة أو منطقة عبور.

وبالنسبة للعصر الحديث، يسهل على المهتم مُلاحظة أن مسار تبادل الزيارات الثقافية لم يفتُر أبدا. وإن عدنا إلى فترة الاستقلال، قبلها وبعدها معاً، سنجد أن هناك زيارات انحفرت في لوحة التاريخ، باعتبارها أحداثا مهمة، بلغت مستوى الزيارات الرسمية للملوك والزعماء السياسيين الكبار؛ والحديث عن زيارات السلفيّ المتنور أبي شعيب الدكالي، والقاضي الشاعر أحمد سكيرج، والعلامة الوطني محمد إبراهيم الكتاني، إلى القطر الجزائري مجرد أمثلة ليس غير. ولأنها كانت زيارات ثقافية، فقد تخللتها إجازات علمية، من هذا الطرف لذاك، مثل ما حصل في إجازة الدكالي للطيب المهاجي، خلال قدوم الأول إلى وهران سنة 342هـ. ومن جهة أخرى، يمكن الحديث عن زيارات الجزائريين إلى تونس، مثل ابن باديس الذي قام بعدة زيارات إليها، ومنها تلك التي أتاها، إحياء لذكرى وفاة الشيخ البشير صفر، سنة 1937م.

إنها مجرد أمثلة لبعض الرحلات الثقافية، وإلا ستكون أمامنا العودة إلى كتب تلك المرحلة التاريخية وصحفها، من أجل دراسة الوضع الثقافي المغاربي، في ضوء ما كان يستجد من قضايا وطنية حينئذ. وبدل ذلك، يمكن الاكتفاء بالعودة إلى أحد الكتب (« الجدل الثقافي بين المغرب والمشرق» لعبد الملك مرتاض) لأخذ صورة معينة، عن طبيعة

تلك العلاقات الثقافية، القائمة في ظل الاستعمار الفرنسي. ففي رحلات عبد الحي الكتاني، المتكررة إلى الجزائر، كان ما يبعث على الاستياء والسخط، باعتبار ما يدعو إليه من شعوذة وجدل من جهة، وما يمثله من مواقف المساعدة على ظلم الاستعمار من جهة أخرى. ومن وجهة نظر وطنية وتحررية، اعتُبرت زيارة محمد إبراهيم الكتاني للجزائر سنة 1935م إيجابية، بعكس زيارات سميِّه عبد الحيّ الكتاني، التي دفعت إحداها بشخصية مهمة، مثل الإبراهيمي للنيل منه في أكثر من مقال، مثل ذلك الذي حمل عنوانا قدحيا «أفي كل حي، عبد الحي؟...آ»

لقد كانت الزيارات العلمية بمثابة تحصيل حاصل، بالنظر إلى ما كان يجمع الشعوب المغاربية من عرى ثقافية مكينة. وقد أنضجت مثل تلك الزيارات الظروف الموضوعية، للشروع في تأسيس اتحاد كتاب المغرب العربي، في بداية الستينيات، على يد ثُلَّة من المثقفين المغاربيين، المتميزين بخصوصيتهم المغربية من جهة، والمنحدرين من فكر الحركات الوطنية التحررية من جهة أخرى. وقد عبَّر الأستاذ محمد العربي المساري عن المعنى الأول بقوله: «ربما كانت هناك رغبة دفينة، في غمرة الاستقطاب المصري الشامي المهيمن على المشهد الثقافي العربي وقتئذ، لإبراز خصوصية مثقفي شمال إفريقيا» (كتاب «اتحاد كتاب المغرب، 50 سنة من الحضور المتجدد»، ص. 28.).

وبالإضافة إلى مبادرة الأحزاب المغاربية، كانت فكرة المغرب العربي على جدول أعمال المثقفين المغاربة والتونسيين والجزائريين. وقد استمر هذا الاتحاد لمدة سنتين، مُعبِّرا عن حقيقة وحدة المصير المشترك بالنسبة للشعوب المغاربية. إلا أن حدة النزعات القطرية، في ظل تفارق أنظمة الحكم، والاختلاف في المرجعية الإيديولوجية، ستقف في وجه ذلك المشروع الثقافي، الذي ستضعه «حرب الرمال» بين المغرب والجزائر في الرَّفّ إلى يومنا هذا.

وإذا كانت حرب الرمال بمثابة إعلان ملموس، بالنسبة لتعطل مشروع الكتاب المغاربيين، فإن النزاع حول الوحدة الترابية للمغرب، سيحول دون بروز أي طموح مغاربي في صيغة اتحاد ثقافي جديد. وبالرغم من الاستقلالية المفترضة للمثقفين واتحاداتهم، فإن الموقف من «قضية الصحراء» باتت تبعث على التوجس المستمر، من قبل المثقفين المغاربة في كل المحافل الثقافية العربية والدولية. ما حكاه الأستاذ مبارك ربيع، خلال مؤتمر الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، المنعقد بالجزائر ما بين 25 أبريل و03 مايو 1975، يبدو ناطقاً بكثير من التوجس الذي ظل يشعر به الكتاب

المغاربة، إزاء الموقف من الصحراء المغربية (اتحاد كتاب المغرب، ص. 35).

بعد طيّ صفحة اتحاد كتاب المغرب العربي، لم تخل مبادرات ثقافية من التحقق، في إطار الاجتماع حول طاولة كتاب المغرب العربي. وقد كانت بعض اللقاءات الثقافية، من قبيل ندوة «الأدب المغاربي بين المحلية والعالمية» في وجدة سنة 1989، موفية ببعض الأمل في عودة اتحاد الكتاب المغاربي إلى الحياة، إلا أن نداء بعض المثقفين من المغرب والجزائر، ستكون أكثر ثقلا من الناحية الرمزية، مثل ما تجسد في المبادرة الموقعة من قبل عدد مهم من المثقفين المغاربيين، خصوصا من المغرب والجزائر (نداء دجنبر 2013). فانتقال الانحباس الرسمي إلى الروابط والاتحادات، سيُعَجِّل ببروز مثل هذه المبادرات الثقافية الحرة، التي كان من بين أهدافها تحييد قضية الصحراء، بجعلها منوطة باختصاص منظمة الأمم المتحدة.

فالمطلب، كان عدم تعطيل البناء المغاربي، وإن في ظل تباين المواقف الرسمية حول الصحراء، ومن المؤكد أن انغلاق الحدود بين الجارين الكبيرين، زاد من الشعور بالإحباط لدى المثقفين المغاربيين.

ويمكن تلخيص القول بأن الوضع غير طبيعي، بالنظر إلى إجهازه على أدنى حقوق المواطن المغاربي، ومنها حق التواصل المباشر، جغرافيا وإنسانيا وثقافيا. لقد غدت الصحراء ذريعة لاستمرار سوء الفهم، ومن ثم تعطيل البناء الديمقراطي، وما يتصل به من تنمية مغاربية، على صعيدي الاقتصاد والمجتمع.

6 - الاتحاد المغاربي، نحو تخطيط ثقافي عقلاني :

إن المشترك الثقافي القوي بين المغاربيين، كان من بين أهم نتائجه حصر الخلافات السياسية على المستوى السياسي الرسمي. ومن هنا، يصح القول بأنه على الرغم من وجود بعض الهزات السياسية العنيفة، لم يحدث أن تزعزعت ثقة الشعوب المغاربية في بعضها البعض. وبعبارة أخرى، فإن المغاربي لم يفتأ يعتقد أن المشاكل مُفتعلة، لها صلة باستبدادية أنظمة الحكم القائمة. وأكثر من ذلك، ظل هؤلاء يرون أن من وراء افتعال تلك النزاعات المتكررة، التفافا على مطالبهم في الديمقراطية، والعدالة، والحرية، والكرامة.

بالنظر إلى المشترك الثقافي القائم، يقتضي التخطيط العقلاني ضبط الاستراتيجيات

الثقافية، في إطار اقتراح بدائل مناسبة، للإجابة عن التحديات المشتركة، من قبيل: ترسيم الأمازيغية، إصلاح منظومة التعليم، تدبير الشأن الديني... بما يعزز الانتماء المغاربي من جهة، وينأى به عن الانغلاق والتطرف من جهة أخرى. فبالرغم من خصوصية بعض السياقات القطرية، ليس من الحكمة التعاطي مع المسألة الأمازيغية مثلا، على أساس أنها رسمية هنا، ووطنية هناك. ومثلما تدعو الحاجة إلى اجتماع الخبراء في الأمن والدفاع، لا بد أن تقتضي الحاجة إلى اجتماع الخبراء الثقافيين (مؤرخون وسوسيولوجيون وأنتربولوجيون ولسانيون، الخ)، في شكل هيأة استشارية/علمية تقترح الأفكار والبدائل والسيناريوهات.

وبحكم المشترك الثقافي أيضا، المُمْتَدّ شعبيا واجتماعيا، يشكل التنسيق المدني بين الجمعيات أولوية في مرحلة سوء الفهم هاته، و تندرج أهمية التنسيق، في سياق التأثير الإيجابي على الفاعلين الرسميين، باتجاه خلق بؤر الانفراج في حالة الانحباس السياسي الراهن. ولئن كان مطلوبا أن يأتي في طليعة ذلك، الشخصيات المغاربية المُعتبرة (من مفكرين وفنانين وأدباء ورياضيين وسياسيين واقتصاديين ورجال أعمال)، إلا أن ذلك ينبغي له أن يتمدد أفقيا، ليسع مختلف الفاعلين المدنيين، المنخرطين في كل مناحي النشاط المدني.

إن فكرة المغرب العربي ذات أساس ثقافي، ولأنها كذلك، فإنها تتمتع بجميع مؤهلات النجاح الباهر، بالرغم من لامبالاة الفاعل السياسي الرسمي. ويبدو أن الزخم الذي غدا يشهده المجتمع المدني المغاربي، بفاعلية المنخرطين فيه وحيويتهم، لمن مؤشرات خروج الاتحاد المغاربي في صيغة تكتل إقليمي مهيب، يبشر بالمواطنة المغاربية الديمقراطية الكاملة؛ ذلك ما نهض ببعضه التاريخ، وما يتولاه المستقبل تحت كنفه الواعد المشرق. إنه منطق التقدم والتطور، لكن الذي نريده أن يكون أكثر سرعة وأكثر ثباتا. فهل هذا بعزيز على المغاربيين؟؟؟.

حضور الفكرة المغاربية في الممارسة السياسية
نموذج حزب الاتحاد الاشتراكي

محمد لشقر

مدخل

الإنسان بمجرد وعيه بحتمية عيشه داخل الجماعة يصاب بانحراف عقلي. أعراض هذا الانحراف العقلي مجتمعة يطلق عليها اسم السياسة. السياسة اليوم وفي كل زمان جعلت الناس مجانين خطرين متوحشين، وأحيانا أخرى حكماء عقلاء منقذين. فحص الممارسة السياسية يبتدئ في اعتقادنا أولا بفحص خطابات الهذيان الجماعي (البيانات والبلاغات) أو ما يسمى بلغة العصر الإيديولوجيا، ثم ثانيا بفحص البنية المنطقية للجماعة البشرية، بمعنى رصد المتاح والآفاق، ورسم الحدود الممكنة لعلم ينعت بأنه علم للممكن (السياسة).

وفق هذا المنظور ستتوزع مداخلتي بين فحص أول وصفي لمدى وشكل حضور الفكرة المغاربية في حقل الممارسة السياسية بالمغرب، عبر التوقف عند أدبيات حزب سياسي مغربي كان فاعلا في هذا الباب وهو حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وفحص ثان استشرافي ونقدي لمدى فعالية شكل هذا الحضور لدى الفاعل السياسي عموما.

1 - فحص وصفي :

خلال عملية الفحص الأول اخترت التوقف عند ثلاثة محطات استحضر فيها هذا الفاعل الحزبي الفكرة المغاربية، وذلك من خلال ثلاثة وثائق هي تباعا: أولا تقرير المهدي بنبركة المعنون بـ«الاختيار الثوري»[1]، ثانيا أوراق المؤتمر الوطني السادس المنعقد بمدينة الدار البيضاء سنة 2001م، ثالثا وأخيرا مشاريع المقررات المعروضة على المؤتمر الوطني التاسع للحزب، والذي انعقد ببوزنيقة سنة 2012م.

1 - يحمل هذا التقرير تاريخ 2 مايو 1962، أي 25 يوما قبل انعقاد المؤتمر الذي لم يسمع المنتدَبون إليه بهذا التقرير، بل قدم إليهم «تقرير مذهبي» آخر حرره عبد الله إبراهيم.

في علم الكلام انقسم المتكلمة على أنفسهم بين قائل بأن الإيمان قول وعمل، وقائل بأنه اعتقاد وطر في القلب فقط. خلافا لهذه الصورة تختص الممارسة السياسية بتصور منفرد لعلاقة القول بالعمل، إذ تصبح الكلمة (البيان، البلاغ ...) في منطق السياسة فعلا متحققا، لذلك أرى أن الاشتغال على الوثائق هو اشتغال على الفعل والممارسة السياسيين.

لقد كان القاسم المشترك بين الوثيقتين الأولى والثانية هو الجزائر، حيث حضرت في الوثيقة الأولى، وغابت عن الوثيقة الثانية.تتألف الوثيقة الأولى، وهي تقرير المهدي الذي اشتهر في البداية بـ«النقد الذاتي» ثم فيما بعد بـ«الاختيار الثوري»، من أربعة أقسام: الأول في تحليل الحالة الراهنة، والثاني في النقد الذاتي، والثالث في الأهداف الاستراتيجية، والرابع في البرنامج المرحلي. وما يهمنا هنا هو ما يخص المسألة الديمقراطية لأنها هي التي تتصل بموضوع الفكرة المغاربية.

يرى المرحوم المهدي بنبركة، بصدد البرنامج المرحلي، أن الشرط الضروري لنجاح حد أدنى منه هو حل المشكل الديموقراطي. وقد صيغ هذا البرنامج ليتخذ كإطار عمل مشترك مع الهيئات السياسية الأخرى، بل ومع النظام أيضا[2]. في هذا السياق حضرت العلاقة مع الجزائر كخيار أولوي، حيث أن عناصر التحريك التي اقترحها التقرير تتلخص في النقط الآتية: أولا التضامن ضد الاستعمار على الصعيد الدولي، ثانيا التضامن الفعلي مع الجزائر التي كانت في 1962 في أوج حرب التحرير، ثم ثالثا الإصلاح الزراعي كشعار فوق الشعارات تُضمن به الديموقراطية الواقعية بالبلاد وتتحقق به العدالة الاجتماعية.

أما الوثيقة الثانية، وهي أوراق المؤتمر الوطني السادس، فستسقط فيها الجزائر لحظة التنصيص على ترتيب الأولويات في المجال الدبلوماسي، والتي كان على رأسها قضية الوحدة الترابية[3]، ثم تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الشقيقة في العالم العربي والإسلامي، ثم التضامن الفعلي مع القضية الفلسطينية، ثم تفعيل العلاقات مع تونس وليبيا وموريتانيا لتنشيط المجموعة المغاربية مع استثناء الجزائر[4]. هذا الاستثناء لم يحدث سهوا، بل تنبه وثائق المؤتمر السادس على كون الاستراتيجيات

2 - بنبركة المهدي، النقد الذاتي، ص. 30.

3 - الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المؤتمرالوطني السادس، الدارالبيضاء 28مارس-2أبريل 2001، ص. 45.

4 - نفسه، ص. 46.

الجزئية والمصالح الدولتية الضيقة ما زالت مهيمنة على علاقات بلدان المغرب العربي[5]. وبلغة أكثر وضوحا وتصعيدا تعلن الوثيقة أنه رغم سنوات طويلة من السياسة العدائية ظلت بلادنا متحلية بالمسؤولية وبالصبر مؤمنة بأن ساعة الفرج آتية لا ريب فيها، وأن مبدأ الاندماج والوحدة هو فوق الاعتبارات الضيقة والشوفينية المتحكمة في سياسة الجار تجاه المغرب[6].

لكن، نسجل من جانبنا، أن غياب الجزائر وازاه حضور ملفت لتصور أولي سوف يتحول إلى مشروع تبنته الدولة المغربية لاحقا وبشكل رسمي، ونقصد به مشروع الجهوية الموسعة. إن الرقي باللامركزية واللاتمركز إلى مراحل متقدمة، من شأنه، بلغة الوثيقة، أن يشكل إطارا سياسيا ومؤسسيا يجعل الجميع في منطقتنا الصحراوية قادرين على الانخراط في كيان وطني واحد، تحت سيادة واحدة هي سيادة المغرب، وتحت قيادة واحدة هي قيادة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية جلالة الملك محمد السادس، وفي كيان واحد هو الدولة المغربية.

لقد كان هذا المطلب بتحديث الدولة المغربية في اتجاه منح السلطات الترابية المنتخبة ما تستحقه من صلاحيات وما هي قادرة على تحمله في إطار الأعراف المتداولة في الأنظمة الديمقراطية المتقدمة[7]، ليشكل حلا لمشكلة مناطقنا الجنوبية عبر الاندماج الديمقراطي لكل السكان الصحراويين. وهو فعلا السبيل الذي تبنته الدولة عبر تأسيس اللجنة الملكية التي أوكل لها النظر في مشروع الجهوية الموسعة، ثم مبادرة مشروع الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية[8].

أما الوثيقة الثالثة، التي آثرنا التوقف عند فحصها، فهي مشاريع المقررات

---

5 - إن معاينة حركية الفاعلين الدوليين التي تؤطرها وتحركها اتجاهات هيمنية تفرض علينا مغادرة هذا الموقع السلبي. يجب استخلاص الدروس من الحقبة الماضية أي حقبة الحرب الباردة التي فرقت بين الشعوب المغاربية باستعمال الحكومات. عالم اليوم أو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد لا يختلف عن سابقه إلا في كون التقاطب الحالي عبارة عن هيمنة أحادية المصدر (نفسه، ص. 47). بدأت إعادة هيكلة العالم على أسس جديدة قوامه هيمنة اقتصاد السوق، وكذلك ضبط الجوانب الأمنية على مستوى دائرة مغلقة محدودة المكونات، وإذا لم تتحرك الدول المغاربية فستكون من الذين تمارس عليهم هذه الاستراتيجيات. (نفسه، ص. 48)

6 - نفسه، ص. 48-47.

7 - نفسه، ص. 49.

8 - البيان العام للمؤتمر، ص: 193. حيث تقول الوثيقة: «على المستوى المغاربي: إن المؤتمر ليعبر عن أسفه للوضعية الجامدة التي توجد فيها بنيات المغرب العربي نتيجة غياب إرادة سياسية واضحة لتجاوز الصعوبات الظرفية وفتح مسلسل جديد مبني على التآخي وحسن الجوار...اتخاذ كل المبادرات لفتح صفحة جديدة في تاريخ بلدان مغربنا العربي».

المعروضة على المؤتمر الوطني التاسع بوزنيقة 14-15-16 دجنبر 2012م. وفق هذه الوثيقة فإن مايحدد عمليا هوية الحزب الاشتراكية الديمقراطية هو الالتزام العملي في الممارسة اليومية بالنضال من أجل: وحدة الوطن وسيادته أولا[9]، ثم الوحدة المغاربية ثانيا لأن التنمية في منظور الحزب تتوقف اليوم بشكل حاسم على البناء المغاربي المتعاضد والمتكامل. تعلن الوثيقة أن الحزب انطلاقا من إيمانه بوحدة مصير شعوب المنطقة، سيواصل عمله من أجل التغلب على عوامل التوتر والتفرقة في أفق تحقيق تطلعات الشعوب المغاربية إلى الأمن والتنمية والعيش المشترك في إطار الاحترام المتبادل لوحدة وسيادة الدول المغاربية. ثم ثالثا الدفع بدمقرطة الدولة والمجتمع كشرط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ثم رابعا ترسيخ قيم الحداثة (الفكرية والسياسية، وفي مقدمتها قيمة المواطنة وقيم التعدد والاختلاف)[10].

على المستوى الدبلوماسي تؤكد أوراق المؤتمر التاسع والأخير أن أول الأولويات خارجيا هي الخيار المغاربي، وذلك عبر تفعيل الديبلوماسية الموازية للدفع بأشقائنا في الجزائر إلى مراجعة موقفهم المناهض لوحدتنا الترابية[11].

تتيح بياضات الوثيقة القول إن الحزب ربما تخلى عن تسمية المغرب العربي. إذا ما استحضرنا نقاشات الهوية، الحارقة أحيانا، والتي تخمد لتشتعل في بعض الدول المغاربية، سنقول بأن التخلي عن ضميمة المغرب العربي جاء استجابة لمطالب أصوات متعددة تنادي بمراجعة الإطار الهوياتي الموحد للدول المغاربية. وذلك على خلاف لغة المؤتمر الوطني السادس 2001 ولغة وثيقة النقد الذاتي 1962 الذين يتحدثان عن مغرب عربي.

1 - الفحص النقدي :

بعد هذه الوقفة الوصفية المشخصة لحضور الفكرة المغاربية في الممارسة السياسية بالمغرب عبر نموذج أدبيات حزب الاتحاد الاشتراكي، والتي اتخذتها مجرد أرضية، أنتقل الآن إلى المحور الثاني من هذه المداخلة، والمتعلق بما أطلقت عليه الفحص النقدي الاستشرافي.

---

9 - نفسه، ص. 7.

10 - نفسه، ص. 8.

11 - مشاريع المقررات المعروضة على المؤتمر الوطني التاسع للحزب، والذي انعقد ببوزنيقة سنة 2012م، ص. 18.

يبدو أن الفكرة المغاربية في الممارسة السياسية المغربية تعاني من سوء فهم، ذلك أن اختزال المغاربية في قالب سطحي وجاهز مقتضاه حرية مرور الأشخاص والبضائع، والذي يختزله مطلب فتح الحدود، هو أمر يجب أن يكون موضع نقاش عميق بعيدا عن الاندفاع والتسرع.

يبدو من السهل تسجيل غياب رؤية استراتيجية مؤطرة للفكرة المغاربية في الممارسة السياسية بالمغرب أحزابا، لأنها لم تنتبه بعد إلى أن المغاربية، كما تتداول، هي مفهوم جاهز وأجوف ينتظر الصقل والنحت. إنه مفهوم ينتظر ببساطة أن نمنحه دلالة. المغاربية في اعتقادي المتواضع هي ورش كانت لتشتغل عليه مؤسسات سياسية كخيار مشترك يبتدئ بإعلان مبادئ ثم الانتقال إلى فتح نقاش عميق حول بلورة وتنزيل هذه الفكرة على أرض الواقع أي ترجمة أواصر التاريخ والدين والثقافة واللغة وغيرها مما نراه مشتركا بيننا إلى واقع سياسي معاش.

نلحظ من جانبنا أنه عند حديث السياسي عن الفكرة المغاربية يبقى نقاش التنزيل هو الغائب الأكبر. كإرادة سياسية، الأحزاب المؤمنة بالخيار المغاربي كانت لتشكل قوة ضاغطة كل في بلده للدفع لإخراج القرار السياسي الوحدوي، وهو ما لم يقع لكون الفكرة المغاربية في الممارسة السياسية، مع سطحيتها، تعاني من سوء التدبير أيضا. إنها لا تعدو كونها شعارا موسميا يرفع بين الحين والآخر تفاعلا مع سياقات ظرفية خاصة، كما يصوره مثلا تقرير النقد الذاتي في حالة حرب التحرير بالجزائر، أو قد تكون تقاربا آنيا بين نظامين سياسيين، أو محن مشتركة، أو مشاريع اقتصادية مملاة من الخارج.

وفق هذا المنظور، تبدو لنا الفكرة المغاربية كبناء، وليست كمعطى، فكرة منسية في الممارسة السياسية في حين كانت لتكون بديلا لواقع التشرذم السياسي والاختلال الاقتصادي والتوتر الاجتماعي الذي تعاني منه دول المنطقة. إن الفكرة المغاربية لا تحتاج لدفعة في الممارسة السياسية بل تحتاج في اعتقادنا المتواضع إلى ولادة. إنها أفق يستحق أن نناضل من أجله جنبا إلى جنب، مع آفاق لها مناصروها مثلا القومية واليسارية والأمازيغية. وبمسحة عملية نتساءل لم لا تكون الفكرة المغاربية موجها إيديولوجيا في الممارسة السياسية المغاربية، فقد يكون أفقا أشمل للفحص وللنظر وللبناء. ويبقى ومن الضروري الانخراط الإيجابي للنخب المجتمعية للمساهمة في صياغة دلالة الفكرة المغاربية نظرية وتطبيقا، ببلورة رؤى نظرية والانخراط في المؤسسات عمليا.

عندما نراهن على الفاعل الحزبي في هذا الصدد، ينبغي أن ننتبه لكون الممارسة السياسية كأحزاب هي تقليد دخيل على ثقافة المنطقة المغاربية السياسية. إن الانتقال من بنية سياسية تقليدية (الزاوية والقبيلة)، إلى بينية سياسية حديثة (الحزب)، أفرز تفاعلات متباينة في بلدان المنطقة: من نظام القذافي بما كان فيه من عجائبية وغرائبية إلى نظام بورقيبة المقزم للمرجعية التراثية إلى أقصى حد، ثم بنبلة ومنطق الولاءات والشرعية التاريخية، ثم مرحلة سنوات الرصاص بالمغرب، وانقلابات العسكر بموريتانيا كعنوان على اللاستقرار والفوضى السياسية المطلقة. والحالة هاته سيكون الرهان على الفاعل السياسي فاشلا لكون العمل الحزبي في البلدان المغاربية لا زال يتلمس خطواته الأولى.

ننبه أيضا في هذا السياق إلى كون الممارسة السياسية كأحزاب تلازمها مجموعة من النواقص، ذلك أن امتحان الديمقراطية ليس مطروحا فقط على الأنظمة السياسية بل على القوى السياسية والمجتمع المدني أيضا، فالأحزاب المغربية عموما ملزمة بفتح ورشات لمناقشة أرضية تنظيمية منهجية جديدة لتعزيز الديمقراطية الحزبية الداخلية. كما يجب احترام السيولة في المرور من مؤسسة الحزب كفاعل سياسي وأساسي في الممارسة السياسية التقليدية إلى مؤسسات المجتمع المدني، على اعتبار أن مفهوم النضال قد تجاوز ما هو حزبي.

إن السياسة اليوم تمارس بطرق أخرى، يبقى من المتاح أمام الفاعلين السياسيين المغاربيين بالمغرب الكبير عمل تنسيق حول البرامج والمعارك والتقاطبات،أي ضرورة الانخراط في حركات تضامنية بينية حول قضايا (حقوقية، نقابية...)، وهو تنسيق يزيل الحدود ويفتحنا على قضايا الجيران، لتصبح قضايانا أيضا. كما لا يفوتنا الإشارة أيضا إلى نموذج آخر للممارسة السياسية الجديدة، وهو نموذج حركة عشرين فبراير بالمغرب، والتي كسرت الحدود نسبيا بين الحزبي والغير حزبي.

في علاقة الفاعل السياسي بالفاعل الجمعوي اليوم، يجب النظر للجمعيات كمجسات نبض ومؤشر على تطلعات وأسئلة المجتمع. إنها قنوات تنظيمية لمكونات المجتمع، وعلى الفاعل السياسي التقاط ذلك النبض.

إن الحزب هو هم انتخابي بالدرجة الأولى، لكن يجب عليه بالمقابل أن يستحضر الهم المجتمعي والثقافي. من هذا المنظور تبدو فكرة المغاربية فعالة جدا. لبسط هذا المعنى أقول أن الفكرة المغاربية ترتبط عضويا بأسئلة الهوية المطروحة على

شعوب المنطقة، فالمغاربية مكون أساسي من مكونات هوية سكان المنطقة، إنها إطار عام يقتضي/يحتوي استحضار البعد الإثني والبعد اللغوي معا، كما قد تفتحنا الفكرة المغاربية على فضاء ديمقراطي للتعاطي مع المسألة الدينية. في أفق البناء أقول أننا نحتاج لتأصيل ديمقراطية مغاربية، ولنفس ديمقراطي مغاربي يراعي خصوصيات الشعوب المغاربية.

خاتمة

في الختام أقول: في زمن تضاءلت فيه الحدود بين الخاص والعام، إننا نعيش صراعا، وهو ليس صراع حياة أو موت، بل في اعتقادي يجب أن يكون صراع تفاوض لبناء نموذج للعيش المشترك في شكل تقاطب ثقافي وهوياتي بين أقطاب متباعدة قد لا يفهم بعضها بعضا، وبين فاعلين اجتماعيين مختلفين، لكن دون إضعاف طرف على حساب الآخر. إن مثل هذا التقاطب لا يلغي ضرورة تساكن أنماط العيش هاته على أرض الواقع، مما سيصنع وسيؤسس للتعددية والاختلاف. قد تمدنا السوسيولوجيا والأنتروبولوجيا المغاربيتين ببعض الأدوات التي قد تمكن من بناء هذه الصيغة من المغاربية. إن البناء المغاربي، في اعتقادي، كان ليشكل موضوعا للنقاش الأول والأساس في ساحة الأغورا السياسية المغاربية.

دور العسكر في إجهاض الانتقال الديمقراطي في المغرب العربي : موريتانيا نموذجا

ديدي ولد السالك

يتباين دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بأقطار المغرب العربي، بتباين المسار التاريخي وتطور البناء المؤسسي لكل قطر من هذه الأقطار، وطريقة تبلور وتشكل الحياة السياسية به، وكذلك تجربة نظام الحكم فيه وطريقة إدارته للدولة عامة وتدبير الشأن العام خاصة، ونوعية العلاقة القائمة بين المؤسسات والسلط، وتأثير ذلك على الوعي السياسي والاندماج الوطني.

لم يكن للمؤسسة العسكرية أي دور في الحياة السياسية في كل من تونس والمغرب، لعدم حصول انقلاب عسكري بشكله المتعارف عليه في الأولى، واستقرار الحكم المدني بها نسبيا، وترسخ قيم الجمهورية ونمط الدولة المدنية، بينما ظل المغرب الأقصى طيلة القرون الأربعة الماضية، يخضع لنظام حكم ملكي طابعه مدني، ترسخت مؤسساته عبر الزمن، مما جعله يعيش استقرارا سياسيا خلال تجربة الدولة الوطنية، رغم بعض الهزات والمحاولات الانقلابية الفاشلة التي حصلت في سبعينيات القرن العشرين.

في حين خضعت البلدان المغاربية الأخرى لإحكام عسكرية بدرجات متفاوتة، فالجزائر عرفت انقلابا عسكريا عام 1965، وقد استمر ذلك الحكم في نسخته الأولى إلى بداية الأحداث التي عرفتها في نهاية الثمانينيات، وقد مزج حكم العسكر في الجزائر في مرحلته الأولى بين حكم عسكري سافر متدثرا بنظام الحزب الواحد، وفي مرحلته الثانية تحول إلى نظام عسكري أمني يحكم ويدير الدولة من وراء حجاب بواجهة مدنية شكلية طيلة فترة الأزمة الجزائرية خلال عقد التسعينيات، وفي نسخته الثالثة التي تبلورت مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليق نهاية التسعينيات وبداية الألفية

الثالثة، حافظ النظام في الجزائر على جوهره العسكري الأمني مع وجود واجهة مدنية ناعمة.

وعرفت ليبيا انقلابا عسكريا عام 1969، وهو النظام الذي حكمها طيلة أربعة عقود من الزمن، لتطيح به ثورة 17 فبراير 2011، وقد استمر ذلك الحكم خلف واجهة من الشعارات اختلفت باختلاف المناسبات عبر مراحل إدارته الطويلة لهذا البلد، وإن ظل جوهر نظامه، حكما عسكريا فرديا، يقود ليبيا بواسطة مليشيات تختلف أشكالها ومسمياتها حسب الحاجة والسياق، أما موريتانيا فتخضع لحكم العسكر منذ انقلاب عام 1978 إلى اليوم - رغم وجود واجهة مدنية ديمقراطية منذ 1992 - مع تغير مستمر في أشكال تلك الواجهة حسب الأنظمة الحاكمة مع بقاء جوهر النظام عسكريا.

إن المتأمل في الحياة السياسية في الساحة العربية خلال العقود الستة الماضية، يلاحظ أن التجربة الموريتانية مع المؤسسة العسكرية لا تشذ عن القاعدة العربية ودور العسكر في مختلف أرجاء الوطن العربي خلال نصف القرن الماضي، التي أظهرت أن شعاراتهم الرنانة تحولت إلى كوارث على شعوبهم وبلدانهم وحتى على المنطقة العربية برمتها، فالكثير من المشاكل التي تتخبط فيها هذه المنطقة الآن من العالم، كانت بفعل تلك الشعارات الكاذبة والسياسات العرجاء التي صاحبتها، وعدوى الشعارات الكبيرة المفارقة للواقع ستلحق بموريتانيا، مع استيلاء المؤسسة العسكرية في هذا البلد على السلطة في 10 يوليوز عام 1978، حيث رفعت ثلاثة شعارات وهي: إخراج موريتانيا : «من حرب الصحراء الغربية، وإصلاح الأوضاع الاقتصادية، وإقامة مؤسسات ديمقراطية»، يتم من خلالها إعادة الحكم إلى المدنين، لكن من الواضح أن تجربة العقود الماضية تكشف أن العسكر في موريتانيا ساروا عكس ما رفعوا من شعارات، حيث دمروا ما كان موجودا أصلا من بنية اقتصادية على قلتها وهشاشتها، وحولوا ممارسة السلطة إلى قمع واستبداد.

وهذه التجربة المأساوية للعسكر في إدارة الشأن العام في موريتانيا، وطول ممارستهم للحكم وتدبيرهم لأمور الحياة السياسة واستغلال امتيازات السلطة الكثيرة، جعلتهم يتمسكون بها، ويحاولون العودة لها والتدخل فيها باستمرار، مما جعل موريتانيا تدور في حلقة مفرغة من التخلف وحكم الاستبداد، ولتعميق كل ذلك، أقترح أن يتم من خلال المحاور التالية:

المحور الأول : مسار إجهاض ضباط المؤسسة العسكرية للانتقال الديمقراطي في موريتانيا

رغم المحاولات التي تمت لإبعاد الجيش عن السلطة في موريتانيا منذ استيلائه عليها عام 1978، فإنها قد باءت بالفشل جميعا، سواء كانت بدفع من القوى المدنية المطالبة بالديمقراطية - على ضعفها وقلة عددها - أو كانت بمبادرة من السلطة العسكرية الحاكمة أو جاءت بدفع من الخارج أو هما معا، فإن النتيجة كانت في كل مرة واحدة وهي العودة إلى المربع الأول، بالتراجع تارة عن تنفيذ المشروع أو إجهاضه أو الالتفاف على نتائجه تارة أخرى، ومن أبرز تلك المحاولات التي أظهرت مدى تمسك الجيش بالسلطة، مايلي:

أولا : التراجع عن مشروع دستور 1981.

بدفع من بعض الأطراف المدنية، أمر الرئيس المقدم محمد خون ولد هيدالا، بإعداد مشروع دستور جديد سنة 1980، تحت إشراف حكومة مدنية شكلت لنفس الغرض، يتم بموجبه إعادة السلطة للمدنيين، عبر إطلاق مسلسل ديمقراطي، كاستجابة لأحد الشعارات التي كان أطلقها العسكر عند وصولهم إلى السلطة، التي ذكرناها آنفا، ولكن هذه المحاولة تم التراجع عنها بسرعة، من طرف الرئيس محمد خون ولد هيدالا، بذريعة المحاولة الانقلابية في 16 مارس 1981، قبل الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد[1]، الذي وضع الأسس الضرورية للمسار الديمقراطي الموعود، لكن الحقيقة الموضوعية وراء تراجع ولد هيدالا عن المشروع، يعود لتشبثه بالسلطة وتسلط حكمه وتفرده بالرأي، وما عرف عنه من تغيب للمؤسسات وعدم تقيد بالقوانين.

ثانيا : الالتفاف على مسار الانتقال الديمقراطي 1991.

في بداية تسعينيات القرن العشرين أعلن العقيد معاوية ولد الطايع الرئيس العسكري الحاكم آنذاك في موريتانيا، عن انفتاح سياسي، ادخل موريتانيا في مسار انتقال ديمقراطي، عرف محليا باسم «المسلسل الديمقراطي»، والذي أخرجها من فترة الأحكام الاستثنائية إلى حكم بواجهة مدنية يرفع شعار الدمقرطة، عبر إصدار دستور جديد يؤسس لتلك الممارسة، فكان دستور 20 يوليو 1991، الذي دشن عملية الانتقال

1 - أنظر : سيدي أعمر ولد شيخنا، موريتانيا المعاصرة، «شهادات ووثائق»، الجزء الأول، 57 19– 1984 ، دار الفكر، نواكشوط، 2009.

الديمقراطي - علي غرار العديد من الدول الأفريقية - وهو الدستور الذي وضع القواعد الضرورية لإقامة ديمقراطية تعددية، سمحت بتأسيس الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإقامة الكثير من منظمات المجتمع المدني، لكن تلك التجربة سرعان ما انتكست بفعل رسوخ ثقافة الحزب الواحد، وغياب أفق للتداول السلمي على السلطة، وإصرار النظام القائم آنذاك على البقاء في الحكم، وضعف الثقافة الديمقراطية في أوساط المجتمع وعدم ترسخ قيم الممارسة الديمقراطية لدى النخبة[2]، وتكرس التراجع عن روح العملية الديمقراطية من خلال : مصادرة الصحف وإغلاقها في أحيان كثيرة، وحل للأحزاب السياسية، لأن النصوص الدستورية على أهميتها لا تحقق الديمقراطية في غياب الإرادة السياسية للسلطة الحاكمة وطبقة سياسية واعية مؤمنة بالديمقراطية، مما جعل تجربة الانتقال الديمقراطي في موريتانيا، تبدو وكأنها إعادة لتأهيل النظام القائم من الداخل[3].

ذلك أن مسلسل الانتقال الديمقراطي الذي عرفته موريتانيا في مطلع تسعينيات القرن العشرين، لم يأت تعبيرا عن إرادة داخلية، وإنما جاء وفقا لإرادة خارجية، حيث فرضت فرنسا على الدول الخاضعة لنفوذها في أفريقيا في مؤتمر «لابول» عام 1989 القيام بإصلاحات سياسية، ولتأكيد ذلك التوجه ربطت مساعداتها، بشروع الدول الأفريقية المتلقية لتلك المساعدات بالدخول في إجراء إصلاحات ديمقراطية، وبالتالي جاء التحول الديمقراطي في موريتانيا استجابة لمتطلبات خارجية وليس وليد إرادة داخلية وطنية، وهذه كانت نقطة الضعف القاتلة في تلك التجربة وجعلتها تتعثر منذ البداية، لأن الممارسة الديمقراطية لا تتحقق بالإملاءات الخارجية، وإنما تتكرس بإرادة المؤمنين بها والواعين بأهميتها في داخل كل بلد حسب خصوصياته.

ثالثا : إجهاض المرحلة الانتقالية، 2005 - 2007.

إن طول فترة حكم نظام ولد الطايع 1984 - 2005 واستبداد حكمه وفساد نظامه، أنتج احتقانا سياسياً شديداً، ولد سلسلة من المحاولات الانقلابية توجت بنجاح انقلاب 3 أغسطس 2005 الذي جاء «بالمجلس العسكري للعدالة والديمقراطية»، الذي أشرف على مرحلة انتقالية من سنتين، تميزت بانفتاح سياسي كبير، وبالعديد من الإصلاحات السياسية، خاصة إقرار مبدأ التداول السلمي على السلطة من خلال

2 - أنظر : ديدي ولد السالك، أسباب تعثر تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، 2012.

3 - نفس المرجع، ص7.

التعديلات الدستورية، وتكريسه من خلال النص في الدستور على أن مدة انتداب رئيس الجمهورية، هي خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وقد تمخضت هذه المرحلة، عن انتخابات برلمانية ورئاسية شفافة نسبيا، أفرزت رئيسا منتخبا ديمقراطيا للمرة الأولي في الوطن العربي في مارس 2007[4].

هذا كان هو ظاهر العملية لمن يتابعها من بعيد، حيث يبدو وكأن «المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية» أوفى بتعهداته، التي أعلن عنها عشية استلامه للسلطة، بالتزامه بعدم الترشح والترشيح مكتفيا بالإشراف والتهيئة للمسار الانتخابي بكل حيادية وشفافية، لكن واقع الممارسة يشير إلى أنه قد انحرف عن هذه التعهدات من خلال :

1 - إيجاد ظاهرة المستقلين:

شكلت ظاهرة المستقلين في الانتخابات التشريعية التي تم إجراؤها في 19 نوفمبر 2006 وما صاحبها من تنسيق واسع وسريع ومفاجئ لاعتماد خيار الترشح المستقل بين أبرز أساطين وسدنة السلطة التقليديين وعلى رأسهم وجهاء وشيوخ القبائل، والذين درجت الأنظمة المختلفة خلال الحقب الماضية من تاريخ البلاد على تحريكهم تارة تحت شعار الحزب الواحد «حزب الشعب» وتارة أخرى تحت شعار «هياكل تهذيب الجماهير» وتارة ثالثة تحت شعار الحزب الجمهوري – الحزب الذي حكم به ولد الطايع - دليلا قويا على أن المحرك لهؤلاء - كما هي الحال في كل مرة - هو السلطة القائمة أي «المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية»، ولكن الشعار هذه المرة هو «الترشح المستقل».

كما أن ابرز المنخرطين في هذه الظاهرة قد عرفوا بعلاقتهم القوية ببعض رموز «المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية»، مما سهل عليهم إقناع باقي المنخرطين بأهمية هذا التوجه من شيوخ ووجهاء قبائل ومسؤولين في النظام السابق ورجال أعمال -اغتنى أغلبهم على حساب المجتمع خلال العقود الماضية-.

ولعلنا نتلمس دوافع العسكريين في ذلك الوقت لخلق هذه الظاهرة في:

4 - أنظر : ديدي ولد السالك، جذور الأزمة السياسية في موريتانيا، منشور ضمن، «الأزمة السياسية الموريتانية الراهنة، وسبل الخروج منها، مساهمة علمية لمعالجة الوضع»، وثيقة علمية صادر عن المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية بنواكشوط –موريتانيا، نواكشوط 2008.

- هاجس مآل السلطة إلى جهة غير موثوق في موقفها من بعض الملفات العالقة كملف الفساد وملف حقوق الإنسان.

- إضعاف الأحزاب السياسية من خلال خلق أطر بديلة للعمل السياسي.

- سهولة اختراق المستقل والتأثير عليه وعلى مواقفه، خاصة وأنه من الواضح أن بعض قادة الجيش لم يكونوا يرغبون في الانسحاب من اللعبة السياسية.

وهكذا يمكن الاعتقاد بأن بعض أو كل هذه العوامل ربما تكون قد شكلت دافعا لدى أعضاء «المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية» لخلق ظاهرة المستقلين، التي كان لوجودها بلا شك تأثير قوي فيما آلت إليه الأوضاع السياسية في البلاد.

2 - دعم أحد المرشحين للرئاسة:

شكل الظهور المفاجئ والقوي للمرشح المستقل سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله في المشهد السياسي الوطني ظاهرة ملفتة، جعلت المهتمين بهذا المشهد في وقته يتساءلون عن الخلفيات الحقيقة التي تقف وراء هذا الظهور، ذلك أن الرجل لم يكن معروفا في الماضي باهتماماته السياسية، وكان يعيش مغتربا خارج البلد لفترة طويلة، لهذه الاعتبارات وغيرها ربط البعض بين ترشحه وتوجهات غير معلنة لبعض النافذين من أعضاء «المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية»، وهو ما تأكد سريعا حتى قبل الدخول في الحملة الانتخابية من خلال مساعي التأثير التي مارسها بشكل مباشر وغير مباشر عدد من أعضاء المجلس العسكري على معظم الأطر والكوادر في الجهاز الإداري الوطني وعلى القيادات السياسية والوجهاء التقليديين في المجتمع، بغية ضمان نجاح المرشح المذكور؛ وما تجدر الإشارة إليه هو أنه لولا هذا الموقف الداعم من أهم أعضاء المجلس العسكري، لما فاز في تلك الانتخابات، -والذي لم يعد محلا للشك بعد ما أقر به الرئيس نفسه في مقابلة مع قناة الجزيرة، أذيعت بأيام قبل الإطاحة به، جاء فيها: (أنه كان مدعوما في فوزه في انتخابات 2007 من قبل أعضاء في المجلس العسكري، وأنه قد رقاهم وعينهم بعد نجاحه على القيادات العسكرية)-، حتى أن بعض المراقبين يجزم في هذا الصدد بأنه رغم نزاهة العمليات الانتخابية من الناحية الفنية، إلا أنها كانت مشوبة وعلى نطاق واسع بنوع آخر من التزوير يسميه هذا البعض تزوير الإرادات واصفا إياه بأنه أخطر بكثير من تزوير الانتخابات نفسها[5]، وهو ما يعني في الجوهر

5 - محمد المختار ولد مليل، تداعيات انقلاب 6 أغشت 2008 ، الداخلية والخارجية، منشور ضمن، «الأزمة السياسية الموريتانية الراهنة، وسبل الخروج منها، مساهمة علمية لمعالجة الوضع»، وثيقة علمية صادر عن المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية بنواكشوط -موريتانيا، نواكشوط 2008.

أن المرحلة الانتقالية تم إجهاضها، الأمر الذي فتح الطريق من جديد لعودة العسكر إلى السلطة بشكل مباشر.

رابعا : انقلاب 6 أغشت 2008، « العودة للمربع الأول».

لقد صاحب الانتقال السلمي للسلطة في موريتانيا سنة 2007 من العسكر إلى الحكم المدني، تغطية إعلامية كبيرة داخلية وخارجية، خاصة العربية منها، وإشادة دولية، جعل البعض يعتقد خطأ أن موريتانيا أصبحت دولة ديمقراطية[6]، بينما الحقيقة هي أن تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا، ما زالت في بداياتها، وقد تأكد ذلك بعد الانتكاسة التي تعرضت لها هذه التجربة، مع انقلاب 6 أغسطس 2008 الذي ما تزال تداعياته مستمرة، وهو ما يظهر أن هذه التجربة تواجه العديد من التحديات لهشاشة الأوضاع الموريتانية على كافة المستويات، وأن «الحمل الديمقراطي الكاذب» الذي أسفرت عنه المرحلة الانتقالية، وما بعد هذه المرحلة سرعان ما دفع باتجاه العودة لنفس الخطابات التي كانت سائدة قبل انطلاق ما عرف بالمسلسل الديمقراطي في 1991، حتى بات مستساغا لمدبري الشأن العام الحاليين أن يستخدموا في خطابهم التسويقي الراهن، الحديث عن ذات المعوقات بوصفها تمثل أحد مبررات التدخل العسكري المباشر في الحياة السياسية، رغم ما يعنيه ذلك من انتكاسة لتجربة التحول الديمقراطي، وما يحمله من مخاطر داخلية وخارجية على موريتانيا.

الأمر الذي جعل عددا غير قليل في كمه ونوعه من الفرقاء السياسيين الوطنيين، يجزم أن مسار الانتقال الديمقراطي الموريتاني عرف انتكاسة حقيقية بعد أن أقدم ما بات يعرف «بالمجلس الأعلى للدولة» برئاسة الجنرال محمد ولد عبد العزيز في السادس من أغشت 2008 بالإطاحة بالرئيس السابق المنتخب سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، وهم إلى ذلك لا يرون أفقا لهذا المسار إلا بتصحيح الأوضاع السياسية، عبر خلق توافق سياسي، يمهد الطريق لانطلاق المسار المتعثر من جديد[7].

لعل ذلك يكون فيه تصحيح للاختلالات التي صاحبت مسار الانتقال الديمقراطي

6 - أنظر : ديدي ولد السالك، التحديات السياسية التي تواجه تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا، ورقة مقدمة في ندوة « التحولات الديمقراطية في إفريقيا» ، بنواكشوط يونيو 2007، المنظمة من قبل المركز العربي-الإفريقي: للإعلام والتنمية، نواكشوط، 2007.

7 - أنظر : تفاصيل ذلك في : محمدو ولد محمد المختار، معوقات الانتقال الديمقراطي في موريتانيا، ضمن، «الأزمة السياسية الموريتانية الراهنة، وسبل الخروج منها، مساهمة علمية لمعالجة الوضع»، وثيقة علمية صادر عن المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية بنواكشوط -موريتانيا، نواكشوط 2008.

في موريتانيا، منذ انطلاقته في العام 1991 من القرن الماضي، والذي ما فتئ يعاني عديد الإخفاقات والأزمات السياسية الخانقة بسبب التحكم والاستئثار والهيمنة من قبل ضباط المؤسسة العسكرية المتنفذين كما سبقت الإشارة إلى ذلك، رغم الآمال التي علقها الشعب الموريتاني وقواه الحية على تغيير الثالث من غشت 2005، لتصحيح هذه الإخفاقات التي شابت تلك التجربة، ولئن لعب هذا التوصيف دورا مؤثرا في قبول انقلاب الثالث من غشت 2005 على نظام الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطايع، إلا أنه يبدو غير مقبول لدى أولئك الذين رأوا فيما تحقق خلال الاستحقاقات المحلية والنيابية والرئاسية ما بين 2006 – 2007، خطوة معتبرة نحو تكريس مسار ديمقراطي حقيقي[8].

لكن المتأمل في الواقع الموريتاني بعد انحراف مسار الانتقال الديمقراطي الذي أحدثه انقلاب 6 أغسطس 2008 يكتشف أن ذلك الانحراف والتراجع ليس إلا حلقة من حلقات التاريخ السياسي الموريتاني المتسم بالتأزم، وبالتالي فالأزمة ليس وليدة اللحظة، وإنما هي تراكم لأزمات صاحبت ميلاد الكيان الموريتاني وظلت تتكاثر مع الزمن، كنتيجة طبيعية للأخطاء الفادحة التي ارتكبتها الأنظمة المتعاقبة على إدارة شؤون البلاد.

المحور الثاني : تمسك العسكر بالسلطة في موريتانيا: الخلفيات والتداعيات

لقد تميز حكم العسكر في المنطقة العربية بالتمسك بالسلطة والإنفراد بها وممارسة الاستبداد، وإقصاء كل الآراء المعارضة مهما كان حجم حضورها أو تأثيرها في الحياة العامة، وشخصنة الحكم، مع السعي للاختباء وراء ديمقراطيات شكلية، تقوم فيها ممارسة حزبية تجميلية، ولا تشذ ممارسة الحكم العسكري في موريتانيا، عن هذه القاعدة، أي التمسك بالسلطة والانفراد بها والاستبداد في ممارستها[9]، وسنحاول في هذه الفقرة عرض خلفيات وتداعيات تمسك ضباط المؤسسة العسكرية بالسلطة في موريتانيا.

أولا : خلفيات تمسك ضباط المؤسسة العسكرية بالسلطة في موريتانيا.

8 - نفس المرجع ، ص 27.

9 - أنظر : ديدي ولد السالك، علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في موريتانيا، منشور في موقع الدرب، 2006 www.Ddarb.org.

لقد أظهرت تجربة العقود الثلاثة الأخيرة، أنه من بين الأسباب الرئيسية لتعثر عملية الانتقال الديمقراطي في موريتانيا، تمسك ضباط المؤسسة العسكرية بالسلطة في موريتانيا، وأن تخليهم عنها ليس بالمهمة السهلة، للأسباب التالية:

1 - طول فترة حكم ضباط المؤسسة العسكرية.

بعد أن حكم بعض ضباط المؤسسة العسكرية لأكثر من ثلث قرن، وأداروا كافة سلطات الدولة ومارسوا السياسة بشكل فعلي، وتمتعوا بامتيازاتها، سيكون من الصعب عليهم التخلي عن تلك الامتيازات.

2 - أن بعض ضباط المؤسسة العسكرية، خاصة المتنفذين في قيادات الجيش، قاموا بتحويل السلطة والحكم إلى وسيلة للإثراء السريع غير المشروع، وأصبحوا من التجار الأثرياء مما يجعل هؤلاء الضباط يتمسكون بالسلطة، ويسعون إلى المحافظة عليها بكل السبل، ومن المرجح أن يستمروا في التدخل في الحياة السياسية للمحافظة على مراكزهم السياسية وثرواتهم التي جمعوها في ظروف استثنائية، لأن التدخل في السياسة هو الذي سيضمن لهم المحافظة على هذه الثروات، انطلاقا من أن تعاطي النشاط السياسي في المنطقة العربية هو أقصر الطرق إلى الثراء.

3 - أن ضباط المؤسسة العسكرية الذين تمولوا بشكل غير مشروع من ممارسة السلطة، يخافون من المتابعات الجنائية والمحاكمات القضائية، إذا تركوا السلطة، لأنهم ما رسوا الكثير من أنواع الفساد وتمولوا من أموال الشعب الموريتاني، وتركوه يرزح تحت الفقر والتخلف.

4 - أن البعض من ضباط المؤسسة العسكرية في موريتانيا، يخافون بنفس المستوى من فتح ملفات حقوق الإنسان التي تلاحقهم، لما قاموا به من انتهاكات لحقوق الإنسان خلال تواجدهم في مراكز القرار السياسي والأمني، خلال العقود الماضية.

كل هذه العوامل تظهر حجم انحراف المؤسسة العسكرية في موريتانيا عن دورها التقليدي المعهود، أي حماية الوطن وحماية مكتسباته، الأمر الذي يجعل بعض ضباطها يعملون باستمرار من أجل إجهاض الانتقال الديمقراطي[10].

ثانيا : التداعيات : عدم الاستقرار السياسي.

10 - نفس المرجع ، ص 16.

لقد عانت موريتانيا من عدم الاستقرار السياسي المزمن منذ عقود، نتيجة استيلاء قادة الجيش على السلطة والإطاحة بالحكم المدني القائم آنذاك 1978، وما حصل من صراعات بين قادة المؤسسة العسكرية على السلطة، بفعل اختلاف التوجهات الإيديولوجية المتناقضة والخلفيات القبيلة المتباينة تارة، أو بسبب الطموحات الشخصية والتعطش للسلطة وما توفره من أبهة وامتيازات، تارة أخرى[11].

وتمسكا منهم بالسلطة، فإنهم عملوا على تغييب مبدأ التداول السلمي على السلطة، وفي المقابل العمل بشكل مستمر على خلافة أنفسهم، مما أدخل البلاد في دوامة عميقة من الأزمات المعقدة والمتعددة الأوجه، وفي حالة مزمنة من عدم الاستقرار السياسي، بسبب انعدام آلية دستورية أو مؤسسية تضمن التناوب السلمي على السلطة، وبالتالي استمرار الحاكم في السلطة لفترات طويلة وغياب أفق لتنازله عنها أو رحيله، يولد الاحتقان السياسي بالإضافة إلى طول بقاء الرئيس في منصبه يخلق الظروف المناسبة للممارسات الزبونية والمحسوبية، لعجز النظام الحاكم عن تجاوز محيطه الاجتماعي القريب، وبالتالي عدم قدرته على التعامل مع قضايا البلد بحياد وموضوعية، مما يوسع من قاعدة الفساد، وهو كذلك ما يزيد من تدهور الممارسة السياسية الخاطئة ، وما لذلك من تأثيرات سلبية بالغة في طريقة إدارة الشأن العام، خصوصا في مجال تسيير الموارد البشرية وكذلك في إدارة الاستحقاقات الانتخابية، الأمر الذي عمق من انتشار الفساد المالي والإداري في صفوف الطبقة السياسية، وفاقم من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وساهم في غياب العدالة الاجتماعية، وزاد في اتساع الفجوة الاجتماعية القائمة أصلا بفعل التفاوت الطبقي، وانتشار الجهل والأمية بشقيها الحضاري والأبجدي واستشراء الفقر المدقع، كلها عوامل تخلق البيئة المناسبة للانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة، وهي أمور موضوعية ما زالت تفعل فعلها في إعاقة الانتقال الديمقراطي في موريتانيا[12].

لأن عدم الاستقرار يحول دون تبلور المؤسسات الضرورية الحاضنة للعملية السياسية، لأتسام المؤسسات بالانتقالية وسرعة التغيير مما يصعب معه متابعتها لفترات طويلة وتقل معه فاعليتها، لأنه من المعروف أن تكرار الانقلابات العسكرية، يحول دون الاستقرار السياسي، بوصفه المدخل الأساسي للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي،

11 - أنظر تفاصيل ذلك في : الدكتور ، عبد الرحمن حرمة بابانا العلوي، الجيش والسلطة في موريتانيا، منشورات مركز الصحيفة للدراسات الإستراتجية، نواكشوط 2014.

12 - نفس المرجع، ص 180.

ومن مخاطر ذلك:

1 - غياب التراكم الذي يؤسس للخبرة الضرورية لبناء المؤسسات لإدارة الشأن العام المتعلقة بالاضطلاع بوظائف الدولة الأساسية، التي تشمل :

- الوظائف المتعلقة بقيادة التنمية الاقتصادية.
- الوظائف المتعلقة بالتنمية الاجتماعية.
- الوظائف المتعلقة بالنظام السياسي.

2 - التغيير الدائم يقضي على إمكانية بناء التقاليد والقيم الأساسية للممارسة الديمقراطية.

3 - عدم الاستقرار يحول دون بناء المرتكزات الضرورية لتحقيق أهداف التنمية، بفعل كثرة وسرعة تغيير الحكومات والأجهزة الإدارية، مما يوقف البرامج أو يؤثر على سيرها.

المحور الثالث : إفساد الحياة العامة: كأداة لإجهاض الانتقال الديمقراطي

لقد شاب إدارة وممارسة العسكر للسلطة الكثير من الأخطاء الخطيرة والانحرافات القاتلة، حيث عرفت موريتانيا في ظل حكم المؤسسة العسكرية، فسادا ماليا وإداريا كبيرا، تورطت فيه بعض الأوساط السياسية، مما أثر على صدقية الحياة السياسية، ومما فاقم الفساد في موريتانيا، أن إرادة الأنظمة العسكرية المتعاقبة على السلطة اتجهت إلى إفساد الحياة العامة، والقضاء على مفاصلها الحيوية، كالقضاء على منظومة القيم وإفساد الإدارة وتتفيه الشأن العام، قناعة من بعضهم أن الفساد المعمم هو أفضل وسيلة للبقاء في الحكم لأطول فترة، الأمر الذي حال دون تطور مسار الانتقال الديمقراطي، انطلاقا من أن بذرة الديمقراطية لا يمكن أن تنمو أو تتطور إلا في بيئية سياسية خالية من الفساد، ومن أبرز أوجه تلك الممارسات:

أولا : القضاء على منظومة القيم.

من المعروف أن الممارسة الديمقراطية المعاصرة، تحكمها منظومة قانونية متكاملة في إطار عقد اجتماعي يحتكم إليه الجميع ويشكل مرجعية لتلك المنظومة القانونية، وهو ما يؤسس لما يعرف بدولة الحق والمؤسسات، بوصفها تمثل نموذج الدولة العصرية الحديثة، وفي ظل هذه الدولة، تقوم مختلف الأجهزة بدور التأثير والتوجيه، لكن

تلك المنظومة القانونية لكي تكون محترمة من طرف الجميع، لا بد أن تكون محل إجماع واحترام من طرف كافة المواطنين أولا والفاعلين السياسيين ثانيا، بوصفها تشكل الضمانة الأساسية لسير مؤسسات الدولة وفقا لمسطرة محددة سلفا ومرجعية لكل من يتعاطى الشأن العام، باعتبار القواعد القانونية هي الحاكمة للإدارة والمنظمة لقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية.

لكن المنظومات القانونية مهما كان تطورها وانسجامها، لا يمكن أن تكون فعالة في مجتمع ليست له مرجعية قيمية، رغم أن مخالفة القاعدة القانونية يترتب عليه جزاء مادي ومخالفة القاعدة الأخلاقية لا يترتب عليه أي جزاء مادي، وإنما تنحصر آثار مخالفتها على الرفض النفسي والاستهجان الجماعي، أو تأنيب الضمير لمن صحا ضميره، وقدر حجم الخطأ الذي ارتكبه وعدل من سلوكه وتصرفاته.

إلا أن ذلك في الواقع لا يقلل من أهمية القيم على المستوى الجماعي، ومن تأثيرها البالغ على سيره وتطوره، فالمجتمع الذي لا تحكمه منظومة قيم معينة محكوم عليه بالزوال، لأن المنظومة القيمية، هي صمام الأمان للفرد وللمجتمع، وهي التي تميز البشر عن الحيوان، وكثيرا ما انهارت حضارات كبيرة وعريقة، عندما تراجعت أخلاق أصحابها. وما شهدته موريتانيا في العقود الثلاثة الأخيرة، من فساد مالي وإداري وتكالب على المادة والمظاهر الكاذبة، يفسر تراجع القيم في مجتمعها، حيث بدت تلك الممارسات وكأنها نتيجة طبيعية لما شهده المجتمع الموريتاني من انهيار رهيب في منظومته القيمية[13].

وأزمة القيم هاته التي يعرفها المجتمع الموريتاني منذ عقود من الزمن، لا تهدده في الوقت الحاضر فقط، وإنما ستقضي بالضرورة على المحاولات الجارية لإصلاحه، ومكمن الخطر هنا، أن الجميع قد لا يكون على نفس المستوى من الوعي بمدى تأثير أزمة القيم هذه على التحولات الجارية في البلد، لأن البعض يتصور أن الممارسة الديمقراطية قد تتم وتستمر اعتمادا على القانون وحده على أهميته، لكن الأمر ليس كذلك.

فالقيم هي صمام الأمان لأي مجتمع مهما كان نوعه أو انتماؤه الحضاري، بوصفها تشكل مرجعية عليا مشتركة للجميع، تحدد له الحلال والحرام والجميل من القبيح والصالح من الطالح، وبافتقاد مجتمع ما لمنظومته القيمية، يكون أشبه بقطيع

13 - ديدي ولد السالك، علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في موريتانيا، مرجع سابق، ص 9.

من الحيوانات البرية، يسود علاقاته قانون الغاب، وتحل الغرائز في توجيه سلوكه، محل المبادئ والضمير الواعي والتعلق بقيم الفضيلة والتمسك بالمثل العليا في أبعادها الايجابية، مثل:

- الصدق في القول والوفاء بالعهود.
- المثابرة والجدية في التنفيذ.
- الجدية في العمل .
- السرعة في الانجاز .
- المثابرة على الابتكار والإبداع.
- التعلق بالعلم والمعرفة
- روح المبادرة.

فالقضاء على المرجعيات المجتمعية المشتركة، جعلت المجتمع الموريتاني يعيش أزمة في منظومته القيمية، وقد شهدت تلك الأزمة دفعا كبيرا وتطورا خطيرا في ظل الأنظمة العسكرية التي حكمت البلد خلال العقود الماضية، وهو ما سيؤثر بدون شك في المسار السياسي الجاري لترسيخ الممارسة الديمقراطية في موريتانيا، لأن غياب قيم الفضيلة: من صدق في القول والتزام بالتعهدات، واستقامة في السيرة والسلوك، تجعل الاختيار في الانتخابات، يقوم على العلاقة الشخصية أو القبلية أو على المنفعة الشخصية، وهي سلوكيات إذا سادت في أي عملية سياسية، ستؤدي إلى انحرافها عن مسارها، وتورط الإدارة في الانحياز إلى طرف دون طرف آخر، وتدفع السياسيين إلى استغلال الجاه واستخدام المال في شراء الذمم، للوصول إلى المواقع المتقدمة[14]، وهي أمور ستنجر عنها مخاطر حقيقية على مستقبل التطور الديمقراطي بصفة خاصة وعلى مستقبل موريتانيا بصفة عامة.

ثانيا : القضاء على جهاز الإدارة العمومية.

من المعروف أن الجهاز الإداري بالنسبة للدولة كالجهاز العصبي للإنسان، فبصلاحه وقوته وتماسكه تتطور الدولة وتزدهر، وبضعفه وفساده تضعف وتتقهقر، وتعتمد قوة الجهاز الإداري في دولة ما، على سلامة بنيته التنظيمية وتماسك القواعد والأسس القانونية التي تحكم تسيره، ووضوح رسالته وأهدافه، واحترام المعايير

14 - أنظر : عبد الرحمن حرمة بابانا العلوي، الجيش والسلطة في موريتانيا، مرجع سابق، ص 239 – 244.

الموضوعية المفترض أن تحكم تسيير موارده البشرية، من أقدمية وكفاءة ونزاهة وقدرة على المبادرة وامتلاك القوة الاقتراحية، إنها شروط الحد الأدنى وبغيابها تسوء أحوال الجهاز الإداري في أية دولة.

وقد بينت التجربة أن الأجهزة الإدارية تسوء أوضاعها في ظل الأنظمة العسكرية، لتحولها من أجهزة للدولة الوطنية إلى أجهزة في يد الحاكم، وهذه الوضعية هي حالة مؤسسات الدولة الموريتانية في الوقت الحالي، حيث تتسم بالشكلية والضعف والتفكك، إذ لا علاقة بين اختصاصاتها المنصوص عليها في الدستور والقوانين واللوائح المنظمة لها وبين اختصاصاتها الفعلية، ولا علاقة أيضا بين الوظائف المنوطة بها رسميا والوظائف الحقيقية التي تضطلع بها، ومن ثم فان فحص هذه الدساتير والقوانين واللوائح لا يعين كثيرا في فهم العملية السياسية والإدارية في موريتانيا في وضعها الراهن[15].

لأن هذه الوضعية هي التي تؤدي إلى تآكل الجهاز الإداري وفساده وضعف وسائله وصلاته غير المحددة بالسلطات الحاكمة، خاصة مؤسسة الجيش الوطني، الذي حوله الحكام إلى أداة لتنفيذ رغباتهم أي جيش السلطة لا جيش الدولة، فيكون مجرد أداة في يد النظام السياسي أو الأصح في يد السلطة الحاكمة، لاستعماله باستمرار لتحقيق أهداف سياساتها، وبالذات قمع المجتمع وقمع المعارضة عند الاقتضاء، والحفاظ على ديمومة سيطرة النخبة الحاكمة، عبر تعميم ممارسات الفساد ونشر قيمه، وقد عمق من تلك الممارسات، تزعمها في الغالب من قبل قيادات المؤسسة العسكرية المتورطة في توجيه الحياة السياسية، بالإضافة إلى أن الرئيس الذي يحكم باسم هذه المؤسسة، غالبا ما أطلق يد قادة الجيش الكبار في نهب ميزانياته، خاصة في عهد الرئيس ولد الطايع، الذي أطلق يد قادة الجيش الكبار في نهب ميزانياته، من أجل توريطهم في الفساد المالي والإداري، ليكون سلاحا في يده يستخدمه ضدهم في الوقت المناسب كورقة ضغط مسلطة عليهم، ولكي تلهيهم ثرواتهم المالية كذلك عن الاهتمام بالسلطة، وهي العوامل التي جعلت المؤسسة العسكرية، تتعرض للإهمال الشديد في ظل حكم الجيش، وهو الفساد الذي كان على حساب عناصر هذه المؤسسة[16].

15 - أنظر : أعمال ندوة، « الإصلاح الإداري في موريتانيا : الضرورات والتحديات»، المنظمة من قبل ، المعهد الموريتاني للدراسات الإستراتيجية، نواكشوط ، 2012.

16 - ديدي ولد السالك، علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في موريتانيا، مرجع سابق، ص 11.

كلها عوامل تقضي على مصداقية الممارسة الديمقراطية بصفة عامة والانتخابات بصفة خاصة، التي تنظمها الأنظمة العسكرية، مما يجعل أحزاب المعارضة تضطر لمقاطعة الانتخابات باستمرار، الأمر الذي حال وما زال يحول دون نجاح الانتقال الديمقراطي في موريتانيا، كما يقضي على الأمل في تحقيق أهداف التنمية.

ثالثا : تتفيه الحياة العامة وإفراغها من محتواها.

مع بداية الانفتاح السياسي الذي أعلن عنه ولد الطايع مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، تم إصدار ما يكفي من المدونات القانونية لتنظيم الحياة السياسية، مما سمح بتشكيل عشرات الأحزاب السياسية وتأسيس مئات منظمات المجتمع المدني وإصدار الكثير من الصحف، وتنظيم الاستحقاقات الانتخابية بشكل مستمر، وكان كل ذلك مبشرا بانطلاق مسار سياسي يوصل في نهاية المطاف إلى انتقال ديمقراطي، لكن النظام العسكري القائم آنذاك سرعان ما قام بإفراغ ذلك المسار من مضمونه، من خلال تمييع وتتفيه الحياة العامة، عبر تحويل أدوات العمل السياسي إلى مؤسسات فارغة من المضمون، في حين أن الحياة العامة تفترض الجدية الكافية في شكل إدارتها وفي من يقوم على تلك الإدارة، لارتباط ذلك بالمحافظة على مصالح الدولة واستمرارية عمل مرافقها، لكن الصورة كانت معكوسة مع أنظمة العسكر التي تعاقبت على الحكم في موريتانيا خلال العقود الماضية، حيث عمدت تلك الأنظمة العسكرية المتعاقبة إلى إفساد الحياة العامة وتتفيهها، عبر تتفيه الحياة الحزبية ومحاصرة عمل منظمات المجتمع المدني وتشويه رسالة الصحافة والقضاء على مصداقية من يتولون المناصب العامة، وهي سياسة القصد منها تمييع الحياة العامة والتحكم فيها وتوجيهها لخدمة أغراض الحكم العسكري، من خلال:

1 - تتفيه الحياة الحزبية وإفراغها من محتواها.

إغراق الحياة الحزبية وتمييعها، عبر إقامة عشرات الأحزاب، -أكثر من 107 حزب- التي لا تملك من صفة الحزب إلا رخصة حزبية في يد شخص يقتصر دوره عادة على حضور أنشطة ما يعرف بالأغلبية الرئاسية أو إصدار البيانات لتأييد سياسة الرئيس «الرشيدة»، وذلك لإبعاد النخبة السياسية عن المجتمع، وقطع الصلة بينها وبين عمقها الشعبي، والعمل بشكل مستمر على إفراغ هذه الممارسة من محتواها في ظل الضغوط الموجهة ضد أحزاب المعارضة، لإفقادها القدرة على التأثير في الواقع السياسي للبلاد حتى يكون ولاؤها الكامل للنظام الحاكم، وكل ما يخدم تكريس هيمنته وحكمه،

وليس ولاؤها للوطن ومصالحه والمجتمع وقيمه، وساعد الأنظمة في مهمتها تلك، افتقار الكثير من الأحزاب السياسية الموريتانية إلي مشروع مجتمعي عام، فالمشكلة الجوهرية تكمن في أنه، قلما نجد عند أي حزب من هذه الأحزاب، سواء في المولاة الرئاسية أو في المعارضة نظرة واضحة ومحددة لما يريد أن ينجزه لموريتانيا[17]، ومع غياب هذه النظرة يصبح مبدأ التناوب على السلطة، فاقدا للروح، بل يصبح نوعا من التغيير الميكانيكي بين أشخاص، دون أن تكون هنالك قطيعة بين من حل وبين من ارتحل[18].

ومما زاد أكثر في إضعاف الأحزاب السياسية في موريتانيا :

- تزوير الانتخابات المتكرر، الذي جعل فرصة المشاركة الفاعلة والتداول السلمي للسلطة معدومة.

- أن الثقافة الديمقراطية لم تنفذ إلى جذور البناء الاجتماعي.

- غياب دينامكية فاعلة تكرس وتعمق ثقافة الاختلاف وتضمن قبولها واستمرارها.

2 - تتفيه منظمات المجتمع المدني وتمييع دورها.

رغم حجم انتشار منظمات المجتمع المدني في موريتانيا، حيث يتجاوز عددها 5000 منظمة في بلد سكانه حوالي ثلاث ملاين ونصف المليون، وتنوعها وتغطيتها لمختلف المجالات، فإن حضورها وتأثيرها في الشأن العام لا يمثل حجمها وتنوعها، كما أنها عاجزة حتى الآن عن مراقبة السياسات العمومية وتوجيهها بما يخدم تطوير الواقع الموريتاني، ويساهم في رفع التحديات التنموية التي تواجهها، رغم أنها مطالبة بتحمل مسؤولياتها في تحقيق أهداف التنمية الشاملة، بوصفها شريكا في صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية بشأن القضايا الإنمائية الرئيسية: توطيد الاستقرار، محاربة الفقر، تحقيق الديمقراطية، الحكم الرشيد، تعزيز حقوق الإنسان، لكن من ينظر إلى بنية تلك المنظمات ووضعها سيلاحظ، أنها غير قادرة على لعب ذلك الدور، ويعود الأمر إلى أن الأنظمة العسكرية المتعاقبة ظلت تعمل باستمرار على محاصرة دور تلك المنظمات وتمييعها، عبر إنشاء عشرات منظمات المجتمع المدني، التي لا تملك أي مقومات للعمل

17 - أنظر : وثيقة، «الإصلاح الدستوري والسياسي المطلوب لإنجاح الانتقال الديمقراطي في موريتانيا، أصدرها المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، نواكشوط، 2013.

18 - محمدو ولد محمد المختار، معوقات الانتقال الديمقراطي في موريتانيا، مرجع سابق، ص26.

أو القيام بما تأسست من أجله، مما خلق مجتمع مدني مميع أقرب هو إلى «منظمات شنطة» تتسول لدى الإطراف المانحة، بدل أن تكون فاعلا تنمويا وطرفا قادرا على مراقبة السياسات العمومية والمشاركة في إدارة الشأن العام.

3 - حرف الصحافة عن رسالتها.

يعتبر الإعلام على نطاق واسع هو السلطة الرابعة، لما يقوم به من نشر للمعلومات والإخبار الصحيحة وخلق الوعي الضروري في أوساط الجماهير، وقد توسع دور الإعلام في موريتانيا بعد انطلاق مسار الانفتاح الديمقراطي في عقد التسعينات من القرن العشرين، حيث كثرت الصحف والمجلات، وفي السنوات الأخيرة تأسس الكثير من المواقع الالكترونية[19]، كما انطلق بث العديد من الإذاعات والتلفزيونات -«6 إذاعات حرة» و«5 تلفزيونات حرة»-، لكن الأنظمة غير الديمقراطية، سرعان ما التفت على دوره وعيا منها بمخاطره لمساهمته في خلق الوعي، عبر تمييع دوره وإغراقه بالعناصر غير المتخصصة وغير المهنية، ومنعه من الأخبار الصحيحة والدقيقة، مما جعله ينحرف عن رسالته، ويتحول إلى وسيلة للدعاية وبث الشائعات التي غالبا ما تخدم أغراض النظام القائم، بدل الرسالة الأصلية للإعلام في خدمة الوعي وتحقيق غايات التنمية.

4 - إضعاف مصداقية من يتولون إدارة أجهزة الدولة.

عادة ما تتحرى الأنظمة حول من يتولون المناصب والوظائف العامة، من أجل أن تتوفر فيهم معايير الكفاءة والنزاهة والاستقامة، لكن هذه الحالة تم عكسها في موريتانيا خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث أصبحت الأنظمة العسكرية المتعاقبة في موريتانيا، تعتمد الولاء على حساب الكفاءة والاستقامة والزبونية والمحسوبية بدل الشفافية والمعايير الموضوعية، حيث أصبحت المناصب العامة تسند لأناس لا يمتلكون أي مؤهلات أو خبرات، مما أضعف صورة أجهزة الدولة في عين المواطنين، الأمر الذي أدى إلى تمييع الحياة العامة وانعكس على أداء أجهزة الدولة، مما زاد في تكريس الفساد وعمق من التخلف.

19 - أنظر : عبد الله ولد محمدو، الصحافة الطريق إلى الإصلاح ، مكتبة 15 – 21 ، نواكشوط، 2010.

وخلاصة القول إن الانتقال الديمقراطي في موريتانيا اليوم، يواجه ثلاث تحديات:

أولها : نوع الدور المفروض أن يلعبه الجيش الموريتاني في المستقبل المنظور، بعد تسليم السلطة لنظام مدني منتخب بشكل ديمقراطي، وكذلك نوع العلاقة التي ستربطه بالمؤسسات الدستورية والسياسية، هل سيعود إلى ثكناته ويقوم بدوره التقليدي في حماية المؤسسات الدستورية والحوزة الترابية للبلد، ويتحول إلى جيش مهني محترف لا علاقة له بالسياسية ولا بإدارة الشأن العام ؟

وثانيها : المناخ العام في المنطقة العربية، الذي خلفه تعثر مسار الربيع العربي في بعض أقطارها في شكل حروب أهلية، وما انجر عن ذلك من توسع في نشاط المنظمات الإرهابية وتزايد في التدخل الخارجي.

وثالث هذه التحديات : استمرار تداعيات أزمة انقلاب 6 غشت 2008 على النظام الشرعي في موريتانيا، وعجز الطبقة السياسية عن خلق أرضية للتوافق لتجاوز تلك الأزمة السياسية.

وهو ما يعني في المحصلة النهائية، أن مسيرة الانتقال الديمقراطي في موريتانيا ما زالت تحتاج إلى عمل طويل وشاق لإنجاحها، عبر تخليص الحياة العامة من الأمراض والاختلالات التي أصابتها خلال العقود الماضية، من خلال:

1 - أن تضطلع النخب السياسية بدورها في تغيير العقليات الاجتماعية والثقافية، وتدفع باتجاه إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي الذي تكرر إجهاضه من قبل المؤسسة العسكرية، وتحويل الوعي بالديمقراطية من حالة ذهنية، إلى واقع وممارسة فعلية على الأرض وثقافة سياسية تحكم سلوك الجميع تتم عبرها ممارسة الحياة السياسية.

2 - ترشيد الحياة الحزبية، بوصف الأحزاب السياسية هي العمود الفقري للعمل السياسي.

3 - العمل على خلق الوعي الضروري بقيم الديمقراطية، في أوساط الشعب.

4 - العمل على إبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية، عبر دسترة وظائفها.

5 - خلق الوعي لدى قادة المؤسسة العسكرية، أن عودة الحكم المدني سيكون لمصلحتها، لأنه سيعطيها العناية اللازمة، وعيا منه بأهميتها لحماية الوطن والمؤسسات

الدستورية، التي تتولى الإشراف على الممارسة الديمقراطية وخوفا منها في نفس الوقت، لأن إهمال المؤسسة العسكرية وضياعها يهدد استقرار موريتانيا ومستقبلها.

6 - تحويل الجيش الموريتاني إلى جيش محترف مهني، تقوم عقيدته العسكرية على العمل على حماية الحوزة الترابية الموريتانية، وكذلك السهر على حماية المؤسسات الدستورية.

7 - العمل على توحيد الجيش الوطني، عبر دمج الحرس الرئاسي فيه.

8 - ضرورة العمل على تطهير المؤسسة العسكرية من كل العناصر الفاسدة والتي شاركت في نشر الفساد المالي والإداري، الذي عرفته موريتانيا خلال العقود الماضية.

9 - تحسين أوضاع المؤسسة العسكرية المادية والمعنوية، بالإنفاق عليها بسخاء وتسليحها تسليحا جيدا، لجعل من ينتمي إليها فخورا بذلك الانتماء، وليس مضطرا إليه اضطرارا لأسباب أخرى.

البديل المؤسساتي في مقابل التغيير السياسي: نحو التمكين للفكرة المغاربية شبكيا

صالح زياني
أستاذ التعليم العالي - مدير مخبر الأمن في المتوسط
قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة - الجزائر

المقدمة

إن المقصود بالبديل المؤسساتي مقابل التغيير السياسي هو التمكين للفكرة المغاربية ليس من خلال الاكتفاء بالإصلاح والتغيير السياسيين على مستوى أنظمة الحكم المغاربية، أي من الأعلى، وإنما من الأسفل، أي من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني المغاربية كي تكون أداة عالية الدلالة تساهم في صياغة هذا المشروع، وذلك بتشجيعها على **العمل الشبكي**. وعليه تهدف مداخلتي المقترحة للمنتدى المغاربي الخامس، إلى الوقوف على الإمكانيات وكذا المعيقات التي تواجه المجتمع المدني المغاربي في سعيه للتمكين للمشروع المغاربي.

يعد التعرض لفحص وتحليل دور مؤسسات المجتمع المدني لتضطلع بدورها التاريخي في بناء المشروع والحلم المغاربي، ذا قيمة في الوقت الحاضر سيما في ظل التراخي الرسمي للذهاب بهذا المشروع إلى نهايته المنطقية. فمؤسسات المجتمع المدني تتمتع بأهمية لا يستهان بها في ظل تحديات المرحلة الراهنة التي تمر بها هذه المنطقة الإستراتيجية الهامة من العالم، وهي التحديات التي تستدعي إشراك مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية قصد التمكين للفكرة المغاربية. إن ما يجعلنا نؤكد على أهمية الدور الذي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تقوم به، وجود نسيج معتبر من هذه المؤسسات في جل البلدان المغاربية والتي يكفي تفعيلها فقط لتساهم في تجسيد الحلم المغاربي. إلا أن ما يلفت الانتباه ضمن مسار إشراك مؤسسات المجتمع المدني المغاربي في الدفع نحو التمكين لحلم الشعوب المغاربية في التكامل والوحدة

عدم الإشراك الكافي لهذه لمؤسسات ضمن هذه العملية. فعادة ما يتم إسناد هذه المؤسسات أدوارا ومهاما هامشية أو ذات تأثير زائل على حساب تحديات إستراتيجية حاسمة وعلى رأسها التكامل والاندماج المغاربي.

من خلال تعقب حركية المجتمع المدني المغاربي نحو المشروع المغاربي سأثير إشكالية معينة مفادها: ما مدى استعداد المجتمع المدني المغاربي للدفاع والمرافعة من أجل التمكين للفكرة المغاربية؟

أولا . ملاحظات تاريخية حول دور المجتمع المدني في بناء المغرب العربي

منذ حصولها على الاستقلال، لم تستطع الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي تعدي التناقضات الناشئة بين مساعي بناء تجمع جهوي يضم هذه الدول ومساعي بناء الدولة الوطنية. فقد أعطيت الأولوية لبناء الدول الوطنية إلى درجة أن تم تغطية مشروع التكامل المغاربي لفترة طويلة، وعلى هذا الأساس، فإن دينامية المجتمع المدني التي بدأت خلال الكفاح من أجل الاستقلال تلاشت تماما لسببين رئيسيين:

1 . السبب الأول يظهر من خلال حقيقة تكوين الدولة الوطنية في دول المغرب العربي في ظل احتكار السلطة باسم بناء الدولة وممارسة الهيمنة السياسية، وهو ما استثنى مجال المجتمع المدني من المشاركة في تقاسم السلطة والمساهمة في بناء الدولة والمجتمع.

2 . السبب الثاني يتمثل في ذوبان فواعل المجتمع المدني في أجهزة الدولة، من خلال ميل طبيعي لامتصاص النخب السياسية والإدارية والاجتماعية من طرف الأجهزة الحكومية في إطار عمليات البناء والتشييد، أما الفواعل الأخرى فقد بقيت على هامش الدولة أي في المعارضة أو المطاردة أو في المنفى.

إن صفة التعددية والحيوية التي تمثل جوهر مصطلح المجتمع المدني لم تعد مناسبة في إطار السيطرة المطلقة للدولة الوطنية الجديدة، حتى أن كل مظهر من مظاهر الاستقلالية يُنظر إليه كعقبة في طريق المشروع الوطني.

في المقابل، اتجهت معظم هذه الدول كالجزائر إلى تأسيس كيانات تابعة فيما ما يشبه المجتمع المدني، وهي منظمات تخضع لرقابة مشددة من قبل الحكومة المركزية من خلال حزب مهيمن يكون الصلة بين الدولة وهذه المنظمات. هكذا تضمن السلطة

الحاكمة انتشارها بما لا يدع مجالا للمجتمع المدني الحقيقي للعمل بصورة مستقلة عن السلطة والقدرة على التعبير.

لقد تم تجريد المجتمعات المدنية الموجودة في دول المغرب العربي بعد خروج الاستعمار من الأدوار الرئيسية التي كانت تضطلع بها مثل الوساطة، التنظيم، والتعبير عن المطالب، حيث تم إخضاع هذه الفواعل للأيديولوجية الوطنية في إطار المبادئ التوجيهية التي تضعها الدولة. إن هذا الاستيلاء، الذي يختلف في مظاهره وحدّته من دولة إلى أخرى، عمل على إحباط أية محاولة للاتصال بين الجماعات الاجتماعية لدول المغرب العربي بما يمكن من التمكين للفكرة والحلم المغاربي.

ما يُلاحظ كذلك أنه في شهر فبراير عام 1989، فإن دول المغرب العربي هي التي أخذت زمام المبادرة بتوقيع اتحاد المغرب العربي، وقد اجتذب هذا التوقيع العديد من المبادرات، حيث أنه بين 26 مارس 1989 و7 ديسمبر 1990 تم إنشاء ثلاث عشرة (13) اتحاد بين المنظمات والجمعيات على مستوى المغرب العربي، وهذه الاتحادات هي[1]:

- اتحاد المغرب العربي للكشافة الذي تأسس بتونس في 26 مارس 1989.
- الجمعية المغاربية لمنظمات التعليم المهني التي تأسست بتونس يوم 28 أبريل 1989.
- الجمعية المغاربية للثقافة والفنون التي تأسست بوجدة المغربية في 05 يونيو 1989.
- الاتحاد المغاربي للمكفوفين الذي تأسس بنابل في 02 يوليوز 1989.
- الاتحاد المستقل للطلبة والشباب المغاربيين الذي تأسس بالدار البيضاء في 07 و 08 ديسمبر 1989.
- الاتحاد المغاربي للفلاحين الذي تأسس بالرباط في 18 إلى 21 ماي 1989.
- اتحاد المهندسين المعماريين المغاربيين الذي أسس بتونس يوم 22 ماي 1989.
- اتحاد المهندسين لدول المغرب العربي الذي تأسس بمراكش يوم 18 جوان 1989.

1- Hamid El Amouri, Les sociétés civiles Maghrébines dans le processus d'intégration du Maghreb à l'épreuve des nouvelles données géostratégiques, dans, La société civile maghrébine Face aux enjeux géostratégiques (européen et américain), Association Club Mohamed Ali de la Culture Ouvrière, Universités d'Eté 2003 - 2004 – 2005, Tunisie, pp 162-163

• الرابطة المغاربية لحقوق الإنسان التي تأسست بتونس يومي 17 و 18 جوان 1989.

• اتحاد الاقتصاديين المغاربة التي تأسست عام 1990.

• اتحاد البنوك المغاربية الذي تأسس بتونس يوم 12 يوليوز 1990.

إذا كان ظهور هذه الحركات الاجتماعية بلا شك يعني تقدما في مجال تنشيط المجتمع المدني، يجب التذكير بأنه ليس عدد هذه الجمعيات أو عدد لقاءاتها هو الذي يحدد وزنها، وإنما نوعية المجال الذي تنشط فيه، وتدخلاتها هي التي تحدد مدي تأثير هذه الجمعيات في السياسات الوطنية من أجل تغييرها في صالح الشعوب المغاربية؛ وتجدر الإشارة أيضا إلى أن نسبة كبيرة من هذه الاتحادات هي ظرفية من حيث أنها ناتجة عن المنظمات الوطنية التي تعمل في إطار المقاربة الوحدوية التي تم تعبئتها بعد التوقيع على معاهدة اتحاد المغرب العربي.

من خلال هذا العرض المقتضب الآنف الذكر يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

• لقد كان المجتمع المدني دائما يمثل المحتوى الاجتماعي والثقافي لمشروع الوحدة المغاربية، وقبل مجيء الاستعمار وأثناء وجوده، فإن المجموعات الاجتماعية هي التي قادت حملات المناهضة والكفاح، إلا أن الإهمال الذي واجهته من طرف القوى السياسية المحلية والتهديد والحصار والقمع الذي مارسه المحتل ساعد كثيرا في تحجيم قوة وحيوية المجتمع المدني.

• مثّلت المجتمعات المدنية أثناء فترة الاستعمار الموجه والخزان الحقيقي لحركات النضال ضد المستعمر في إطار البعد والهوية العربية الإسلامية (على الأقل في بدايات النضال والكفاح)، ثم في إطار القيم الحديثة التي تغلغلت في أوساط الشعوب وخاصة النخب المتعلمة، والتي من خلالها يمكن استمالة أجزاء واسعة من الطبقات الاجتماعية للبلد المستعمر.

• في فترة الدولة الوطنية، وخاصة في البداية، تم إضفاء الطابع والبعد المحلي لتنظيمات المجتمع المدني، من خلال الممارسات التي عرفت بها الدول الوطنية خدمة للمصالح الوطنية الحصرية. لكن هذه القاعدة تم تجاوزها تدريجيا من خلال التحولات الديمقراطية في الفضاءات الوطنية التي يمكن أن تخدم بعد ذلك الأهداف المنشودة للوحدة المغاربية.

في الأخير بجدر القول إن المجتمع المدني في دول المغرب العربي لا يؤثر في الإطار المؤسساتي والسياسي، لكن حيويته تضع المغرب العربي باعتباره ضرورة جيوسياسية من خلال تدعيمه لقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في ظل سيادة القانون، والتي تمثل القيم الأساسية لبناء المغرب العربي[2].

ثانيا . ضرورات إشراك المجتمع المدني في حركية الاندماج المغاربي

يبدو أن واضعي الاتفاقية المنشئة للاتحاد المغاربي قد نقلوا خبرة التجربة الأم أي الجامعة العربية، وهذا ما دفع أحد الباحثين إلى القول بأن اتحاد المغرب العربي يتميز بتعدد معوقاته المؤسساتية الناجمة عن الطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة له، مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء، إذ يبدو جليًا أن الخلافات فيما بين الدول الأعضاء جعلتها تتوخى الحذر، كما أن عقدة السيادة حالت دون رقى هذه المعاهدة إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي. ولعل الدليل على هذه الريبة المتبادلة وعقدة السيادة وأيضًا غياب الرؤية الإستراتيجية والخبرة في مجال التكامل الإقليمي يكمن في تبنى قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات.

من اللافت للنظر حقًا أن معظم الانتقادات التي وجهت للجهود والعمليات التكاملية سواء على المستوى الإقليمي أو القارة الأفريقية، تمثلت في القول بأن المنهج الذي اتبعته هذه الجهود هو منهج فوقى يعبر عن آراء وتطلعات نخب محدودة، ولم يأت من قبل تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني. وعلى سبيل المثال فإن الملتقى النقابي لبلدان غرب المتوسط والمعروف ب؛5 5+والمنعقد بتونس في 2 ديسمبر2003، قد أكد على أهمية الاندماج الإقليمي المغاربى من أجل تنمية المغرب العربي ومن أجل تطوير الشراكة مع أوروبا بالإضافة إلى مقاومة الانعكاسات السلبية للعولمة واقتصاد السوق.

ورغم تأكيد الخطاب السياسي في المغرب العربي على أن بناء مغرب عربي موحد هو مطلب جماهيري، إلا أن المنطلقات المعتمدة في بناءه كانت دائما منطلقات فوقية، بمعنى آخر أن المغرب الموحد الذي أريد له أن يكون منذ الستينيات هو مغرب الدول والحكومات لا مكانة فيه للشعوب لإبداء تصورها، وتركيبة اتحاد المغرب العربي خير دليل على ذلك إذ أنه لا وجود لهيئة منتخبة من طرف شعوب المنطقة.

---

2 -Hamid El Amouri, op.cit, p 171

ونظرا للدور الهام الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني في ربط التواصل بين المجتمعات وكذلك مساهمته في التنمية، فالأمر يتطلب إذا إعطاءه دور مهم في البناء المغاربي حتى لا يبقى بناء فوقيا. هذا الإجراء يتطلب البحث الجاد لإيجاد السبل والآليات لإشراك مؤسسات المجتمع المدني في بناء اتحاد المغرب العربي، ويتحقق ذلك عن طريق[3]:

• العمل على تفعيل ما هو موجود من مؤسسات المجتمع المدني ذات طابع مغاربي وإعطاءها الحيوية اللازمة.

• منح مؤسسات المجتمع المدني مساحة كافية من الحرية للتحرك والمبادرة على المستوى المغاربي، لخلق التواصل المطلوب بين البلدان المغاربية، والمساهمة في تنمية التعاون بينها، فربط جسور للتواصل الدائم بين مواطني المغرب العربي يشعرهم بمسؤوليتهم ودورهم الحاسم في البناء المغاربي.

يمكن للمجتمع المدني أن يكون مسؤولا عن بناء الاتحاد، وفق آليات عديدة تساعده على الربط بين مكونات المجتمع والدولة، ويكون ذلك عن طريق[4]:

• ضرورة بناء مغرب الشعوب: لابد من تجاوز المواقف والشعارات المجحفة التي يدفع ثمنها شعوب المنطقة، فالخطاب السياسي المغاربي يؤكد على أن الوحدة المغاربية هي وحدة الشعوب ومطلب جماهيري، لكن في حقيقة الأمر أن هذه الوحدة كانت دائما مطلب دول وحكومات، مع العلم أن الشعوب المغاربية لها مجموعة مقومات حضارية وتحس بوحدة المصير، فالاختلافات الاجتماعية الحقيقية في المنطقة لا تتفق والحدود السياسية بين دول المغرب، فلا يتحدث السكان القدامى –كبار السن- عن دول مغاربية بل عن مدن وحسب طنجة -صفاقص وهران، فالوحدة الثقافية بمعناها الواسع للمنطقة حقيقة اجتماعية تاريخية تعكس تجانس اللغة والدين. ما نلاحظه أنه هناك قواسم مشتركة بإمكانها أن تكون المصدر الأساسي للوحدة، فلم يحدث أن أقدمت حكومة مغاربية على تنظيم استفتاء شعبي حول موضوع الاتحاد كما هو الحال في أوربا، فالتكامل المغاربي كان بفعل البلدان وليس الشعوب.

• الإيمان بالحوار وقبول الرأي الآخر: فالحوار هو الغائب الأكبر على الساحة المغاربية، وغيابه سبب مهم من الأسباب التي جعلت الاتحاد يتخبط في مشاكل،

---

3 - بخـوش صبيحـة، مداخل وآليات تفعيل اتحاد المغرب العربي، سياسة، 2011/04/28
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3010.html

4 - إلهام نايت سعيدي، دور المجتمع المدني في تفعيل الاتحاد المغاربي، سياسة، 2011/04/29
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3021.html

فلا بد من تفعيل التواصل والحوار بين مختلف الفعاليات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فتواصل وتفاعل الفاعلين الثقافيين والاجتماعيين والاقتصاديين يتم عن طريق التنسيق والتعاون حول قضايا ومهام وأهداف بناء الوحدة المغاربية وتحقيق تنمية مغاربية، كالدفاع مثلا عن الحريات النقابية والعمل بكل الوسائل المناسبة التي تدعمها وتصونها، ومن ثمة إنماء الوعي النقابي عبر بلورة وحدة المصلحة الطبقية للشغيلة.

إن فاعلية المجتمع المدني تكمن من خلال تدعيم المؤسسات والقوى الاجتماعية المغاربية، بالتالي تصبح قادرة على تبوء المكان المناسب والتأثير على قرارات القادة الموجهة خصيصا لبناء الوحدة المغاربية، وذلك من خلال تنشيط العمل الجمعوي، وهذا لن يكون إلى بإزالة العوائق الإدارية والقانونية والمالية التي تعترض عمل هذه المؤسسات.

وتأكيدا للتوجه الاتحادي للاستفادة من نشاط الجمعيات الشعبية المغاربية والاتحادات المهنية، باعتبارها تعكس إلى حد كبير اهتمامات قطاعات واسعة من المجتمع المدني والرأي العام، أكد مجلس الرئاسة في دورته السادسة المنعقد بتونس في 2-3 أبريل عام 1994 على أهمية عمل المنظمات المغاربية غير الحكومية ومساهمتها المرتقبة في تحقيق أهداف الاتحاد، وتكييف مساره مع الواقع القاعدي اليومي، وعلى هذا الأساس سعت الأمانة العامة إلى ربط الصلة مع عدد من هذه الجمعيات، وحصرها وتصنيفها، وإعداد مقاييس موحدة لاعتبار أنشطتها ذات البعد المغاربي.

وإلى غاية 1999 توصلت الأمانة العامة إلى حصر 82 منظمة مغاربية غير حكومية (28 جمعية، 41 اتحاد، 13 رابطة مهنية)، وهي تشكل نواة أولية لدليل جامع بصدد الإنجاز من قبل الأمانة العامة، يهتم بالخصوص بإعداد نظام توثيقي لأنشطتها واختصاصاتها، في انتظار ما سيقرره مجلس الرئاسة بخصوص مبدأ وكيفية مساهمتها بصفة ملاحظ في الوقت المناسب في الأجهزة الاتحادية ذات العلاقة بأنشطتها وتدخلاتها في إطار أهداف الاتحاد[5].

إن نشأة الدولة الوطنية المغاربية لم يهيئ الجو المناسب لنمو المجتمع المدني، ولا أحد ينكر الدور الفعال الذي بات يضطلع به بمختلف اتجاهاته، وهذا مكسب

5 - بخـوش صبيحـة، المرجع السابق

مهم يجب الحفاظ عليه، فتفعيله يكمن في الحفاظ والدفاع عن المصالح العامة، فالمجتمع المدني لا يؤدي وظيفة سياسية فحسب، بل يعد أداة للتنمية ووسيلة للانتماء والولاء للوطن الواحد، فمن مميزات دول المغرب العربي هو تلازم تاريخي بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، فهو يقف عاجز أمام التوترات السياسية الثنائية المتزامنة ومعيقات الاتحاد[6].

إن المجتمع المدني المغاربي مرتبط مع الدولة، حيث أن لكل نظام سياسي هناك مجتمع مدني يتماشى معه، لذا لابد أن تتوافر الأطر القانونية والسياسية التي تسمح بتفعيل المجتمع المدني وإعطائه الضمانات اللازمة لنشاطه وحركته، وهذا لن يتأت إلا بالدولة القانونية، هذه الدولة قائمة على أساس التعدد السياسي وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية، واحترام مبدأ تداول السلطة والرقابة السياسية، وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم.

ثالثا . القضايا الأساسية لشبكات المجتمع المدني في الفضاء المغاربي

من المهم أن تلتقي جهود شبكات المجتمع المدني في التكامل المغاربي حول قضايا جوهرية تتصل مباشرة بالمصالح الأساسية لشعوب المنطقة، حيث تعانى المجتمعات المغاربية من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة، نتيجة لسياسات العولمة الرأسمالية وما يتصل منها بصفة خاصة بتحرر التجارة العالمية والتكيف الهيكلي، والإسراع بالتحول إلى اقتصاد السوق والمديونية الخارجية. وقد تأثرت شرائح كبيرة من السكان بشدة من هذه المشاكل كالبطالة والفقر والتهميش والهجرة الداخلية والخارجية، وارتفاع أسعار السلع والخدمات. وتقاوم هذه الفئات السياسات التي تسببت فى معاناتها من خلال منظماتها الاجتماعية، وهذه المقاومة موجودة بدرجات متفاوتة في مختلف المجتمعات المغاربية، بما يعزز من أهمية أن تتجه شبكات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية في نشاطها المشترك والمنسق في إطار التكامل الإقليمي نحو العمل المباشر في مواجهة هذه المشكلات الناجمة عن سياسات العولمة[7].

من جهة أخرى، هناك صلة قوية بين فاعلية العمل التكاملي المغاربي وبين نضج التطور الديمقراطي للمجتمعات المغاربية، وقد أدى غياب الديمقراطية في المجتمعات

---

6 - إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق

7 - عبد الغفار شكر، نحو تفعيل شبكات المجتمع المدني، في، حمدي عبد الرحمن وعزة خليل (محررين)، المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2004، ص 102

المغاربية إلى انفراد النخب الحاكمة بتقرير السياسات العامة في إطار مصالحها الضيقة. وترتب على ذلك تعثر التنمية واتساع الهوة بين الطبقات وتعميق التبعية وانتشار الفساد مما يضعف القدرة على مواجهة الآثار السلبية للعولمة الرأسمالية والمؤثرات الخارجية، مما يدعو إلى أن تعطي شبكات المجتمع المدني اهتماما خاصا لدعم التطور الديمقراطي، ليس فقط في مجتمعاتها بل وفي الجهود المشتركة للتكامل المغاربي، وهناك إمكانية كبيرة للنجاح في هذا التوجه نظرا للدور الهام الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية، وينبع هذا الدور من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من وظائف في المجتمع، لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع.

وعندما تتوافر لمنظمات المجتمع المدني حياة داخلية ديمقراطية تمكن الأعضاء من ممارسة الديمقراطية داخل منظماتهم، هنا تنشأ إمكانية حقيقية لقيام مجتمع مدني شعبي وديمقراطي حتى يكون بمثابة البنية التحتية لنظام ديمقراطي فاعل في المجتمع كله، وبذلك تصبح الديمقراطية بناء من أسفل يشمل الشعب كله تربية وتدريبا وممارسة في مختلف ميادين الحياة اليومية، ويصبح الشعب عندها طرفًا أساسيًا في معادلة الحكم، وتكون الديمقراطية السياسية محصلة هذا كله، وبذلك يتأكد مفهوم الديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع، ويتأكد أيضا أن الديمقراطية لا يمكن أن تأتي منحة من الحكام، ولكن الشعب ينتزعها كحقوق وآليات ومؤسسات عندما يكون قادرا على ممارستها، وعندما تنضج حركته في إطار قيمها، وتتوافر له القدرة من خلال عمل جماعي منظم لتعميمها في سائر مجالات الحياة اليومية، وفي مؤسسات الحكم أيضا، وفي علاقة الدولة الوطنية، وفي علاقات المواطنين ببعضهم البعض.

على صعيد آخر، فقد اهتمت قوى العولمة والنخب الحاكمة في المغرب العربي خصوصا ودول الجنوب عامة، بدعم مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم بملء الفراغ الناشئ عن تخلي الدولة عن دورها التنموي، ومسئولياتها في دعم الفئات الفقيرة والضعيفة التزاما بسياسات التكيف الهيكلي والتخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة من هذه السياسات. ورغم أن نشاطها يؤدي إلى تقليل حدة التوتر الناتج عن التفاوتات الاجتماعية الحادة، بالإضافة إلى أنها تلعب دورا اقتصاديا في إطار زيادة الدخل والعمالة والإنتاج وتشبع حاجات خدمية لفئات اجتماعية معينة

أو المجتمع بشكل عام، فإنها تعمل في إطار محافظ يهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم، وتعيد إنتاج علاقات التبعية والسيطرة والسلبية التي سادت القطاع الأهلي تاريخيا في كثير من المجتمعات[8].

من هنا نلمس مدى أهمية أن تمارس مؤسسات المجتمع المدني دورها من المنظور البنيوي، من خلال المساهمة في عالمية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع باعتبارها أحد الفواعل الأساسية في البناء الاجتماعي. في هذا الإطار، فإن مؤسسات المجتمع المدني تكون من خلال المنظور البنيوي طرفا في شبكة علاقات مع الدولة والقطاع الخاص، على أساس الشراكة القائمة على التوازن والندية في علاقات القوى بين هذه الأطراف، ولذلك يكون مفهوم التنمية المتبنى في هذه الحالة هو التنمية بالمشاركة، ويعنى ذلك بالتالي أن دور هذه المؤسسات هو دور تعبوي يرتبط بالتمكين وتعظيم القدرات في إطار نضالي، بحيث تعمل هذه المؤسسات علي خلق العقلية الناقدة لما يحدث في المجتمع والمبدعة لأشكال التغيير والتقدم، وتأخذ بذلك معني الفاعل أو الوسيط الاجتماعي، باعتبارها القوة العنصرية الفاعلة في التغيير الاجتماعي، عن طريق التأثير على العلاقات بين الأفراد والجهات باتجاه رفع مستوى الوعي وزيادة المهارات السياسية والقدرات التفاوضية في مجال الحق العام[9].

رابعا . أطر عمل المجتمع المدني حول التكامل المغاربي

من خلال ما سبق، يتضح أنه من الواجب تحديد الأطر التي ينبغي رسمها من أجل فعالية أكثر لعمل منظمات المجتمع المدني في إطار التكامل المغاربي، حيث لابد من التركيز على النقاط التالية:

1 . إعادة تعريف المجتمع المدني المغاربي بشكل يخرج به إلى فضاء أرحب ليلاءم خصوصية الواقع المغاربي. وهذه المراجعة النقدية للمفهوم تجعل منه أداة تحليلية ناجحة يمكن من خلالها فهم وتحليل الظاهرة السياسية والاجتماعية المغاربية، ويمكن أن تسمح عملية إعادة التعريف بأن يتجاوز معنى المجتمع المدني التقليدي الضيق ليشمل مؤسسات وجمعيات السلطات التقليدية. إن إعادة تأصيل مفهوم المجتمع المدني المغاربي يمكن أن يستفيد من سيرة المصطلح في دلالته الغربية لكنه يأخذ بعين

8 - المرجع نفسه، ص 103

9 - المرجع نفسه، ص ص 104-107

الاعتبار خصوصية الواقع المغاربي[10].

من الواضح أن اتجاهات تعريف المجتمع المدني في أفريقيا والوطن العربي قد تأثرت بالرؤية التقليدية الضيقة والتي تستند إلى وجهة النظر التوكفيلية (Tocquevillian) بشأن المفهوم، وربما يعد شميتر (Schmitter) أوضح من عبر عن هذا الاتجاه. إذ أنه يعرّف المجتمع المدني على أنه نظام أو مجموعة من الجماعات الوسيطة المنظمة ذاتيا، والتي[11]:

1- تتمتع باستقلال نسبي عن كل من السلطات العامة ووحدات الإنتاج الخاصة، أي العائلات والمشروعات.

2- كما أنها قادرة على اتخاذ أنشطة جماعية للتعبير والدفاع عن رغباتها ومصالحها.

3- لا تسعى إلى أن تحل محل أجهزة الدولة أو أن تقبل مسئولية تولي مهام الحكم بشكل عام.

4- تقبل العمل في ظل قواعد محددة سلفا ذات طبيعة مدنية، تؤكد على الاحترام المتبادل.

ومن الجلي أن الفهم التقليدي للمجتمع المدني ينطوي على منطلق انتقائي واستبعادي في آن واحد. فقد توصل كثير من الباحثين إلى نتيجة مفادها عدم وجود مجتمع مدني في الخبرتين العربية والأفريقية ومن ثم لا واقع له. على أن ذلك الاستنتاج لا يقتصر فقط على مفهوم المجتمع المدني، وإنما يمكن أن يمتد ليشمل كافة المفاهيم المشتقة من المرجعية الغربية، على أن هذه الفوضى المرتبطة باستخدام المفهوم تمتد لتشمل الأدبيات الغربية نفسها، فثمة عدم اتفاق واضح حول ماهية المفهوم اللهم إلا كونه فضاء عاما بين كل من العائلة والدولة. وتختلف النظريات الغربية حول أي العناصر التي تتجاوز العائلة أو المشروع الخاص وتشكل في حقيقة الأمر المجتمع المدني[12].

---

10 - حمدي عبد الرحمن، المجتمع المدني والتكامل في أفريقيا رؤية من الشمال الأفريقي، في، حمدي عبد الرحمن وعزة خليل (محررين)، المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2004، ص 18

11 - Philippe C. Schmitter, Civil Society East and West, in, Larry Diamond et al. (eds.), Consolidating the Third Wave Democracies: Themes and Perspectives, Baltimore: John Hopkins University Press, 1997, p 240

12 - حمدي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 19

2 . فشل أو تعثر عمليات التكامل في المغرب العربي إنما ينبع من أنانية النخب الحاكمة وتمسكها بشعارات السيادة والمصالح الوطنية التي عصفت بها تيارات العولمة الجارفة. أضف إلى ذلك أن هذه النخب لم تستطع بناء هوية وطنية متماسكة تنصهر من خلالها كافة الولاءات، كما أنها لم تنجح في بناء الديمقراطية والأمن فإن لها أن تحقق ذلك على المستوى الإقليمي.

3 . لابد من تبني مدخل المجتمع المدني بمفهومه الواسع لتعزيز الديمقراطية وإشاعة القيم المدنية التي تحرص على التسامح والقبول بالآخر، وهو ما يمكن المجتمع المدني من مواجهة استبداد السلطة في ذات الوقت الذي يعترف به بشرعية وجود الدولة وبأهمية وظائفها التي تؤديها، من أجل تحقيق نهضة مواطنيها ورقيهم.

4 . أن دور المجتمع المدني الحقيقي يتمثل في نشر الوعي بأهمية الاعتماد الجماعي على الذات، والوقوف في وجه التيار النيو ليبرالى والآثار السلبية التي تحملها قوى العولمة الجديدة. وهذا يعنى رفض أي محاولة لإدماج الدول العربية والمغاربية في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي باعتبارها طرفًا هامشيًا وتابعًا، وذلك من خلال تطبيق سياسات التكيف الهيكلي.

5 . لعل من أبرز المآخذ على الأطر التكاملية التي اتخذها اتحاد المغرب العربي، هو أنها ذات طابع فوقي مفروض من أعلى، ولا يمثل رأى حركة شعبية مغاربية واعية، وتلك هي نقطة الضعف الرئيسية فيها. وعليه ينبغي التأكيد على أن المجتمع المدني المغاربي بما ينطوي عليه من تنظيمات ومؤسسات وكذلك قوى وحركات اجتماعية يمثل ضمانة أساسية لنجاح أي عمل تكاملي.

6 . إن نشر ثقافة التكامل والمجتمع المدني في المغرب العربي يمثل مدخلا لخلق بنية معرفية تكاملية، وذلك من خلال الخبرات[13].

ومن مجالات البحث ذات الأولوية لأدوار المجتمع المدني والتكامل المغاربي، نذكر ما يلي[14]:

• البحث في تكوين المؤسسات الاجتماعية في المجتمعات المحلية، ودورها في التواصل والاتصال على المستوى الوطني، وعبر الحدود وعلاقة هذه المؤسسات

---

13 - المرجع نفسه، ص ص 64-63

14 - سامية الهادي النقر، تعقيب، في، حمدي عبد الرحمن وعزة خليل (محررين)، المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2004، ص 138

بالدولة والتغيرات التي طرأت على هذه المؤسسات عبر الزمن، نتيجة الضغوط الاقتصادية والسياسية، التفاعل الثقافي، الهجرة، الجفاف، الحروب وعدم الاستقرار السياسي، التنمية غير المتوازنة، إضافة إلى مدى تأثير التنظيمات الرسمية الحكومية وغير الحكومية على هذه المؤسسات. ما هي تجارب هذه المؤسسات في التكامل على المستوى المحلى وفي حالة المجموعات الحدودية؟ ما هي أسس التكامل؟ هل هي الهوية الإثنية أم الوطنية أم المغاربية؟

• البحث في تجارب الشبكات والمنتديات والاتحادات المحلية والإقليمية والعالمية، ما هي إنجازاتها والفرص المتاحة أمامها والمعوقات التي تواجهها في خدمتها للتكامل المغاربي؟ نعنى هنا الشبكات القائمة من الاقتصاديين والاجتماعيين والعاملين في مجال البيئة والمرأة والشباب وشبكات المهنيين من أطباء ومهندسين... الخ. وما مدى الديمقراطية داخل هذه الشبكات؟ وهل هي من مؤسسات المجتمع المدني أم أنها تحت سيطرة الدولة؟

• الحركات الاجتماعية النسوية والشبابية والعمالية، هل لها أجندة مغاربية؟ وما مدى تأثرها بالأجندة العالمية؟

• ضرورة تقييم مناهج التعليم من منظور العالم الثالث.

خامسا . دراسة حالة الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي والحركة المغاربية لحقوق الإنسان

يمكن القول إن دول المغرب العربي ترتبط عضويا بالنظام الإقليمي العربي والإفريقي، وعليه فإن بعض هياكل ومؤسسات المجتمع المدني المغاربي تقوم بدور تكاملي لا يمكن إنكاره سواء على الصعيد الإقليمي أو القومي العربى الشامل. ويمكن أن نشير بهذا الخصوص إلى نموذجين يمثل أولهما المنظمات المهنية والنقابية المغاربية، بينما يمثل النموذج الثاني التنظيمات الدفاعية والحقوقية ذات المصالح العامة، وذلك على النحو التالي:

النموذج الأول: **الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي**

لقد تم استقبال توقيع معاهدة اتحاد المغرب العربي من طرف المنظمات والنقابات العمالية المغاربية بكثير من الترحاب والحماس، حيث أن الاتصال بين المركزيات النقابية الوطنية لم يتم تفعيله لا من خلال منظمة العمل الدولية ولا من داخل منظمة العمل العربية، والنقابات المغاربية عملت دائما بأمل خلق وحدة نقابية

على المستوى الإقليمي التي تمثل مرحلة مهمة في إطار العمل على تحقيق حلم اتحاد المغرب العربي. حيث أنه بعد سبعة (07) أشهر من توقيع معاهدة اتحاد المغرب العربي، تم الاتفاق على توحيد أربع عشرة (14) اتحادا نقابيا لعمل المغرب العربي في اجتماع عقد بتونس في 28 و29 غشت 1989 قام الاتحاد العام التونسي للشغل بدعوة نظرائه في الدول المغاربية. وقد قام النقابيون المغاربيون بإنشاء لجنة تحضيرية تقوم بوضع القوانين الأساسية والقواعد والمبادئ التوجيهية العامة للاتحاد النقابي لعمل المغرب العربي[15].

بعد المؤتمر التأسيسي المنعقد يومي 6 و 7 ديسمبر 1989 بالدار البيضاء، تم إقرار قانون الاتحاد وإعلانه كأول منظمة شعبية في المغرب العربي بعد التقاء الاتحادات المؤسسة التالية:

- المؤتمر العام للمنتجين الليبيين (ليبيا).
- الاتحاد العام التونسي للعمل (تونس).
- الاتحاد العام للعمال الجزائريين (الجزائر).
- الاتحاد المغربي للشغل (المغرب).
- اتحاد العمال الموريتانيين (موريتانيا).

وكما ينص عليه بيان المؤتمر التأسيسي في مادته الرابعة، فإن الأعضاء المؤسسين لديهم نفس الحقوق ويتحملون نفس الواجبات. وقد تم اختيار مدينة تونس كمقر للاتحاد بقرار من المؤتمر التأسيسي، ولا يمكن تغيير المقر إلى عاصمة أخرى لدول المغرب العربي إلا بقرار من مؤتمر الاتحاد (المادة 1). أما فيما يتعلق بالأهداف، فإن المادة الثانية (02) تعكس الإرادة الوحدوية بشكل واضح وصريح، من خلال طبيعة الأعمال التي يقوم بها الاتحاد ومجالات تدخله، حيث أنه يعمل على[16]:

- توحيد وتطوير العمل النقابي في المغرب العربي.
- تجسيد الوحدة العملية والفكرية للعمال المغاربة.
- تعبئة العمال المغاربة على الدفاع عن كامل حقوقهم وتحريرهم من الاستغلال والقهر والهيمنة.
- التصدي للتحديات التي تواجه الطبقة العاملة المغاربية في الداخل والخارج،

15 - Hamid El Amouri, op.cit, p 167

16 - Hamid El Amouri, op.cit, p 168

ودعم نضال القوى العاملة من أجل التحرر السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

- دعم وتأييد الحركات العمالية المضطهدة في جميع أنحاء العالم.
- دعم نضال العمال الأفارقة لتوطيد الوحدة النقابية الأفريقية والاستقلال.
- تطوير برامج التعاون التقني والثقافي النقابات من بلدان المغرب العربي.
- توحيد مواقف الطبقة العاملة على المستوى الإقليمي وفي المحافل الدولية.
- تعزيز الوحدة النقابية في كل بلد من خلال الحماية والدفاع بكل الوسائل عن الحرية النقابية.
- معارضة الاستغلال بكل أنواعه وأينما وجد.
- المساهمة في السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي، الاجتماعي ،الثقافي بين دول المغرب العربي، من أجل تحقيق التكامل الإقليمي العربي.
- الدفاع عن العمال العرب المغتربين.

النموذج الثاني: **الحركة المغاربية لحقوق الإنسان**

لقد وضعت الحركة المغاربية لحقوق الإنسان مثلها مثل الاتحادات النقابية قضية وحدة المغرب العربي في اهتماماتها الأولية والأساسية، حيث أن الجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان انخرطت في النقاشات والأفعال المتعلقة بوحدة المغرب العربي، وأكّدت أن إعلان الوحدة من طرف رؤساء الدول المغاربية لا يمثل إلا الجوانب السياسية والمؤسساتية للوحدة، ولابد من إكمال الجوانب الأخرى والتي تمثل دولة القانون والحريات أهم أركانها، ولا يمكن للوحدة المغاربية أن ترى النور إلا من خلال الأخذ بعين الاعتبار لتطلعات المجتمعات المدنية المغاربية.

وتشير التوجهات العامة للنشطاء المغاربيين في مجال حقوق الإنسان إلى التأكيد أن الوحدة المغاربية لابد أن ترتكز على التحولات السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي عرفتها الدول المغربية في ثمانينيات القرن العشرين. وبناء على هؤلاء النشطاء، فإن بناء المغرب العربي لا يمكن أن يتم إلا من خلال إدراك قيادات الدول للتحولات الديمقراطية التي تعرفها المجتمعات المغاربية[17].

إن من بين أهم الحركات التي تحمل هذا التصور حول البعد الشعبي لمساعي الاندماج المغربي هي حركة حقوق الإنسان المغاربية، التي تؤكد على أبعاد جديدة

17 - Hamid El Amouri, op.cit, pp 169-170

للعلاقات المغاربية. والواقع أن مسألة حقوق الإنسان أصبحت تدريجيا أولوية لكل بلد من بلدان المغرب العربي، حيث أن الإجماع في هذه النقطة يتمثل في فكرة أن الضمان الصارم والجدّي للحقوق في إطار العلاقات التي تربط بين الدول والمواطنين يسمح باستقرار المؤسسات والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، وهذا لا يكون إلى من خلال شرط آخر وهو الاعتراف بتعدد الآراء وضمان إمكانية التعبير عنها.

خاتمة

على ضوء ما تقدم، أخلص في النهاية إلى أن التمكين للفكرة المغاربية شبكيا ورغم أهميتها لايزال مستعصي التحقيق بفعل عوامل عديدة؛ وعلية ينبغي التأكيد على ضرورة إعادة التفكير بجدية في مراجعة العلاقة بين السلطات الحاكمة في المنطقة المغاربية ومؤسسات المجتمع المدني سيما تلك الحاملة والحاضنة للتكامل المغاربي من خلال إشراكها بما يحقق تكاملا وتعايشا وانسجاما بينها وبين النخب السياسية الحاكمة، خاصة في ظل التحديات العديدة التي تواجهها منطقتنا المغاربية حاليا في ظل عدم فعالية نشاط هذه النخب السياسية الحاكمة، وعدم جدية مؤسساتها في التمكين للحلم المغاربي.

المـراجـــع

• النقر، سامية الهادي، تعقيب، في، حمدي عبد الرحمن وعزة خليل (محررين)، المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2004، ص ص 136-138

• بخـوش صبيحـة، مداخل وآليات تفعيل اتحاد المغرب العربي، سياسة، 2011/04/28
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3010.html

• عبد الرحمن، حمدي، المجتمع المدني والتكامل في أفريقيا رؤية من الشمال الأفريقي، في، حمدي عبد الرحمن وعزة خليل (محررين)، المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2004، ص ص 13-69

• شكر، عبد الغفار، نحو تفعيل شبكات المجتمع المدني، في، حمدي عبد الرحمن وعزة خليل (محررين)، المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2004، ص ص 99 - 108

• نايت سعيدي، إلهام، دور المجتمع المدني في تفعيل الاتحاد المغاربي، سياسة، 2011/04/29
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3021.html

• El Amouri, Hamid, Les sociétés civiles Maghrébines dans le processus d'intégration du Maghreb à l'épreuve des nouvelles données géostratégiques, dans, La société civile maghrébine Face aux enjeux géostratégiques (européen et américain), Association Club Mohamed Ali de la Culture Ouvrière, Universités d'Eté 2003 - 2004 – 2005, Tunisie, pp 155-177

• Schmitter, Philippe C., Civil Society East and West, in, Larry Diamond et al. (eds.), Consolidating the Third Wave Democracies: Themes and Perspectives, Baltimore: John Hopkins University Press, 1997, pp 240-262

إشكالية حكامة آليات الوساطة المؤسساتية المغاربية
حكامة هيئات المجتمع المدني في المغرب «نموذجا»

بويا ماء العينين
طالب
مركز الصحراء للدراسات والأبحاث

المقدمة

مايزال المجتمع المدني في أقطار المغرب العربي يواجه الكثير من الصعوبات والعراقيل التي تحول دون فاعليته وتؤثر على نشاطه؛ فمن شروط وجود مؤسسات مدنية فاعلة، ضرورة توفر حرية واسقلالية وظيفية ماديا ومعنويا في مواجهة البناء المؤسساتي الرسمي، بغية تمكينه من آداء الأدوار المنوطة به، خاصة في ظل الاهداف والخطط التي يتبناها في مجال التنمية البشرية باعتباره دعامة أساسية لها، نظرا لتعدد الأدوار وكثرة مجالات الفعل التي يمكن أن تشكل مدخلا هاما لعمله وميادين تدخله ،مما قد يكون له انعكاسات ايجابية على مستوى التنمية البشرية؛ اعمالا لمفهوم الحكامة الذي ينبني على ضرورة تلبية تطلعات الشعوب واشراكها في الاستراتيجيات والتصورات الهادفة الى تحقيق الغايات وبلورتها الى خطوات اجرائية قابلة للتنفيذ والتطبيق، وفق خطة تشاركية يساهم فيها الجميع لانجاز مشاريع منتجة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا ...

ولن يكون ذلك سالكا الا بضرورة اضطلاع المجتمع المدني بدوره الحقيقي في تأطير الأفراد وتأهيلهم للمساهمة بشكل نشط وفعال وحر في التنمية البشرية، وكذا مختلف المجالات الحياتية.

يأتي ذلك تأكيدا لما جاء في الدستور الجديد؛ من أن الفاعل المدني شريك أساسي في اعداد السياسات العمومية وتفعيلها ومتابعتها وتنفيذها، باعتباره معني بصياغتها لكونه شريك أيضا في عملية صناعة القرار العمومي.

وذلك في إطار فلسفة جديدة لمعالجة الهموم والقضايا التي يطرحها التعاطي مع الشأن المحلي للجهة تماشيا مع السياسة الجهوية الجديدة، وفق رؤية استراتيجية وطنية شمولية، تحظى فيها كل الفعاليات بالمساهمة في صناعة القرار جهويا ومحليا. لخلق أسس سياسة تشاركية تندمج فيها جهود ممثلي السلطات المركزية مع فعاليات المجتمع المدني دون إقصاء، لتكريس ديمقراطية تشاركية تساهم في حل الإشكالات التنموية التي تعرفها العديد من الجهات، ونخص بالذكر الاقاليم الجنوبية .

فأي تفكير استراتيجي يجب أن يعنى بالخيارات الممكنة لتحسين حال السياسات العمومية المحلية المنتهجة في هذه الجهة، من خلال اعتماد حكامة تقوم على اساس منهجية جديدة تكمن في ضرورة اعادة تنظيم العلاقات، واعادة توزيع الأدوار داخل المجتمع وفق مبدأي الشرعية والمشروعية لتحقيق جملة أهداف رئيسية منها: الكفاية، النجاعة، المتابعة، التقييم.. وتدعيم ذلك بآلية رصد الملاحظات وبلورة الأفكار المناسبة لمعالجة مختلف القضايا التي تهم المنطقة.

الشيء الذي يبرز أهمية دور المجتمع المدني في توسيع هامش الفعل والحركة قصد التواصل بشكل أفضل في ظل ديمقراطية تشاركية تروم التدبير المشترك للشأن المحلي بناء على تقوية دور السكان في اتخاذ القرار وإعماله بشكل جيد، تحقيقا لشروط الحكامة الجيدة على الصعيد المحلي. خاصة أن دستور 1 يوليوز 2011 قد مأسس لنهاية احتكار المؤسسات السياسية لتدبير الشأن العام، حيث تم التنصيص على الديمقراطية المواطنة والتشاركية، في الفصول 12، 13، 14، 15، 33، 139، 146.

وهي مقتضيات تحفظ دور المجتمع المدني ،وتجعله في صلب عملية الديمقراطية التشاركية لتحقيق الشفافية والمساءلة في آداء السلطات العمومية. «فكلما كانت العلاقة التشاركية بين الدولة والمجتمع المدني فعالة ،كلما كانت لذلك آثار ايجابية على عملية التنمية». ويبقى الأهم أن الدستور الجديد ألزم الحكومة بفتح حوار حول الأدوار الجديدة في علاقتها بالمجتمع المدني، حيث تمت الدعوة الى انطلاق حوار وطني أول حول المجتمع المدني ،على أساس إعداد مشروع استراتيجي يحكم علاقة الحكومة مع المجتمع المدني، يمتد ما بين 2012-2016.

هذه الأرضية، التي تتوفر فيها كل المقومات من قبيل المشروعية والشرعية القانونية والدستورية، تبقى في نظري المدخل الحقيقي والفعلي، بل الشرط اللازم لتحقيق الحكامة المحلية والتنمية، لجعل المؤسسات تحظى بثقة ورضا المواطن.

ولخوض غمار هذا الموضوع ذي الراهنية والأهمية الخاصة، سوف نسلط الضوء في محور أولا، على ضرورة الإشارة إلى أهمية المجتمع المدني في التنمية والديمقراطية التشاركية. على أن نخصص الحديث في المحور الثاني، عن بعض الآليات ذات الفعالية والقادرة على تأهيل وإفراز شروط إنجاح دور حقيقي للمجتمع المدني في تعزيز مشروع الجهوية المتقدمة.

المحور الأول : المجتمع المدني* بين دسترة الديموقراطية التشاركية وتفعيل التنمية الجهوية

من المقتضيات الهامة لدستور 2011، الدعوة الى التأسيس لمرحلة جديدة، عنوانها العريض، العمل على وضع نهاية احتكار المؤسسات السياسية لتدبير الشأن العام من خلال التنصيص على الفعل الديمقراطي التشاركي المواطن في الفصول التي سبقت الاشارة اليها[1]. والتي تحدد مقتضيات تحفظ دور المجتمع المدني، وتجعله في صلب العملية التشاركية التي تعتبر جوهر التحولات التي تعرفها السياسات العمومية* المحلية التي اسهمت بدورها في ظهور ما يسمى بالديمقراطية التشاركية، والتي يمكن تعريفها على أنها: «شكل من أشكال التدبير المشترك للشأن العام المحلي بناء على تقوية مشاركة السكان في اتخاذ القرار السياسي».

*** - يطرح مفهوم المجتمع المدني أكثر من صعوبة في محاولات تعريفه وتحديد معالمه وعناصره الكبرى، وذلك لمجموعة اعتبارات منها المرجعية التاريخية الغربية للمفهوم، وتعدد الأنشطة والاهتمامات والمجالات المشكلة له، لمزيد من التفاصيل حول مفهوم المجتمع المدني وما يحيط به من إشكالات، عودة إلى مؤلف الدكتور سعيد جفري «الحكامة وأخواتها (مقاربة في المفهوم ورهان الطموح المغربي)» الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، SOMADIL، الطبعة الأولى، 1431-2010، الدار البيضاء، ابتداء من الصفحة 44.**

1 - مزيد من التفاصيل ؛ انظر المقترحات التي تقدم بها «منتدى كفاءات من أجل المغرب»، للمساهمة في صياغة تصور الاليات الفاعلة لاشراك المجتمع المدني في عملية صناعة القرار العمومي. بتاريخ 3 ابريل 2012. وذلك في اطار المساهمة في انجاح الحوار الوطني حول المجتمع المدني، الذي تشرف عليه لجنة الحوار الوطني حول المجتمع المدني والادوار الدستورية الجديدة. تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

*** - يمكن أن تعرف السياسة العامة كأنشطة موجهة نحو إيجاد حل لمشاكل عمومية عالقة داخل المحيط من طرف فاعلين سياسيين لهم علاقات بنيوية، والكل يتطور في الزمن.**

- عودة إلى مؤلف «فانسون لوميو» : دراسة السياسات العامة، الفاعلون وسلطتهم. ترجمة عبد المالك إحزرير، فريد خالد، جامعة القاضي عياض، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلسلة الكتب، العدد 36، مراكش 2004، ص:15.

- كما تشير السياسات العامة إلى «حصيلة ما ينتجه النظام داخل مؤسسة الدولة، فهي مخرج النظام السياسي، تتولد نتيجة ظروف بيئية، بل إنها باعتبارها فعلا تستنبط جوابا ممأسسا عن مشكلة معينة. فالسياسة العامة لا تتعلق بالدولة في حد ذاتها، بل بما تفعله وتقوم به عبر مؤسساتها الدستورية في المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية باعتبارها علم الفعل أو العمل.

- لمزيد من التفاصيل، عودة إلى: «دليل تحليل السياسات العامة» وهو منجز من طرف مركز جامعة نيويورك للتنمية الدولية، المتعاقد مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لإدارة مشروع دعم أعمال البرلمان المغربي.

فالقرار العمومي وصياغته يتطلب ضرورة فتح المجال أمام مكونات المجتمع المدني في ظل النداءات الرامية إلى ضرورة فسح مجال أوسع في هذا المجال. خاصة مع فشل نظرية من «الأعلى إلى الأسفل»[2]، التي أظهرت مدى محدوديتها وعدم فعاليتها في علاقة الدولة بالمواطن. فكل تنمية مستدامة* يجب أن ترتكز على ضرورة إشراك الفرد/المواطن في القرارات، حتى نكون فعلا أمام توجه حقيقي يعكس الصورة التي يراد رسمها لمفهوم الجهوية المتقدمة، كآلية معبرة عن الهوية الوطنية والشخصية المغربية.

كما أن تحقيق التنمية الشاملة لايتأتى الا بارادة سياسية تروم مأسسة الديمقراطية التشاركية واعتمادها كنظام أساسي لتدبير الشأن العمومي سواء على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني؛ فالمجتمع المدني متى توفر له القدر الكافي من الاستقلالية والمصداقية أمكنه أن يضطلع بدوره في بروز نخب محلية قادرة على توفير المناخ الملائم لانجاح مخطط التنمية الداخلية للأقاليم الجنوبية .

فالسياق السياسي والحكامة المعتمدة في هذه الاقاليم لم يشجعا على ابراز ثقافة مشتركة قصد النهوض بمسألة تنمية الجهة، ولا انخراط الفاعلين المعنيين انخراطا قويا، ولا أي شكل من أشكال التناسق بين السياسات العمومية التي يجري تفعيلها[3].

كما أن مسألة الحكامة الرشيدة تمر لزوما عبر تقوية المؤسسات وتخليقها ودعمها بمقومات الشفافية والمشاركة والمحاسبة وسيادة القانون ، مع التركيز على الأخلاقيات والحاجة لترسيمها واحاطتها بأسباب التنفيذ.. لكن بعيدا عن المعالجات المعلبة والمقاربات السلطوية، والإجراءات المفروضة من فوق، من المتعين إشراك المجتمع المدني مدعوما بالاعلام الحر في عملية الاصلاح والتجديد القانوني والمؤسساتي والاخلاقي[4].

---

2 - مصطفى المناصفي، المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، دفاتر سياسية، العدد 108، مارس/أبريل 2010، الصفحة: 2.

*** - في التعريف المادي : استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تؤدي إلى تناقص جدواها المتجدد بالنسبة للاجيال المقبلة وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية .**
أما التعريف الإقتصادي: فإن التنمية المستدامة تعني الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.
انظر بهذا الخصوص : عبد الإله سطر: التنمية المستدامة، التنمية البشرية: كتاب الإمتحانات المهنية مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، 2006، ص : 56 .

3 - انظر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول «النموذج التنموي الجديد للاقاليم الجنوبية» المرفوع الى ملك البلاد، والذي أعده المجلس في شخص «اللجنة الخاصة المكلفة ببلورة نموذج تنموي جديد للاقاليم الصحراوية». وذلك بتاريخ 13 اكتوبر 2013.

4 - محمد براو : «أسئلة الحكامة وتخليق الحياة العامة في المغرب»، دراسة منشورة بالمجلة الالكترونية المغربية التي تعنى بالعلوم القانونية، على الموقع الالكتروني التالي : marocdroit.com

ولتدعيم هذه المكانة منح الدستور المجتمع المدني امكانية المشاركة في التخطيط المستقبلي لعمل الدولة من خلال الحق في المشاركة في التشريع، عبر المشاركة في اعداد القوانين ومشاريع القوانين التي يتم عرضها على البرلمان. ويتم ذلك عن طريق تقديم اقتراحات وعرائض. فالفصل 12 و 13 من الدستور يمكنان من المشاركة في التخطيط ووضع برامج من خلال المشاركة مع الحكومة في اعدادها.

والعريضة بمثابة ورقة تتضمن مجموعة من النقط التي تود الجمعية ايصالها للحكومة، وهي عدة أنواع، فقد تكون: «عريضة احتجاجية» على عمل حكومي لايستجيب لطموحات الأفراد التي تمثلهم منظمة المجتمع المدني. ثم «عريضة اقتراحية» تقترح على الحكومة أو الجهة من أجل تجاوز مشكلة آنية تحظى باهتمام المنظمة. ويستفاد من الفصلين 15 و 139 أن تقديم العرائض مخول للأفراد والجمعيات على السواء.

بخلاف الفصل 14 من الدستور الذي يؤكد أن حق تقديم الملتمسات هو حق دستوري قانوني ممنوح فقط للمواطنين الحاملين للجنسية المغربية ويمارس شخصيا. أما منظمات المجتمع المدني غير مسموح لها بالمشاركة في هذه الآلية، كما أن الملتمسات تقدم حصريا الى البرلمان حسب شكليات وشروط سيحددها القانون التنظيمي. من هنا يمكن تعريف «الملتمس التشريعي» بأنه كل مبادرة أو فعل جماعي أو فردي يهدف إلى تقديم اقتراح للبرلمان من أجل سن قانون عادي أو الغاء قانون موجود[5].

وبالتالي فإن تمكين المواطنين من المشاركة في العملية التشريعية سيعزز التواصل والحوار بين الناخبين والمنتخبين، تعزيزا لنص الفصل 156 من الباب 12 المخصص للحكامة الجيدة[6] الذي ينص على أن : «تتلقى المرافق العمومية ملاحظات مرتفقيها، ومقترحاتهم وتطلعاتهم وتؤمن تتبعها».

كما يمكن أن يكون للمجتمع المدني الدور الرئيسي والمحوري في تكريس المشروع الجهوي، عبر المشاركة في الصياغة وتنفيذ القرارات والبرامج الجهوية. ذلك أن إشراك هذا المكون في تدبير الشأن المحلي، في إطار ديموقراطية تشاركية، يعتبر أمرا هاما في

5 - المصطفى العشام الشعيبي : دور المجتمع المدني في تخليق الحياة العامة، عودة الى المجلة القانونية الالكترونية على موقع العلوم القانونية المشار اليه سابقا.

6 - للاطلاع على هذا المفهوم يرجى الاطلاع على مؤلف : «الحكامة الجيدة بالمغرب» لمجموعة من الباحثين، وقد صدر الكتاب في اطار سلسلة اللامركزية والادارة الترابية، من تنسيق وتقديم الدكتور كريم لحرش. الطبعة الاولى 2013، طبع «طوب بريس» الرباط السنة 2013 ابتداء من الصفحة 68.

هذا المشروع الجهوي المستقبلي، الذي لابد له من رؤية مستقبلية لبناء علاقة سليمة بين المجتمع المدني والتنمية البشرية تقوم على أساس[7] :

- تنمية الموارد البشرية وتطوير المهارات
- اشراك جميع المواطنين في الاستفادة من نتائج التنمية
- تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
- ضرورة مشاركة المجتمع المدني في صياغة الخطط التنموية ووضع السياسات الاقتصادية.
- كون المجتمع المدني أكثر قدرة على الوصول إلى القواعد الشعبية، وأكثر فاعلية في ملامسة هموم الجماعات المستهدفة بأي مشروع تنموي. من هنا تأتي أهمية التأكيد على الزامية إشراك الفاعل المدني في وضع المخططات الجماعية للتنمية.
- ضرورة سعي المجتمع المدني إلى بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال النجاح في إقامة تحالفات وشبكات فيما بين هيئات المجتمع المدني بعضها ببعض، وبينها وبين كافة الأطراف الفاعلة في مجال التنمية، الأمر الذي يقترن بضرورة الوصول إلى الحق في المعلومة.

هذه الأفكار والتصورات تمكن من اعطاء مصداقية وازنة للخطاب الجهوي الراهن الذي يعتبر الجهوية المتقدمة ركنا أساسيا في استراتيجية العهد الجديد. الشيء الذي يستلزم عمل المجتمع المدني، وفق آليات وأدوات أكثر فعالية ونجاعة. حتى تكون له القدرة على البحث في كيفية إيجاد السبل الملائمة للمراقبة المستمرة والقارة، بغية تتبع تجربة الجهوية التي أصبحت من صميم الاهتمامات العامة للدولة والمجتمع المدني. باعتبارها مدخلا يتغيا حسن تدبير المشاكل والإختلالات الموجودة، وضمان التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي، تحصينا للمجتمع ضد المؤامرات الخارجية، والحد من التداعيات السلبية التي قد تطفو على السطح بين الفينة والأخرى.

كما أن مكانة المجتمع المدني في تعزيز وتدعيم قيم الديمقراطية التشاركية ترتبط بمدى استعداده للرقي بمستوى وعي الأفراد بأهمية الجهوية المتقدمة في خدمة القضية الوطنية.

7 - نفس المرجع وابتداء من نفس الصفحة .

ولن يتأتى ذلك إلا بتوسيع مشاركة هذا المكون الاجتماعي الهام في تدبير الشأن الجهوي في اتجاه يجعل الأفراد في الأقاليم الجنوبية يتمتعون بمواطنة كاملة مرتكزها المشاركة السياسية كدعامة أساسية.

فإشراك المجتمع المدني إذن يجب أن يتم في إطار حكامة تشاركية تقوم على أساس ثقافة تضامنية فيما بين الجميع، الحكومة والمجتمع المدني وكل المكونات الأخرى.

وفي هذا السياق نؤكد على أهمية دعوة الملك إلى مقاربة تشاركية تهم الإصلاحات الكبرى المتعلقة بالمشروع الجهوي عندما يقول في خطاب 3 يناير 2010: «...لذا، قررنا إشراك كل القوى الحية للأمة في بلورته...». كما جاء في نفس السياق التأكيد على أهمية إشراك الفعاليات في هذا الورش الجهوي الكبير، حينما قال الملك في خطاب 2008/11/6 ما يلي: «...وإننا لحريصون على أن يتمخض التصور العام لهذا المشروع الكبير عن نقاش وطني واسع وبناء، تشارك فيه كل المؤسسات والسلطات المختصة والفعاليات التمثيلية والحزبية والأكاديمية والجمعوية المؤهلة».

هذه الخطب الملكية هي بمثابة دعوة صريحة إلى ضرورة استشعار أهمية الديمقراطية التشاركية في تعزيز الطرح الملكي حول الجهوية، باعتبارها التأكيد الفعلي على الطابع الاستراتيجي لهذا الخيار الذي يسعى للربط بين قضية الصحراء، والجهوية ليس فقط باعتبارها مسألة تخدم القضية الوطنية بل مكونا أساسيا من مكونات الديمقراطية وبناء دولة القانون.

ومن مزايا الديمقراطية التشاركية نذكر إشراك المواطنين في مشاريع محلية تعنيهم بشكل مباشر أو غير مباشر، قصد بلورة تنمية مستدامة فاعلة. فهي تمكن من تحقيق إشراك فعلي وموسع للساكنة المحلية في تسيير شؤونها العامة، فالديمقراطية التشاركية تشكل مدخلا أساسيا من مداخل بناء الوعي وتقوية دور الرأي العام بشكل يرفع من حجم المشاركة السياسية الاعتيادية، بحيث نتمكن من تجاوز حالة العزوف السياسي لدى المواطن[8].

ذلك أن الغاية المثلى من الجهوية تتمثل في مدى الإسهام في وضع إطار وآليات قادرة على إطلاق مسار التنمية اللامركزية القائمة على التعبئة المنسقة للإمكانات

8 - محمد زين الدين، الديمقراطية التشاركية وإشكالية التنمية المحلية، المساء، العدد 1119، الثلاثاء 2010/4/27.

الجهوية والمشاركة الفعالة للمواطنين في اتخاذ القرارات عن طريق الاستماع إلى وجهات نظر فئات المجتمع المدني، وتدعيم قنوات الحوار والتواصل مع مختلف المكونات والفاعلين سواء منهم الاقتصاديين أو الاجتماعيين أو السياسيين والمثقفين. وتعتبر هذه الخاصية أبرز ما يميز التصور الجديد لإعداد التراب.

فقد عمل العهد الجديد -تحت وطأة تركة العهد السابق- على تغيير منهجية إدارة الشأن العام سواء وطنيا أو محليا، بإشراك كافة الفاعلين من سياسيين واقتصاديين، وانفتاح أكبر على المجتمع المدني. هذا النهج الجديد في ممارسة الحكم فعل في الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في أشغال اللقاء الوطني لانطلاق الحوار حول إعداد التراب في 26 يناير 2000[9]. فالجهة والجهوية بالمغرب، كتقطيع ترابي وكتدبير للمجال ونهج اللامركزية، كانت وما تزال محط قراءات ودراسات معمقة من زوايا سياسية وقانونية وجغرافية متعددة، كان أبرزها التصميم الوطني لإعداد التراب (سنة 2003) وتقرير الخمسينية (سنة 2005) وكتاب مغرب الجهات الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط 2008.

على اعتبار أن الجهوية هي نمط من التعبير عن تصور ضمن استراتيجية شمولية ومتكاملة، تنطلق من الحاجيات القطاعية لكل جهة مثل الثقافة، الصحة، الصناعة، الإسكان والتعليم... مما يتيح الفرصة للخصوصيات الجهوية أن تعبر عن ذاتها من خلال ما تتوفر عليه الجهات من إمكانات بشرية ومادية، وعما تطمح إلى بلوغه من أهداف التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. نظرا لأن التنمية هي عملية إرادية وذاتية بالأساس ولا تعتمد على نموذج مسبق[10]؛ فالجهة باعتبارها مجموعة ترابية منسجمة مجاليا، تهدف إلى خلق نوع من التكامل التنموي وإلى تحقيق قدر من التوازن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الأقاليم في إطار التنمية الجهوية التي تلاءم تدخل الدولة لإنجاز عمليات التخطيط والتنمية المحلية.

المحور الثاني : آليات إفراز حكامة فاعلة للمجتمع المدني في صنع القرار المحلي

إن الحديث عن أي تنمية حقيقية يتطلب ضرورة إعطاء العناية اللازمة للامركزية

9 - عبد الكبير يحيا، تقسيم التراب والسياسة الجهوية بالمغرب نحو اعتماد جهوية سياسية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية REMALD، الطبعة الأولى 2010، ص: 241.

10 - خالد فريد، الجهوية الموسعة بالمغرب وأهمية البعد السوسيو-سياسي في مقاربة «تدبير الشأن المحلي، سلسلة اللامركزية والإدارة المحلية (6)» الجهوية الموسعة بالمغرب (أي نموذج مغربي على ضوء التجارب المقارنة؟) جمع وتنسيق سعيد جفري وكريم لحرش، الطبعة الأولى فبراير 2010، الرباط، ص: 50.

والديمقراطية المحلية التي يجب أن تستند -حتى تنضج وتثمر- على أساس متين قوامه حكامة محلية فعلية، تعكس مقاربة سليمة للحكم والتدبير، وتقوم على تفاعل أكثر في صنع القرار المحلي، اعتدادا بمؤشرات ومعايير الحكامة الجيدة، التي يمكن إبراز أهم مظاهرها في مجموعة من النقاط، هي كالتالي[11] :

• المشاركة : وتفيد عدم احتكار السلطة السياسية للشأن العمومي. وتستدعي مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في العملية التدبيرية.

• دولة القانون : وتفيد ضرورة خضوع الجميع للقوانين المعمول بها.

• الشفافية : وتمكن من ضرورة الاطلاع على الوثائق الادارية والمالية وجعلها في متناول العموم.

• المسؤولية : أي تلازم المسؤولية والمحاسبة.

• التقييم : وهو طبعا لايفيد توقيع الجزاء، بل اصلاح الأعطاب والاعوجاج في تدبير السأن العام

• الفعالية : وتفيد العمل على تحقيق الأهداف التي نوقشت بمشاركة جميع المعنيين بالأمر. وتفيد أيضا القدرة على تنفيذ المشاريع والحاجيات من خلال ترشيد وعقلنة تدبير الموارد.

• رؤية استراتيجية على المدى البعيد والمتوسط

ذلك أن الرهان على مشروع الجهوية بغية تحقيق تنمية محلية شاملة، يستوجب وضع استراتيجية إصلاحية لواقع الجهة الداخلي والخارجي، يستند بالأساس على تجنيد كل الطاقات والفعاليات وكذا المؤهلات الذاتية للجهة، والعمل على تطوير مواردها وتوظيفها في أنشطة اقتصادية تتلاءم وخصوصيتها. بالإضافة إلى توفير الشراكة مع كل الفاعلين المحليين قصد تفجير طاقاتهم الإنتاجية داخل مجالها[12].

هذه الأرضية والمعطيات السابقة تدفعنا إلى مجموعة من الآليات التي يجب أخذها بعين الاعتبار ونذكر منها على الخصوص:

• ضرورة وجود نخب محلية غير متجاوزة وقادرة على العمل الجاد وتكريس

---

11 - معايير الحكامة الجيدة كما صنفها برنامج الامم المتحدة الانمائي، لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة الكتاب عبارة عن مؤلف لكل من د.رشيد السعيد و ذ.كريم لحرش حول «الحكامة الجيدة بالمغرب ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة»، الطبعة الاولى 2009، طوب بريس الرباط ص 37.

12 - محمد بوجنون، السياسة الجهوية بالمغرب بين إكراهات الواقع ومتطلبات التنمية المحلية، نفس المرجع السابق، ص: 69.

ثقافة الاختلاف والالتزام والتشاور، قصد إنجاح الفعل الديمقراطي التشاركي. ذلك أنه مهما كانت قوة ومتانة الترسانة القانونية والإجراءات التدبيرية فإن وجود نخب محلية عاجزة تفقد الديمقراطية التشاركية كل أبعادها التنموية[13]. إذ أنه لا يمكن للمغرب رفع تحدي التنمية الجهوية دون نخب مؤهلة وكفاءات قادرة على خلق شروط التدبير الجيد للشأن المحلي.

• كما أنه من الإكراهات التي تقف أمام تطبيق الجهوية؛ أنه لا تنمية حقيقية بدون مشاركة فاعلة من الساكنة والمجتمع المدني في بلورة هذا المشروع على أرض الواقع، لأن هذا الأخير أي المجتمع المدني من المعنيين الأساسيين في هذه العملية من خلال إلتصاقه بالهم والشأن المحليين.

• إن الأولوية بالنسبة للمجتمع المدني، على غرار الحكومة والأحزاب، يجب أن تنصب حول إعادة الاعتبار لمشاركة المغاربة، والشباب بشكل خاص، في العمل السياسي، ولا مناص هنا من الاهتمام بالقضايا المهمة، بداية من تقوية الصف الداخلي وترسيخ الديمقراطية، وتخليق الحياة السياسية، والاهتمام أكثر بالوحدة الوطنية ودعمها، فضلا عن الاهتمام بالتنمية على صعيد الجهة.

• كما يمكن استغلال هذا الورش الجهوي الموسع ليكون رافعة حقيقية وانطلاقة فعلية لعمل جهوي فعال، ذلك أن هذا النوع من العمل مطالب بأن يؤدي أدوارا طلائعية في إحياء الشخصية الجهوية وإبراز المعالم والإبداع الثقافي للجهات.

• إن تبني الجهوية يقتضي وجود رغبة صادقة في الذهاب بعيدا بالمشروع الجهوي، مما يقتضي ضرورة بداية العمل نحو خلق نقاش مسؤول حول أهمية الانطلاقة في خوض غمار الدعوة إلى تفعيل مقتضيات دستور فاتح يوليوز 2011، التي تؤسس لإصلاحات دستورية وسياسية عميقة في البلاد، خاصة أجرأة وتنزيل ما يتعلق بانجاح مهام المجتمع المدني للنهوض بالخيار الجهوي. من ذلك على سبيل المثال :

- اولا : الإسراع باعتماد القانون التنظيمي الخاص بشروط وكيفيات ممارسة الحق في التشريع وتقديم العرائض الى السلطات العمومية.
- ثانيا : الإسراع باخراج القانون التنظيمي للجهوية إلى الوجود قصد بلورة الرؤى والتصورات الكفيل بانجاح هذا الورش الكبير.

13 - محمد زين الدين، مرجع تمت الإشارة إليه.

• إن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجهة لا يتحقق فقط بتدخل فوقي للدولة، بل إن الأمر يتطلب الدفع في اتجاه إعادة الثقة لعمل المجتمع المدني من خلال دمقرطته ومنحه الاستقلالية الكافية، ذلك أن هذا الاخير بحاجة الى تقوية وترميم فعلي للعب الأدوار التنموية المنوطة به؛ وفق مقومات أساسية، هي المشاركة والفعالية، لأن ذلك هو ما قد يمكنه من أداء دوره كاملا في مد شرايين الهياكل السياسية للجهوية بالحيوية والمردودية الحكماتية اللازمة.

• كون المجتمع المدني أكثر قدرة على الوصول الى القوعد الشعبية، وأكثر فاعلية في ملامسة هموم الجماعات المستهدفة بالمشروع الجهوي والتنموي. مما يفرض بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال النجاح في إقامة تحالفات وشبكات فيما بين هيئات المجتمع المدني بعضها ببعض. وبينها وبين كافة الأطراف الفاعلة في عملية التنمية محليا وجهويا ووطنيا.

• إن حضور المجتمع المدني المعتبر في مشروع الجهوية، يظل أساسيا ومطلوبا لأن غيابه عن هذا الورش وعدم يقظته وضعف رقابته، لا يجب أن يستمر بل يجب العمل على تفعيله، وإحياءه حتى نضمن حسن سير مشاركة المواطنين في تدبير شؤونهم المحلية، لأن في ذلك تأثير كبير على صياغة القرار ومتابعة تنفيذه والقيام بالرقابة والمساءلة.

وفي ذلك تأكيد على الاستقلالية في تسيير وتدبير المصالح العامة من جهة، والعمل على التخلص من الظواهر السلبية التي تجسدها بعض مكونات المجتمع المدني التي ما زالت مشغولة بالامتيازات التي تحققها من وراء هذا العمل، في حين الجزء الآخر مقصي ومحاصر، كما أن كلمته لا تصل في ظل واقع عام يقول إن عامة الشعب مشغولة بهمومها اليومية لتغطية مصاريفها الأساسية.

خلاصــة

هكذا إذن يبقى المحك الحقيقي للدولة المركزية هو تفعيل الجهوية بكل استحقاقاتها على أساس أن تكون مستوفية للمبادئ العادلة، وتروم الحل النهائي، ليجد الإنسان الصحراوي كينونته واستقراره وليكون فاعلا حقيقيا في دواليب الاهتمامات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل الدولة الواحدة دولة الحق والقانون.

من هنا تبرز أهمية ربط الاستراتيجية الجهوية الجديدة بمسألة ذات أهمية قصوى تتجلى في إيجاد حل سياسي وعادل لقضية الصحراء.

فالقارئ المتابع للخطب الملكية لا شك سيلاحظ أن الرابط بينها يتمثل في السعي إلى خلق الظروف الملائمة لتهييىء شروط انضاج حل عادل، وكدا إعطاء المصداقية للخطاب حوله في جميع الجهات، من هنا «برزت أهمية العلاقة المستقرة في الخطاب الرسمي بين ضرورة إيجاد حل لقضية الصحراء والجهوية المزمع تطبيقها»، باعتبارها خيارا ديمقراطيا واستراتيجيا يروم معالجة الاشكالات والمعضلات التي فرضتها تجاذبات الحرب الباردة.

إضاءات حول محدوديّة التّجربة التّونسيّة انطلاقا من جدليّة الخصائص الجوفيّة للثّورة والسّمات الفيضيّة للمسار الانتقالي

المولدي قسّومي
جامعة تونس

المقدمة

يبدو أنّ ما تحقّق في تونس بعد «الثّورة» من تغييرات شملت مسألة الحريّة والدّخول في شكل من الممارسة الدّيمقراطيّة يطرح إشكالا كبيرا، لأنّ هذا التّغيير حدث في إطار نفس البناء الاجتماعي الذي لم يتغيّر ولو قيد أنملة في الاتّجاه الذي أشارت إليه شعارات الثّورة منذ مقدّماتها الأول المعروفة بانتفاضة الحوض المنجمي (منذ سنة 2008). وهو يطرح إشكالا لأنّه من ناحية أولى مهمّ جدّا بالمقارنة مع ما كان سائدا في النّظام القديم، ولكنّه من ناحية ثانية لا يرقى إلى مستوى شعارات الثّورة وأهدافها، لذلك فهو ليس بالمنجز الثّوري. هذا بالإضافة إلى أنّ مسألة الحرّيات في تونس كانت دائما قضيّة الشّريحة العليا من الطّبقة الوسطى والبرجوازيّة الصّغرى، ولم تكن بالمرّة قضيّة الفئات المهمّشة التي انتفضت على النّظام القديم طلبا للإعتراف والحق في العيش الكريم. أمّا البرجوازيّة (أيّا كانت صفتها الدّقيقة) فهي حليفة النّظام الذي تكوّنت في إطاره دوما ولا شأن لها بمسألة الحرّيات لأنّها لم تكن تمثّل إشكاليّة بالنّسبة إليها، بينما الطّبقات الشّعبيّة والفئات المهمّشة والشّرائح المعدمة فواقعها الاجتماعي المحكوم بضغوط الضّرورة المعيشيّة وإكراهات الحياة اليوميّة وارتباط هواجسها بالبؤس المعمّم يحجب عنها الرّؤيا نهائيّا عن العديد من حقوق الانسان الأساسيّة أصلا فما بالك بمسألة الحرّيات. هذا مع ضرورة التّذكير بأنّ الواقع الموضوعي الذي لم يعد يحتمل الشّعارات الثّوريّة، ساهم بشكل حاسم في استيعاب الأحزاب المتناسلة من النّظام القديم أكثر من استيعابه للأحزاب الأخرى حتّى التي كانت أقرب إلى روح الثّورة.

فمعلوم أنّ الثّورة تحوّلت إلى برنامج إصلاحي، وأنّ التّغيير الجذري تحوّل إلى عمليّة تجميل لما تسبّب فيه النّظام القديم من أخاديد وجروح سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة. أمّا المسار الثّوري فقد تحوّل إلى مسار انتقالي يتآلف فيه جميع الفاعلين بمن فيهم ضحيّة الأمس وجلاّده. كلّ ذلك من ملامح الواقع الموضوعي الذي اشتركت في صياغته كلّ القوى السّياسيّة على حساب ما كان يُفترض من باب الإنفعال التّاريخي بالأحداث أنّه «شعارات الثّورة ومبادئها».

والمفارقة أنّنا في سياق المتابعة اليوميّة للحياة السّياسيّة نستنتج أنّها لم تعد سوى القوى الاصلاحيّة تعتبر أنّ ما حدث في تونس هو ثورة وكذلك قوى اليمين التي لا تثور أصلا لأنّها القوى الوحيدة التي استفادت منها. وهذا أمر مفهوم باعتبار أنّ ما تحقّق بالنّسبة إلى قوى اليمين المحافظ والقوى الإصلاحيّة هو بالفعل إنجازا ثوريّا. أمّا من كان فاعلا أساسيّا في كلّ المقدّمات الاجتماعيّة لما يسمّى بالثّورة منذ الحوض المنجمي حتّى خيار المجلس التّأسيسي، ومن كان في حاجة ملحّة إلى ثورة اجتماعيّة وسياسيّة فإنّه قطع مع القبول بفكرة الثّورة بمجرّد الوقوف على أنّ نتائجها آلت إلى غير القوى الثّوريّة وإلى من لم يساهم فيها أصلا.

لقد أثبت التّاريخ الاجتماعي والسّياسي الحديث والمعاصر أنّ الانتفاضات التي قادها المجتمع التّونسي عادة ما يستفيد منها النّظام لأنّها لا تعدو أن تكون سوى حالة من الجيشان الذي ينبّه أعوان النّظام لكي يتعهّدوا نظامهم، وبعد ذلك ترتدّ على أصحابها وتفرض عليهم العودة من حيث جاؤوا. نتذكّر جيّدا في هذا المنحى خدعة التّوفيق الطّبقي وإذابة التّناقضات الاجتماعيّة وإحلال السّلم الاجتماعيّة ومنوال الحوار الاجتماعي من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي وتنمية البلاد وجودة الحياة... التي لا تظفر منها الغالبيّة المسحوقة بأيّ شيء، فيضطرّون إلى التّعبير عن سخطهم ومواجهة النّظام دون جدوى.

هكذا نجد في تشابه المسارات بين المرحلة الممتدّة منذ 1978 حتّى 1984 وخلال مرحلة 2008- 2010 عمليّة إعادة انتاج نسقيّة لنفس التّاريخانيّة. وإذا ما اعتبرنا ما يتّسم به الثّلاثي المكوّن للتّاريخانيّة (نمط الوعي ونسق المراكمة والمنوال الثّقافي) تأكّد لنا أنّ الوعي الاجتماعي بالتّغيير معطوب، لأنّ وعي المجتمع أصبح محكوما بمراكمة ولائيّة وامتثاليّة محافظة تكاد تتحوّل إلى حالة نسقيّة، بالإضافة إلى أنّ مكوّنات المنوال الثّقافي مشبع بالرّوح الباتريمونياليّة التي لا تدعو إلى الخروج وإن خرجت ففي إطار

نسق السّلطة المركزيّة القائمة مثلما كان الأمر بالنّسبة إلى انتفاضة علي بن غذاهم حينما انتفض الأهالي على سياسة المخزن ولكن دون الخروج عن إطار المخزن نفسه.

يمكن الإحالة على فرضيّة أنّ وعي المجتمع التّونسي بضرورة التّغيير كان وعيا معطّلا وعصيّا عن إمكانيّة تحويله إلى حالة واقعيّة، وهو السّائد على مستوى الممارسة العمليّة للسّياسة والمنعكس بشكل شموليّ على مستوى بينة العقل السّياسي. وهو ما يجعل من الحالة الجدليّة بين الواقع المأزوم والوعي بالأزمة التي تستوجب التّغيير بمثابة حالة جدليّة معطّلة، لأنّها لم تفرض مسارا من الهدم والبناء وإعادة البناء التي يمكن أن ننتهي من خلالها إلى الإقرار بوجود مقوّمات التّغيير الجذري على أرض الواقع وفرض شروط الانتقال بنسق التّاريخانيّة إلى مستوى أرقى بشكل جوهريّ. هذا ما يبرّر محاولتنا في معالجة المسألة معرفيّا من باب التّطرّق إلى حالة التّناظر بين الخصائص الجوفيّة لثورة التّونسيّين والسّمات السذطحيّة للمسار الانتقالي الذي آلت إليه هذه الثّورة المعطوبة.

أولا . الخصائص الجوفيّة لثورة التّونسيّين

1 - المغيّبون-الهامشيّون يقودون ثورة التونسيّين

إنّ التّغييب هو الحالة القصوى للهامشيّة ووجهها الأكثر حدّة والأشدّ إثارة. لأنّه إذا كان للهامشيّة إمكانيّة التّفاوض على شروط افتكاك الاعتراف فإنّ التّغييب هو عمليّة قصديّة واعيّة وإقصاء حتّى من فضاء الهامشيّة بالمعنى الذي تفرضه الجغرافيا المجاليّة والاجتماعيّة، لأنّها (الهامشيّة) قد تكون منفذا لخلق ظروف الاندماج، في حين أنّ التّغييب هو بمثابة الإلغاء التّام لتلك الإمكانيّة ولو في حدودها الدّنيا.

يمكن أن نستجلي مظاهر المرور من الهامشيّة إلى التغييب بفعل الخاصيّة التّراكميّة للأولى، بحيث أنّ هامشيّة الفئات التي شكّلت عنصرا أساسيّا في مجتمع «الثّورة» تحمل أثقال الهامشيّة المضاعفة وتعاني مآسيها. بمعنى، أنّ الفرد الهامشي يوجد بدوره في مجال جغرافي هامشي ومجتمع محلّي يعاني من التّهميش الاقتصادي والسّياسي. فهو يعيش هامشيّته المجتمعيّة داخل مجتمعه ويتحمّل آثار اللاّمساواة الفئويّة والجهويّة التي يعيشها مجتمعه ومجاله الجغرافي معا. ولكن اللاّفت للانتباه هو التّغييب الذي يأتيه الفاعلون الذين يحتكرون النفوذ -بوجهيه الاجتماعي والسّياسي- في حقّ الفاعلين الذين لا نفوذ لهم، والذين يسمّيهم بعض علماء الاجتماع بالفاعلين اللاّمنتمين (أو غير المصنفين)، فيحمّلونهم أعباء الهامشيّة التّراكمية المتجدّدة التي تنتهي بتغييبهم تماما

وتحوّلهم إلى صيغة من صيغ التّعبير عن الهشاشة الاجتماعيّة[1].

تتجلّى تراكميّة الهامشيّة التي تفضي إلى التّغييب أيضا في أنّ الفاعلين يعيشون الهامشيّة وهم في قلب الفعل ويعودون إليها عندما يُثمر الفعل تغييرا ما حتّى في نسقه الثوري. وما يعزّز هذه الخاصّية التّراكميّة للهامشيّة هو دور العديد من الفاعلين المحلّلين الذين يمارسون سلطة المعرفة دون أن ينفذوا إلى غير المنتمين ولا تصل بهم فراستهم المعرفيّة إلى أن يجعلوا منهم موضوعا ليختبروا عليه مناهجهم ومقارباتهم المعرفيّة ومن ثمّ ليتجاوزوا به معضلة كتابة التّاريخ على أهواء السّلاطين. حينئذ يكون تغييبهم من فعل المشتغلين في مجال العلوم الانسانيّة تتمّة للتّغييب المضاعف، وهي العلوم التي لا ينبغي أن تستثني أيّ حقل للفعل الاجتماعي دون أن تنفذ إليه، فكيف يكون الأمر حينما يصل بها العطب إلى تغييب فضاء مهمّ من الفعل وفئة مهمّة من الفاعلين. فهل نحن إزاء إنسانويّة معطوبة أم إزاء علوم انسانيّة تعيد انتاج عطب الانسانويّة ؟ أم أنّ علوم الانسان أصبحت رهينة تراجع الفكر الهيوماني وتفوّق الأداء التّفكيكي الذي تفرضه المقاربات البنيويّة التي تغيّب الانسان وتركّز على البنيات التي تتحكّم فيه وفي مصيره ؟

من البديهي أن نعتبر أنّ الفئات الاجتماعيّة التي انتفضت أو المهيّأة أكثر من غيرها إلى الاحتجاج والانتفاض هي التي نشأت في هذه الجغرافيا الاجتماعيّة التي تلخّص كلّ النّتائج السّلبيّة الممكنة للتّفاوت بين الفئات والجهات بفعل اللاّمساواة وكلّ ملامح التّهميش في كلّ مناحيه وبما يحمله من خاصيّة تراكميّة، باعتبار أنّ نفس الفئات التي تعاني من التّهميش الاقتصادي تتحمّل بدورها آثار التّهميش السّياسي وتعيش هذه الآثار على مستوى الواقع الاجتماعي[2] بالإضافة إلى كونها تدفع ضريبة التّهميش في معناه المجالي الذي ينتهي بإقصاء جهة بكاملها من مسؤوليّة الدّولة في الرّعاية والتّنمية.

لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن نغفل العلاقة السّببيّة بين الهامشيّة والتّهميش، ولكن هذه العلاقة مهما كانت عضويّة من ناحية ما، فهي من ناحية أخرى تقتضي التّمييز بين الهامشيّين (من الهامشيّة) والمهمّشين (من التّهميش). إذ يمكن للهامشيّة أن تحيلنا على حركة فكريّة أو فنيّة أو تيّار فلسفي معيّن أو توجّه اجتماعيّ بقدر ما تعبّر عن خيار واع في علاقة بنسق المجتمع وتموقع إرادي يختاره الهامشيّون طوعيّا

1 - Thomas, Hélène, Les vulnérables, La démocratie contre les pauvres, Paris, Editions du Croquant, 2010. p. 56.

2 - Paugam, Serge, La disqualification sociale : Essai sur la nouvelle pauvreté, Paris, PUF, 2009, pp. 136- 142.

بناء على مواقف من الواقع والحياة عموما، وهي تكاد تكون فلسفة في الحياة يعتنقها الأفراد ويعيشون بها حتّى في صيغة الهامشيّة الخلاّقة أو المبدعة. أمّا التّهميش فهو نتيجة مباشرة لنسق الفعل القائم على اللاّمساواة والإقصاء من استحقاقات الحياة الاقتصاديّة والسّياسيّة واستحقاقات الاندماج الاجتماعي أيضا. غير أنّ التّمييز بين الهامشيّة والتّهميش ليس فصلا قطعيّا بينهما ولكنّه تقسيم وظيفي وبنيوي لوضعهما في نسق المجتمع ونسق الفعل الاجتماعي. لأنّهما يعبّران عن بعضهما بحيث يمكن للهامشيّة أن تكون امتدادا لحالة التّهميش المعمّم والمستديم الذي ينتهي بتحويل عمليّة التّهميش إلى حالة بنيويّة تتمثّل في تيّار أو حركة اجتماعيّة تسمّى بالهامشيّة. ومردّ ذلك أنّ نسق الأنظمة التّوتاليتاريّة تفتّت المجتمع المدني وتجعله أقرب إلى الشّتات وتحول دونه ودون التّنظّم ممّا يهيّء الأفراد إلى الذّهاب أكثر في مناسك الهامشيّة[3]. كما أنّ نسق الحضارة الذي يحول دون تحقيق الإنسان للإشباع فيما يتعلّق بتطلّعاته الفرديّة[4]، أو ما فرضته كارثة التّحرّر على الانسان ذي البعد الواحد[5] يمكن أن تعدّ من الأسباب الجوهريّة والعميقة لجعل الهامشيّة خيارا واعيا بقدر ما يمكن يكون أمرا واقعا في نفس الآونة.

وبعيدا عن وصف وضعيّة الإقصاء فإنّ «التّهميش هو التّعبير عن تلك الحدّة المتبادلة بين الطّرفين غير القابلين للتّقارب لأنّهما حاملين لتهديدات متبادلة»[6]، تنتهي إلى تجسيد التّهميش من خلال الإلغاء الاجتماعي انطلاقا من الدّفع بالمهمّشين في العطالة الوظيفيّة التّامّة. وهذا كفيل باعتماد التّحديدات المفاهيميّة والدّلاليّة الأكثر ضمانا لترجمة الظّاهرة واقعيّا والأكثر قدرة على ضمان التّجانس بين المفهوم وتجسيده الميداني. أمّا الخاصّية الهامشيّة فتوجد في مستوى الواقع الاقتصادي وفي تفاصيل الحياة اليوميّة ومؤشّرات مستوى العيش. كما يمكن أن تثير السّؤال حول استبدال المواطنة بالزّبونيّة السّياسيّة التي تستدعي أن يتنازل المهمّشون عن حقوقهم المواطنيّة مقابل تمكينهم من حقّهم في الشّروط الدّنيا للحياة. فالهامشيّون هم سلاح احتياطي يمكن تعبئتهم واستغلالهم في اللّحظات التي يستوجب فيها الواقع السّياسي دورهم من أجل إعادة خلق التّوازنات بما يضمن هيمنة الأطراف الأقدر على إدارة اللّعبة السّياسيّة، بما يفيد أنّ الهامشيّة هي حالة إسهاميّة تجعل من الهامشيّين مجموعات وظيفيّة. وهنا

3 - Arendt, Hannah, La nature du totalitarisme, Paris, Payot, 1990, p. 67.

4 - Marcuse, Herbert, Eros et civilisation, Paris, Minuit, Paris 1955.

5 - Marcuse, Herbert, L'homme unidimensionnel : Essai sur l'idéologie de la société industrielle avancée, Paris, Minuit, Paris 1968.

6 - Lautier, Bruno, « Notes d'un sociologue sur l'usage de la notion de marge dans les sciences sociales du développement », in Revue Tiers-Monde, n°185, mars 2006, p. 18.

نجد أنفسنا بصدد التّفاعل مع تعريف للهامشيّة أوسع من ذلك الذي يحصر الحوار في العلاقة بين التّهميش والإدماج[7]. لأنّ هذا التّعريف الواسع هو الأرضيّة الوقائعيّة لظهور معنى الفئات الهامشيّة. ورغم هذا التّغاير الدّلالي والواقعي بين الهامشيّة والتّهميش فإنّ السّمة المشتركة بينهما تتمثّل في كونهما نتيجة ضعف النّسق التّعديلي أو التّخلّي عن المحاور الكلاسيكيّة (السّياسة والاقتصاد أساسا) للمهمّة التّعديليّة للدّولة أو إعادة صياغتها لواقع الجهات والفئات الاجتماعيّة الهامشيّة. لذلك فإنّ ما يلفت الانتباه أنّ هامشيّة الفئات التي شكّلت عنصرا أساسيّا وفاعلا في مجتمع الثّورة تتميّز بخاصّية تراكميّة تجعلها هامشيّة مضاعفة. بمعنى أنّ الفرد الهامشي يوجد بدوره في مجال جغرافي هامشي ومجتمع محلّي يعاني من التّهميش الاقتصادي والسّياسي. فهو يعيش هامشيّته المجتمعيّة داخل مجتمعه ويتحمّل آثار اللاّمساواة الفئويّة والجهويّة التي يعيشها مجتمعه وجهته معا[8].

إنّ الحجم الهائل من المعاناة التي عاشها مجتمع المعذّبين في الهامش يستمدّ أسبابه من بالخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة في تونس منذ الاستقلال وانطبعت بسياسية تنموية فاقدة لمعايير الحوكمة الرّشيدة التي يمكن أن تضمن الحدّ الأدنى من التّوازن الفئوي والجهوي، سواء في مرحلة الاقتصاد المعتمد على سياسة التّخطيط والتّوجيه زمن الدّولة القصوى التي تتحمّل الأعباء الرّعائيّة للمجتمع، أو في مرحلة الانفتاح التي خلفتها وانتهت إلى سياسة اقتصاد السّوق في تلك الفترة التي اتّجهت فيها أغلب اقتصادياّت الدّول النّاشئة إلى الانضباط لتوصيات المؤسّسات الماليّة العالميّة. من هذا المنظور فإنّ مفهوم التّنمية يقتضي الوقوف على مبادئ أساسيّة أهمّها المساواة والحرّيّة المترافقتين مع العدالة الاجتماعيّة والمردوديّة والنّجاعة الاقتصاديّتين، وهي أساسيّات التّنمية في سياق اللّيبراليّة العادلة كما يقدّمها جون رولس[9] والتي ينبغي أن تستجيب إلى شرطين أساسيّين: أوّلا يجب

7 - خلال الثّلاثينيّة المجيدة رُفع شعار تنمية الاقتصاد من أجل الحصول على كعكة هامّة يمكن تقسيمها اجتماعيّا. مع التّطوّر ما بعد الصّناعي لم تعد هذه المسألة آليّة مضمونة. فالبراديغم الجديد للفعل العمومي يمكن أن يتميّز باستبدال للمعجم الدّلالي فيحلّ مفهوم الاندماج شيئا فشيئا محلّ مفهوم الإدماج. سابقا كنّا ندمج الأفراد بصفتهم في مقايضة على حالة الإقصاء وذلك لإجبارهم على قبول العمل الصّناعي الذي كانوا يرفضونه. في الوقت الحالي لم تعد هذه المقايضة ممكنة: ليس ثمّة عمل يمكن تقديمه لهؤلاء المحرومين. إذن فالإقصاء ليس هو العصا التي تقود إلى الاندماج. بقيت ضرورة الإدماج أي توفير طريقة المجتمع للمقصيين، في هذه الحالة فإنّ الإدماج يتطلّب زيادة طاقة الاندماج لا بالرّوع إلى ضوابط مبنيّة مسبقا ولكن باعتماد مبادرات الأعوان لأجل استقلال المستفيدين، لذلك فإنّ ثراء المفردات وتنوّعها (مثل المشروع والشّراكة والفعل الشّامل) يدخل في هذا السّياق.

8 - Paugam, Serge, La disqualification … op. cit. p. 138.

9 - Damon, Julien, «John Rawls : Le libéralisme équitable », in Sciences Humaines n° 210, décembre 2009, pp.48- 52.

أن تكون كلّ وظائف ووضعيّات إثبات الكفاءة متاحة للجميع في ظروف من المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة وتساوي الحظوظ. وثانيا يجب أن يؤدّي هذا التّفاوت إلى توفير أكبر الفوائد وأكثر المكاسب الممكنة للأفراد الأقلّ حظّا في هذا السّياق. ويبدو بشكل واضح أنّ المبدأ الأوّل يؤسّس الحرّية المشروعة للجميع وبشكل متساو، والمبدأ الثاني يجعل التّفاوت مسألة لاحقة لمبدأ حتميّة ضمان تساوي الحظوظ. لكنّنا لا نجد أثرا لكلّ هذا في السّياسة الاقتصاديّة التي احتكمت إلى منطق الدّولة التّسلّطيّة - الجهويّة التي ميّزت تاريخ تونس السّياسي المعاصر والآني. فقد اتّجه منطق تلك الدّولة إلى تركيز كلّ الإمكانيّات في مناطق السّاحل التّونسي المحظوظ جغرافيّا والمحظوظ تاريخيّا والمحظوظ بأبنائه الذين حكموا البلاد بشكل حصري دون تشريك أبناء الجهات الأخرى أو تمكينهم من نصيبهم في السّلطة، فترتّب عن ذلك حرمانهم من نصيبهم في الثّروة الوطنيّة بما فيها المستخرجة من مواطنهم، بالإضافة إلى حرمانهم من نتائج استغلال تلك الثّروة وتوزيعها على المجموعة الوطنيّة. وبمعنى أكثر تعميما وقع تسييجهم في واقع الرّعيّة وحرمانهم من أدنى مقوّمات المواطنة بدءا بتغييبهم من المشاركة في صناعة القرار وصولا إلى عدم تمكينهم من حقّهم في العيش الكريم، لذلك جازفنا باستعمال عبارة الدّولة التّسلّطيّة - الجهويّة. فهي الدّولة التي جدّدت كلّ معايير اللاّمساواة وطوّرت في إمكانيّاتها لتخلق حالة من التّفاوت التي لم يكن بالإمكان معالجتها إلاّ بالاحتجاج والإنتفاض وفي بعض الأحيان عدم الاعتراف بالدّولة أصلا مثلما حدث في بعض تفاصيل الحوض المنجمي بعد انتفاضة 17 ديسمبر عندما غادر بعض الأهالي مناطق إقامتهم متّجهين إلى دولة الجزائر بحثا عن الاعتراف المتبادل والبديل الذي لم يتحقّق لهم في ظلّ دولة الاستقلال في تونس. ربّما نجد لذلك تفسيرا في ما ينعكس عن خيارات الدّولة المستقلّة من تهميش طيلة عقود حظيت فيها منطقة السّاحل (سوسة المنستير المهدية) بحوالي 60% من جهود الدّولة وإنجازاتها وهي المنطقة التي لا تتجاوز مساحتها 6,93% من مساحة البلاد التّونسيّة، بينما لا تحظى منطقتي الوسط والجنوب الغربيّين (القيروان، القصرين، سيدي بوزيد، قفصة، توزر، قبلّي) بأكثر من 05 بالمائة من جهود الدّولة.

إنّ المهمّشين الذين هم نتاج حقيقي للمنظومة السّياسيّة العامّة في تجسيدها الاقتصادي والاجتماعي، والذين نشأوا في مناخ من التّوتّر والجيشان الاجتماعيّين، بدءا بالتّفاوض مع ضغوطات الحياة وشروط المعيش اليومي[10]، هم بشكل أكثر تواطؤا مع المباشر الأبناء الشّرعيّين للبؤس المعمّم والشّامل الذي لا يستثني زاوية من زوايا الحياة

10 - Peugny, Camille, Le déclassement, Paris, Editions Grasset et Fasquelle, 2009, p. 34.

دون التغلغل فيها، وهم الذين يتشكّل وعيهم على أساس هاجس الاعتراف والحال أنّه أمر عصيّ في الوقت الذي يجدون فيه أنفسهم خارج نطاق البناء الاجتماعي أصلا. لهذا السّبب فإنّه من غير الممكن أن نتناول هذه الفئات من زاوية التّصنيف الطّبقي اعتمادا على المحدّدات الطّبقيّة الكلاسيكيّة، وذلك لسببين اثنين: أوّلا لأنّهم غير مدرجين ضمن قوى الانتاج أصلا باعتبارهم بمثابة التعبيرة الإجتماعيّة عن تصاعد الحالات غير المصنّفة[11]. وثانيا لأنّهم يندرجون ضمن كلّية يتّسم بناؤها الاجتماعي بالضّعف التّاريخي للتشكّل الطّبقي وهي حالة المجتمع التّونسي الذي دخل في طور من السّيولة الطّبقيّة التي امّحت خلالها الحدود بين بعض الشّرائح والفئات الاجتماعيّة، إلى درجة ألحقت فيها الشريحة الدّنيا من الطّبقة الوسطى بواقع الطّبقة الكادحة وألحق فيها الكادحون بالفئات المهمّشة، وتحوّلت فيها معركة جميع هؤلاء هي الاعتراف بوجودهم الاجتماعي قبل أن تصبح معركة صراع من أجل تحسين ظروف العمل أو معركة من أجل تحسين المكاسب الاجتماعيّة أو التّدرّج في السّلّم الاجتماعي[12]. لأنّ تلك المعارك تعبّر عن محاور متطوّرة جدّا من مسار الصّراع الاجتماعي مقارنة بما يميّز واقع هؤلاء من هامشيّة، كما أنّها معارك يفرضها مدى تموقع هؤلاء في صلب البناء الاجتماعي والحال أنّها مسألة فاقدة لمؤيّداتها الموضوعيّة أصلا ممّا يجعلهم في وضعيّة أقرب إلى منزلة الشّطّار والعيّارين[13]. لذلك نجدهم أقرب إلى الصّورة النّمطيّة التي ارتسمت في المخيّلة العامّة والرّواية الشّعبيّة والتّراث الرّوائي الملحمي كما بناه نجيب محفوظ من

---

11 - ibid, p. 36.

12 - Castel, Robert, La montée des incertitudes. Travail, protection, statut de l'individu, Paris, Seuil, 2009, pp. 21-25.

13 - الشَّاطِرُ: هو الشخص الذي أعيا أهله خبثاً، والشّطارة هي أيضا من باب الظُرف، والعَيَّارُ، كَشَدَّادٍ، وهو الرجل الكثير المجيء والذهاب في الأرض، وقيل: هو الذكي الكثير التطواف والحركة. وربما سمي الأسد بالعَيَّارِ لتردده ومجيئه وذهابه في طلب الصيد. وقيل هو الماهر المجتهد وهو من يجرح الثياب ويشطُرُها ليأخذ منها المال، فهو اللص أو قاطع الطريق. نستنتج من ذلك؛ أن الشَّاطر هو الذي شَطَرَ على أهله وانفصل عنهم وتركهم مُراغِماً أو مخالفاً وأعياهم خبثاً ومكراً. وقول الناس فلان شَاطِرٌ معناه أنه أخذ في غير الاستواء، وقيل له شاطر لأنه تباعد عن الاستواء، ونستنتج من ذلك أن لفظ العيار نعتٌ للرجل الفتي السن النشيط في المعاصي أو في طاعة الله أو الذي يضارع الأسد شجاعة وجرأة وجسارة وإقداماً، وهو بذلك المعنى الاصطلاحي دخل التاريخ السياسي والاجتماعي والديني في الإسلام، ولذلك فإن معاصي الشطار والعيارين التي ألمعت إليها المعاجم اللغوية وأثبتتها المصادر التاريخية والأدبية تنحصر في التفنن في السرقة وقطع الطريق أي في التلصص القائم على الفتوة كأسلوب عنيف لمقاومة القهر الاجتماعي والسّياسي بالقوة وبقيت لهم مع ذلك أخلاق الفتيان والفرسان من المروءة والشهامة والشجاعة والنجدة والجود، وحفظ الجوار والصبر على الأذى مهما بلغت شدته. وقد لعبوا دورا بارزا في حصار بغداد سنة 251هـ / 864م حين أعتمد عليهم المستعين ليصدّ بهم عن بغداد هجمات الأتراك المبايعين للمعتز في سامراء. كما استعان بهم الخليفة المهتدي في حربه ضد الأتراك سنة 256هـ / 869م. وقد ازدادت أعدادهم بمرور الأيام وضعف الحكومات، حتى أصبحت ظاهرة فرضت نفسها على المجتمع العراقي. ولقد بلغوا من الكثرة في المجتمع العراقي حتى قال عنهم المقدسي (ت 375 هـ) : «إذا تحركوا ببغداد أهلكوا».

خلال «ملحمة الحرافيش» أوالتّراث التّراجيدي كما نحته الصّعاليك[14] الشّرفاء في التّاريخ المبكّر من رحلة الشّعر العربي. لذلك نجدهم يشغلون مساحة كبيرة من الأوصاف الوظيفيّة والمحمولات الدّلاليّة التي حفلت بها المدوّنة العربيّة حول أولئك المهمّشين والهامشيّين واللّصوص والصّعاليك والأوباش والغوغاء والعامّة والدّهماء والسّوقى والحثالة والسّفلة... الذين أوجد لهم الأدب الذّهني تسمية ألطف بكثير وهي الشّطار والعيّارين وأنصفهم نجيب محفوظ بتسمية الحرافيش الذين لا يتأخّرون عن التّمايز في الحركات الشّعبيّة ولا يتأخّرون عن التّأثير فيها والتّغلغل فيها لتحقيق انتصاراتهم وفرض الاعتراف بهم[15].

المعطّلون عن العمل من غير خرّيجي الجامعات، الذين آواهم الشّارع واحتضنتهم الهامشيّة المضاعفة (هامشيّة الأحياء الشّعبيّة وهامشيّة وضعهم في البناء الاجتماعي) والذين أقصتهم سياسة التّشغيل وأغفلهم منوال التّنمية من أهدافه وأطردتهم أنظمة الحكم بحكوماتها المتعاقبة، بعد إعلان زواج الاقتصاد بالسّياسة على حساب البند الاجتماعي، هم ماسحي الأحذية والمتسوّلون ولصوص الخبز الحافي في النّهار وشلل السّطو على منازل المترفين ليلا ومروّجي الزّطلة الذين يتحمّلون عقوباتها القانونيّة السّالبة للحرّية بدلا من أباطرة التّجار الذين لا يظهرون في الصّورة ولا تصلهم دوريّات التّفتيش والتحليل الطّبي حول الاستهلاك ولا يطالهم القانون الذي صاغه المشرّع أصلا ضدّهم لينحرف عن مساره حينما يوجّهه جهازه التّنفيذي إلى غيرهم. وهم كذلك روّاد الحانات وممتهني الرّذيلة، بالمعنى الأخلاقي للعبارة، وكلّ أولئك الذين دفعهم الجوع إلى الكفر بالمعنى الاجتماعي وكذلك بالمعنى الدّيني أو الأخلاقي للكلمة.

2 - الهامشية المعمّمة للفاعل اللاّمنتمي والانفعال بالحركة الاحتجاجيّة

ربّما يكون رفاق البوعزيزي أبرز أولئك الهامشيّين، وأكثرهم انخراطا في معركة الاعتراف، وأكثرهم احتكاكا بأجهزة القمع والاستبداد، وأكثرهم معاناة من سياسة التّوظيف الممنهجة من طرف السّلطة ضدّ المجتمع. «فوضعيّة البوعزيزي ليست استثنائيّة، بل تهمّ 85% من المؤسّسات التّونسيّة في عام 2011 (أكثر من 520000

14 - لا يستطيع باحث يتحدث عن طوائف العيارين والشطار والفتيان وحكاياتهم وأدبهم في المجتمع العربي الإسلامي أن يتجاهل طائفة الصعاليك في المجتمع العربي الجاهلي وما كان بينها من وشائج عميقة في البواعث والدوافع والوسائل والغايات. فهي جميعا طوائف تصدر في سلوكها عن موقف رافض ومتمرد على الهيئات الاجتماعية والسياسية في عصرها.

15 - النّجّار، محمد رجب، الشّطّار والعيّارين: حكايات في التّراث العربي، سلسلة عالم المعرفة عدد 45، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت 1981، ص. 19.

مؤسّسة من مجموع 616000)، وتقدّر قيمتها العقّاريّة بأكثر من 115 مليار دولار، أي ضعف القيمة الرّأسماليّة لكلّ المؤسّسات التّونسيّة المدرجة في بورصة تونس»[16]. وما يؤكّد أنّ هامشيّة البوعزيزي هي حالة معمّمة أنّها وجدت صداها في نهج شارل ديغول بتونس العاصمة وفي كلّ الأحياء والمدن والتّجمّعات السّكّانيّة التي تحتضن الباعة المتجوّلين قبل 17 ديسمبر 2010 وبعد 14 جانفي 2011 رغم اختلاف أسباب وجدوهم، وهي أسباب مضاعفة في الحالتين:

• تمثّلت أسباب انتشارهم قبل الثّورة من **ناحية أولى** في سيادة السّوق الموازية التي يستفيد منها كبار تجّار التّهريب السّلعي والتّهرّب الجمركي والجبائي المرتبطين مصلحيّا بمنظومة الفساد الإداري التي تحمي نشاطهم بشكل زبائني يستفيد منه المسئولون في دولة الفساد وأباطرة الاقتصاد الموازي. وهو ما يستوجب خلق بنية موازية قاعديّة تشرف على عمليّة تنشيط السّوق السّلعيّة وتتمثّل في أولئك الباعة المتجوّلين أو المنتصبين على قارعة الطّريق ويتحمّلون تكلفة المساءلة الرّقابيّة المعطوبة (من أين لك هذا ومن أين أتيت بالبضاعة) التي لا تتعدّاهم لأنّها لا تصل إلى المسئول الحقيقي عن استفحال السّوق الموازية. ومن **ناحية ثانية** تتمثّل هذه الأسباب في توظيف هؤلاء من طرف أجهزة البوليس وتكليفهم بمراقبة ما يحدث في الشّارع وتقديم الاستفادة الفوريّة (من عبارة أُستُفيد المتداولة بين عامّة النّاس فيما يتعلّق بالوشاية إلى البوليس) مقابل غضّ الطّرف عن أنشطتهم غير القانونيّة، وهو ما يمكن أن نعبّر عنه باستزلامهم من طرف النّظام.

• أمّا أسباب انتشارهم بعد الثّورة فهي ذاتها في جزئها المتعلّق بمسألة استفحال السّوق الموازية، بل يمكن القول أنّ هذا السّبب أصبح أكثر وجاهة نظرا لحالة الانفلات التي ظهرت منذ سقوط رأس النّظام القديم وتضخّم ظاهرة الاقتصاد الموازي التي لم تعد محتكرة من طرف مجموعة معيّنة كانت تسيطر على مسالكها التّوزيعيّة، بل إن الظّاهرة تضاعفت نظرا لأنّها أصبحت مجالا مفتوحا ومنفلتا من كلّ رقابة رسميّة. أمّا في جزئها المتعلّق باستزلام تلك الشّريحة فيمكن اعتبار أنّ تضاعف أعدادهم بعد الثّورة تعبير عن الشّعور بافتكاك الاعتراف من طرف النّظام وشعور بفرض الذّات وتحقيق انتصار على حالة الإقصاء والتّهميش،

16 - التّيزاوي، حمّادي، «الحساسيّة الاجتماعيّة المفرطة لاقتصاد محلّي هش وغير مهيكل»، في جماعي الثّورة التّونسيّة، القادح المحلّي، الثّورة التّونسيّة تحت مجهر العلوم الانسانيّة»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، بيروت 2014، ص. 222.

فلطالما ردّد أولئك عبارة أنّنا «نحن من أنجز الثّورة، ولو لا البوعزيزي لما تحرّرتم أنتم».

ولعلّ هذا الخطاب يخفي نزعة من ردّة الفعل والاستغنام والانتقام من النّظام الذي امتهنهم. فلطالما تمّ استعمالهم عنوة كمخبرين لأجهزة البوليس مقابل التّساهل معهم في كسب قوتهم، وجرت العادة أنّ من يرفض تتمّ مضايقته ومنعه ومصادرة بضاعته. وفي أغلب الأحيان فإنّ الباعة المتجوّلين يتمّ زرعهم من طرف أجهزة الأمن للتّعاون معها في المراقبة والوشاية... لذلك فإنّ حالة البوعزيزي لا يمكن تنزيلها ضمن حالة الهامشيّة فقط بل أبعد من ذلك وأعمق، فهي تعبير عن حالة الهشاشة، باعتبار أنّ الهامشي يكون قد اتّخذ موقفا وموقعا مضادّين تماما للنّظام بينما الفئة التي ينتمي إليها البوعزيزي هي فاقدة لتلك الإمكانيّة حتّى في حدّها الأدنى، لذلك فهي تتّسم بالهشاشة المبنيّة على الهامشيّة القصوى بفعل التّهميش الشّامل[17]. وحينئذ فإنّ البوعزيزي ومن شابهه من المتّصفين بالهشاشة هم دوما تحت الضّغط والمساومة والتّوظيف وهي الوضعيّة الأكثر مأساويّة وامتهانا وافتقارا للكرامة، وأكثر تعبيرا عن المعاناة الإجتماعيّة من وضعيّة الهامشيّين. ورغم ما يتّسم به هذا الواقع من بؤس وقتامة بالنّسبة إلى الفئة التي يمثّلها البوعزيزي يبقى «الاقتصاد غير المهيكل هو الأمل الكبير الذي تخلقه استماتة هذا النّوع البسيط من الباعثين الاقتصاديّين من المقاولين الصّغار على النّجاح في عالم التّجارة والصّناعة على الرّغم من محدوديّة الامكانات الماديّة والمعرفيّة والخبراتيّة التي ينطلقون منها، ما يعني في الواقع أنّ عددا كبيرا من التّونسيّين الفقراء قادر على رفع تحدّيات جسيمة لتحقيق أحلامه في ملكيّة مؤسّساته وأدوات عمله بصفة متمّمة للشّروط القانونيّة وفي امتلاك رأسمال ولو كلّفه ذلك تضحيّات كبيرة»[18]. ولكن هل أنّ هذا كفيل بأن يجعل منهم محرّكا للثّورة؟ وهل يمكن أن تمثّل وضعيّة البوعزيزي حالة ثوريّة؟

من خلال دراسة الحركات الهامشية، يتبين أن هذه الحركات ليست لها أهداف استراتيجية وليست لها برامج محددة. فهي تتفاعل مع الأحداث من موقع الإنفعال ومن تكيفها مع المتغيرات الظرفية، كما أن الهامشيين في تونس كانوا دوما ضحية الأسلوب الأمني الذي تعتمده السلطة في التّعامل معهم والحد من نشاطهم وتقييد حركتهم ولكن رغم ذلك فإنّهم مثلوا قوة تعبئة مضادة. فقد برز دورهم بنفس الحدّة

17 - Thomas, Hélène, Les vulnérables …, op. cit. p. 13.

18 - التّيزاوي، حمّادي، «الحساسيّة الاجتماعيّة المفرطة لاقتصاد محلّي هش وغير مهيكل»، سبق ذكره، ص. 222.

والحجم في انتفاضة الخبز 1984 في كامل البلاد التّونسيّة حيث كانت فئات الهامشيين الأكثر حضورا وفاعلية إلى الحدّ الذي تجاوز فيه حضور السّياسيّين والنّشطاء الحقوقيّين والمثقّفين. هذا ما تكرّر فعلا خلال ما يسمّى بـ«ثورة الحرّية والكرامة»، وليس أدلّ على ذلك من أنّ ضحايا الرّصاص الذي واجهت به قوى البوليس الانتفاضة لم يكونوا من السّياسيّين ولا من الحقوقيّين ولا من نشطاء المجتمع المدني، بل كانوا جلّهم من الفئات الهامشيّة والمهمّشة أوالتي تعيش أوضاعا اجتماعيّة هشّة. فعادة ما تكون الفئات الهامشيّة غير المنتمية هي المحرّك الأساسي للانتفاضات الشّعبيّة، فمن بين مئات الضّحايا الذين سقطوا برصاص النّظام القديم في انتفاضتي 1984 ثمّ 2011 لا نجد المناضلين السّياسيّين والحقوقيّين والنّقابيّين يمثّلون العدد البارز بل نجدهم يمثّلون حالات استثنائيّة ومحدودة جدّا مثل استثنائيّة المناضل السّياسي اليساري الفاضل ساسي (03 جانفي 1984) والمناضل الحقوقي والنّقابي والأستاذ الجامعي حاتم بن الطّاهر (12 جانفي 2011).

إن الفئات الهامشية تستطيع أن تؤثر في سير الأحداث وخاصة في سلوك الشرائح الاجتماعية القريبة منها، وهم المنتمون إلى فئة العمال والموظفين وصغار التجار والكادحين من أشباه البروليتاريا الحضريّة الرّثّة... وهو ما حصل بالفعل في انتفاضة 17 ديسمبر 2010 حيث أنّهم شكلوا قوّة اجتماعية هائلة ساهمت في الدّفع بمسار الانفجار الاجتماعي إلى نتيجة 14 جانفي 2011.

لقد أثرت هذه الفئات المحرومة والمهمشة تأثيرا بالغا في مجرى الأحداث السّياسية والتعبير عن غضبها إزاء أوضاعها السّيئة والاستفادة من توتر الأوضاع والفتن الكبرى، إذ أنها اتسمت بالاندفاع والاستماتة في سبيل نصرة قضاياها. ولكنّها تبقى دوما سندا مؤقتا وغير مأمون الجانب، لأنّها يمكن أن تتخلّى في أيّة لحظة عن الحالة الثّوريّة أو عن استراتيجيّة الحراك الاجتماعي، لأنّها محكومة بالوعي والسّلوك الهامشيّين. فمن غير السّليم بالنسبة إليها أن تنضبط لبرنامج يخضع إلى قيادة وتسيير ومراحل تنفيذ واستراتيجيا عمليّة، بالإضافة إلى كونها منفعلة بالأحداث أصلا وليست حاملة لبرنامج أو تصوّر حركي يمكن أن تكون فاعلة من خلاله في الشّأن العام. وعلينا أن نتذكّر جيّدا هنا أنّ العديد من عناصر تلك الفئات التي كانت تتظاهر نهارا وتساند الانتفاضة وتواجه رصاص البوليس وترفع شعار «التّشغيل استحقق ياعصابة السّراق» و«شغل حريّة كرامة وطنيّة»، سرعان ما يتحوّل بعضهم أو أغلبهم إلى لصوص ويكوّنون عصابات نهب وسرقة للمتلكات العامّة والخاصّة ليلا. ولقد أدرك أعوان النّظام السّابق

أنّ معالجة الأحداث يمرّ عبر إخضاع تلك الفئات أو تدجينها أو مساومتها بأيّ مكسب حتّى وإن كان مؤقّتا. لذلك فقد اتّجهت الحكومة الأولى بعيد 14 جانفي 2011، (وهي التي كانت تمثّل امتدادا للنّظام المتداعي للسّقوط) إلى معالجة أوضاع الفئات الهامشيّة التي تعبّر عنها الفئات الهشّة غير المصنّفة، وذلك باعتماد نظام التّشغيل المؤقّت والهش المعروف بـ«الحضيرة» الذي كانت كلفته باهضة على المال العام دون أن يقدّم حلولا جذريّة ومنسجمة مع المطالب الفعليّة للثّورة.

نتذكّر جيّدا أنّه بمجرّد أن تمّ اعتماد آليّة التّشغيل هذه رغم هشاشتها وعيوبها فقد تمّ إخماد التّحرّكات أو على الأقلّ شلّها أو توجيهها بشكل معاكس لمسار الثّورة، وقد سجّلنا ميدانيّا أنّ العديد من الفاعلين السّياسيّين والنّشطاء الذين سعوا إلى تنبيه «شباب الثّورة» بخطورة هذه المعالجة، وبأنّها معالجة تواكليّة وغير منتجة وغير إدماجيّة أصلا في منظومة التّشغيل وإنّما هي مجرّد مسكّنات، إلاّ أنّهم لم ينجحوا في إقناع الآلاف من تلك الفئات بالعدول عن الإلتحاق بسوق «الحضيرة» المؤقّت، كما نتذكّر أنّ كلّ من اجتهد في توضيح ذلك تعرّض إلى النّبذ والطّرد والإهانة وأحيانا التّعنيف تحت مبرّر أنّه يجحد عليهم ما بذلوه وينفي عنهم حقّهم في «حصاد الثّورة»... وكأنّ ثورة الحرّية والكرامة اندلعت من أجل الحصول على هذه المسكّنات.

لقد حصل هذا بالخصوص في مدينة القصرين التي سقط فيها أكثر عدد من القتلى في المواجهات بين المنتفضين وأجهزة القمع البوليسي. حصل في المدينة التي أعطت الشّهداء ولكنّها نالت التّشغيل وفق نظام «الحضيرة» مقابل دماء أبنائها. لقد كانت الصّورة مشوّهة وغير متجانسة إطلاقا مع ما كان يتطلّع إليه أبناء الجهة. فبقدر ما وجدت حقنة «الحضيرة» المسكّنة مكانا لها بين جمهور واسع من أبناء الجهة بقدر ما كان البعض مدركا لكونها أداة من أدوات القوى المضادّة للثّورة فردّدوا شعار «يا قصرين يا حقيرة بعتي الثّورة بالحضيرة». وقد كتب هذا الشّعار على بعض جدران المباني العامّة وعلى الجدار المحاذي للقوس الذي يوجد في المدخل الشّمالي للمدينة (على الطّريق المؤدّية إلى تونس).

إنّ انضمام الهامشيّين إلى الثّورة ليست حالة استثنائيّة إطلاقا ولم تكن خاصيّة مميّزة لانتفاضة التّونسيّين، ولم تكن منزلتهم بين جمهور المحتجّين استنساخا لمنزلتهم في حالة الهدوء الاجتماعي بقدر ما كانت تعبيرا عنها في حالة غير هادئة وحينئذ فإنّ شأنهم سيكون بالضّرورة غير الشّأن المعتاد، لأنّهم بفعل حالتهم غير الاندماجيّة من

منظور قانوني يجدون أنفسهم أكثر انسجاما مع حقيقة الاحتجاجات التي تعبّر عن الحالة اللاّقانونيّة التي تمثّلها الانتفاضة او الثّورة أو العصيان المدني[19]. لأنّهم يجدون في كلّ ذلك المجال الحقيقي الذي يعبّرون فيه عن وجودهم ويفرضون فيه الاعتراف بهم، بالرّغم من أنّ هذه الأحداث لم تكن ضمن تطلّعاتهم أو استراتيجيّتهم الاجتماعيّة ولا هي من صلب أفكارهم أو أهدافهم أصلا. لأنّهم يمثّلون دوما حالة انتظاريّة غير مؤطّرة وغير قابلة للتّأطير أو التّوجيه إلاّ وفقا لما ينسجم مع مصلحتهم الفرديّة المعمّمة[20]. ومع ذلك فإنّ واقع الحال في الموضوع قيد التّناول أثبت أنّهم سرعان ما تحوّلوا إلى وقود في معركة أخذت عنوان الحريّة والكرامة، ولكنّه عنوان حمّال تأويلات وقراءات متعدّدة إلى حدّ التّباين. فقد اتّضح أنّ الحريّة والكرامة لهما سقف وحدّ أقصى من التّحقّق عند هؤلاء يختلف عن سقف الكرامة والحريّة عند الآخرين، لذلك نجد من بين المنتفضين ضدّ النّظام القديم فئات منتشرة في كامل البلاد التّونسيّة اكتفت بتحصيل موطن شغل وفق نظام «الحضيرة» واعتبرتها مكسبا ثوريّا في معركة الحريّة والكرامة. في الوقت الذي يعتبره آخرون أنّه عمل من صلب الفعل المضاد للثّورة وانصياع للطّريقة التي عالج بها أعوان النّظام القديم أوضاع المهمّشين واعتمادها كآليّة لترويضهم من أجل الانقلاب على المسار الثّوري بدءا بإخماد العمل الاحتجاجي وإضعاف جماهيريّته بشكل سلس ومرن.

لقد أثبتت أغلب المدوّنات حول الثّورات التي عرفتها الانسانيّة بشكل عام أنّ هذه الفئات المهمّشة لها رغبة دائمة في الخروج على كل سلطة جائرة وفي معارضة كلّ نظام متسلّط سواء كان محلّيّا أو في نطاق قوى الهيمنة الخارجيّة[21]، لكن التّاريخ أيضا سجّل أنّهم لم يتركوا مآثر ثوريّة وإنجازات حقيقيّة يمكن أن تكتب لصالحهم في

19 - Bertho, Alain, Le temps des émeutes, Paris, Bayard, 2009, pp. 58-59.

20 - لقد كان دور الهامشيين بارزا في التحركات الشعبية التي تصدت للظلم والاستبداد وقد برز ذلك في الثّورة الصّينيّة بشكل لافت فقد أدرك ماوتسي تونج أهمية الدور الذي من الممكن أن تقوم به البروليتاريا الرثة والكادحين الهامشيذين في تأجيج الثورة، فقد ذهب إلى أن وضعية الصين كمستعمرة، وشبه مستعمرة قد أوجدت جمهورا كبيرا من العاطلين عن العمل في أرياف الصين ومدنها وقد اضطر كثير منهم لممارسة أعمال غير شريفة لكسب قوتهم، بفعل حرمانهم من الوسائل الشريفة، ومن هنا وجد قطاع الطّرف والصعاليك والشحاذون والعاهرات وكثير من محترفي الأعمال الخرافية. إن هذه الفئة الإجتماعية هي فئة متذبذبة فإن جزءا منها يمكن أن تبتاعه القوى الرجعية بسهولة في حين أن الجزء الآخر يمكن أن ينضم إلى الثورة وهؤلاء الناس تنقصهم روح البناء، وهم أقدر على التخريب منهم على البناء وإذا ما انظموا إلى الثورة فإنهم يصبحون مصدرا لنزعة العصابات المتنقلة والأفكار الفوضوية في الصفوف الثورية فينبغي إذا أن نعرف كيف نعيد تكوينهم وأن نحذر نزعتهم التخريبية».

21 - إذا عدنا إلى ما حصل في فرنسا، «فعلى إثر هزيمة فرنسا ضد ألمانيا سنة 1870 لعب فتوات «مونمارتر وأوباشها» دورا بارزا في إثناء ثورة كومونة باريس سنة 1871 كما كان لشطار هذه المدينة ومشرديها وبغاياها دورا هاما في تحرير العاصمة من الهيمنة النازية خلال السنوات الممتدة من 1940 إلى 1944 حتى وصل الأمر إلى تسمية هؤلاء المقاومين في الخفاء بجيش الظلال

مدوّنة الفكر الإنساني، لأنّهم لا يقومون بأيّ شيء إلاّ في نطاق هامشيّتهم، وإن خرجوا على المنظومة بشكل عام فلا يمكن أن يكون خروجهم إلاّ في إطار الهامشيّة التي تطبع مناخهم الاجتماعي وفضاءهم الفكري الخاليين من أيّ تطلّع إلى الإستمرار في الفعل الذي يمكن أن يفضي إلى تغيير جذري.

يميل الدارسون للثّورات بوجه عام إلى القول بان العنف قد أصبح جزءا لا يتجزّأ من الموقف الثوري أو هو مكوّن أساسي من مكوّنات الفعل الثوري، ولكن بعض هؤلاء الذين يعتبرون العنف جزءا متكاملا من التغيير الثوري، لا يعتبرون كل أعمال العنف هي أعمال ثورية. فغالبية أعمال العنف لا تدعم الثورة، لأنّ درجة التغير الإجتماعي لا يمكن أن تتحدد حتما بارتفاع درجة العنف ومنسوبه، بل يمكن أن يكون العنف مجرّد انعكاس لنزوع بعض المجتمعات أو المجموعات صلبها إلى السّلوك العنيف. وهو ما عبّرت عنه مظاهر العنف التي كانت تتّجه عكس الطّابع السّلمي لثورة التّونسيّين وعكس مدنيّتها التي استبطنت العديد من قيم الحداثة التي أنجزتها العبقريّة الانسانيّة وشروط التّحديث التي عبّرت عنها مؤسّسات الدّولة الوطنيّة رغم خضوعها لنظام حكم تسلّطي طوال عقود متتالية. لذلك فقد انحرفت العلاقة التي تربط الثّورة بالعنف لتأخذ منحى آخر لا يعبّر عن دور العنف في إحداث التّغيير الثّوري. بل إنّ هذه العلاقة المنحرفة تحوّلت إلى أداة أساسيّة ضدّ التّحرّر لأنّها وردت في شكل ردّة فعل على تجاوزات النّظام السّائد وعلى أدواته القمعيّة وبنفس الأسلوب الانفعالي الذي لا يحمل أدنى قيمة من قيم الحرّية والتّحرّر. وفي الغالب فإنّ انحراف العلاقة بين العنف والثّورة يأخذ منحى مضادّا لما ينبغي أن يأتيه العنف من أجل مبادئ الثّورة.

تذهب حنّا أرندت في تحليل لما يشبه موضوعنا إلى أنّ العنف لم يعد هو الوسيلة الأكثر كفاءة لوصف ظاهرة الثورة كوسيلة للتّغيير، إننا نستطيع أن نتحدث عن الثورة فقط حين يحدث تغيير. يعني مع ظهور بداية جديدة والدّخول في طور جديد، وحين يستخدم العنف لإقامة شكل جديد تماما من أشكال الحكم، وحين يؤدي إلى بناء كيان سياسي جديد تماما، وحين يؤدّي إلى التحرر من القهر وازدهار الحرية[22].

في حالة موضوعنا قيد التّناول، جسّدت العلاقة المنحرفة بين العنف والثّورة تلك الصورة التي رأينا فيها الجماهير التي تأتي من المناطق الداخلية المهمشة نحو مركز

22 - أرندت، حنّا، في الثّورة، ترجمة عطا عبد الوهّاب، المنظّمة العربيّة للتّرجمة – مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت 2008، ص.ص. 174-165. نجد هذا التّحليل أيضا لدى حنّا أرندت في:
Arendt, Hannah, Du mensonge à la violence, Paris, Presses Pocket, 1989, p.82.

المدينة للمطالبة بحقها في الانتماء إلى المجتمع الكلّي الذي لم يستطع أن يدمجهم في بنائه، وهي أبسط الحقوق التي لم يجدوا لها سبيلا للتّحقّق ولكن في المقابل تظافرت السّياسة والإقتصاد وإقصائيّة المجتمع على حرمانهم منها. لقد قامت هذه الفئات بالثأر للكرامة من خلال إتلاف وحرق الإدارات الرسمية من بنايات ومقرات العمادات والمعتمديات والولايات ومقرات الحزب الحاكم. حتى من كانوا سواعد الحزب الحاكم لم يسلموا من الإهانات والسب والشتم والضرب، وأطردوا من مواقع اختبائهم ولم تحمهم إلا عربات الجيش أو عصبيّة الرّحم. فهذا العنف الصادر من المضطهدين على المضطهدين (فكلاهما مضطهد من طرف النّظام) هو العنف المتراكم لسنوات عديدة، إنه عنف من أجل الثأر لأنفسهم من الحيف الاجتماعي والظلم وهو «تعبير شامل اجتمع عليه الثائرون من جنوب تونس إلى شمالها وتجسيد لممارسة الحق في استرداد ما سرق من الكادحين، حقّهم في الثروة الوطنية والعدالة. غير أنّ هذا العنف في غالبيّته لم يوجّه إلى العنوان الصّحيح لأنّه لا يستطيع أن يطوله باعتبار أنّه كان من المفروض أن يوجّه إلى أعوان النّظام الفعليّين الذين نهبوا البلاد واستفادوا من زبائنيّتهم معه واستعملوا آليات السّلطة والحكم للاستئثار بمقدّرات البلاد والنّصيب الأوفر من الثّروة الوطنيّة على حساب أصحاب الحق الفعليّين، وهم الكادحون المنتجون للثّروة والبناة الحقيقيّين للبلاد. وأمام عجزها عن الوصول إلى هذا الهدف فإنّ يد العنف طالت أفرادا من نفس الطّبقة الاجتماعيّة للمنتفضين وحتّى من نفس الشّريحة الاجتماعيّة ولكنّهم من عسسة النّظام. أولئك الذين جنّدهم النّظام لحمايته وحراسته والدّفاع عنه، وهم يمثّلون الجدار المتقدّم لحماية النّظام والسّيطرة على المجتمع. ولكنّهم أدركوا في النّهاية أنّهم يحرسون نظاما لايعبّر عن واقعهم الاجتماعي بقدر ما يضطهدهم ويوظّفهم مقابل الحدّ الأدنى من الكسب والأمان المادّي والاجتماعي، ولذلك فقد تحمّلوا العنف الموجّه أصلا إلى رموز النّظام والقيادات السّياسيّة للحزب الحاكم. ولعلّ من بين عناصر استثنائيّة الثّورة السّلميّة في تونس أنّها سلميّة ولكنّها بالقدر الذي لم يوجّه فيه العنف إلى من ثار ضدّه المهمّشون وتوقّف في حدود بعض رموزه السفليّة (وليست القاعديّة) وحماته المتقدّمين في الدّفاع عنه وبعض مؤسّسات الدّولة التي ليست هي موضوع الثّورة ولا هدفها أصلا بل تحمّلت تبعات النّظام الذي يسيّرها. فمن العناصر التي تعبّر عن استثنائيّة الثّورة التّونسيّة أنّ العنف المحدود فيها لم يتجاوز الحدود الاجتماعيّة لنفس الطّبقة ولم يتجاوز الحدود الجغرافيّة التي تمتدّ فيها الأحياء الشّعبيّة وأحزمة الفقر والتّهميش.

ليست المرّة الأولى التي يبرز فيها دور الفاعل اللاّمنتمي في مسار الانتفاضات

الشّعبيّة بدءا بمقدّمات الانفجار الاجتماعي وصولا إلى الفعل الجماهيري الحاشد الذي يرقى إلى مستوى الانتفاضة أو الحركة الاحتجاجيّة. بل لقد شهدت انتفاضة الخبز 1984 بروزا مهمّا لهذا الفاعل الذي لم يكن نقابيّا صرفا ولا سياسيا خاصا، ولكنّه ينتمي إلى فضاء عام وشامل ومنفلت من إمكانيّة التّصنيف باعتبار أنّ الفاعل المنتمي هو فاعل مصنّف بالبداهة. ولكن العلامة الاستثنائيّة في عودة الفاعل غير المصنّف في انتفاضة 17 ديسمبر هو تجاوزه للحدود التي وقف عندها في انتفاضة الخبز التي اكتفت بالعودة إلى نقطة ماقبل توفّر عنصر إثارة الاحتقان والاحتجاج دون أن تظفر بأيّ تغيير على أيّ مستوى كان، كما تجاوز كذلك الحدود التي وقف عندها الفاعل المنتمي في انتفاضة الخميس الأسود يوم 26 جانفي 1978 التي اكتفت بخلق أزمة في علاقة بشرعيّة السّلطة القائمة آنذاك وبتنبيه النّظام إلى فشل السّياسية الاقتصاديّة ومنوال التّنمية، لذلك فإنّ تطلّعاته بعد 17 ديسمبر 2010 تجاوزت حدود كلّ المحطّات السّابقة لتصل إلى مستوى المطالبة بإسقاط النّظام.

لقد كانت انتفاضة 1984 مجرد ردّة فعل من الفئات المحرومة سرعان ما هدأت ورجعت الأمور إلى نصابها ما إن تراجعت السّلطة عن قرارها أو عدلت فيه حتّى وإن كان ذلك بعد سقوط الضّحايا من التّونسيّين. وردّة الفعل هذه عادة ما تكون محدودة في الزمن، لأنّها تتوقف بمجرد الاستجابة لمطالب المنتفضين أوالمبادرة بقمعها وإجهاضها في المهد[23]. فأهم شيء تميزت به هذه الحركات الانفعاليّة هو غياب الفعل التاريخي وغياب الهدف الحاسم أو الأهداف الإستراتيجية التي بواسطتها تتجاوز المصلحة الآنيّة لتستمر في المستقبل. فهي إذن مجرد ردود فعل ضعيفة تنتفى عنها سمات الحركات الاجتماعية البديلة التي تحمل تصورا متكاملا للخلاص من التبعية وإقامة العدالة الاجتماعية وإرساء التحديث[24]. ومع ذلك فإن العنصر الاستثنائي الذي ميز انتفاضة 17 ديسمبر 2010 هو ظهور ذلك الفاعل اللامنتمي في صيغته الجماعيّة كما الجسد الذي يقود نفسه دون الاهتداء بأيّة قيادة وفي شكل موجة متجانسة في مستوى التّحرّكات وصياغة المطالب والشّعارات على مستوى كامل البلاد، وكلّ هذا حقّق ما لم تحقّقه التّنظيمات السّياسيّة والمدنيّة طيلة عقود من النّضال في المنتديات والمعارضة الوديعة لنظّام متسلّط. فما حقّقته الحركة العفويّة والانفعاليّة للمهمّشين غير المنتمين هو إسقاط ألوهيّة الدّولة وإضعاف صورتها المضخّمة، وقد تجلّى ذلك في عجزها عن توقع

23 - بن يوسف، الطاهر والقلالي، محمد المختار،القوى المضادة للثورة في تونس: السبسي قائد الباجي نموذجا، مطبعة فن الطباعة، تونس 2013، ص. 14.

24 - Touraine, Alain, la voix et le regard, Paris, Seuil, 1980, p.45.

فعل الأفراد والمجموعات ثم عجزها عن التصدى لهذه الموجات البشرية ولم تستطع منعها من إتلاف وحرق رموزها ولم تنفع أدوات التواصل الهشة في التّوقّع استباقيّا ما ستؤول إليه الأحداث من أجل إحباط الانتفاضة. فقد بدأ مسار التأطير في الانهيار منذ احتداد الأزمات الاجتماعية وإفلات عدة ظواهر عن رقابة الدولة كالنزوح والسّكن الفوضوي وانتشار الأحياء العشوائيّة وعجزها عن توفير الخدمات الصحية والتعليم والهياكل المناسبة لاندماج الفئات الهامشية المطحونة المعرضة لكافّة أنواع الأمراض كافة وإلى السقوط في هاوية جميع أشكال السلوك الانحرافي مثل الدعارة والاتجار بالمخدرات.

كان المناخ السياسي السائد زمن النّظام القديم منفعلا بما يحدّده النّظام الاستبدادي بما فيه من احتكار للقرارات وتحكّم في الخريطة السّياسيّة وسيطرة على المشهد السّياسي وملئه بالقوى الموالية بما فيها الأحزاب المعارضة المعترف بها وخاصّة منها الأحزاب الممثّلة في البرلمان آنذاك والتمكّن من السّيطرة على المشهد السّياسي وتحديد سبل النشاط[25]. وهذا ما خلق نوعا من المعارضة المستكينة الفاقدة لقوّة المبادرة وحتّى لإمكانيات المساهمة في تنشيط آليّات التطور السّياسي واكتساب القدرة على التأطير والتّعبئة. وهذه الوضعيّة التي انتهت إلى خلق فراغ بيّن من الفاعلين الحركيّين الذين كان من المفروض أن نجدهم يحدّدون مسار الانتفاضة قبل اندلاعها وفي الأثناء وحينما تفضي إلى نتائجها السّياسيّة والاقتصاديّة. لذلك فإنّ انهيار ألوهية الدولة لم يكن نتيجة تدخّل الفاعلين السّياسيّين الذين كان دورهم باهتا في البداية إن لم يكن في العديد من المناسبات تدخّلا مضادّا للثّورة منذ البداية[26]. بل كان بفعل نشطاء المجتمع المدني رغم أنّه كان بمثابة الوحدة العاجزة بفعل المحاصرة والتّدجين[27]، وكان أيضا بفعل الهامشيين الذين ملأوا الشوارع ولم يقبلوا التحول إلى قوة تستفيد منها المعارضة لأنّ تطلّعاتها لم تكن منسجمة مع أيّ شعار أو برنامج سياسي، فقد كانت رافضة منذ البداية لعملية التأطير لأنها رأت فيه تكبيلا لفعلها. وهكذا يمكن أن

25 - Hibou, Béatrice, La force de l'obeissance: Economie politique de la repression en Tunisie, Med Ali – R.M.R. Editions, Tunis – Sfax 2011. pp. 101- 104.

26 - من بين تلك الأحزاب التي شكّكت في الانتفاضة واعتبرتها عملا تخريبيّا وربطتها بالتّهويل الاعلامي الذي تقوده أجهزة إعلاميّة «معادية لتونس» نذكر حزب الوحدة الشّعبيّة، وحركة الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين، والحزب الاجتماعي التّحرّري والاتّحاد الدّيمقراطي الوحدوي.

27 - إذا كانت الاحتجاجات الأولى في المناطق الداخلية عفوية وغير منظمة فإن قوى سياسية وجمعياتية مضطهدة، ونقابية منفلتة إلى حد ما من سيطرة القيادة المركزية للإتحاد العام التونسي للشغل سرعان ما تلقفتها رغم ضعفها التنظيمي وأوصلتها إلى المدن الكبيرة حيث الكثافة الديمغرافية والثقل السياسي والثقافي النسبي للمعارضة.

نقرأ الأحداث من وجهة نظر جديدة وهي انتصار الفئات الهامشية التي لم تكن تدرك قوتها إلاّ عندما أحدثت رجّة في النّظام الحاكم وأفقدته توازنه، كما أنّها لم تكن تدرك بأنّها تحمل فعلا هدفا رغم ما يتداول عن عفوية المظاهرات والتحركات التي قامت بها. العفوية هنا غلبت كل الإيديولوجيات وأطاحت برأس النظام. لأنّ الفاعل كان هامشيا ولكن الفعل لم يكن كذلك.

لم تكن الإنتفاضة مؤطرة سياسيّا لأنّها كانت خالية من الشّعارات الحزبيّة كما لم تتقدّمها أيّة قيادة سياسيّة. وحتّى شعاراتها السّياسيّة فإنّها نابعة من تطلّع الفاعلين إلى قيمة المواطنة بالإضافة إلى كونها وليدة الفعل الاجتماعي في حقله السّياسي (باعتبار أنّ الفعل الاجتماعي يفرز خطابا يحمل مضمون الحقل الذي ينشط فيه) لذلك نجد بعض الشّعارات التي تحمل عنوان المسألة السّياسيّة (المطالبة بالدّيمقراطيّة) لأنّها مرتبطة بالشّعارات التي تحمل مضامين البند الاجتماعي (التّشغيل والعدالة الاجتماعيّة).

ثانيا . سطحيّة المسار الانتقالي وإعادة بناء الواقع السّياسي

1 - الفراغ المؤقّت وإعادة تشكّل الحياة السّياسيّة

لقد قطعت الحركات الاحتجاجية في تونس مع الخصائص التّاريخيّة والسّمات الكلاسيكيّة للثّورات والانتفاضات (بقطع النّظر عن التّسمية الصّحيحة لما حدث) وطرحت خصائص جديدة مثّلت موضوعا يتناوله الجميع بنفس النّظرة التي ترى فيها ملهمة لكلّ الحركات الاحتجاجيّة والانتفاضات التي عمّت بقاعا عديدة من العالم بُعيد انتفاضة التّونسيّين. من ذلك أنّ هذه الانتفاضات أثبتت جدوى النموذج الإعلامي الجديد بقدرته العالية على تداول المعلومة وتغطية الأحداث. هذا النموذج الإعلامي، تلخّص في المواقع الاجتماعية الأكثر شعبية على الشبكة الالكترونية كالفايسبوك وتويتر. إذ تعتمد هذه الوسائل المعلوماتية الرقمية الحديثة على التحرر من الأساليب البيروقراطية التي تولي أهمية للعلاقات المركزية العمودية وتطرح نموذجا جديدا تهيمن عليه العلاقات الأفقية التي تيسّر عمليّة التواصل. وهو ما سهّل عملية التعبئة والتنسيق السريعين والتعريف بالقضية خارج النطاق الوطني[28]. ممّا يعني أنّ أحداث الانتفاضة في تونس تجاوزت النّمطيّة وخرجت من فاعليّة المنظومة إلى فاعليّة الشّبكة واستوعبت عناصر تحديديّة وتفاعليّة جديدة لم تستوعبها الحركات

28 - الحسيني، ياسر الحراق، «الثورة التونسية: الخصائص ومؤشرات النجاح»، محرّك البحث الاخباري مغرس، 29/01/2011، www.maghress.com

الاحتجاجيّة سابقا[29]. ورغم خروجها على النّمطيّة فإنّ انتفاضة التّونسيّين التي لم تكمل الشّهر من الزّمن فرضت تغييرا سياسيّا على الأقلّ مع أنّ أساسها اجتماعيّ. بيد أنّ الثّورات حتّى وإن كانت ذات طابع اجتماعيي فإنّها غالبا ما تفرض تغييرا سياسيّا، لأنّ تحقيق الأهداف الاجتماعيّة للثّورات يبدأ بتغيير النّظام السّياسي الذي أنتج واقعا اجتماعيّا رفضته فئات عريضة من المجتمع وانتهت إلى الثّورة عليه. لذلك فإنّ انتفاضة التّونسيّين التي تجاوزت النّمطيّة المعمّمة للثّورات لم تصل إلى مستوى نمطيّة هذه الثّورات في إحداث تغييرات جذريّة وحاسمة على المستوى السّياسي بالشّكل الذي يعتلي فيه الثّوريّون سدّة الحكم ويمسكون بالسّلطة، لأنّها بقيت دون هذه النّمطيّة ولم تتجاوزها إلى درجة أرقى من الانجاز الثّوري بقدر ما فرضت بالكاد مسارا من إعادة تشكّل المشهد السّياسي والخريطة الحزبيّة بما يسمح لكلّ الهيئات والأحزاب السّياسيّة المرتبطة بالنّظام القديم سواء منها المعارضة أو الموالية، القانونيّة أو المحظورة، العلنيّة أوالسّريّة، أن تساهم في تكوين المشهد السّياسي الجديد دون أن تنجز أيّ عمل ثوري يقطع مع مقوّمات الواقع السّياسي القديم[30]. وحتّى الحزب الذي كان يحكم زمن النّظام القديم لم يجد إرادة ثوريّة تمنعه من العودة رغم حلّه بصفة قانونيّة[31]، باعتبار أنّ عقوبة الحلّ شملت الشّخصيّة المعنويّة والاعتباريّة للحزب ولم تشمل الشّخصيّات الطّبيعيّة والماديّة للمنتمين إلى الحزب، في الوقت الذي لا تزال فيه بنيته الاجتماعيّة ورصيده البشري في منتهى التّماسك والفاعليّة على مستوى الواقع السّياسي.

عادة ما نجد تأكيدا من طرف الباحثين على أنّه لا يمكن أن نفهم الأحداث الثّوريّة الكبرى إلاّ بعد عقود أو حتّى قرون من الزّمن، لأنّه من الأفضل إلى الباحث أن تكون بينه وبين الأحداث مسافة معقولة[32]. وبقطع النّظر عن مدى صواب هذا الرّأي أو المبالغة فيه[33]، فإنّ لا نمطيّة الثّورة التّونسيّة يفيدنا في عدم السّقوط في المواقف

29 - حرب، علي، ثورات القوّة النّاعمة في العالم العربي، من المنظومة إلى الشّبكة، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت 2012، ص. 29.

30 - لقد تشكّلت المنظومة السّياسيّة القديمة بمشاركة أغلب الأحزاب السّياسيّة والمنظّمات الوطنيّة باعتبار توقيعها على الميثاق الوطني يوم 07 نوفمبر 1988، ومن ثمّ ترشيحها لزين العابدين بن علي للانتخابات الرّئاسيّة في 02 أفريل 1989. ولذلك يمكن اعتبار أنّ كلّ تلك الأطراف التي صادقت على الميثاق الوطني هي عناصر تكوينيّة للمنظومة السّياسيّة لما قبل «الثّورة».

31 - صدر حكم قضائي بتاريخ 02 مارس 2011 يقضي بحلّ التّجمّع الدّستوري الدّيمقراطي ومصادرة مقرّاته وأملاكه.

32 - التّيمومي، الهادي، خدعة الإستبداد النّاعم في تونس، دار محمّد علي للنّشر، صفاقس، 2012، توطئة الكتاب.

33 - هكذا علّق الهادي التّيمومي على قول الوزير الصّيني الشّيوعي شوان لاي، في عهد الرّئيس ماوتسي تونغ، «لا يزال من السّابق لأوانه إصدار حكم عليها» عندما سئل عن رأيه في ثورة 1789. أنظر توطئة كتاب خدعة الإستبداد النّاعم في تونس.

النّمطيّة ويمكن أن نتناول نتائج ما حدث في تونس رغم الخفايا والأسرار التي تكتنفه، لأنّ ما يظهر من نتائج كفيلة بأن تكوّن مادّة مهمّة للفهم والتّفسير والتّحليل والتّأويل إذا لزم الأمر. فالتّلاحق السّريع للأحداث فرض تسارع النّتائج، ولئن كانت نتائج ظرفيّة تتغيّر ملامحها مع كلّ منعرج إلاّ أنّها في مجملها، وعندما نتناولها في كلّيتها، يمكن أن تيسّر مهمّة المشتغل في علم الاجتماع في التّوقّع والاستشراف، ولكن يبدو أنّ الأمر في حالة تونس لا يتطلّب هذا الجهد الذّهني المضاعف باعتبار أنّ مسار إعادة تشكّل المشهد السّياسي يكاد يكون واضحا على الأقل في ملامحه العامّة من خلال ما تنطق به الأحداث ويرتسم على مستوى الواقع. وربّما مهمّتنا في هذا المستوى لا تتجاوز إعادة تناول هذه النّتائج حسب ما تتطلّبه نتائج العمل على أسئلة من فئة: كيف ولماذا. لأنّ هذا النّمط من السّؤال هو الذي يحدّد عمليّة البناء الذّهني وإعادة الصّياغة المعرفية للمعطيات الميدانيّة والخامات الوقائعيّة التي توفّرها الأجوبة عن أسئلة من نمط مختلف.

لا شكّ أنّه من بين المقوّمات الأساسيّة للثّورات بالمعنى الفعلي للكلمة أنّها تفرض تغييرا جذريّا على المنظومة برمّتها. نعني المنظومة التي كانت تشمل في إطارها حزب السّلطة والأحزاب التي كانت تعارضه تحت نفس النّظام. لأنّها كانت جميعها تتعايش بصفة جدليّة أو تتكامل بصفة نسقيّة اندماجيّة في تكوين نفس المنظومة الشّاملة وتحت نفس النّظام حتّى وإن بلغت الصّراعات أحيانا حدّها الأقصى وحتّى إن وصلت حدّ ممارسة الحزب الحاكم كلّ أساليب التّسلّط والاستبداد واستعمال أجهزة الدّولة في القمع، وحتّى إن بلغ الصّراع بالمعارضة إلى الحدّ الذي تحوّلت فيه إلى معارضة راديكاليّة في بعض الأحيان، فكلّ ذلك من باب التّفاوض على التّموقع في نسق السّلطة من داخل المنظومة الشّاملة وليست من خارجها. لذلك فإنّ ما كان ينبغي أن تنجزه الثّورة هي أن تغيّر المنظومة برمّتها وبشكل جذري بمن فيها من هؤلاء وهؤلاء وبمكوّناتها التي كانت في السّلطة والتي كانت تتكامل معها من خارج السّلطة لإكمال المنظومة، وهذا لم يكن ممكنا خلال وتيرة الأحداث المتسارعة التي فرضت نوعا من الجراحة التّجميليّة على النّظام القديم وإلباسه حلّة تضفي عليه مظهر النّظام الجديد. لذلك يمكن أن نعتبر أنّ إعادة تشكّل المشهد السّياسي ورد في مثل هذه الصّيغة ولم يرد في صيغة ثوريّة. كما نشير إلى أنّ إعادة بناء الواقع السّياسي لا يعني بأي شكل من الأشكال تغييره جذريّا. فإعادة البناء يمكن أن تتضمّن الكثير من سمات النّظام القديم، وهو أمر ليس بالجديد في علاقة بالثّورات.

تذهب حنّا أرندت في مثل هذه الزّاوية من التّحليل إلى أنّ سقوط الملكيّة في فرنسا لم يغيّر من العلاقة بين الحُكّام والمحكومين، بين الحكومة والأمّة، كما ظهر أنّه ليس هناك من تغيير في الحكومة يمكنه أن يجسّر الهوّة بينهما. إنّ الحكومة، وهي في هذا الصّدد شبيهة بسابقاتها، لم تكن للشّعب ولا بواسطة الشّعب ولكنّها في أحسن الأحوال من أجل الشّعب، وهي في أسوئها اغتصاب لسلطة ذات سيادة من قبل ممثّلين مزيّفين وضعوا أنفسهم في حال استقلال مطلق في ما يتعلّق بالأمّة[34]. وبالتّالي فإنّ التّشكّل الجديد للمشهد السّياسي انحصر في تبلور الخريطة الحزبيّة التي هي في الأصل قديمة متجدّدة ولكنّها انطبعت بحالة من الانفجار الحزبي الذي ساهمت فيه ظروف الحرّية المتاحة بشكل غير مسبوق. وحتّى بالنّسبة إلى إعادة صياغة بنية المفاهيم السّياسيّة فهي الأخرى لم تخرج عن هذه الحالة النّسقيّة المندمجة في بنية التّراث السّياسي القديم والمتواصلة على خلفيّة إعادة ترتيب الأدوار والمواقع بين تلك القوى الحزبيّة القديمة وتلك القوى الطّارئة على المراكمة التّاريخيّة. ودون ذلك فإنّ المسألة قد انحصرت في مجرّد تعهّد المعجم السّياسي التّقليدي المتداول أو صيانته منذ بداية الاستقلال والذي استثمره النّظام القديم بطوريه الكبيرين (الطّور البورقيبي والطّور النّوفمبري). لذلك فإنّ بنية المفاهيم السّياسيّة السّائدة منذ سقوط النّظام القديم كانت قد تشكّلت أصلا في إطاره ولم تنبثق بأيّ شكل من الأشكال عن المُنجز الثّوري في صيغته السّياسيّة. من هذا المنطلق فإنّ المطروح في متابعتنا الآنيّة لإعادة بناء الواقع السّياسي هو اختبار هذا المعجم المتداول بين مكوّنات المشهد السّياسي على محدّدات النّاموس الثّوري الذي يفترض أن يعطي معان ثوريّة وتجسيدا ثوريّا واستبطانا ثوريّا لمفاهيم مثل «الدّيمقراطيّة» و«الجمهوريّة» و«الانتخابات» و«التّداول على السّلطة» و«الفصل بين السّلط» و«سيادة القانون» و«المواطنة» و«حقوق الانسان» و«الحرّيات العامّة والفرديّة»... هذه المفاهيم التي نجدها طيلة ثلاث سنوات توشّح كلّ النّصوص الخطابيّة لأهل السّياسة.

نحن مجبرون على التّعامل مرّة أخرى مع خطأ شائع للمعنى المتداول حول مفهوم المجتمع السّياسي، وهو خطأ اقترفه أهل السّياسة ولكنّه أصبح رائجا بين أهل العلم والمعرفة بدءا بما نقرأه في الصّحف اليوميّة وصولا إلى ما نطالعه في بعض الكتب والأعمال الأكاديميّة. ومن هذا المنطلق فإنّنا أمام خيارين تفرضهما ضرورة التّعامل مع حقيقة المعجم السّياسي الذي تكوّن في سياق مجتمع الثّورة:

34 - أرندت، حنّا، في الثّورة، ترجمة عطا عبد الوهّاب، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت 2008، ص. 102.

• إمّا أن نتعامل مع هذا الخطأ بصفته المعطى الميداني الذي ينبغي التّعاطي معه علميّا ومحاولة فهمه والارتقاء به إلى مستوى البناء المعرفي باعتباره المادّة الخام التي نتناولها بالتّحليل، وحينئذ نكون بصدد الإنسياق وراء المعارف الشّائعة التي بُنيت من منظور التّداول العام والحس المشترك وهو أمر معقّد بالنّسبة إلى عمل يروم تأصيلا معرفيّا ومعالجة فكريّة ومعرفيّة لمادّة بحثه.

• وإمّا أن نتجاوز محدّدات المعطيات الميدانيّة وسلطتها الوقائعيّة باعتبارها الحقيقة الموضوعيّة وحينئذ يقع العمل في منزلقات الاسقاط النّظري الذي لا يمكن أن ينسجم بالضّرورة مع شروط الواقع وخصائصه ولا مع أهداف هذا العمل البحثي الذي يروم الإنطلاق من الخصائص الوقائعيّة والميدانيّة لمجتمع الثّورة.

لقد أكّد البعض من كبار علماء الاجتماع على أنّ للتّنبّه المنهجي أهميّة خاصّة في ميدان علوم الانسان، حيث أنّ الفصل بين الرّأي العام الشّائع والخطاب العلمي أصعب من أيّ مجال آخر. خاصّة وأنّ الانشغال بالإصلاح السّياسي والأخلاقي غالبا ما قاد علماء الاجتماع في القرن التّاسع عشر إلى الابتعاد عن الحياد العلمي، ولكنّ هذا الرّأي يذهب إلى أنّ علم اجتماع القرن العشرين يبقى، على الرّغم من تخلّيه عن طموحات الفلسفة الاجتماعيّة، بمعزل عن أمراض إيديولوجيّة من نوع آخر[35]. في المقابل يتغافل البعض عن الاقرار بأنّ «الألفة التي تربط الإنسان بمداره الإجتماعي تشكّل العائق المنهجي الأوّل أمام عالم الاجتماع، كونها تنتج باستمرار أوهاما من المفاهيم والنّظم وشروطا كافية لإعطاء هذه الأوهام مصداقيّة ما. وهنا لم يتخلّص عالم الاجتماع أبدا من السّوسيولوجيا العفويّة. ولذلك ينبغي أن يفرض جدلا لا هوادة فيه ضدّ البديهيّات المضلّلة التي تؤمّن بسهولة وهم المعرفة بثرائها الذي لا يمكن تجاوزه، وهو يجد صعوبة بالغة في الفصل بين التّصوّر والعلم. ذلك الفصل الذي يعبّر عنه عالم الفيزياء بالتضادّ الواضح بين المختبر والحياة اليوميّة، وهو ما لا يجده عالم الاجتماع في تراثه النّظري، كما أنّه لا يجد أيضا الأدوات التي تسمح له برفض اللّغة الشّائعة بما تحتويه من مفردات عامّة رفضا قاطعا»[36].

فبين إمكانيّة تناول مفهوم المجتمع السّياسي كما ابتدعه أنطونيو غرامشي ويعني به الدّولة ومؤسّساتها وهياكلها بما يعنيه من تناظر نزاعي مع فضاء المجتمع

35 - **Bourdieu, (P.), Passeron, (J.C .), Chamboredon (J.C.), Le métier de sociologue, Paris, La Haye, Mouton, 1973, p. 27.**

36 - **Ibid, p. 27.**

المدني كمكوّنين -كلاهما معا- للبنية الفوقية[37]، وبين إمكانيّة أن نتناوله كما يتداوله السّياسيّون، فإنّ ضرورة التّوليف بين المنطلقات الميدانيّة والمطارحات النّظريّة تفتح إمكانيّة استعمال مفهوم الخريطة السّياسيّة/الحزبيّة باعتبارها أساس تشكّل المجتمع السّياسي في صيغته الغرامشيّة وهي في الآن نفسه تستجيب للمعنى المتداول في الفضاء السّياسي. وللضّرورة المنهجيّة يمكن أن نعتمد التّصنيف الثّنائي المتداول في الأدبيات السّياسيّة الكلاسيكيّة وذلك لاعتبارين إثنين:

• **الاعتبار الأوّل** يتعلّق بما يوفّره هذا الخيار من مستندات فكريّة ومنطلقات نظريّة تساهم في تحليل الواقع السّياسي المدروس ويمكّننا من تجاوز أوهام المعرفة الشائعة والآنيّة المحكومة بإسقاطات الفاعلين السّياسيّين والحقل الذي ينشطون فيه.

• **الاعتبار الثّاني** يتعلّق بضرورة التّفاعل مع الواقع باعتباره الإطار الأوّلي للمعرفة وإن كانت في صيغتها الخام ما قبل العلميّة، وأرضيّة للتّطبيق المنهجي وتشريحها باستعمال المقاربات الأكثر قدرة على التّكيّف معها، والموضوع الذي يستوجب معالجة علميّة يعتمد على التّنزيل الفكري والنّظري من أجل فهمه وإعادة بنائه ذهنيّا وتأصيله معرفيّا. لذلك فإنّه بقدر ما تشكّل اللّغة العاديّة والمصطلحات المتداولة أو بعض الاستخدامات العلميّة للمفردات العاديّة عائقا، فإنّ المعالجة المنهجيّة والمعرفيّة هي التي تؤمّن الشّرط المسبق والضّروري لصياغة المفاهيم العلميّة صياغة محكمة[38].

من المهمّ أن ننبّه أوّلا إلى أنّنا إزاء شبكة من المصطلحات المتاخمة لبعضها والمتشابهة في المبنى والمعنى، ولكنّها ليست مرادفة لبعضها. فالمشهد السّياسي والحياة السّياسيّة والخريطة الحزبيّة، هي اصطلاحات معمّمة وكثيرة التّداول ولكنّ أيّ منها لوحده لا يمكن أن يترجم الواقع السّياسي بالمعنى الشّامل، لأنّه لا يعدو أن يكون مجرّد مكوّن من مكوّناته. فالواقع السّياسي يشمل كلّ المعطيات والأطر الموضوعيّة والهيئات الرّسميّة والشّكليّة بما فيها من مؤسّسات وهياكل تعبّر عن طبيعة العلاقة بين الدّولة والمجتمع، والتي تجد تجسيدها في شتّى المجالات بما فيها من منظومة قانونيّة متكاملة تضبط حدود ممارسة السّلطة وإمكانيّاتها صلب هذه العلاقة. بينما لا يمكن أن يعني اصطلاح الخريطة الحزبيّة أو المشهد السّياسي أكثر من الوقوف عند أحد أركان الحياة

37 - Macciocchi, Maria- Antonietta, Pour Gramsci, Paris, Seuil, 1974, p. 164.

38 - Bourdieu, (P.), Passeron, (J.C .), Chamboredon (J.C.), Le metier de sociologue, op. cit. p. 29.

السّياسيّة التي تشكّل هي بدورها مجال صياغة الواقع السّياسي ببعديه الأفقي (التّزامني) والعمودي (التّعاقبي). حينئذ فإنّ استعمالنا لهذه المصطلحات المتداولة لا يخرج عن نطاق الضّرورة المنهجيّة لكي نقترب من فهم مسار تشكّل الواقع السّياسي في هذه الزّاوية من زوايا التّحليل للموضوع قيد التّناول.

لقد بدأت إعادة بناء الواقع السّياسي في تونس منذ أن فرضت الانتفاضة الشّعبيّة نتائجها على مستوى أعلى هرم السّلطة السّياسيّة، حيث كانت محلّ صراع خفي بين مكوّنات النّظام القديم من ناحية وبين مكوّنات المعارضة السّياسيّة من ناحية أخرى. وفي كلّ الحالات فإنّ النّتائج المترتبة عن يوم 14 جانفي 2011 لم تتجاوز جدليّة الثّورة والقانون التي تنبّهنا دوما إلى أنّ الفعل الثّوري هو فعل غير قانوني ولا يمكن أن يعترف بالقوانين التي كانت تسيّر نظاما هو برمّته موضوعا للثّورة، لأنّ القانون في هذه الحالة يعتبر الأداة التي كان يحكم بها النّظام الذي رفضته الإرادة الثّوريّة الجماعيّة. ولكنّ الشّبهة التي أحاطت بكيفيّة تنصيب الوزير الأوّل الأخير في نظام بن علي يعني أنّ هذه النّتائج كانت في إطار إعادة ترتيب أوضاع النّظام القديم ومعالجة الوهن الذي حلّ به، حيث أنّ اعتماد الفصل 56 من الدّستور التّونسي آنذاك يجعل من الوزير الأوّل لبن علي مكلّفا بمهام الرّئيس الذي هو في حالة غياب ولا يفيد بالمرّة بأنّ منصب رئيس الجمهوريّة شاغرا، وهذا ما يفتح الباب إلى عودة الرّئيس الذي غادر البلاد دون ترتيبات. ولكنّ الخلافات حول المسألة بين أعوان النّظام في حدّ ذاته وبين مكوّنات القوى السّياسيّة المعارضة خلقت منعرجا جديدا تمّ خلاله التّأكيد على شغور منصب رئيس الجمهوريّة بقرار من المجلس الدستوري. وبناء على ذلك تمّ خلال يوم واحد مراجعة المسألة دستوريّا واعتماد الفصل 57 من الدّستور الذي تمّ بمقتضاه تعيين رئيس البرلمان فؤاد المبزع رئيسا مؤقتا للبلاد.

إنّ الذي يعنينا في هذا الأمر الذي ترسّخ جيّدا في الذّاكرة الجماعيّة ليس مجرّد إعادة روايته ولو باقتضاب شديد بقدر ما يهمّنا أن نستخلص منه أنّ إعادة بناء الواقع السّياسي بدأ منذ تلك العمليّة التّداوليّة على السّلطة التي اصطبغت بشبهة سياسيّة ودستوريّة جعلت تاريخ تونس السّياسي يسجّل تداول رئيسين للجمهوريّة خلال أربع وعشرين ساعة، في حين أنّ الرّئيسين الذّين سبقاهما استغرق مكوثهما في السّلطة حوالي أربع وخمسين سنة (منذ 25 جويلية 1957 حتّى 14 جانفي 2011). لذلك فإنّ ما حدث على مستوى أعلى هرم السّلطة خلق حالة جدليّة بيّنة كانت مرشّحة للاستمرار وقتا طويلا. فقد اعتبرت بعض القوى السّياسية أنّ الثورة أنجزت

مهامها وحقّقت أهدافها بمجرّد أن حصل تغيير في مستوى رئاسة الجمهوريّة، ويلتقي في هذا الرّأي أعوان النّظام المتداعي للسّقوط ومن شاركهم في تشكيل حكومتي محمّد الغنّوشي[39] ما بين 15 جانفي و 27 فيفري 2011. بينما اعتبرت بعض القوى الأخرى أن الثورة لازالت في بدايتها ولذلك فقد ذهبت إلى أنّه من الضروري مواصلة النضال والتزام اليقظة من أجل تحقيق أهدافها المرجوّة عبر التغيير الجذري لكامل المنظومة القانونية والسّياسيّة القائمة. وكانت هذه القوى تعتبر أنّ الحركة الاحتجاجيّة التي بدأت بشكل عفوي أخذت نسقا تصاعديّا وهي في طريقها إلى أن تفرض مسارا ثوريّا يخرج من إطار العفويّة ويفرز قيادته الشّرعيّة من بين الأطراف التي ناضلت ضدّ نظام الفساد والاستبداد، وبالتّالي فقد رأت هذه القوى أنّ الدّخول في حكومة يقودها أعوان النّظام القديم هو مسار مضادّ لمسار الثّورة.

يعكس قبول بعض المعارضين السابقين بمناصب في حكومة الغنوشي اعترافا ضمنيا بعدم جاهزية النّخبة السّياسية لتسلّم مقاليد السّلطة كاملة وبضعف هذه الأحزاب، بما أنّها لا تتوفر على بنية وهيكلة حقيقية تؤهّلها لممارسة الحكم. ولعلّ رفض الأحزاب الأخرى الانخراط في حكومة الغنوشي قد يكون مرتبطا بقراءة معيّنة للوضع السّياسي وخشيتهم من أن يبتلعهم النظام سيما وهم لا يزالون في مرحلة التأسيس.

في صيغة تأليفيّة يمكن اعتبار أنّ إعادة بناء المشهد السّياسي كان يسير وفق ثلاثة خطوط متوازية:

- خطّ الاحتجاج ومواصلة الحراك الاجتماعي الذي ستعترضه العديد من الهزّات والتّعرّجات التي ستحوّله إلى منحنى سيؤول إلى التّقاطع مع المسارات التي تتّبعها الخطوط الأخرى.
- خط التّسويّات بين أعوان النّظام القديم والقوى السّياسيّة الأخرى التي

39 - لقد تشكّلت «حكومة الوحدة الوطنية» التي يرأسها السيد محمد الغنوشي التي جاءت لتعبّر عن محاولة النظام تجديد نفسه والمحافظة على شروط بقائه وذلك بتشريك بعض رموز المعارضة قبل الثورة بقصد إضفاء شرعية على المرحلة الجديدة حيث ضمّت ممثلين لثلاثة أحزاب معارضة هي «الحزب الديمقراطي التقدمي» و«حزب التكتل من أجل العمل والحريات» و«حركة التجديد» التي تمثّلت بوزير واحد لكلّ منها. إذ دخل التشكيلة الجديدة مؤسس الحزب الديمقراطي التقدمي أحمد نجيب الشابي (وزارة التنمية الجهويّة) والأمين العام للتكتل مصطفى بن جعفر (وزارة الصحة) الذي استقال منها بعد فترة وجيزة والأمين العام لحركة التجديد أحمد ابراهيم (وزارة التعليم العالي). في هذا السياق نفهم أنّ 14 جانفي 2011 وإسقاط النظام أحدث عملية فرز في الخريطة السياسية، حيث انقسمت القوى الموجودة على الساحة إلى كتلتين: الكتلة التي تحالفت مع النظام وتمثّلها الأحزاب والتنظيمات التي تعاملت قبل 14 جانفي مع السلطة وانضمت بعد هذا التاريخ إلى حكومة الغنوشي من جهة والقوى التي اعتبرت أن الشرعية الوحيدة التي يمكن الاستناد إليها هي الشرعية الثورية.

أرادت أن تستعجل الحالة الجدليّة وتساهم في تحصيل نصيبها من نتائج الانتفاضة بقطع النّظر عن المسافة التي كانت تفصلها عن الحركة الاحتجاجيّة وباختلاف مرجعيّاتها وبتعدّد قراءاتها للواقع السّياسي الجديد.

• خطّ التشكّل الحزبي الجديد الذي اتّسم بحالة انفجاريّة بفعل ما أصبح متاحا للجميع من حق التّنظّم الحزبي، ممّا أضفى على الحياة السّياسيّة تنوّعا يستعصي على التصنيف، رغم عودة الأحزاب التي لا يمكن تصنيفها إلاّ على أساس الهويّة السّياسيّة أو المرجعيّات الايديولوجيّة، سواء منها الذي كان محظورا زمن النّظام القديم أو الذي لم يتأسّس رسميّا إلاّ بعد منعرج 14 جانفي 2011.

يبدو أنّ لهذه المعطيات، بالإضافة إلى عديد المعطيات الأخرى التي سنأتي عليها لاحقا، دورا كبيرا وحاسما في إعادة صياغة المشهد السّياسي الذي تبلور على مدى أربع سنوات دون أن يتطوّر كثيرا على ما كان عليه سابقا رغم أنّه ثمّة من الأحزاب من ظهر على السّاحة السّياسيّة دون أن يكون له تواجدا فيها قبل ذلك. وثمّة من أعاد تموقعه ضمن الخريطة السّياسيّة في إطار تحسين وضعه وكسب مواقع أفضل وأدوارا أهمّ في نسق السّلطة. وثمّة من خسر ريادته في المشهد السّياسي سواء من موقع الحكم أو «المعارضة القانونيّة» زمن النّظام القديم. وثمّة من دخل في مرحلة انتعاشة سياسيّة ظرفيّة قد تنتهي مع أوّل انتخابات لمجلس نوّاب الشّعب. وثمّة من مكث في هامشيّته الأبديّة ويرفض أن يتطوّر مع الواقع والأحداث. وثمّة من يتهيّأ للعودة من باب الدّيمقراطيّة التي لم يضمنها لغيره من القوى السّياسيّة عندما كان في السّلطة، ولكنّ القوى السّياسيّة و«الثّورة» هيّأتها له لكي يعود من باب ديمقراطيّة الثّورة...

هكذا يبدو المشهد السّياسي معقّدا بالشّكل الذي لا يمكن أن نقاربه مقاربة أحاديّة، لذلك فإنّه من الضّروري أن نجمع في سياق قراءة تأليفيّة بين الوقوف على أهمّ المحطّات والأحداث السّياسيّة الحاسمة في مسار إعادة تشكّل للمشهد السّياسي، وبين التّحليل الديناميكي لتلك الأحداث باستعمال مقاربة تفكيكيّة تقف على الأسباب العميقة والحينيّة لهذا المسار.

إنّ تواصل الحراك الشعبي بعد 14 جانفي كان ترجمة لرغبة شعبية في القطع النّهائي مع النظام القديم برمّته في الوقت الذي كانت أبرز الشّخصيّات السّياسيّة المعارضة تتفاوض مع أعوانه، وهو دليل على أنّ مسار الانتفاضة بدأت تشقّه تناقضات كبرى. فمن ناحية أولى نجد التّوجّه الذي أراد أن يحوّله إلى مسار ثوري فعلي، وهو

توجّه يحظى بإسناد بعض الأحزاب التي كانت تنشط في السّريّة دون أن تتحوّل إلى حالة تنظيميّة فاعلة. ومن ناحية ثانية ظهر التّوجّه الذي سعى إلى تحويل المسار الثّوري إلى مجرّد أرضيّة آهلة بتحقيق بعض الاصلاحات التي يمكن أن تأخذ مدى أبعد، ويرى أصحاب هذا الرّأي أنّ الإصلاح ممكن في حالة تواجدهم في السّلطة وفرض ما كانوا يناضلون من أجله ضدّ النّظام القديم.

لكن الحقيقة الميدانيّة أكّدت أنّ الانقسام الذي طبع المشهد عكس عجز الطبقة السّياسية في التعامل مع المرحلة، باعتبار أنّها كانت تعبّر عن قراءتين متغايرتين تماما للأحداث. هذا بالإضافة إلى أنّهما منقسمين بين من استعجل نتائج المنعرج السّياسي لصالحه دون أن يقف على حقيقة ما أفرزته الاحتجاجات من مطالب تجاوزت حدود البند الاجتماعي إلى مستوى التّغيير الجذري الشّامل، وبين من راهن على هذه الأهداف الأخيرة فعلا ولكنّه لا يملك الآليّات التي تمكّنه من فرض هذا الانجاز على أرض الواقع. وذلك باعتبار أنّ شباب «الثّورة» لم يقبلوا بهم لقيادة تحرّكاتهم إلاّ بشكل باهت عندما تمّ تنظيم «اعتصام القصبة الثّاني» للمطالبة بإسقاط حكومة محمّد الغنّوشي، حين «جاؤوا تباعا ومن كلّ المدن والقرى والأرياف. من الحوض المنجمي ومن الحوض الثوري ومن السّباسب السّفلى وصحاري نفزاوة وتطاوين ومدنين. كانت تحرّكهم مواجع الشّهداء ومشاعر الغبن وآمال تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثّورة، خوفا على ثورتهم التي لم تحقّق أهدافها وحكومة الثّورة التي لم تر النّور... جاؤوا تباعا من تونس الواقعيّة لا تونس الواجهة ليقولوا بصوت واحد: «نحن لا نطلب المستحيل، نريد فقط رحيل وجوه النّظام البائد»... أرادوا أن يقولوا إن تحريك التاريخ لا يتم من داخل المكاتب السّياسية المغلقة والقاعات الرسمية المكيّفة بل من سباسب القهر وصحاري الإقصاء وإرادة الكادحين»[40].

لقد تجلّى هذا الشّكل الباهت في غياب أيّ رمز أو علامة أو شعار يعبّر عن أيّ وجود حزبي، بل إنّ مشاركة بعض الحساسيات السياسية في اعتصام القصبة الثّاني، خاصّة اليسارية منها، كان متخفّيا وراء شبابهم الطّالبي أو خرّيجي الجامعات المعطّلين عن العمل، وذلك إدراكا منهم لحساسية أغلب فئات المجتمع المنتفض تجاه الأحزاب. وقد كان ذلك إقرارا ضمنيّا بعدم قدرتهم على التعبئة اعتمادا على الألوان الحزبية، وهو ما جعلها تترك المجال للشباب وتكتفي بردود الأفعال أحيانا ومسايرة الأحداث

40 - الماجري، الأزهر، الثّورة التّونسيّة: في جدليّة التّحرّر والاحتواء، المغاربيّة للطّباعة وإشهار الكتب، تونس 2011 ، صص. 119- 120.

أحيانا أخرى بل ومسابقتها أو الجري وراءها أحايين كثيرة. ولم تجد الأحزاب السّياسيّة في البداية منفذا للإنخراط بصفتها الحزبيّة في إدارة المسار إلاّ عبر المشاركة في «لجان حماية الثّورة»[41] بمعيّة بقيّة مكوّنات «المجتمع المدني» غير أنّها سرعان ما ساهمت في حلّ هذه اللّجان لتلتحق بـ«الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثّورة والإصلاح السّياسي والانتقال الدّيمقراطي»[42] التي وجدت فيها مجالا أوسع لفرض صفتها الحزبيّة وإطارا مؤسّساتيّا لتقديم تصوّراتها السّياسيّة.

لقد نبّه الانفجار الحزبي الذي طبع المشهد السّياسي في تونس بعد «الثورة» إلى الحالة الفصاميّة التي ميّزت تفاعل التّونسيّين مع الأحزاب. فهي من ناحية أولى قد عبّرت عن تعطّشهم للديمقراطية ورغبتهم في القطع مع نظام الاستبداد وسيادة نظام الحزب الواحد والمضي قدما في إرساء تعدّديّة فعليّة يمكن أن يتعايش معها على أرض الواقع ويجدها مجسّدة مؤسّساتيّا. ولكنّها من ناحية ثانية عبّرت عن عدم ثقة التّونسيّين في الأحزاب، ولا أدلّ على ذلك من أنّهم رفضوا أن يسلّموها شعارات ثورتهم لتتفاوض عليها إلى حدود تأسيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثّورة والإصلاح السّياسي والانتقال الدّيمقراطي التي لم تكن محلّ إجماع من طرف الفاعلين في الحركة الاحتجاجيّة منذ أحداث الحوض المنجمي إلى حين تأسّست الهيئة.

تجدّد عدم الثّقة في الأحزاب السّياسيّة لاحقا وبالخصوص أثناء الانتخابات التّأسيسيّة التي جرت يوم 23 أكتوبر 2011 من خلال تضخّم عدد القائمات المستقلّة المترشّحة لذلك السّباق الانتخابي[43]. وفي ذلك دليل على أنّ مفهوم التّنظيم الحزبي وصورته تآكلا في تصوّر الفرد التّونسي بفعل «الممارسات الديكتاتورية وما واكبها من فساد مالي وأخلاقي وتجنيد للناس لا على أساس الكفاءة والقدرات الفكرية والسّياسية

41 - تكوّنت أولى اللّجان المحليّة لحماية الثّورة في مدينة تالة حيث بدأ تشكيل لجان الأحياء منذ يوم 12 جانفي 2011 عندما تمّ حرق مركز الشّرطة وتمثّل أوّل نشاط في القيام بحملة نظافة في المدينة. وبعد ذلك تعمّمت التّجربة بشكل تلقائي من أجل حماية الممتلكات العامّة والخاصّة في الوقت الذي شهدت فيه أغلب مناطق البلاد التّونسيّة فراغا أمنيّا غير مسبوق.

42 - أحدثت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثّورة والإصلاح السّياسي والانتقال الدّيمقراطي بتاريخ 04 مارس 2011 بمقتضى المرسوم الرّئاسي عدد 06، وهي تتكوّن في صيغتها المكتملة من ممثّلين عن 12 حزب سياسي (وهي تغطّي تقريبا كلّ الأحزاب التي تأسّست آنذاك باستثناء حزب العمّال الشّيوعي التّونسي وحركة الشّعب اللّذين رفضا الانضمام إلى الهيئة) و17 جمعيّة وممثّلين عن الجهات بمعدّل ممثّل واحد عن كلّ جهة (مع تسجيل أنّ 04 جهات لم تكن ممثّلة لأنّ مكوّناتها الجهويّة لم تتّفق على من يمثّلها) وتميّزت الهيئة بحضور هام لما سمّي بالشّخصيّات الوطنيّة الذين كان عددهم يناهز نصف العدد الجملي لأعضاء الهيئة، ويضاف إلى كلّ هؤلاء هيئة الخبراء التي تتكوّن من 15 من رجال القانون سواء كانوا أكاديميّين أو مباشرين لمهنة المحاماة.

43 - بلغ عدد القائمات المترشّحة بعد احتساب القائمات التي أُسقطت 1662 قائمة على مستوى 33 دائرة انتخابيّة داخل البلاد التّونسيّة وخارجها وبلغ عدد القائمات المستقلّة 730 قائمة.

وإنما على أساس الولاءات للأشخاص، لذلك ترسّخ في الأذهان أنّ الأحزاب هي تكتّلات مصلحيّة تُستخدم للانقضاض على السلطة والاستدامة فيها، فضعفت ثقة الناس بها وأصبحت ترى فيها مجرّد أداة للديكتاتورية والتسلّط. ومن ناحية أخرى برزت مع ثورة تكنولوجيا الاتصال أدوات جديدة للتعبئة والتواصل ممثّلة في الشبكات الاجتماعية التي وفرت للملايين من الناس إطارا مفتوحا وسلسا للنقاش وتبادل الآراء وللتعبئة لخدمة أهداف سياسية محدّدة»[44].

قد يكون وجيها أن نستثني حزب حركة النّهضة من دائرة الرّيبة والتّوجّس وعدم الثّقة التي كان يبديها عموم التّونسيّين تجاه الأحزاب، لأنّ التّعامل مع الحزب الاسلامي الأكبر في تونس تضافرت فيه عدّة عوامل جعلت النّسبة الهامّة من الذين صوّتوا له في انتخابات 23 أكتوبر 2011 (حصلت حركة النّهضة على نسبة 40% من المقاعد بالمجلس الوطني التّأسيسي) يتعاملون معه بشكل مختلف تماما ويتمثّلونه على أساس مغاير لتمثّلهم لبقيّة الأحزاب الأخرى على الأقلّ خلال الفترة التي سبقت الإنتخابات. ومن بين هذه العوامل يمكن أن نذكر:

• التّعامل معه على أساس أنّه الضّحيّة الأولى للنّظام القديم باعتبار ما تعرّض إليه مناضلوه من اضطهاد وسجن وتعذيب وملاحقات ترسّخت في ذاكرة التّونسيّين إلى الحدّ الذي جعلهم يعتبرونه البديل الحقيقي بشكل آلي للدّكتاتوريّة.

• عامل التّناغم الانتقائي بين خطاب حركة النّهضة وظاهرة التديّن السّياسي من ناحية وتضخّم الوعي الدّيني الذي يعبّر عن عودة المكبوت كتعبير عن الحرّية التي لم تكن متاحة نظرا للحساسيّة التي كان يبديها النّظام القديم تجاه الاسلام السّياسي وعلاقته الصداميّة به.

• عامل البحث عن الضّوابط الضّائعة وفي مقدّمتها مسألة الهويّة التي وجد فيها عامّة النّاس عنصرا فاصلا بين النّظام القديم الذي كان يُعتقد أنّه أدخل المجتمع في مسار من التّغريب، وعلى هذا الأساس ساد الاعتقاد بأنّ حركة النّهضة التي تمثّل أكبر الأحزاب الاسلاميّة هي التي ستعيد تركيز معالم الهويّة الضّائعة.

• سيادة الوعي المشوّه بمفاهيم الحداثة والتّقدّميّة والعلمانيّة وغيرها من المفاهيم التي تدافع عنها بقيّة الأحزاب غير الدّينيّة، الأمر الذي ساهم في استمالة العديد من الفئات إلى الحزب الاسلامي المراهن على السّلطة ومنحه منسوبا مهمّا

44 - عزّوز، العربي، جريدة الصّباح الاسبوعي، الإثنين 6 جوان 2011، ص 7.

من الثّقة على حساب بقيّة الأحزاب التي يُعتقد أنّها ظلّت معزولة عن هموم المجتمع وهواجسه.

من غير اليسير أن نصوغ قراءة سياسيّة أو إيديولوجيّة أو فكريّة لخريطة حزبيّة تتكوّن من 192 حزب سياسي، تمثّل الحصيلة الحزبيّة لما بعد 14 جانفي 2011، مهما كانت المساحة التّحليليّة قادرة على استيعاب مقاربات علم اجتماع السّياسة المتعدّدة هي بدورها. باعتبار أنّ العديد من هذه الأحزاب لا يمكن أن تنسجم مع التّصنيفات السّياسيّة الكلاسيكيّة التي تعتمد المحدّد الفكري والمرجعيّة الإيديولوجيّة والهويّة السّياسيّة، وبالتّالي لا يمكن أن نقف على مستندات أو مرتكزات تمكّننا من التّسليم بيساريّة العديد من الأحزاب أو يمينيّتها أو وسطيّتها[45]. لذلك فإنّه من الممكن أن نؤسّس قراءتنا على مسلّمة التّقاطب بين اليمين واليسار مع تفوّق في العدد والعدّة والعتاد للعائلة اليمينيّة بمكوّناتها الأصوليّة والحداثيّة. أمّا الأحزاب الوسطيّة فإنّها في الحقيقة تتموقع في الوسط بشكل اعتباطي أو جزافي لمجرّد أنّها تنأى عن اليسار باعتبار أنّه يعبّر عن الأحزاب الايديولوجيّة وفي اعتقادها أنّ زمن الايديولوجيا قد انتهى دون أن تعي بأنّها قد سقطت في إيديولوجيا نهاية الايدولوجيا عندما تتقدّم بصفتها أحزابا وسطيّة تريد أن تكسّر الاستقطاب الثّنائي المبني على التّصنيف الثّنائي للأحزاب والعلائلات السّياسيّة[46]. ومن وجهة نظر هذه القوى السّياسيّة فإنّ طرفي الاستقطاب هما حركة النّهضة ونداء تونس دون أن تدرك أنّهما يتموقعان في جناح اليمين اللّيبرالي، وهما بمثابة التّعبيرة المتنوّعة لليمين بشقّيه الأصولي المحافظ والحداثي المحافظ (وللمحافظة هنا معنى غير المعنى المتداول لدى العموم، بل هو يأخذ معنى الاعتراض على التّغيير وخاصّة التّغيير الجذري، لأنّ المحافظين يشتغلون وفق براديغم نسقي اندماجي خلافا لبراديغم الصّراع الاجتماعي التّطوّري...). والنّتيجة أنّ العديد من الأحزاب السّياسيّة الهجينة (تضخّم أحزاب الهايبرد) التي ظهرت في هذا السّياق الانتقالي تتبنّى استراتيجيّة تكسير الثنائية القطبيّة داخل نفس الجناح السّياسي، أي داخل جناح اليمين وليس بين اليمين واليسار. وعادة ما تستعمل هذه الأحزاب في خطابها السّياسي ما يعبّر عن أنّها أحزاب وسطيّة براغماتيّة غير إيديولوجيّة، وتعتقد أنّ ذلك كفيل بأن يسمح لها بأن تصنّف ضمن الأحزاب الوسطيّة.

45 - Duverger, Maurice, Les partis politiques, Essai sur les tendances oligarchiques des démocraties, Paris, Flammarion, 1971, pp. 245- 246.

46 - Seiler, Daniel, Partis et familles politiques, Paris, PUF, 1980, p. 41.

بالإضافة إلى بعض هذه السّمات التي تميّز مكوّنات الخريطة الحزبيّة لمجتمع الثّورة فإنّ العديد من الأحزاب السّياسيّة تتناول المسألة الدّيمقراطيّة بشكل حصري إنطلاقا من الطّرح اللّيبرالي بالمعنى الاقتصادي السّياسي للكلمة.

إنّ الخريطة الحزبيّة الرّاهنة في تونس معقّدة وصعبة التّصنيف لأنّها تتميّز بخاصيّة تراكميّة لا يمكن أن نغفلها لكي نفهم أيّ من مكوّناتها، بمعنى أنّه لكي نصنّف حزبا سياسيّا ما بشكل تام يمكن أن نخضعه على الأقلّ إلى ثلاثة معايير تصنيفيّة:

• معيار التّحقيب الزّمني الذي يحدّد إن كان أيّ حزب من بين الأحزاب المتواجدة قبل 14 جانفي أم هو من الطّارئين على المشهد بعد ذلك، وهذا التّصنيف بدوره يخضع إلى تصنيف فرعي أكثر دقّة لأنّه يحمل بالضّرورة خاصيّة تراكميّة بحيث يمكن أن يكون من الأحزاب العريقة ولكنّه كان مهادنا للنّظام القديم وموواليا له، كما يمكن أن يكون حزبا قديما ممانعا ومعارضا راديكاليّا. وعلى هذا النّحو الذي يراكم السّمات التّصنيفيّة يمكن أن نقرأ واقع الأحزاب التي ظهرت بعد 14 جانفي 2014.

• المعيار الذي يصنّف الأحزاب حسب تصوّرها للنّموذج المجتمعي لأنّ في ذلك اختلاف جذري بين من يدافع عن تونسيّة المجتمع وعن نموذجه الذي اكتمل بشكل سياقي وحسب وتيرة التّطوّر الاجتماعي للتّونسيّين في محيطهم الثّقافي الحضاري المندمج، وبين من يرى أنّه لا مناص من أسلمة المجتمع وإعادته إلى حضيرته الإسلاميّة الأشمل لأنّه يعيش حالة اغتراب وتغريب.

• معيار العائلات (الهويّات) السّياسيّة والمرجعيّات الفكريّة والايديولوجيّة التي تحدّد موقع أيّ حزب ضمن الفضاء الهندسي الذي يتكوّن من ثلاثة أجنحة تتمثّل في اليمين واليسار والوسط. وهو معيار يعتمد على محدّدات مضاعفة بدورها: تتعلّق من ناحية بعلاقة هذه الأحزاب بالواقع السّائد وتناقضاته السّياسيّة والإقتصاديّة والاجتماعيّة، وتتعلّق من ناحية ثانية بقراءتها لذلك الواقع وما تطرحه لمعالجته بما يمكن أن يحدّد موقعها ضمن الفضاء الهندسي للخريطة الحزبيّة.

يبدو أنّ مسألة الفرز أو التّصنيف على قاعدة أيّ من هذه التّحديدات والمعايير لوحدها يظلّ قاصرا على الإيفاء بمتطلّبات قراءة المشهد السّياسي في سياق مجتمع الثّورة التّونسيّة ولا يستجيب لشروط الفهم العميق لكيفيّة تشكّله على النّحو الذي

نتابعه ميدانيّا وبشكل يومي. ولكن التّدقيق في التّصنيف بشكل يستجيب إلى تطبيق كلّ هذه المعايير يحتاج إلى عمل أشمل أو ربّما يحتاج إلى أن يُفرد له عمل كامل ومخصّص لتصنيف الأحزاب والعائلات السّياسيّة الرّاهنة في تونس من منظور «علم اجتماع السّياسية». لذلك نعتبر أنّه لابدّ من الاستجابة للضّرورة المنهجيّة والتّقيّد بالمتاح لمسألة التّصنيف في هذا الحيز من التّحليل، وعلى هذا الأساس آثرنا اعتماد التّصنيف حسب الهويّة السّياسيّة والمرجعيّة الفكريّة والايديولوجيّة لأنّها الأقلّ قصورا من المعايير التّصنيفيّة الأخرى وفي الآن نفسه يمكن أن تستجيب أكثر من غيرها إلى الشّروط التّأليفيّة التي قد تضمن بعض مقوّمات المعايير الأخرى ولو بشكل جزئيّ[47].

يبقى من الضّروري الإشارة إلى أنّه أصبح متداولا على مستوى السّاحة السّياسيّة بشكل عام وبإقرار شبه كلّي من طرف الفاعلين السّياسيّين والفاعلين المحللين على حدّ سواء أنّ أغلب الأحزاب الطّارئة على فترة ما بعد 14 جانفي 2011 تخاطب المجتمع التّونسي بصفتها أحزابا براغماتيّة وسطيّة وغير إيديولوجيّة، أي أنّها لا تعترف بالمرجعيّات الفكريّة ولا الهويّات السّياسيّة الكلاسيكيّة، لذلك فإنّها توفّر لنا مبرّرا إضافيّا مهمّا لعدم اعماد التّصنيف التّحقيبي. أمّا معيار التّصنيف حسب تصوّر النّموذج المجتمعي فهو بالضّرورة أكثر انسجاما وتجاوبا مع مبدأ التّصنيف على أساس الهويّة السّياسيّة والمرجعيّة الايديولوجيّة، لأنّ فكرة النّموذج المجتمعي هي في الأصل إيديولوجيّة.

2 - الثّورة المعطوبة تعيد إحياء النّظام القديم

فسح المسار الثوري الذي مرّت به تونس، المجال أمام تتالي الأحداث وتسارعها بشكل غير متوقّع وغير مسبوق. فأصبح الثابت الوحيد على السّاحة السّياسية التي طغى عليها الغموض فيما يخصّ مصير تونس آنذاك هو «خلع» بن علي وحلّ التجمّع الدستوري الديمقراطي الذي كان بمثابة آلة الفساد والإستبداد وجهاز رقابة على الحرّيات ومحاصرة للمعارضين وسيطرة على كلّ مفاصل الدّولة والمجتمع. ولكنّه أيضا وريث الحزب الحرّ الدستوري الجديد الذي قاد الحركة الوطنيّة والحزب الإشتراكي الدّستوري الذي أسّس دولة الاستقلال، وهو الحزب الوحيد الذي سيّر البلاد لفترة طويلة. وهذه المفارقة خلقت خلافا بين مكوّنات النخبة السّياسيّة التونسيّة الناشطة بعد الثورة. فبين من رأى أنّ هذا الحزب هو رمز من رموز الانحطاط والاستبداد

47 - Ibid, pp. 46- 53.

وانعدام الحرية وحلّه سيمكّن تونس من الدّخول في عصر جديد يتّسم بالانفتاح والديمقراطية والحرية والعدالة، وبين من ذهب إلى أنّه جزء من الهويّة السّياسية للبلاد بما أنه قاد حركة المقاومة الوطنية ووضع الأسس الأولى لدولة الاستقلال، ولا يمكن أن يكون حلّه سوى نهاية درامية لا تليق بتاريخه النضالي ويمكن أن يمثّل خطرا على المسار الانتقالي في تونس.

يبدو أنّ معالجة الإشكال بالنّسبة إلى التّجمعيّين وتجاوز المفارقة تمثّل في العودة إلى الحيّز «المضيء» من التّاريخ المبكّر للحزب المنحلّ ومن ثمّ استدعاء الماضي الحصين لإعادة بناء الحاضر المتداعي للإنهيار بالشّكل الذي يعفيهم من حرج الدّور المُخجل الذي التصق بحزب التّجمّع، فكانت البورقيبيّة هي الملاذ لهؤلاء من أجل العودة إلى المشهد السّياسي بصورة لا تشبه صورتهم التي مزّقتها الأحداث، رغم أنّ هؤلاء هم من غيّب البورقيبيّة واجتهد من أجل إخراجها من التّاريخ عنوة وطواعية منذ إزاحة رمزها عن السّلطة سنة 1987. وقد أضحت البورقيبيّة محلّ تجاذب بين كلّ الاطياف السّياسية المتفرّعة عن النّظام القديم بطوريه البورقيبي والنّوفمبري. وبدت العودة بالزمن إلى بورقيبة أمرا بالغ الأهمية من أجل فهم اللحظة الرّاهنة، ومن أجل معالجة الأوضاع الدّاخليّة للعائلة السّياسيّة المرتبطة بالنّظام القديم، ولكن أيضا لأجل تخطّي العقبات السّياسيّة الي وضعتها ثورة التّونسيّين أمام رموز النّظام القديم، بالإضافة إلى ما للأحداث التاريخية من إشعاع على راهن المجتمع ومصيره باعتبار ما تمثّله من رصيد يتيح لحامليه امتلاك الحدّ الأدنى المضمون من شروط الدّخول في المعركة السّياسيّة من جديد في مواجهة خصوم وافدين على العمل السّياسي المباشر والعلني وغير متمرّسين بقواعده التّنظيميّة.

لقد أكّدت بعض سمات الثّورة التّونسيّة وخاصيّاتها، حتميّة عودة أعوان النّظام القديم وهياكله التي لازالت بعد فاعلة على مستوى الخريطة المجاليّة والإجتماعيّة. ومن بين هذه الخاصّيات التي استدعت عودة أولئك الفاعلين، «جوفيّة الثّورة» التي لم تستطع الخصائص الفيضيّة للوعي السّياسي السّائد بين «قوى الثّورة» أن تسايرها وتستوعبها، سواء على مستوى إدارة الفعل السّياسي على أرض الواقع، أو على مستوى تطوير الخطاب السّياسي بالشّكل الذي يتناغم مع تلك الخاصيّة الجوفيّة ويضمن تحويلها إلى عنصر متحكّم في المسار برمّته بما في ذلك جانبه المظهري والإستعراضي.

ومن غير شكّ أنّ هذه السّمة الأساسيّة التي كشفت عن العودة المرتقبة لأعوان

النّظام القديم أثبتت وجاهة التّفسير القائل بأنّ الثّورة الجوفيّة والعفويّة التي لم تكن تقودها قوّة سياسيّة واضحة ومحدّدة ستمنح الفرصة للقوى السّياسيّة الأكثر تنظّما وتمرّسا بالقيادة وإدارة المواقف والأدوار في حقل الصّراع للعودة، بل أيضا لإفتكاك مقابض القيادة بفاعليّة ونجاعة. وهذا ما أثبتته الأحداث التي ازدحم بها كامل المسار الإنتقالي بفترتيه: خلال الفترة الأولى كان الحزب الإسلامي الأكبر بين تيّارات الإسلام السّياسي والأكثر تنظّما بين كلّ الأحزاب السّياسيّة، هو الذي تحكّم في نتائج الصّراع ووجّه قواعد اللّعبة كما أراد، وكانت النّتيجة لصالحه على مستوى نتائج العمليّة السّياسيّة التي انتهت في جولتها الأولى بانتخابات المجلس التّأسيس وتصعيده لحكومة التّرويكا. وقد حقّق حزب حركة النّهضة انتصاره المعلوم بمعاضدة الرّغبة الشّعبيّة العامّة والحينيّة في رفض النّظام القديم حينما تمّ تجسيد هذه الرّغية في الفصل 15 من القانون الإنتخابي المنبثق عن الهيئة العليا للإصلاح السّياسي والإنتقال الدّيمقراطي وتحقيق أهداف الثّورة.

أمّا خلال الفترة الثّانية من المرحلة الإنتقاليّة فقد تميّزت بفسح المجال لعودة أعوان النّظام القديم من نفس الباب القانوني الذي تميّز بعدم تمرير قانون منعهم من العودة، وذلك بعدم مصادقة المجلس التّأسيسي على قانون تحصين الثّورة. هذا بالإضافة إلى التّراجع الملحوظ لمنسوب الرّفض لهم على مستوى الضّمير الشّعبي العام الذي أرهقته هنات نظام التّرويكا وأضنته النّتائج السّياسيّة المخيّبة للآمال التي حصدتها القيادة السّياسيّة الجديدة. وهذا يعني أنّ هذه القوّة السّياسيّة التي لاتزال متماسكة رغم تفكيك مؤسّستها الرّسميّة والشّكليّة وجدت مجالا يتّسع لعودتها وتمكينها من استثمار خبرتها التّنظيميّة وتوظيفها في العودة إلى الحياة السّياسيّة. أمّا القوى السّياسيّة التي تعلن أنّها الأقرب إلى الثّورة دون أن تزعم قيادتها فهي بدورها تؤكّد أنّ عفويّة الثّورة وجوفيّتها حتّمتا فاعليّة القوى السّياسيّة الأكثر تنظّما دون غيرها، ولا أدلّ على ذلك من أنّ المشهد السّياسي بدأ يتشكّل - منذ عودة أعوان النّظام القديم - على قاعدة الإستقطاب الثّنائي بين القوّتين اليمينيّتين الأكثر تنظّما. أمّا اليسار فهو يجتهد في تكسير ذلك الإستقطاب برصيده النّضالي التّاريخي المثقل بضعفه التّنظيمي والمثخن بفيضيّة فكره السّياسي وإيديولوجيّته المعزولة عن جوف المجتمع إلى حدّ التّعميم الذي لا يقبل التّنزيل على أرض الواقع أصلا.

تجسّد دور البورقيبيّة في إعادة تشكيل الخريطة السّياسيّة في تونس من خلال العديد من الأحزاب السّياسيّة التي ظهرت منذ حلّ التّجمّع الدّستوري الدّيمقراطي

قضائيّا، وهي جميعها تشترك في البحث عن هويّة سياسيّة وجذور تاريخيّة تتجاوز بها عقدة ارتباطها بفترة الإستبداد التي طبعت حزب التّجمّع ونظام بن علي ولكن في نفس الوقت تضمن من خلالها الإستمرار في المستقبل وتمكّنها من الدّخول في المعارك السّياسيّة القادمة بصورة مقبولة لدى التّونسيّين. ورغم أنّ هذه الأحزاب التي تستند إلى الإرث البورقيبي في بناء ذاتها وتعتبرسليلة حزب الدّستور فإنّها بمثابة من يقوم بوثبة إلى الخلف ليقفز على جزء مهمّ من تاريخ لم يعد يطرب إلى الإقامة فيه ولم يعد يعترف بإنجازاته. لذلك هي في الحقيقة أحزاب عائدة إلى السّاحة السّياسيّة من رحم النّظام القديم ولكن في إطار العودة إلى البورقيبيّة واستحضار ريادتها وزعامتها من أجل بلوغ المستقبل. ومن منطلق تعدّد هذه الأحزاب فقد تعدّدت مبرّرات وأسباب ظهورها، ويمكن أن نقسّم هذه الأحزاب حسب محاور أربعة:

• الرّغبة في التّخلّص من العبء الذي كان يمثّله الصّف الأوّل من قيادة التّجمّع الدّستوري الدّيمقراطي المنحل على طيف مهمّ من أنصاره الذين كانوا بدورهم يعانون من دكتاتوريّة القيادة السّياسيّة صلب هذا الحزب، بالإضافة إلى رغبتهم في التّخلّص من إرث أجمعت فئات كثيرة من المجتمع التّونسي على رفضه. وحينئذ وجدوا في تفكيكه فرصة لتجديد صورته والظّهور بشكل جديد. فبعض الأحزاب أرادت استبدال ماضيها التّجمّعي ومحو أثاره بالإختباء في ماض أبعد وأكثر عراقة في مجال العمل السّياسي والبناء الوطني.

• طبيعة المعركة التي فرضتها عودة الإسلام السّياسي والتي تجاوزت ثنائيّة النّظام البائد ونظام مابعد «الثّورة»، لتصبح معركة حول منوال المجتمع. الأمر الذي برّر عودتهم إلى السّاحة السّياسيّة بالإنضمام إلى التّيارات الحداثيّة وتبنّي شعارات النّموذج التّونسي في الإندماج الاجتماعي والوحدة الوطنيّة.

• محور الصّراع السّياسي والتّجاذبات بين حركة النّهضة المستفيد الأكبر من الانتخابات التّأسيسيّة ورموز الحكومة المؤقّتة التي أشرفت على الانتخابات ولكنّها وُجدت خارج اللّعبة السّياسيّة في عمليّة إقصاء لها بعد أن كانت المفاوضات متّجهة إلى الإبقاء عليها من أجل قيادة المرحلة التّأسيسيّة ريثما يتمّ إنجاز الدّستور في غضون سنة وتنظّم الانتخابات البرلمانيّة والرّئاسيّة. وقد شكّلت عمليّة تهميش حكومة الباجي قايد السّبسي إطارا لردّة فعله من خلال تأسيس نداء تونس الذي يؤكّد قياديّوه على أنّه استئناف للحركة الوطنيّة وعلى أنّه مبني على أساس الإستفادة من كلّ روافد الحركة الإصلاحيّة التّونسيّة منذ خير الدّين إلى بورقيبة.

• غياب المحاسبة وتعطيل «العدالة الإنتقاليّة» والدّخول في منطق الغنيمة وسياسة المقايضة من طرف التّرويكا التي حكمت منذ الإنتخابات التّأسيسيّة، والتي استغلّت أكثريّتها في المجلس التّأسيسي لتمرير القوانين بانتقائيّة لا يراد منها محاسبة رموز النّظام القديم بقدر ما تتماشى ومصالحهم السّياسيّة وخاصّة حزب حركة النّهضة. وبفعل ذلك فإنّ التّرويكا بقيادة النّهضة انتهت إلى مراكمة العديد من الأخطاء التي لا تقلّ في ميزان الفساد واستغلال النّفوذ عمّا اقترفه حزب التّجمّع الدّستوري الدّيمقراطي إذا ما قيّمنا حجمها بعامل الوقت والسّرعة. فاندفاع حركة النّهضة إلى الإستئثار بالسّلطة كانت له استتباعات كثيرة أهمّها تمهيد الطّريق لعودة رموز النّظلم القديم مع التّسوية القانونيّة لملفّات العديد من الذين مثلوا أمام القضاء دون اعتبار الذين أفلتوا من المحاكمة. لذلك يمكن أن نتحدّث عن محور الخدمات التي قدّمتها حركة النّهضة للتّجمّعيّين إمّا في إطار صفقة أو لكي تحجب أخطاءها وتغطّي تجاوزاتها. وهذه أهمّ العوامل التي جعلتهم يعودون إلى السّياسية كلاعبين أساسيّين وليست كلّ العوامل.

وبالبحث في الأسباب الرئيسية التي سهّلت عودة البورقيبية بعد أحداث 14 جانفي 2011، يمكن اثبات تفرّعها الى عديد العوامل، يرتبط الأوّل الذي يعتبر عاملا إنسانيّا، بالإطار العلائقي الذي كان يربط بورقيبة بن علي بعد الانقلاب على الحكم والذي برز خاصّة من خلال عملية العزل المهينة عن المحيط السّياسي والاجتماعي لرمز البورقيبية، الذي يعتبره الأغلبية من معاصريه زعيما للأمّة التونسية وباني الدّولة الحديثة. وقد ساهم «سجنه» في تعميق الإحساس بالإهانة وبالاستخفاف بمشاعرهم خاصة مع منع حضور جنازة قائدهم أو حتى تمريرها على شاشات التلفزة. لذا بدت ذكرى وفاة «باني تونس» الحديثة بعد الثورة بمثابة الاحتفاء به.

أمّا العامل الثاني فهو عامل تاريخي بحت يجيب عن المشككين في المكاسب الحداثية للمجتمع التونسي بعد أحداث 14 جانفي 2011 والتي ترجع بالأساس الى التجربة البورقيبية بخطاباتها وتصوّراتها ومشاريعها التي استلهمتها من رواد الفكر الإصلاحي في تونس منذ خير الدين باشا «التّونسي».

العامل الثالث هو سياسي بامتياز وهو بمثابة ردّة الفعل على قراءة الإسلاميّين للبورقيبيّة وخاصّة موقف حركة النهضة التي تعتبر أنّ المجتمع التونسي يعيش وضعية تغريب وتهميش للهوية العربية الإسلامية بسبب توجّهات الحبيب بورقيبة الغربيّة عل حساب تأصيل تونس في محيطها الحضاري «العربي الإسلامي».

أمّا العامل الأخير فهو عامل نفسي (سيكوسياسي بالأساس)، ويعود إلى غياب الشّخصيّة القياديّة خلال كامل مسار الثّورة أو الشّخصية الكاريزمية التي تحمل الصّفات الزّعاميّة التي يمكن أن تقود إلى تحقيق أهداف الثّورة مقابل فقدان الثّقة في سياسيّي ما بعد 14 جانفي 2011. كلّ ذلك دفع بعديد الفئات الاجتماعيّة وخاصّة المهتمّين بالشّأن السّياسي إلى استدعاء الصّورة النّمطيّة للزّعيم الملهم من الذاكرة الوطنية التي يحتلّ فيها بورقيبة مساحة كبيرة جدّا.

إنّ الأحزاب التي تعبّر عن عودة النّظام القديم بعنوان البورقيبيّة هي عبارة عن أحزاب حداثية ذات توجّه ليبرالي ومرجعيات إمّا دستورية أو تجمعيّة تدّعي جميعها الإنتماء الى عقيدة مؤتمر 2 مارس 1934، وهي «عقيدة تطوّرت وأصبحت فيما بعد الاشتراكية الدستورية التي خرج منها الحزب الاشتراكي الدستوري في مؤتمر المصير 1964 قبل أن يشهد انفتاحا على أطياف سياسية أخرى من قوميين ويساريين وإسلاميين، اندمجت في مؤتمر الإنقاذ 1988»[48] الذي اختار تسمية «التّجمّع الدّستوري الدّيمقراطي».

إنّ عودة هذه التّشكيلات السّياسيّة التي تبدو متعدّدة ولكنّها غير مختلفة من حيث الأصول والفروع ليست عودة صدفويّة أو جزافيّة ولكنّها في مثل هذا السّياق قيد التّناول هي عبارة عن نتيجة فارقة لفشل الآداء السّياسي للإسلاميّين الذين وصلوا إلى الحكم وأحزاب اليسار التي لم تستطع حيازة السّلطة.

خـاتـمـة

لم نجد أبلغ ممّا كتبه محمّد صالح عمري الأستاذ بجامعة أكسفورد البريطانيّة لنختم به هذه المساهمة ونفهم من خلاله حقيقة ما حدث في تونس منذ شرارته الأولى حتّى حسم مساره وفرض نتيجته النّهائيّة. كما أنّنا لم نجد نصّا أكثر تعبيرا عن مآلات ثورة التّونسيّين وأكثر قدرة على تشريح هذه الحالة التّناظريذة بين الخصائص الجوفيّة لثورة التّونسيّين والسّمات السّطحيّة للمسار الانتقالي أهمّ ممّا كتب محمّد صالح عمري حينما اختلف في قراءته لها عن جميع المقارنات ووطّنها في سياق مختلف عن النّمط وخارج عنه لأنّه وضعها في قالب جدلي غير متداول وغير معهود، فقد ذهب

48 - خليفة، محمّد علي، «من هم الدستوريون ولماذا لا يتوحّدون؟» جريدة الشروق التّونسيّة، 24 أفريل 2012.

إلى فهمها من خلال قراءة التّاريخ الأمريكي كما ذهب إلى قراءة حقيقة الدّيمقراطيّة الأمريكيّة من خلالها، وهو أمر غريب ويصعب قبوله، ولعلّ ذلك من خصائص الخروج عن النّمط ومن متاعبه ومصاعبه. يمكن أن نلخّص ما ورد في هذه القراءة اللاّنمطيّة كما يلي: «في ردّه على سؤال حول الثّورة التّونسيّة أجاب كورنيل وست الأستاذ بجامعة هارفرد الأمريكيّة وأحد المناضلين من أصل إفريقي والأكثر تأثيرا في صفوف الزّنوج، بأنّها يجب أن تذكّر الأمريكيّين بمصير ديمقراطيّتهم التي بنيت على ظهور السّود الأمريكيّين ثمّ وقع اختطافها من طرف الطّغمة الماليّة، مضيفا: «علينا استعادة ديمقراطيّتنا». ولد نداء كورنيل وست ميّتا لأسباب يطول شرحها، ولكن ربطه بين الحالتين الأمريكيّة والتّونسيّة والإستنتاج بأنّ الثّورة التّونسيّة تضع موضع الشكّ مصير أقدم الدّيمقراطيّات وأقواها في العالم لا يخلو من معان ودروس عاجلة وخطيرة لتونس وهي بصدد إعادة صياغة تاريخها وتصوّرمستقبلها. فالزّنوج الأمريكيّون لم ينسهم النّظام فقط بل وقع سحقهم بصورة منهجيّة، أو بالأحرى هم نتاج منظومة بنوها لكي تسحقهم... كثير من المدن الأمريكيّة العملاقة شيّدت على أشلاء العبيد وبمداخيل الإستعباد، فـ«ما من معلم عظيم للحضارة الإنسانيّة إلاّ وهو شاهد في نفس الوقت على بربريّتها». ورغم المجهودات والحركات لتصحيح هذه المظلمة التّاريخيّة البشعة، يبدو لي أنّ الأمريكيّين السّود في معظمهم شعب محكوم عليه بالإقصاء، إنّهم معذّبو هذه الأرض السّخيّة التي سقوها بعرقهم ودمائهم، وهم الضّحيّة الرّئيسيّة للنّظام والقانون الذي يحكمه... فعبر العصور الماضية يُنظر إليه على أنّه مجرم اليوم، ولا يُنظر إليه أبدا على أنّه دليل على الوحشيّة التي عانى منها أو تذكير بالجريمة التي مورست ضدّ إنسانيّته أو وصمة عار في تاريخ قوّة ضاربة.

لا يخفى ما لهذه الحالة من أصداء في تونس، إذ تنطبق وضعيّة سود أمريكا حتّى في بعض جزئيّاتها على المغيّبين- المهمّشين في أنحاء عديدة من البلاد التّونسيّة، سواء من ناحية المصير أو من حيث نظرة المجتمع عموما إليهم. والخلاصة أنّ سود أمريكا وتاريخ إقصائهم ومصيرهم خلال إنجاز الدّيمقراطيّة الأمريكيّة وبعدها درس لابدّ أن نستوعبه، فقد ثبت أنّ حركة الحقوق المدنيّة وتضحيات مارتن لوثر كينغ وروزا باركس منذ أكثر من نصف قرن لم تكن إلاّ ثورة غير مكتملة. ولعلّ حالتهم منذ ذلك التّاريخ تبيّن لنا أهميّة نجاح ثورتنا، حتّى لا يتحوّل الفقراء وأبناء الدّاخل المستضعفين من التّونسيّين إلى معذّبي الأرض التّونسيّة وعبيدها... وحتّى لا نعيد مأساة الزّنوج الأمريكيّين».

التديـن و القلـق

نبيل عبدالصمد

تقـديم

يعد التدين من أقدم التعابير الروحانية للإنسانية التي تتقاسمها كل الحضارات بغض النظر عن مستوى انفتاحها عن باقي الثقافات الأخرى، فهو معطى يفرض نفسه على الجماعة أكثر مما هو اختيار تفرضه ظروف معينة. وبذلك يصبح الدين عنصرا مندمجا في الجماعة وآلية أساسية للحفاظ على وحدتها وتماسكها. إن «الإنسان المتعبد» كمرحلة من مراحل تطور البشرية هو إنسان وصل إلى القدرة على التتبع الدقيق لعدد من الظواهر الطبيعية التي تؤثر عليه ويرى أنها متحكم فيها من طرف قوى عظمى (الآلهة) تتمتع بما يكفي من القدرات للخضوع لها وطلب حمايتها وعطفها وحبها.

هكذا فقد لعب الدين دوما أدوارا كبيرة بالنسبة إلى توازن الفرد والجماعة على حد سواء. نلاحظ مؤخرا نوعا من التعطش للجانب الديني، عند فئة من الشباب وخاصة ميل البعض منهم نحو التشدد والمغالاة. فما هي الظروف التي ساهمت في انتشار عدد من التيارات الدينية المتشددة في وقت تتكرس فيه مبادئ العولمة من دعوة إلى اللذة والفردانية وسيطرة النزعة المادية على العلاقات الإنسانية؟ قد يكون ضياع الإنسان أمام هذه الماديات سببا في عودته إلى حضن الميتافيزيقا، كما قد يكون انتشار الخوف سببا في انكماش العقل واللجوء إلى مقاربات بديلة عنه.

في ما يتعلق بالوضع الحالي في العالم العربي سأقتصر على مسألتين اثنتين أثارتا انتباهي في خضم هذا الحريق العربي وهما: الولاء الأعمى للأمير والاستقطاب الذي تعرفه الجماعات المتشددة، بحيث أصبحت طاعة الأمير أهم من طاعة الله، والتعصب للمذهب أهم من التعصب للدين. وهنا أتساءل عن الأسباب النفسية التي قد تكون وراء نجاح الجماعات المتشددة في استقطاب أعداد من الشباب إلى صفوفها؟ وكيف

يمكن أن نفسر وصول هؤلاء إلى مستويات رهيبة من العنف، على الرغم من أن الكثير منهم كانوا قبل التحاقهم بتلك الجماعات، أشخاص يتميزون بالمودة وحسن المعاملة؟

على مستوى المضمون نجدنا هنا نتساءل عن الخلفية النفسية لبعض من نماذج السلوك، الفردي أو الجماعي الذي يأخذ أحيانا صبغة دينية لكن بعمق ذي طبيعة مرضية، فنتساءل عن البعد النفسي لبعض مظاهر التدين مع تحليل ما قد يكون وراء تمددها. وذلك على اعتبار أن آليات التحليل النفسي تمكننا من تفسير بعض التصرفات والظواهر السادية التي تتغذى من المكبوتات الفردية والجماعية مع امتطاء البساط الديني لتسوق ذاتها بشرعية هذا الأخير.

I - الدين والوظائف المتجددة :

1 - التدين كتأمل للكون

كل فرد عادي وسليم العقل، يحاول أن يفهم الكون الذي يحيط به والذي يحرك داخله لا شعوريا قلقا ومخاوف وذهولا من عظمته وغموضه ولا محدوديته، فيحاول الفرد فهمه من خلال ما يتوفر لديه من تجارب ومعلومات، تطرح عليه أسئلة أكثر مما تعطيه من أجوبة. فيطرح تصورات يحاول ما أمكن أن تتميز بالمنطق والعلمية وفي الحد الأدنى بالتماسك. إن تصور الإنسان وتفسيره للكون من حوله هو ما يعطي سلوكه معنى ويشعره بنوع من الطمأنينة أمام القلق الناجم عن الإحساس بالضياع والجهل والضعف، وهذا ما أشار إليه التحليل النفسي مع فرويد[1] مثلا.

لقد دأب الإنسان على تقديم إجابات حول الظواهر الغريبة التي كان يصادفها، وذلك من خلال معرفته المحدودة عن تلك المواضيع، مكملا الصورة من خلال إجابات ميتافيزيقية لتفسير ما لا يمكن تفسيره من خلال الفكر المنطقي لديه آنذاك، وهذا ما أشار إليه عدد من الفلاسفة من قبيل بيركسون[2] (Bergson .H) وسيمون ويل[3] (Simone .W) وغيرهم.

1 - Sigmund Freud, L'avenir d'une illusion, 1927, traduction française de Marie Bonaparte, 3ème édition, PUF, 1973, p : 16.

2 - Henri- louis Bergson, les deux sources de la morale et de la religion, PUF, Paris, 1932.

3 - Miklos vetô, la métaphysique religieuse de Simone Weil, L'Harmattan, Paris, 1997.

فالمقاربة الدينية للوجود سبقت كل تفكير فلسفي حتى أن هذا الأخير اشتغل في بداياته على عدد من التيمات التي كانت في صلب الاهتمام الديني. ثم أن الدين لم يعارض التفكير لكنه عارض التشكيك في طرحه للعقيدة. في القرآن مثلا آيات عديدة تدعو إلى التفكير والتأمل في الكون بل تعتبر ذلك جزءا من العبادة والإيمان (الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً سبحانك)[4]، لكن مع حتمية أن يصب ذلك في تأكيد العقيدة وليس التشكيك فيها، فإذا كان الفيلسوف يحتاج إلى النقد ليضع صحة نظريته على المحك ويبرز أهميتها، فإن العقيدة ذات الأصل الإلهي لا تحتاج إلى تزكية بشرية لتستقيم وتثبت صحتها.

إن الإحساس بالضعف يدفع الإنسان إلى البحث والارتباط بما من شأنه أن يمده بالقوة لتحقيق الطمأنينة. الارتباط بالمواضيع الدينية يصبح أكثر تجدرا وترسيخا مع مرور الوقت وتكريس الممارسة. فتكرار الطقس ملايين المرات يجعل منه حقيقة بغض النظر عن الاستدلالات التي يستند إليها، وهذا ما يجعل منه جزءا من الذات، التي لا يمكن فصل صورتها عنه، وبذلك يصبح له وجود لا يقل حقيقة عن الوجود مادي.

هكذا فإننا نلاحظ أنه في سياق التطور الثقافي والفكري للبشر وبدافع التمكن من ضبط وتنظيم العلاقات داخل المجموعات البشرية، التي ما فتئت تتوسع، جاء الدين بقوانينه وطابوهاته وبوعيده وترغيبه ليوحد النظم الاجتماعية ويشكل نواة ضامنة لتماسك المجموعة وانصهار الأفراد فيها، خالقا ميكانزمات دفاعية تجعل الأفراد غير قادرين على تجاوزه أو القفز عن تعاليمه. ما يقوي مسألة القدسية في العلاقة مع الدين هي القرابين التي يقدمها الأفراد للإله الذي يبجل ويمنح امتيازات تقديرا للمسؤوليات التي يتحملها والتي تصب في الصالح العام للجماعة. إن عدم ثقة الإنسان في قدرته على التحكم في غرائزه وعواطفه يجعله بحاجة إلى طرف محايد يتحمل المسؤولية التشريعية والتنظيمية، ويكون مطلقا في عدله وتحظى أحكامه بموافقة الجميع، فهو من يحكم على السلوك والنيات ويجازي ويعاقب على ذلك.

يتم تعلم الامتثال للدين من خلال التنشئة الاجتماعية، وذلك مند مراحل الطفولة الأولى، وهو سياق انخرطت فيه كل المجتمعات البشرية باختلاف ثقافاتها ونمط عيشها

4 - سورة آل عمران الآية: 191.

وأماكن تواجدها، فالمجتمعات البشرية كلها تأسست حول فكرة دينية ما، شكلت روح الجماعة. يظل تكامل الفكرة الدينية وتماسكها وشموليتها ومدى خدمتها للفرد وخاصة الجماعة هو ما يمنحها قوة وقدرة على الاستمرار ويضمن ولاء وتكتل الأفراد حولها بل ما قد يضمن استقطابها لمريدين وأتباع قد يكونون أفرادا أو جماعات. الشيء الذي يزيد المجموعة قوة واتساعا. هكذا فإن الدين يشكل منظومة كلما كثر أتباعها وتكرست ممارستها وتعمقت وتشعبت المواضيع التي تتناولها في مختلف دروب الحياة، كلما تجدرت أكثر في ثقافة الجماعة وأصبحت جزءا لا ينفصل عنها. ضمان استمرارية ولاء الأفراد للدين كان يتطلب حصر تطلعاتهم في مستوى ما دون التجرؤ على التحدي أو التشكيك في أي من مكونات المنظومة الدينية. وهو أمر إن حدث يكون دونه الفرد عرضة للنبذ والاقصاء بل حتى القتل. من هنا تسعى المنظومة إلى الحفاظ على استمراريتها وتماسكها من خلال الحفاظ على أفرادها في مستوى طفولي تابع لا يرقى فيه الفرد إلى مستوى النقد والتعبير، فالمنظومة هنا ترجح دائما البقاء والاستمرارية على التجديد والتطور. لتفادي إدخال الجماعة في نوع من الجمود الفكري الكلي يتم تشجيع البحث في تقوية المنظومة وتطوير آلياتها الدفاعية عوضا عن ترك أية فرصة لنقدها أو التشكيك في تعاليمها. هذا الالتحام بالموضوع الديني يتطلب طاقة وولاء واستعدادا للتضحية من أجل الرب الذي يمثل صورة معمقة للأب. لذلك كانت طاعة الوالدين من طاعة الله.

2 - العودة إلى الرب من خلال العودة إلى الأب (إبراهيم النبي)

إن الصورة الطفولية للأب القادر القوي الذي لا يقهر، تهتز أمام حقائق الواقع وهو ما يتطلب وجود صورة لرب خارق لا متناهي القوة يرتبط به الفرد من خلال علاقة الطاعة التي تجعل منه أهلا لرعاية الرب وحبه، فالإنسان كما يقول فرويد (Freud .S) لا يستطيع أن يتمثل العالم دون آباء[5]، فوجودهم يعطيه شعورا بالأمان والحماية في وجه الصعوبات وبالتالي قدرة على تجاوز الإحباط بما أن العدالة الإلهية تتحقق ولو بعد حين. من تم فإن تمثل الله وتصوره وطاعته وبالتالي عبادته هي مستوحاة في جزء مهم منها من صورة الأب وعلاقة هذا الأخير بالطفل في المراحل المتعاقبة من حياته.

هكذا فإن طاعة الله تكسب الفرد حبه وعطفه ورعايته وهو ما يدخل الأفراد والجماعات في صراع لكسب هذه المكانة التي يدعي كل الأبناء أهليتها. هذا ما نجده

5 - Sigmund Freud, L'avenir d'une illusion, ibd, p : 16.

عند المسيحيين في مقولة أبناء الرب: «متى صليتم فقولوا أبانا الذي في السموات»[6] وعند اليهود في مقولة شعب الله المختار: «لأنك شعب مقدس للرب إلهك. وقد اختارك الرب لكي تكون له شعبا خاصا فوق جميع الشعوب الذين على وجه الأرض»[7] أو في الإسلام فنجد آيات كثيرة منها: «كنتم خير أمة أخرجت للناس...»[8]. وبالتالي فإننا في صراع الأديان نتصارع حول الحب الإلهي أو نتصارع حول من يستحق أن يحظى بحب الرب وبمكانة الطفل المفضل.

من هنا نفهم أن الصراع بين أتباع الديانات السماوية الثلاث لا يمثل فقط صراعا حول الحب الإلهي الذي يمنح صاحبه مكانة وحظوة وبالتالي رعاية وعطفا ولكنه صراع أيضا حول الإرث الإبراهيمي من خلال إثبات شرعية وجدارة الانتماء لإبراهيم (النبي). هذا الصراع يفسر لنا عدم نضج الأبناء الذين كبروا وتوسعت ذريتهم وأتباعهم لكنهم ظلوا محكومين بهذا الصراع الأولي حول الأب (إبراهيم). إنه إرث وحب تم النظر إليه على أنه غير قابل للقسمة وبالتالي فإن شرعية امتلاكه لا تتم إلا من خلال إقصاء الآخر بشكل أو بآخر.

إن عودة الإسلام للطقوس الإبراهيمية (إبراهيم النبي) هو إحياء للعلاقة الأبوية التي قطعت أو كادت إثر نفي إسماعيل (النبي) وأمه إلى الصحراء والتخلي عنهما هناك. لكن هذه العودة أو التصالح ما كان ليتم دون قربان يعيد دم ذرية إسماعيل للتدفق والسريان في شرايين العلاقة مع الأب وبذلك تتجدد العلاقة الدموية ويصبح الانتماء شرعيا من جديد.

مند 15 قرنا يحتفل المسلمون بتجديد ارتباطهم وولائهم لجدهم إبراهيم، جماعيا من خلال طقس نحر الأضحية وبشكل فردي من خلال طقس الختان. يرى عبد الكبير الخطيبي في كتابه «الاسم العربي الجريح»: أن الختان الموشوم على جسد كل مسلم هو عبارة عن انخراط يذكر الشخص بالجرح الأولي، حيث لا يمكن التفكير أو الحلم بإبراهيم دون تذكر هذا الجرح[9].

---

6 - إنجيل لوقا 11/2.

7 - سفر التثنية (14/2).

8 - سورة ال عمران الآية: 110.

9 - عبد الكبير الخطيبي، الاسم العربي الجريح، ترجمة محمد بنيس، منشورات عكاظ ،2000، الرباط، من ص: 57 إلى 103.

هكذا يتجدد ويستمر العهد الأول بين إبراهيم وأحفاده، فالدم السامي يرتوي من الماضي المتجدد الذي يحفر باستمرار من خلال الدم والجسد في الذاكرة ليصير جزء لا يتجزأ من الذات والثقافة والهوية، حيث يصبح الجد والنبي إبراهيم يعيش في ذات كل منا ويصبح الدفاع عنه وعن الانتماء إليه جزءا من الدفاع عن ذاتنا.

باعتبار هذا الجرح (الختان) يمس منطقة حساسة في الذات يكون له تأثير على تمثل صورة الذات. إنه جرح يمس الأنا في عمقها وباعتباره جرحا متقاسما فإنه يدخل أيضا في تكوين العقد وبنية اللاشعور الجمعي للمجتمع بأسره. وهذا ما يكرس الختان كتوقيع على صك الطاعة المطلقة للأب والانتماء الإبراهيمي. ينتهي الطفل بتقبل هذا الختان كبديل عن الخصاء (castrtaion) الذي يهدده الأب به، فيكون الختان بديلا تصالحيا مع الأب وعربونا للطاعة الأبوية. وهذا ما يقدمه كل طفل عبر الأجيال للتعبير عن الطاعة للسلطة الأبوية. كما هي الأضحية بديلا عن الذبح والقربان الأصلي ودليل آخر عن الامتثال لهذه السلطة الأبوية.

يتحدد الصراع بين ورثة إبراهيم في قواعد لعبة، تتحمل كل التصرفات والسيناريوهات باستثناء إفناء الآخر وهو خط أحمر تم رسمه في صراع سابق حول موضوع الإرث نفسه لكن بمستوى أكثر بدائية وعمقا يتمثل في استمرار النوع المنتسب إلى آدم. هذا الصراع بين الإخوة (قابيل وهابيل حول أختهما ومن سيفوز في النجاح في نشر ذريته) انتهى بتفاهم يحدد سقفا لأي صراع قادم، بحيث لا يفضي إلى إفناء الآخر ولكن يسمح بما دون ذلك. هذا الالتزام هو ما يمكن تتبعه في محطات تاريخية مختلفة، حتى عندما تكون فيه الفرق المتواجهة متباينة القوة. فنجد قتلا بل حتى إسرافا في القتل أو ترحيلا وإقصاء، لكن لا نجد أبدا إفناء أو قضاء كليا على الآخر. فاليهود مثلا كانوا دوما قلة بين المسلمين وحتى بين المسيحيين ونجد في التاريخ قتلا لبعضهم وحتى تنكيلا بهم دون الوصول إلى إبادتهم، الشيء نفسه بالنسبة للمسيحيين في الحكم الإسلامي، وبالنسبة إلى المسلمين خلال الحروب الصليبية وبعد سقوط الأندلس حيث هجروا وعذبوا لكن لم تتم إبادتهم. تحريم إفناء الآخر شكل أولى المحرمات وأهمها في التاريخي الإنساني. لكن إذا تم حل الصراع البدائي الأول بتحديد خطوط حمراء له، فإن الصراع حول «الإرث الإبراهيمي» مازال حاميا ومفتوحا على احتمالات متعددة، خاصة مع صعود نجم المتطرفين عند كل فريق (اليمينيين في أوروبا والإنجيليين في أمريكا الشمالية والمتطرفين عند اليهود والداعشيين عند المسلمين).

هكذا يصبح التدين عبارة عن عصاب (nevrose) وإكراه ذا طابع عالمي، شأنه في ذلك شأن عقدة أوديب من خلال علاقة الطفل بالأب. وعلى الرغم من أن التدين حسب فرويد، يدخل الفرد في هذا النوع من العصاب[10]، إلا أنه في المقابل يمكنه من أن يبقى محميا من العصاب الفردي الذي يشعر الفرد بالتيه والعزلة بعيدا عن مظلة الإيمان التي تكسبه دفئ الإحساس المشترك.

3 - العولمة والممارسات الدينية الجديدة

رغم التطور العلمي الكبير فإن المقاربات الروحانية مازالت حاضرة وبقوة، وهذا ما يدل على كونها تستمر في لعب أدوار مهمة بالنسبة للجماعة والفرد على حد سواء، فالتدين يمكن الفرد من الحفاظ على نوع من التوازن في محيط مليء بالمفاجئات التي لا يمكن أن يطمئن إليها. إن إيمان الفرد يلعب دور ضابط الإيقاع لجوقة المتغيرات المتنوعة التي يجد الشخص نفسه مضطرا للتعامل معها. وهذا ما قد يفسر من زاوية معينة الموجات الجديدة للعودة إلى الدين في مجتمعات مختلفة وذات أوضاع متباينة لكنها تتوحد في كونها تتخبط جميعها في الآثار الناجمة عن دينامية الحياة العصرية التي تفرض على الفرد والجماعة التكيف باستمرار مع شروط متجددة ومعقدة أكثر فأكثر.

لقد ساهمت العولمة بدورها في هذا النشاط الديني، على اعتبار أنها أيضا ثورة تقنية ومعلوماتية وتواصلية تسمح بانتشار الأفكار واكتساحها الحدود بعيدا عن رقابة الدولة[11]. هذا ما ظهر في تجارب دينية جديدة في كل من نيكاراغوا والمكسيك والمالاوي وحتى الجزائر مع العائدين الأفغان الذين نقلوا إلى بلادهم تجارب كانت منغلقة في مجال محدود[12]، فأعطتها إمكانية الانتشار في محيط جديد، وهي صورة نجدها تنسخ في سوريا والعراق ونيجيريا...

إن انتشار قلق الحياة والاحباط والحروب والأزمات الاقتصادية... كل هذا يزيد من حالة التوتر وفقدان الإحساس بالطمأنينة وهو ما يعيد الفرد للبحث من جديد

10 - Sigmund Freud, Moïse et le monothéisme (1939), Traduction de l'Allemand par Anne Berman, Paris Editions Gallimard, Paris, 1948, p : 76 .

11 - Rolin.G, in, François Mabille, « Religions et mondialisation : nouvelle configuration, nouveaux acteurs», Archives de Sciences Sociales des Religions, n° 122, avril- juin, 2003, p : 27 – 30.

12 - John. L, in, Mabille, «Religions et mondialisation : nouvelle configuration, nouveaux acteurs », ibd, p : 27 – 30.

عن الحب الإلهي وحمايته وعدله وبالتالي تجديد الإيمان وتقويته. إلا أن هذه العودة لا تكون دونما مصاعب، حيث تتسم في كثير من الأحيان بقوة الاندفاع والرغبة في التصالح مع الذات ومع الله بأي ثمن وهو ما قد يعرض الفرد للانغماس إلى مستوى وحدود هو غير قادر على التحكم فيها أو قد يتم استغلال حالة ضعفه هذه، من طرف البعض، لتوظيفها في مآرب بعيدة عن الجانب الإيماني للفرد.

الإحساس بالتيه والحيرة يظهر على شكل زيادة في التوتر وهو ما أصبح يعد بكل المقاييس مرض العصر. هنا يأتي دور الدين الذي يحمي الإنسان من ذاته بحيث يحول المرء من معاتب لذاته عن أية أخطاء وإحباطات يقع فيها إلى متسامح مع نفسه، فكل ما يحدث حسب هذه المقاربة هو من مشيئة الله وهذا ما يعني توترا أقل لأن هناك إحساسا أقل بعبء المسؤولية.

بالموازاة مع نوع من العودة إلى الدين التي نلاحظها في كثير من المجتمعات، نشهد أيضا إحياء لعدد من المقاربات الميتافيزيقية من شعوذة وتنجيم وقراءة للطالع في زمن يدعي العلم والمنطق. هذه العودة إلى الممارسات القديمة، تتم في إطار رغبة جامحة في التحكم أو المساعدة في التحكم في الحاضر والمستقبل. بالإضافة إلى هذا كله نجد تضخم أحلام اليقظة المرتبطة بمستقبل فردوسي من خلال البحث الدائم للكثير من الأفراد عن ربح اليانصيب والقمار وما تتم زركشته تحت أسماء لمّاعة كألعاب الحظ والمسابقات التي أصبحنا نصادفها في كل تفاصيل حياتنا اليومية.

بالإضافة لما سبق نشهد مؤخرا تطورا لممارسات وطقوس تفرز أشباه ديانات جديدة تمنح الفرد إحساسا بالنجاح والانتماء إلى مجتمع أوسع وأفضل وهو ما يمكن الفرد من التعويض عن إحباطاته. تتميز هذه الديانات، المتمثلة في الانتماء إلى فرق رياضية، بطقوس المشاركة الأسبوعية، في الملاعب أو عبر التلفاز، (حسب الإمكانيات ودرجة الإيمان)، وهي مشاركة توحي بانتماء جدي مفعم بالإحساس والمشاعر الفياضة والأغاني التي تشبه الابتهالات مع ارتداء قمصان وثياب خاصة وحمل رايات تذكرنا بالاستعراضات الكهنوتية. في هذه الديانات تعصب لا يقل عن التعصب في الديانات التقليدية، لدرجة أننا قد نجد صراعا طاحنا بين مناصري فريقين قد يصل إلى القتل على هوية هذا الانتماء. وقد لا نـتأخر كثيرا حتى نجد الموتى يوصون بتثبيت شعارات فرقهم الرياضية على قبورهم عوض رموز انتمائهم الديني التقليدي. وهذا النوع من الإيمان هو ما تبحث عنه الشركات المروجة للسلع والإشهار وهو ما يناسب أيضا السياسات

التي يهمها إشغال الشباب بمواضيع جانبية خاصة في زمن الأزمات الاقتصادية العالمية. هذا مع فارق أنه، إذا كان الانتماء الديني التقليدي يتميز بممارسات روحانية مجانية قد تؤدي إلى فوز بنعيم لا ينضب فإن الانتماءات الجديدة لا تعرف سوى لغة الأرقام، حيت يباع كل شيء فيه رمز الفريق.

II - التدين والخوف :

بغض النظر عن المستوى العلمي والمنطقي الذي وصل إليه الانسان فإن هاجس الخوف لديه يظل من أهم المحددات التي توجه أغلب سلوكه، وهذا ما يجعله لا يختلف، في ردود أفعاله، كثيرا عن الحيوان الذي تتحدد أفعاله وفقا لمبدئي اللذة والألم. حتى أن الإبداع والفلسفة بل والذين قد يكون ورائه الخوف. إن الإنسان كائن خائف لكنه قد يبدع في حالة الخوف هذه. فكثير من أهم اختراعات الإنسان تمت في حالة طوارئ: اختراع الرادار، الغواصة، الطاقة النووية وغيرها. بل إن الخوف قد يكون وراء بقاء الإنسان على وجه الأرض، حيث أنه كان دائما مدفوعا بالخوف للإبداع سعيا لتجاوز الأزمات وهو ما أوصل إلى السيطرة على العالم. قد يدفع الخوف الإنسان إلى التدمير لكنه قد يدفعه أيضا إلى الابتكار والإبداع، وتبقى المحددات الفردية والثقافية هي التي تدفع بالأفراد إلى تطوير قدراتهم في هذا الاتجاه أو ذاك.

عندما يكون الخوف عند الإنسان في مستويات منخفضة يكون عاديا، صحيا بل ضروريا للتطور بحكم أن التوجه لتنظيم العلاقات يتأسس على خلفية الخوف من فقدان الحماية أو الحاجة إلى الطعام وما إلى ذلك، الشيء الذي يدفع إلى التعاون والتكامل وبالتالي المساهمة في تطوير العلاقات الاجتماعية وتنمية التجمعات والحضارة الانسانية.

لقد وصل بنا التطور في العلاقات الإنسانية إلى ما نشهده من نظام اقتصادي حالي يعمل من خلال آلياته المتنوعة كالقروض والتأمين... على تحسيس الانسان بنوع من الطمأنينة اتجاه المستقبل وبالتالي خلق نوع من الراحة لديه وتبديد مخاوفه لتشجيعه أكثر على الاستهلاك. وهذا ما لا يوجد في المقاربة الدينية بل يتعارض معها أحيانا، حيث أن المؤمن يفوض أمره لله الذي يرزق من يشاء ويصيب برحمته وعذابه من يشاء وهذا ما يفسر مثلا عدم تقبل نظام التأمينات في المقاربة الإسلامية.

في بعض الحالات يصبح الخوف من المستقبل مرضيا وبالتالي مبالغا فيه وهو ما يؤدي بالأشخاص الذين يعانون منه إلى الانطواء على الذات من خلال الاكتفاء بها

وتعظيمها، فنجدهم متعطشين لاعتراف الآخر بقدراتهم ومكانتهم. هذه الحالة من الأنانية المفرطة أصبحت خاصية مميزة لمجتمعاتنا الاستهلاكية الحالية وهو ما يدفعنا إلى زيادة الاستعداد للتفوق لكسب الاعتراف ولو على حساب كل القيم والمبادئ الإنسانية بل ولو على حساب صحة الفرد وسلامته أو حتى حياته.

إن الإفراط في الرغبة في النجاح وتصدر المشهد مع الاستعداد لتقديم كل ما يتطلبه الأمر من تضحيات هو أمر يؤدي إلى ظهور وحوش آدمية ذات عقلية نفعية تلتهم كل شيء وتتميز بالذكاء والاندفاع وامتلاك السلطة التي تسيطر من خلالها على باقي الأفراد. في المقلب الآخر تتطور وحوش آدمية من نوع آخر، تعاني بدورها من رغبة مفرطة في النجاح والفوز لكن في عالم آخر وهي أيضا مستعدة للتضحية بكل شيء من أجل هذا الفوز. لكنها غالبا ما تتميز بالاندفاع الأعمى مع نقص في التخطيط والذكاء، فتكون فريسة للنوع الأول الذي قد يستغلها مطية للوصول إلى أهدافه أو استعمالها ورقة ضد خصومه. في كلا هذين النوعين يتميز الأشخاص بفقدان القدرة على السيطرة والتحكم في اندفاعاتهم في الوقت الذي يظل فيه الإنسان العادي قادرا على التراجع ونقد الذات والتنازل للآخر من أجل المصلحة العامة.

من جهته يقوي الاحساس بالفراغ والملل من الشعور بالخوف لأنه يعطي الفرد نوعا من الإحساس بالضياع والتيه، لذلك كانت الجماعات المتشددة تجد ضالتها في الشباب العاطل الذي ينسجم بشكل أسهل مع أفكارها المتطرفة. يتجلى مضمون هذا الإحساس السلبي في خوف الفرد من عدم ترك آثار خلفه تدل على مروره بهذا العالم وهو الأمر الذي يجعله مندفعا أمام أية أطروحة تمكنه من الحلم بتغيير العالم وترك آثاره ولو تطلب منه الأمر أكبر التضحيات. في هذا الصدد نجد أن الأشخاص الذين يشعرون بالضجر والفراغ يكونون ميالين للبحث عن اللذة أو الألم المتطرف. وهو ما يعطيهم شعورا وهميا بالراحة. إن خوفهم من الفراغ يدفعهم إلى المغامرة وتحمل المخاطر وهو ما يدخلهم في حالة من التهور والتطرف الذي قد ينعكس على سلامتهم وسلامة من يعيش حولهم.

تظهر على هؤلاء الأشخاص ميول استعراضية سواء من خلال المظاهر الجسدية أو اللباس المثير للانتباه، الشيء الذي يعطيهم الإحساس بالفاعلية والتميز عن الآخرين فيتذكرهم الناس وبالتالي تتحقق استمراريتهم. لكن الواقع أن هؤلاء الأشخاص غالبا ما يتميزون بخوف كبير ودفين من الوحدة في الحاضر أو اتجاه المستقبل.

1 - الرهاب الثقافي

في إطار ما يسمى بصراع الحضارات نلاحظ نوعا من التنافس والصراع المحموم الظاهر أحيانا والمبطن أحيان كثيرة، يتم بين الثقافات والديانات المختلفة بل حتى بين الفرق المختلفة داخل الديانة الواحدة. ومن أجل تسجيل أحسن النقاط ضد الآخر ورفع نسبة الأتباع، يبدع كل فريق في توظيف ما أمكن من وسائل تقنية من إذاعات وقنوات فضائية وشبكة عنكبوتية حيث يوظف المال بسخاء لرفع المردودية. على الرغم من اجتماع كل الديانات في توظيف هذه الوسائل التقنية، فإن تمت اختلافات جوهرية على مستوى سيكولوجية الخطاب الديني على الأقل بين الديانات الكبرى. في المسيحية وعند الإنجيليين الجدد نجد مثلا توظيفا للترانيم ونوع من الرقص مع حضور للموسيقى التي قد تكون أحيانا صاخبة وقد ينتهي التعبد بتوزيع الحلوى والمشروبات حتى أننا لا نكاد نعرف أن الأمر يتعلق بتجمع للصلاة والعبادة.

في البودية: هناك اهتمام كبير براحة المتعبد مع محاولة ملائمة التعاليم البودية مع حاجيات ومتطلبات الإنسان الحالي، حيث نجد استعمال التركيز والتأمل الداخلي للتخفيف من التوتر الناجم عن تعقد الحياة المدنية، وهذا ما يساهم في نشر المبادئ البودية خاصة مع استعمال كل وسائل الاتصال والإشهار المتاحة، بل أصبحت هذه الممارسات البودية تشكل تجارة عالمية مزدهرة.

أما في الإسلام، فإن المشهد الغالب على الخطاب الديني، الذي يسعى إلى استقطاب المؤمنين، يركز على إخافة المريدين وحصر أي تفكير نقدي لديهم أو تأويل يخرج عن دائرة المرجع الضيق الذي يدافع عنه فلان أو علان ويمول من هذا الطرف أو ذاك. بل أن إقصاء الآخر من خلال تكفيره وحتى استباحة دمه أصبح مشهدا عاديا تدعوا إليه أقطاب دينية مشهودة. إذا هناك اندفاع إلى التشدد والمغالاة في التدين في مقابل الترغيب عند الآخر، كما أن هناك زيادة في القسوة على الأخ قبل الغريب وعلى الذات قبل الآخر.

يتأجج الصراع الديني أكثر بين الثقافات المختلفة من خلال تغذية رهاب الأجانب الذي يستند لفكرة الاحتماء من الأعداء وتحصين الملك الخاص. لكن عند بعض الأفراد والجماعات يصبح هذا الخوف مبالغا فيه ومرضيا. وهو ما يؤدي إلى البحث عن اقصاء الآخر. يعود أصل هذا الرهاب إلى الحقبة البدائية من تاريخ الإنسان، وهو ما نجد آثاره حاليا عند بعض الأشخاص الذين يتخذون مواقف متطرفة اتجاه بعض الحيوانات

أو الحشرات، حيث يعملون على إبادتها كليا ولو لم تكن تشكل خطرا عليهم. يتم تطبيق الأمر نفسه تقريبا على بعض الأعراق البشرية أو المجموعات أو الأشخاص المختلفين أي الذين يثيرون مخاوف لأنهم ببساطة مختلفون في اللون أو العرق أو اللغة أو الدين أو حتى المذهب داخل الدين الواحد.

الجديد أننا أصبحنا مؤخرا نشهد تغذية لعنصريات محلية سواء ثقافية أو عرقية أو حتى مذهبية لتصبح الفوارق الثانوية أساسية والخلاف البسيط جوهريا والعدو صديقا ،لحد قلب التصور الانقسامي ومعادلاته، حيث أصبح، أنا والعالم الخارجي ضد ابن عمي، ثم أنا والعالم الخارجي وابن عمي ضد أخي. هكذا فقد يصبح رهاب الأجانب في مستواه المرضي بوابة للتطهير العرقي أو الثقافي أو الديني أو المذهبي، وبما أن النزعة المرضية الوسواسية تؤدي إلى التدقيق أكثر فأكثر فإنها قد تؤدي في نهاية الأمر إلى التخلص من الذات نفسها وتدميرها بعد تدمير الآخر.

قد يتم إثارة العنف والنعرة الطائفية من خلال تحسيس الأفراد بالتهميش الاجتماعي والمظلومية، وهو الوتر الذي تعزف عليه عدد من الجهات المغرضة. من خلال هذا التحريض يبدأ بعض الأفراد في الغرق داخل التصورات التي قدمت لهم وذلك بالنظر إلى محدودية فهمهم للعالم من حولهم. يترتب عن ذلك سلوك وممارسات يضيف عليها البعض شرعية دينية. وكلما طال بالفرد اعتقاده وتفانى في الدفاع عنه كلما صعب عليه تركه وتقبل فكرة أنه كان على خطأ كل ذلك الوقت، لأن في ذلك اعتراف بأخطاء جسيمة وتقبل للنظر إلى صورة الذات وهي تحمل ندوبا عميقة.

2 - الخوف والتعلق

كل المخاوف منحدرة من الخوف الأم أي الخوف من الموت. جميعنا نخاف من الموت الذي يضع حدا لعالم نعرفه ونختبره ونطمئن إليه، لينقلنا إلى عالم آخر نجهله ولا نطمئن إلى مآلنا إليه. وبالتالي فإننا نخاف من كل ما يقربنا أو يذكرنا بهذه اللحظة المصيرية (الخوف من الشيخوخة، المرض، الوحدة...). إذا كانت هذه المخاوف عامة وتشكل نقطة ضعف عند كل الناس فإن هذا الخوف نفسه هو ما يدفع الكثير من الأفراد إلى التشبث والتعلق أكثر بأي مقاربة، تقدم من قبل مرجعيات تحظى بالثقة والمصداقية، على أنها كطوق نجاة ومنارة تهدي إلى الطريق المستقيم، ولو أنها تمر من خلال فتح الصراع مع الآخر. تدخل هذه التوجهات، الناس المتحمسين من تيارات مختلفة، في صدام بين بعضهم البعض. هنا نجد بيرغسون (Henri .Bergson) يعتبر

الدين كرد فعل دفاعي ضد الموت، فهو يرى أن الإنسان باعتباره الكائن الوحيد الذي يعي حتمية موته، يجعله ذلك غير متيقن من قراراته وقلق حيال مستقبله[13]، وهو بذلك يكون الكائن الوحيد الواعي والقادر على تحقيق الأذى في سبيل ضمان موقع أو مكانة تشعره أكثر بالطمأنينة اتجاه المستقبل الذي لا يطمأن إليه.

بناء على ذلك قد نجد أحيانا مجموعات بشرية تنخرط في مواجهة بعضها البعض حتى الموت دفاعا عن مقاربتها ومصالحها دون أن ترى سبيلا للعودة عما انخرطت فيه، والمفارقة أنه كلما أخطأ الأشخاص وأمعنوا في القتل إلا وتمادوا وانغمسوا أكثر في أخطائهم، فهم يهربون دائما إلى الأمام لأنه لا قدرة لهم على تحمل وزر أخطائهم والاعتراف بها. بعد الانغماس في الحرب يصبح التوقف عن استخدام العنف أو التراجع عنه مدخلا للتشكيك في فحولة المحاربين على خلفية الخوف من الأنوثة. فالمحارب يؤكد فحولته من خلال القتل الذي يمكنه من استدماج وامتلاك قوة ضحاياه، وبذلك تصبح له فحولة مضاعفة وهو ما يتم تدعيمه من خلال امتلاك نساء المهزومين وأخذهم كجواري، تحت غطاء اعتبارهن سبايا حرب.

III - تصعيد القلق في الثقافة الإسلامية والانزلاق نحو الغلو في التدين :

1 - التدين والتطرف

يعد الدين مكونا أساسيا في الحياة والفكر العربي الإسلامي، حيث ظل لقرون يشكل العمود الفقري الذي يضمن توازن الجماعة والقنطرة التي يعبر منها وإليها أي نشاط فكري أو إبداعي. النشاط الديني في الإسلام مكثف لدرجة أنه يصبح ممتزجا بتفاصيل الحياة اليومية. قلما نجد مستوى هذا النشاط في ديانة أخرى فالصلاة مثلا في الإسلام تتكرر على الأقل خمسة مرات في اليوم الواحد بشكل فردي أو جماعي، وهذا الزخم في النشاط التعبدي خلال مئات العقود والأجيال يولد ارتباطا بل التحاما قويا للفرد بالدين مما يجعل من هذا الأخير بالفعل عنصرا أساسيا ومكونا لا يمكن القفز عليه في معالجة أية ظاهرة تمس ثقافة هذه المجتمعات. في مقابل هذا نشهد في العقود الأخيرة حروبا متوالية على هذه الديانة، في إطار صراع الحضارات، وذلك من الداخل والخارج على حد سواء، حروب مباشرة، سواء سياسية، اقتصادية وثقافية وأخرى أعمق تعمل من خلال خطط ومناهج على القتل البطيء للثقافة الإسلامية

13 - Bergson (Henri), Les deux sources de la morale et de la religion, Paris, Presses universitaires de France, 1932 (9e édition : 2006, collection « Quadrige »), p. 137.

مستهدفة المضمون مع ترك للمظهر على حاله. فنجد مثلا، الحفاظ الشكلي على طقس الصيام في رمضان مع العمل على توظيفه إقتصاديا من خلال حث الناس على التنافس في الاستهلاك على حساب البعد التعبدي المتمثل في التكافل والزهد والقناعة. نفس الشيء في الطقس المرتبط بعيد الأضحى، حيث نجد تمسكا بالجانب الشكلي مع تكريس للنمط الاستهلاكي، وهذا ما نجده يتكرر في العديد من الطقوس الإسلامية الأخرى.

في إطار صراع الحضارات الذي قد لا يختلف في جوهره عن صراع الغاب حيث هناك دائما البقاء للأقوى، نجد العديد من الحضارات انقرضت وذابت في أخرى أكبر، لأن آلياتها الدفاعية لم تكن قادرة على صد اكتساح الآخر. أما بالنسبة للحضارة الإسلامية، فهي تتواجد على امتداد على مساحة جغرافية واسعة وجذورها عميقة في التاريخ، تسندها كثافة سكانية هائلة، وبالتالي يصعب اقتلاعها وإن عانت من إصابات وخدوش هنا أو هناك، لكن مع ذلك تثير هذه الإصابات إحساسا طبيعيا بالخوف والتهديد الوجودي وهو الأمر الذي قد يدفع البعض إلى انتهاج العنف كآلية دفاعية خوفا من سيطرة الآخر. هذا الخوف هو ما يدفع العديد من الحيوانات المسالمة إلى إخراج مخالبها ويدفع أنواعا من الحشرات إلى إطلاق سمومها... إن غريزة البقاء والخوف هي أكبر دافع إلى العنف عكس ما قد يبدو ظاهريا من أن العنيف شخص أو كائن مقدام لا يهاب شيئا.

يعد الخوف والقلق أكثر الأحاسيس تجدرا وعمقا عند الإنسان وهي أحاسيس يتقاسمها مع الحيوان. يرتبط القلق بوضعية ينظر إليها على أنها محتومة وغير متحكم فيها[14]. أما ردود الفعل الناجمة عنه فهي متفاوتة من إنسان إلى آخر وفقا لمدى وجود عوامل إضافية محفزة لردود الفعل تلك. على العموم يمكن تجميع ردود الفعل هذه في النوعين التاليين:

- في النوع الأول نجد الأشخاص الذين يتفاقم قلقهم وخوفهم وعدم إحساسهم بالطمأنينة، فيظهر ذلك على شكل غضب وسخط عارمين اتجاه مصدر إثارة الخوف. يكون هؤلاء الأشخاص لحظة إحساسهم بالخوف صداميين أو مخربين بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا ما يؤدي إلى إفساد حياتهم وحياة الناس من حولهم.

14 - Öhman, Arne. «Fear and anxiety: Evolutionary, cognitive, and clinical perspectives» in M. Lewis and J. M. Haviland-Jones (Eds.). Handbook of emotions. New York: The Guilford Press. 2000. (p. 573-593).

• أما في النوع الثاني فنجد الأشخاص الذين يتميزون بقدرة على امتصاص قلقهم والتحكم في مخاوفهم من خلال خلق جو إيجابي، فنجدهم يعملون على تحويل القلق إلى فرصة واستثماره كدافع للتطور والعطاء، فيبتكرون آليات جديدة تمكنهم من التنفيس ويستمرون في الانفتاح على الآخر ومساعدته، الشيء الذي يكافئهم عليه الأخير بالحب، فيشع حولهم الأمل والثقة بالذات وبالآخر.

إن العنف الذي نشهده عند البعض في الثقافة الاسلامية وخاصة عند الشباب مرده في الواقع إلى الخوف على مستقبل ثقافتهم واستمرار وجودها والتي هي جزء من ذواتهم وبالتالي فهو رد فعل طبيعي. هذه التلقائية والشعور الطبيعي قد يتم استغلاله وتوظيفه من أطراف متعددة لتحقيق مآرب مختلفة، فقد يتم تضخيمه واستعماله لإشعال الحمية الدينية أو الطائفية أو العرقية قصد توجيه الغضب العارم للجمهور الذي تم شحنه في اتجاهات معينة لا علاقة لها في أحيان كثيرة بالدفاع عن الهوية والدين. إلا أنه عندما يسيل الدم ولو عن طريق الخطأ وينشأ عنه رد فعل ويتكرر الأمر تختلط الأمور ويخرج أو يتم إخراج الأمر عن السيطرة. وهنا يتوقف العقل والمنطق عن التأثير على السلوك الذي ينجر إلى الغرائز، ينتج عن ذلك مزيد من الخوف والعنف وتنفتح أبواب «الفوضى الخلاقة» على مصراعيها فلا يغدو أحد قادرا على التحكم في خيوطها كاملة، فتلتهم نارها الأخضر واليابس وقد تتجه بها الرياح إلى ما لم تشعل من أجله شرارتها الأولى.

2 - التطرف وقلق فقدان مصدر الحماية

قد يلعب الدين دورا إيجابيا بالنسبة للأشخاص المتوازنين وحتى الذين يتميزون باضطرابات ومخاوف محدودة. لكن بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من إختلالات كبيرة قد يصبح الدين بالنسبة لهم عامل ضغط إضافي إذا لم تتم مواكبتهم من طرف مرشدين يتحلون بالتوازن، حيث قد ينجرون في توظيفهم للدين إلى اختلالات وهذيانات أكبر، فيبحثون من داخل الدين عما يبرر ويشرعن تصرفاتهم المختلة. هذه الاختلالات قد نجدها في المستويات المختلفة التي قد تبدأ بالمتدين الخائف البسيط، مرورا بالمتدين المطلع على سبل التبرير ووصولا إلى «السياسي» الذي لا يهتم بالجانب الإيماني بقدر ما يهتم لتجنيد وتوظيف المريدين لأهداف تخدم مصالحه الحزبية الضيقة. قد يمتلك «السياسي المحنك» خيوط اللعبة عند أكثر من طرف واحد فيحرك النعرة الدينية والطائفية متى وكيفما وضد من يشاء وهي قوة تمنحه أوراق مساومة وضغط محلية، إقليمية وحتى دولية.

عدم النضج المجتمعي بالإضافة إلى الاندفاع والمراهقة الفكرية التي ترفض الاعتراف بالخطأ وتدفع للهروب إلى الأمام، تسمح لدائرة التطرف بالتمدد والتهام أي فراغ تسمح به أجنحة الاعتدال. قد يصل التطرف إلى مستويات مرضية، كما هو الشأن في واقعنا العربي الحالي، خاصة مع توفر الشروط المحيطة التي تسمح له ببلوغ مستويات جنونية. من بين هذه الشروط:

- عدم تركيز النظام التعليمي على التفكير والتحليل والحوار المنطقي في مقابل استمرار التركيز على الجانب الكمي والشكلي،
- انتشار البطالة وانسداد الأفق بالنسبة للشباب،
- انتشار الفردانية وتآكل السلم الاجتماعي،
- غياب النضج السياسي وعدم اكتمال بناء الدولة وتثبيت المؤسسات،
- وجود مرجعيات دينية مسيسة ومدعمة لخدمة أجندات معينة، تقوم بغسل أدمغة الأفراد وخاصة الشباب منهم، مقحمة إياهم بداية في زاوية من الخوف والترهيب، لتحقنهم بجرعات من الشعور بالذنب ودفعهم بعد ذلك إلى طلب طوق النجاة، وهو طوق لا يمتلكه إلا الداعية الذي يتم تصويره كملاذ وخلاص للتائهين والتائبين وهو ما يسمح له بتوجيههم أينما أراد. وهنا نستحضر مجموعة من الدعوات الموجهة للشباب من نخب دينية «للجهاد» في أماكن غريبة، مما يكشف عن تسييس واضح للجانب الديني.

تأخذ علاقة الفرد الشاب بالزعامات الدينية شكلا هرميا يتربع عليه المرشد مرورا بالشيخ فالأمير وانتهاء بالزعيم الصغير على مستوى الحي. يلعب هذا الأخير دور الأخ الأكبر، وقد يتقاسم هذا الدور أكثر من شخص واحد للتمكن من السيطرة على المجموعة بشكل أفضل. رمزيا يعوض هذا النوع من الأشخاص دور الأب، فيوجه ويأمر، يحلل ويؤول المصادر الدينية حتى وإن كان مستواه التعليمي أقل من باقي أفراد المجموعة. إنها مكانة قد تمكن هذا الأخير من التعويض عن فشله الدراسي أو عدم اندماجه الاجتماعي أو اعتراف الآخر به، ليصبح مرجعا يعيد ترتيب الأدوار داخل الحي أو الجماعة.

إن الواقع المرتبط بضعف الانسان ومحدودية قدراته على التحمل النفسي هو ما يجعل أغلب الناس عصابيين، وكثير منهم عرضة للاستغلال من لدن أطراف، يدفعون بهم في مسارات ذات مناحي مختلفة إلا أنها تشترك في استغلال حاجتهم إلى الشعور

بالأمان اتجاه المستقبل سواء القريب أو البعيد. لكن، ما الذي يمنح دعاة الغلو والتشدد في الدين حظوة وسلطة على الأشخاص؟ وما الذي يجعل الأشخاص خاصة الشباب منهم يقدمون طاعة الأمير على طاعة الوالدين بل حتى على طاعة الله؟ لفهم هذه المسألة نعود إلى موضوع قلق الانفصال الذي يمكننا من فهم حيثيات هذا التعلق.

يتميز المراهقون والشباب باستعداد يدفعهم للبحث عن الانخراط في مجتمع أوسع يحظون فيه باعتراف الآخر الذي لا يتعامل معهم باعتبارهم قاصرين. من هنا أهمية التواجد في مجموعة الأصدقاء التي تأخذ عندهم مكانة أهم من العلاقات العاطفية[15]. على ضوء هذه الحاجة يتأسس الارتباط بين الشاب والأمير (المجسد لكل من السلطة الدينية والعسكرية) الذي يمثل سلسلة ولاءات قد لا يعرف هو نفسه نهايتها. إنه تعلق قوي وولاء يتم تحت قسم الله وكتابه وبشهادة الإخوة في الإيمان على أن يكون الأمير أحب إلى الشاب من نفسه وبالتالي فهو انخراط أبدي يلزم صاحبه طاعة عمياء، تقضي بأن يسلم الشاب عقله قبل روحه للأمير الذي يمثل هنا سلطة الله وحنان الأب ورعايته.

ترجع هذه العلاقة القوية إلى رمزية الأب والقائد التي يختزلها الأمير والتي تعود جاذبيتها إلى الماضي السحيق. فمند آلاف السنين كان الأب الزعيم (القائد) رمزا للتضحية والبطولة، فكانت صورته مرتبطة بذلك الجانب الأسطوري المنفتح على عوالم مجهولة، فهو في مغامرة دائمة وتحفه المخاطر من كل جانب وفي كل حين. فقد كان الرجال يتركون النساء والأطفال في أماكن آمنة مع بعض الحماية لينطلقوا في مغامرات للصيد أو الحرب دفاعا عن أماكنهم أو غزوا لأماكن جديدة تعطي لمجموعتهم فرصا أفضل للبقاء والتطور. ومن تم فإن عدم وجود الذكور البالغين وخاصة القائد هو ضعف خطير في الحماية وتعريض المجموعة لخطر وجودي. إن التجارب التي تكررت على امتداد تاريخ البشرية جعلت من أي ابتعاد للأب القائد عن المجموعة (الأسرة، القبيلة) إحياء للقلق الدفين والشعور بالضياع. يعود هذا قلق أيضا إلى القلق المترتب عن الولادة والانفصال البيولوجي عن الأم، حيث كان الجنين في أمان تام. من هنا فإن أي فراق فجائي عن مصدر الحماية قد يعرض الطفل الصغير إلى ظهور اضطرابات سلوكية مختلفة.

15 - Françoise Dolto, la cause des adolescents, éditions :Robert Laffont, Paris, 1988, p: 41.

نستحضر هنا مقاربة جون بولبي (John Blowby) حول التعلق لنفسر من خلالها التعلق الوثيق لبعض الشباب بزعامات معينة. حسب جون بولبي يظهر التعلق مباشرة بعد الولادة عند كل من الإنسان والحيوان على حد سواء وهو خوف من فقدان الحماية والرعاية يدفع الوليد للتعلق والتثبيت على أي مرجع يمنحه الشعور بالطمأنينة والرعاية[16]. تبدأ هذه العملية منذ اللحظات الأولى للولادة. وهنا يتعين توفر خاصيات محددة عند الشخص الذي يتحقق معه التعلق وتتمثل هذه الخاصيات في: التناسق في ردود الفعل التي ينهجها اتجاه الشخص الذي يتعلق به، التحلي بالثقة وبالصبر ثم الحزم في السيطرة على المواقف. وهذه الخاصيات هي ما يتم أجرأته في انجاح التعلق ليس عند الوليد فقط بل حتى عند المراهقين والشباب الذين يكونون في مرحلة حساسة وفي حاجة إلى تجديد الروابط والعلاقات، لكنه أمر ينجح أكثر مع الأشخاص الذين كانوا يعانون في طفولتهم من نوع من الاضطراب المرتبط بعدم كفاية التعلق الأول في الإجابة عن إشباع حاجاتهم من الحماية والرعاية.

إن العلاقة بالله تتضمن العلاقة بالأب[17]، لذلك فإننا نجد أن كل الديانات تؤكد على أهمية طاعة الوالدين بل تعتبر أن طاعة الوالدين من طاعة الله. لكن عندما تصبح طاعة الوالدين مخالفة لطاعة الله، يقتضي الامتثال للأقوى. في هذا الصدد نجد أن إبراهيم النبي في صراعه مع أبيه، الذي رفض إتباع عقيدته، عمل على تبديل حب أبيه بحب الله الذي اكتشفه واختاره، شيئا فشيئا، من اختياره للقمر كإله ثم الشمس، وصولا لما هو أعظم، في بحث حثيث عن الأقوى والأبقى والأكمل. لكن ذلك لم يؤدي به إلى إحداث قطيعة أو نسيان لأبيه. فقد استمر يناديه ويستغفر له ربه. مما يشكل دعوة للتصالح مع الأب من خلال ما هو أعظم.

هكذا نلاحظ أن التدين في حد ذاته يأتي هنا لكبح قلق الانفصال وإعادة العلاقة والتصالح مع الله الذي نفى الإنسان في هذا المكان البعيد وسط عتمة هذا الفضاء الواسع واللامحدود. حيث لا نرى فيه، من حولنا، جيرانا ولا أثرا لأية حياة أخرى. وكلما تعمقنا في معرفة الكون إلا وصدمنا بضعفنا وصغرنا، وكبر قلقنا وزادت حاجتنا للإحساس برعاية قوة إلهية تحمينا. في هذا الصدد، نجد فرويد يعتبر أن الإنسان قد وهب نفسه ليبقى مسجونا في وضعية طفولية لا تمكنه من تجاوز الحاجة للرعاية

16 - John Bowlby, Attachement et perte, volume 1, PUF, 3ème édition, 2002, p :15- 16.

17 - Sigmund Freud, , L'avenir d'une illusion, ibid, p : 20.

الإلهية التي تحميه من القوى الخارقة[18]. إن الإنسان يشعر بحاجة إلى الأمل في وجود عالم آخر، أكثر فساحة واتساعا وسخاء وعدلا، يكون خلاصا له من ضيق هذه الحياة والإحساس بالتواجد في سجن يحميه غلاف جوي شفاف ورقيق هو أوهن من بيت العنكبوت.

في الثقافة العربية الإسلامية نجد قلق انفصال آخر يتمثل في نفي آخر يتضمن درجات عالية من الاقصاء والاحباط. يتمثل الأمر هنا في نفي إبراهيم النبي لزوجته سارة وابنها الرضيع إسماعيل في خلاء الصحراء القاحلة دونما ذنب وإنما على خلفية حكمة ربانية. إنه نفي وإقصاء جاء ليعمق أكثر من قلق الانفصال في هذه الثقافة ويعقد من صورة الأب في مخيلة الطفل، بحيث يفرز لنا في النهاية ثقافة ذات ميل عصابي هجري[19] [20].

3 - التطرف والعصاب

يؤشر العصاب إلى حالة من الاضطراب كما يعبر عن فقدان للثقة بالنفس وبذلك فإنه فشل إنساني. لكن المشكلة أيضا أنه حالة انهزام أمام شيء غير حقيقي، بحيث أن المريض ينغمس أكثر فأكثر في حالته المرضية كلما اعتقد أنه مريض بالفعل وأنه غير قادر أن يغير من الأمر شيئا. على الرغم من أن العصاب ينبني على التوهم لكنه يمكن أن يؤدي إلى سلوك فعلي تترتب عنه نتائج ملموسة، الشيء الذي يعطي للوهم الأصلي قيمة يتعين أخذها بعين الاعتبار، فعندما يتوهم فرد أن شخصا ما يريد به سوءا ويقوم بإيذائه جسديا موظفا طاقة من العنف الداخلي جراء ذلك الوهم، فإن نتيجة ذلك لا تكون أقل حقيقة ومادية من السلوك الذي ينتج عن أسباب حقيقية.

يحتوي الإنسان على طاقة من العنف تكون كامنة على مستوى اللاشعور وقد تطفو إلى السطح عند ما تتم إثارتها بمواضيع معينة، قد تكون حتى من نسيج خيال الفرد أو الجماعة. وتختلف ردود فعل الفرد من شخص لآخر ومن ثقافة لأخرى حسب الحساسية لموضوع الإثارة. وتشكل هذه الطاقة نوعا من الصهارة التي تختلف قوتها حسب كتلتها ونوع تكوينها وبالتالي قابليتها للانفجار والتدفق. إن خطر تدفق هذه

18 - Sigmund Freud, L'avenir d'une illusion, ibid. P : 52.

19 - يتعلق الأمر بعصاب ذي أسباب ترجع إلى المرحلة قبل الأوديبية ويستعمل للدلالة على لائحة عيادية يطغى فيها قلق الهجر وانعدام الطمأنينة العاطفية.

20 - مصطفى حجازي، معجم مصطلحات التحليل النفسي، تأليف جان لابلانش وج.ب. بونتاليس، المؤسسة الجامعية للذراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ،1987، ص: 350.

الطاقة يبقى واردا في أي حين بالنظر إلى سرعة تقلب مزاج الإنسان وعدم القدرة على توقع الأحداث.

قد تنزلق هذه الطاقة المتدفقة بالإنسان إلى مستويات دنيا، هي ما دون العقل أي أنها تعود به إلى المستوى البدائي، حيث لا رقابة للعقل والمنطق. حالة التدفق والغليان تتقوى وتنمو عندما تكون البيئة الحاضنة للفرد تدفع في الاتجاه نفسه، بحيث تشكل مرتكزا للفرد يحمله على بساط من الهذيان الجماعي، فتأخذ النزوات زمام المبادرة ويصبح الشعور تابعا لها. يعود بنا هذا إلى فكرة فرويد التي تعتبر أننا نمشي على قشرة رقيقة من الشعور، بينما يشكل اللاشعور الجزء الأهم والأعمق من حياتنا النفسية التي يمثلها بجبل جليدي ما يطفو منه على سطح الماء لا يمثل سوى جزء يسير مما هو مغمور تحته[21]. وهو ما يعني أن الحضارة الإنسانية بما تختزنه من عقل ومنطق وفن وثقافة بنيت على مر تاريخ الإنسانية، فإنها لا تمثل سوى قشرة شفافة تطفو على صهارة من اللاشعور بما فيه من غرائز ومكبوتات ومخاوف قد ينزلق إلى ظلمتها الإنسان فردا كان أم جماعات وكلما طال بالإنسان الانزلاق كلما غاص أكثر وأكثر في أعماقها.

لا يشكل العنف المتطرف الفردي، الذي نشهده هنا أو هناك، دليل على قمة الانحطاط الإنساني بل ما يشكل ذلك فعلا هو العنف الجماعي الذي يبدو أن الإنسانية مازالت مرشحة للانغماس فيه، حتى بعد قطعها أشواطا من «التقدم والتحضر». إن ما ارتكبته الإنسانية من فضائع في الحرب العالمية الأولى والثانية، ما قبلهما ثم ما بعدهما في الفيتنام وفلسطين والعراق وما تقوم به «الدواعش» في أيامنا هذه، كلها أوجه لنفس هذا الإنسان الذي يدعي التحضر والإيمان والخير للإنسانية، بل أن الإنسان الوديع والمتحضر نفسه يمكن أن نجده ينقلب في ظروف معينة إلى وحش كاسر لا يعرف الرحمة حتى اتجاه أقرب الناس إليه. وهذا ما يجعلنا قلقين ليس فقط على مستقبل هذه الثقافة أو تلك ولكن قلقين على مستقبل الإنسانية جمعاء، في ظل ما قد تنزلق إليه من صراع جنوني، هي مهيأة إليه بكل المقاييس، خاصة مع انتشار كل هذا الكم الهائل من الأسلحة بمختلف أنواعها الفتاكة، وتفشي ثقافة الخوف من الآخر والحث على كرهه واقصائه.

21 - Sigmund Freud, « Au-delà du principe de plaisir » (1920), in Essais de psychanalyse, Payot, Paris, 2005, pp : 47- 128.

الواقع أنه ليس من السهل التخلص من إرثنا الثقيل المتعلق بالجانب الحيواني وبالإنسان البدائي داخلنا، خاصة عندما نكون في وضعية تتميز بنوع من «الجروحية» (Vulnerabilite) والضعف حيث يصبح صوت ومنطق الإنسان البدائي أقوى من صوت المنطق والعقل والجانب الحضاري فينا. لهذا فإن قلة من الناس هم قادرون خلال الأزمات على السير والتزلج على قشرة العقل في مستواها الإنساني الحضاري ويبقى أغلب الناس يتخبطون في سيرهم بين وقوف وسقوط وسط حفر لا حصر لها، محاولين ضبط ايقاع لهم وسط هذا العالم المتذبذب والمليء بالاهتزازات.

خاتمـة

في الواقع العربي الإسلامي نجد سيطرة للبعد الثقافي على الديني حيث صار الإيمان رهينة تأويلات مرتبطة بالأعراف والعلاقات الاجتماعية، الشيء الذي أدخله في خشونة الثقافة البدوية السائدة. حيث تركز التربية على الخوف من الأب أكثر من حبه واحترامه. وحتى إن كان الحب حاضرا فإنه يضل غير مسموح بالتعبير عنه أو البوح به لأنه رمز للضعف والأنوثة وعدم النضج. قد ينجح الخوف من الأب والقائد والسلطة في تحقيق الأمن والنظام لكنه يولد السخط والرغبة في الانتقام من خلال استغلال أية فرصة تتاح، لقتل الأب والإحلال مكانه. إن الأب نفسه غير قادر على التعبير عن حبه وعواطفه اتجاه أبنائه فهو دائما على مسافة منهم. هذه الصورة التي كانت تقرأ بها الثقافة العلاقة مع الأب هي ما تم تكريسه في تفسير العلاقة مع الله. فلكي لا يصل الطفل إلى أماكن محظورة أو فيها خطر عليه لا نقنعه منطقيا بخطورة الأمر بل نركز على إخافته من الموضوع، من خلال تحقيق الانحباس والكبت لديه، الشيء الذي يحقق نتائج سريعة لكن عواقبها قد تستمر طويلا إلى ما بعد الفترة المخصصة لهذا الحصر، فيستمر الفرد مثلا في الخوف من الظلام حتى بعد الطفولة أو الخوف من الأب عوض احترامه. وهذا ما يحدث بالنسبة لكثير من المواضيع التي نعللها بأنها تثير سخط الله. هكذا نكون ندعم الحصر والعصاب أكثر من تقوية الإيمان، حيث نحقق قفزا على الشك والريبة وليس انتقالا إلى اليقين وبالتالي فهو أمر لا يحل المشكلة بقدر ما قد يزيد من تعميقها. لقد كان أجدى بعلماء الدين عندنا التركيز على حب الله بدلا من الخوف منه ومن عقابه، فالحب كما هو الشأن في الصوفية طريق للتقرب من الله وبلوغ أسمى مراتب التعبد.

1 - Sigmund Freud, L'avenir d'une illusion, 1927, traduction française de Marie Bonaparte, 3ème édition, PUF, 1973,

2 - Sigmund Freud, « Au-delà du principe de plaisir » (1920), in Essais de psychanalyse, Payot, Paris, 2005.

3 - Sigmund Freud, Totem et Tabou, 1913.

4 - Sigmund Freud, Moïse et le monothéisme (1939), Traduction de l'Allemand par Anne Berman, Paris Editions Gallimard, Paris, 1948.

5 - Françoise Dolto, la cause des adolescents, éditions :Robert Laffont, Paris, 1988.

6 - John Bowlby, Attachement et perte, volume 1, PUF, 3ème édition, 2002.

7 - Öhman, Arne. «Fear and anxiety: Evolutionary, cognitive, and clinical perspectives» in M. Lewis and J. M. Haviland-Jones (Eds.). Handbook of emotions. New York: The Guilford Press. 2000.

8 - Le bon sens du curé Meslier suivi de son testament (1772), Paul Henri Thiry d'Holbach, éd. Palais des thermes de Julien, 1802.

9 - Rolin.G, in, François Mabille, « Religions et mondialisation : nouvelle configuration, nouveaux acteurs », Archives de Sciences Sociales des Religions, n° 122, avril- juin, 2003.

10 - John. L, in, Mabille, « Religions et mondialisation : nouvelle configuration, nouveaux acteurs », ibd.

13 - Henri- louis Bergson, les deux sources de la morale et de la religion, PUF, Paris, 1932 .

14 - Miklos vetô, la métaphysique religieuse de Simone Weil, L'Harmattan, Paris, 1997.

15 - عبد الكبير الخطيبي، الاسم العربي الجريح، ترجمة محمد بنيس، منشورات عكاظ ،2000، الرباط.

16 - مصطفى حجازي، معجم مصطلحات التحليل النفسي، تأليف جان لابلانش و ج.ب. بونتاليس ، المؤسسة الجامعية للذراسات و النشر، بيروت، الطبعة الثانية ،1987.

17 - إنجيل لوقا 11/2.

18 - سفر التثنية (14/2).

19 - سورة ال عمران الآية: 110.

محاصرة التطرف في المنطقة المغاربية
بين أولوية الحل الأمني والحل التنموي

صالح زياني
أستاذ التعليم العالي - مدير مخبر الأمن في المتوسط
قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة - الجزائر

مقدمة

يحظى موضوع معالجة التطرف في العالم الإسلامي عموما وفي بلدان المغرب العربي على وجه الخصوص باهتمام العديد من المهتمين سواء كانوا فاعلين دوليين أو وطنيين بل وحتى مراكز البحث أيضا، سيما عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. لقد تباينت مقترحات معالجة هذه الظاهرة بين موقفين متعارضين وهما:

أ. الموقف الأول : ويرى مؤيدوه أن معالجة جذور التطرف والإرهاب ينبغي أن يتم وفق صيغة وتدابير معينة وعلى رأسها إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق الوصفة المعروفة والتي تم تطويرها ضمن ما يعرف بالمنظور التحديثي في الأدبيات السياسية والإقتصادية. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الكفيلة بتحقيق الديمقراطية وبالتالي تحييد التطرف ومحاصرة الإرهاب. بحسب هذه الرؤية فالتعليم وبناء القدرات الاجتماعية عوامل مركزية مثبطة لما يعرف بعملية التجنيد بقصد القيام بأعمال العنف بما فيها الإرهاب. فالفقر والجهل بحسب هذا المنظور يمثلان الأرضية الخصبة للتطرف والإرهاب.

ب. الموقف الثاني : وهو موقف مناقض للموقف الأول ويرفض أطروحة الربط بين التخلف الاقتصادي الاجتماعي والانخراط في التطرف. المنطق الداخلي الذي يحكم هذا الطرح هو أن الكثير من المتطرفين ليسوا من الفقراء ولا من غير المتعلمين . فالمنبع الأساسي لهذه الفئة الاجتماعية يكمن في الطبقة الوسطى.

وعليه فينبغي أن يتم النظر إلى التطرف على أنه «تهديد أمني» ولا علاقة له بالحرمان الاقتصادي أو الاجتماعي. ومن هنا فالحلول والتدابير التي ينبغي الأخذ بها تدخل في سياق حزمة واحدة وهي التركيز على الفواعل الرسمية للدولة، إضافة لاختراق الأيديولوجيات المحرضة على العنف، وكذلك العمل الإستخباراتي واللجوء إلى أساليب القمع إن اقتضت الضرورة.

يمكن القول أن كلا الطرحين لهما نقاط ووجهات نظر مقبولة لكنهما يعانيان من قصور أيضا. فالعوامل وكذا الأسباب المؤدية للتطرف والإرهاب عديدة ومعقدة، ومتعددة الأوجه، ومكملة لبعضها البعض وعليه لابد من تفادي التنميط البسيط للأسباب وراء هذه الظاهرة.

في واقع الأمر لا توجد صيغة واحدة لإنهاء التطرف في ظل غياب ما يمكن أن نطلق عليه صيغة موحدة ونموذجية لمعالجة هذه الظاهرة بتجلياتها المختلفة وكذا تنوع البنيات التي تبرز فيها، وعليه فإن الإستراتيجية البعيدة المدى والمتعددة الأوجه التي تهدف إلى معالجة الخلل المؤسساتي لعملية (التنمية - الديمقراطية - الأمن) يمكنها أن تحقق نتائج ملموسة. وينبغي على هذه الإستراتيجية أن تأخذ في الحسبان كل النقاط الخلافية للطرحين السابقين (الطرح التنموي - الطرح الأمني).

إن نقطة الانطلاق لتضييق الفجوة بين الطرحين السابقين (إما التنمية أولا، أو الأمن أولا) هو ضرورة الانتقال من نمط التفكير الذي يركز على فكرة «الحرب على التطرف والإرهاب» إلى استراتيجية جديدة يمكن أن نطلق عليها «حملة استراتيجية ضد التطرف والإرهاب». تكون الأداة الأساسية لتنفيذ هذه الإستراتيجية البعيدة المدى هي التركيز على التنمية البشرية خاصة في البلدان التي تعاني تعثرا في بنائها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهو البناء المحفز لبروز بيئة تساعد على انتشار ظاهرة التطرف والإرهاب. وتعد البلدان المغاربية نموذجا جيدا لهكذا بيئة.

سأسعى من خلال ورقتي المقترحة للمنتدى المغاربي السادس التعرض لكيفية تعاطي الأقطار المغاربية مع ظاهرة التطرف وكذا المد الإرهابي الذي أخذ أبعادا خطيرة خلال العقدين الماضين بصورة خاصة.

1. في المقاربة لمفهوم الإرهاب :

أضحت ظاهرة الإرهاب «وطنيا كان أو دوليا» أساسا للفعل الدولي، إذ وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001، جعلت دول العالم عموما المعركة ضد «الإرهاب الدولي» محورا للسياسة العالمية، فمفهوم الإرهاب يعبر في الأدبيات السياسية عن ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه في آن معا، إذ من السهل وصفه أكثر من تحديد معناه، فبين عامي 1936 و1981 أحصى كل من «شميت» Schmidt و«يونقمان» Youngman في كتابهما بعنوان: Political Terrorism 109 تعريفا، كل منها يقدم تفسيرا ومعنى مغايرا لمفهوم الإرهاب[1].

وبتجاوز المعاني اللفظية للمفهوم وفي ظل غياب تعريف عالمي موحد ومحدد، والاختلافات الأيديولوجية لتوصيف أعمال محددة بالإرهابية من أخرى بغير الإرهابية، بالنظر لارتباط المفهوم بسياقات أيديولوجية متمايزة ومتضاربة، توصلت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) إلى بلورة التعريف التالي المعتمد رسميا: والذي يقدم الإرهاب على انه «التهديد باستعمال العنف أو استعماله لتحقيق أهداف سياسية من قبل أفراد أو جماعات، سواء كانوا يعملون لمصلحة حكومية رسمية أم ضدها.. وتهدف هذه الأعمال لإحداث صدمة أو حالة من الذهول، أو التأثير على جهة تتجاوز ضحايا الإرهاب المباشرين»[2]، وقدمت الإدارة الأمريكية تعريفا أخر اعتمدته كمحدد لتوجهاتها الخارجية إزاء موضوع الإرهاب مفاده أن: «الإرهاب هو ذلك العنف المتعمد ذي الدوافع السياسية، والذي يرتكب ضد غير المقاتلين، بنية التأثير على الجمهور حيث غير المقاتلين هـم المدنيـون إلى جانب العسكريين المسالمين، أو في غير مهامهم وقت تعرضهم للحادثة الإرهابيـة، أوحيـن لا توجد حالة حرب أو عداء، أما الإرهـاب الدولـي فهو الإرهاب الذي يشترك فيه مواطنوا أزيد من دولة ويتم على أرض تتجاوز حدود الدولة الواحدة»[3].

---

1 - Tanguy Struye de Swielande, «La Politique Etrangère Américaine Après La Guerre Froide Et Les Défis Asymetrique» (Belgique: presse universitaire de lovaine, 2003), p. 159.

2 - Alexandre Adam, «La Lute Contre Le Terrorisme: Etude Comparative Union Européenne Et Etats Unis» (France: l'harmattan, 2005), p. 49.

3 - Susan Tiefenbrun, «Decoding International Law: Semiotics And The Humanities» (UK: Oxford University Press, 2010), p. 49.

وعموما، فإن مسحا للاجتهادات الخاصة والرسمية لتحديد تعريف لمفهوم الإرهاب، تمكننا من تحديد المعايير الثلاث المشتركة بين تعريفات المصطلح:

• **الفعل الإرهابي The Terrorist Act :** إن الجزء الأول للتعريف يتعلق بالأثر الظاهر للفعل الإرهابي، والجزء الديناميكي منه، فهو مميز عن باقي التعبيرات السياسية الأخرى، إذ إن هدفه إثارة الخوف والرعب لدى الأفراد بالقتل أو تدمير المنشئات ومقدرات الدول، بغض النظر عن الأسباب الدافعة لذلك فالأستاذ «رايمون أرون» يعرف الفعل الإرهابي «بأنه كل فعل تتجاوز أثاره النفسية أثاره المادية»[4]، وقد حددت «جنكيس برايان» ستة أهداف للفعل الإرهابي سواء المرتكب من قبل الأفراد أو الجماعات:

أولا، فقد يكون الهدف ماديا محددا، كالحصول على فدية نظير إخلاء سبيل رهائن محتجزين.

ثانيا، البحث عن إثارة رأي عام عالمي تجاه قضية ما.

ثالثا، إحداث دمار عام لهدم النظام الاجتماعي في دولة ما.

رابعا، دفع الحكومات للرد باستعمال أساليب القمع المعمم لكافة فئات المجتمع.

خامسا، إخضاع الفئات المعارضة، عن طريق استعمال أساليب إرهابية، وهذا خاص بإرهاب الدول.

سادسا، معاقبة فرد أو مؤسسة ما على ارتكاب فعل يفسر من قبل العناصر الإرهابية كاعتداء.

• **المستهدف The Terrorist Targets :** يمكن تقسيمها إلى فئتين مترابطتين الفئة الأولى: تستهدف الأفراد بالتصفية الجسدية أي بالقتل أو الجرح المتعمد للأشخاص الطبيعيين بشتى الطرق، أما الفئة الثانية: فتتعلق بالأهداف المادية بأشكالها المختلفة، كاستهداف مقرات المؤسسات الرسمية أو المقدرات العينية لتدمير قدرات الدول.

• **الغاية The Terrorist Objectives :** وحسب راكاس كلاين فإن استخدام الإرهاب كتكتيك من أجل الإخلال بنظام متحضر ما في المجتمعات، يعد من الحقائق الثابتة في الحياة الدولية، وفي هذا العصر بالتحديد، ولكن الإرهاب لا تعده الدول

4 - Frederic Neyrat, «le corps du terrorisme», in Vivre en Europe: philosophie, politique et science aujourd'hui, ed: bertrand ogilvie et al. (France: l'harmattan, 2010), p. 242.

الديمقراطية حرباً تحت أي مسمى ونادراً ما تتخذ ضده إجراءات مؤثرة إذا كان يخدم مصالحها[5].

إن الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والتي تلعب فيها الولايات المتحدة دورا قياديا، قد تتخذ أشكالا عدة منها المباشرة المرتبطة بالعمل الأمني العسكري لتفكيك المنظمات الإرهابية على أراضي الدول الداعمة للإرهاب الدولي «كدول محور الشر وفقا لتعبير الذي استخدمه الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش خلال خطابه عن حالة الاتحاد عام 2002»، أو الشكل غير المباشر من خلال المساعدة المالية والتقنية لتعزيز قدرة الدول على رسم سياسات تنموية كفيلة بالحد من انتشار التطرف وكذا للامتثال للآليات الدولية لمكافحة الإرهاب، والتعاون الفعال في مجالات الاستخبارات والشرطة والعدالة والدفاع.

ومن منطلق جيوسياسي، تعد دول المغرب العربي جزء مهما ونشطا في الخطة الدولية لمكافحة الإرهاب بالنظر للطبيعة الجغرافية لدول المغرب العربي فهي تمثل حلقة ربط إستراتيجية بين إفريقيا وأوربا وآسيا، وهي معطيات تجعل من الجزائر، المغرب، تونس، أول المستهدفين مباشرة من قبل الإرهاب "قبل وبعد 11 سبتمبر 2001" بالنظر لمعطيات سوسيو-ثقافية «تراكمات تأثير تيارات الإسلام السياسي»[6]، وكذا لصعوبة سيطرة المؤسسات الرسمية في تلك الدول على كامل إقليمها الجغرافي خاصة في منطقة الصحراء الكبرى، كما أن المعضلات الأمنية المتنامية في المنطقة سواء المرتبطة بالتهديدات غير العسكرية أو الصلبة كالجريمة المنظمة المتخطية للحدود الوطنية والهجرة السرية، تبيض للأموال، القرصنة البحرية، التلوث بيئي...، مما رجحها لأن تكون بمثابة قاعدة خلفية للإعداد والدعم اللوجستي لعمليات إرهابية داخل إقليمها وعلى أقاليم دول شمال حوض المتوسط.

وتجلت تلك الأهمية من خلال توجهات سياسات القوى الكبرى نحو المنطقة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والذي بدأ عام 1999 من خلال مبادرة «أيزنستات Eizenstat» الخاصة بالمسائل الاقتصادية (المعروفة الآن بالشراكة الاقتصادية

5 - Donald M snow, «Cases In International Relations» (UK: pearson longman, 2006), p .279.

6 - المقصود هنا الإشارة إلى تبعات القراءات الدينية لمفاهيم الحكم والسلطان والدولة ضمن روافد التيارات الفكرية للجماعات والاحزاب السياسية ذات الخلفية الدينية.

بين الولايات المتحدة وشمال أفريقيا)[7]، وكذا مسار برشلونة الذي انطلق في 1995 الذي يهدف من خلاله الاتحاد الأوربي إلى تنسيق الجهود والتعاون بين ضفتي المتوسط من خلال التركيز على تعزيز الجانب الأمني الذي يعد محورا رئيسيا في مسار مفاوضات الشراكة الأورو-متوسطية بين الاتحاد الأوربي ودول المغرب العربي.

إن فهم طبيعة التهديدات التي تتعرض لها كل دولة وكذا مجموعات الآليات التي تنتهجها السلطات لمواجهتها يكون أفضل بالأخذ بعين الاعتبار السياقات السياسية والثقافية والتاريخية الخاصة بكل دولة، فالمشهد السياسي في دول شمال أفريقيا يتسم بالتغييرات السياسية المتواصلة بالنظر إلى طبيعة الأنظمة السياسية فيها خاصة بعد موجات ما يصطلح عليه بـ«الربيع العربي»، وبالنظر أيضا للتحولات التي تشهدها المنطقة ككل.

2. التجربة المغربية :

قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، لم ترى السلطات المغربية حاجة إلى تبني سياسة بالمعنى الدقيق لمكافحة الإرهاب باستثناء عدد قليل من النصوص المعزولة، اعتقادا منها أن ترسانة القوانين الخاصة بالمحاكم الجنائية الصارمة كافية لردع أعمال الجماعات المتطرفة، إلا أن أحداث ما عرف بـهجمات فندق Atlas Asni بمراكش بتاريخ 1994، وبعدها اكتشاف خلايا لمجموعات متطرفة تضم مغاربة تعتزم القيام بهجمات ضد سفن تابعة للحلف الأطلسي في مضيق جبل طارق 'جوان 2002'. إضافة إلى ضغوطات الإدارة الأمريكية، كل تلك المعطيات دفعت بالسلطات المغربية إلى تغيير موقفها والعمل على تكييف نصوص القانون الجنائي المغربي لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة من خلال تبني مجلس الوزراء لمشروع قانون مكافحة الإرهاب 23 جانفي 2003 والذي لقي منذ البداية وقبل عرضه على البرلمان معارضة قوية من قبل منظمات حقوق الإنسان التي توحدت في شبكة وطنية ضد القانون لما يتضمنه من خروقات سافرة في مجال حقوق الإنسان، مما أدى إلى سحبه بتاريخ 21 أفريل 2003.

ولكن وفي أعقاب تفجيرات الدار البيضاء في 16 ماي 2003، أعيد طرح القانون:

7 - Yahia H. Zoubir, Haizam Amirah-Fernández. 'North Africa: Politics, Region, and the Limits of Transformation' (UK:Routhledge .2008) p182

’03-03‘ مرة أخرى على البرلمان المغربي الذي تبناه مع إدخال بعض التعديلات عليه[8].

وتبعا للتطورات الأمنية الحاصلة في المنطقة المتمثلة في أعمال الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي تحولت إلى القاعدة في «بلاد المغرب الإسلامي» بإعلان إنشاء فرع لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي (الإسلامي) في 2006، وكذا تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط بعد الحراك الذي شهدته المنطقة العربية «الربيع العربي» خاصة في العراق وسوريا وإعلان قيام الدولة الإسلامية في العراق والشام 2014، وما تبعه من أحداث خاصة تشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للحرب ضد تنظيم الدولة الاسلامية، تبنت الحكومة المغربية مشروع قانون جديد يهدف إلى تتميم التشريعات المتعلقة بمحاربة الإرهاب، خاصة مع تزايد عدد المواطنين المغاربة الذين يقاتلون إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية في كل من سوريا والعراق المسمى اختصارا بـ«داعش»، إذ أدخلت عدة تعديلات على مواد القانون الجنائي المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وذلك بإضافة مجموعة من الأفعال ذات الصلة بمعسكرات التدريب، وكذا ما سمي ببؤر التوتر الإرهابية، بوصفها جنايات يعاقب عليها بالسجن بـ 5 إلى 15 سنة وغرامات مالية تتراوح بين 50 و500 ألف درهم[9].

3. المقاربة المغربية الجديدة للحد من التطرف والركائز الثلاث للأمن :

إضافة إلى الجوانب القانونية الصرفة في التعامل مع ظاهرة التطرف عموما والإرهاب خصوصا دعت المملكة على لسان سفيرها لدى الامم المتحدة خلال مناقشة عامة في مجلس الأمن للأمم المتحدة بعنوان «**التنمية الشاملة لصون السلم والأمن الدوليين**» المنظم يوم 2015/01/21. إلى ضرورة تبني نهج متكامل لمكافحة الإرهاب قائم على أساس الترابط والتكامل بين الركائز الثلاث، ألا وهي:

- تعزيز حوكمة الأمن بإشراك فواعل أخرى.

- مكافحة الفقر والإقصاء وعدم المساواة الاجتماعية بصياغة سياسات تنموية شاملة.

---

8 - Bouchra Sidi Hida, ‘Mouvements sociaux et logiques d’acteurs. Les ONG de développement face à la mondialisation et l’etat au maroc’ (Belgique université catholique de Louvain .2007). p25

9 - القانون يحمل رقم 14-86 ، تم التمهيد لمقتضياته الجديدة بـ»التنامي الخطير للإرهاب وأشكاله كلما تطورت وسائل مكافحته»، وبالسياق الدولي الداعي إلى تقوية الجوانب القانونية في مكافحة الإرهاب، كما أشار مشروع القانون لبعض التجارب الدولية في هذا الإطار من قبيل تجارب دول فرنسا وبلجيكا وألمانيا وكندا.

- تعزيز قيم التسامح الديني من خلال اعتماد سياسة تعليمية وتربوية.

وأشار السفير المغربي خلال النقاش العام لمجلس الأمن للأمم المتحدة، إلى أن رؤية المملكة لأنجع الآليات الممكن تبنيها لمجابهة التطرف تقوم على مستويين، المستوى الأول أساسه أن الاقتصار على المقاربة الأمنية وعلى الرغم من كونها تمثل عنصرا أساسيا في مكافحة صعود التطرف والإرهاب، إلا انه يجب أن تستكمل بتدابير الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، والتعليم الديني والمدني.

المستوى الثاني للعمل يتعلق بالعمل على محاربة كل أشكال التطرف والعنف بتعزيز التعاون الإقليمي خصوصا مع دول الجوار، والذي من شأنه لعب دور حاسم في تنسيق السياسات في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية من أجل تحقيق نتائج أفضل في مجال التنمية والازدهار المشترك، انطلاقا مما صدر عن مجموعة من اللقاءات الدورية عالية المستوى المتمثلة في:

- الدورة الثلاثين لمجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي المنعقدة بالرباط بتاريخ 18 فبراير 2012 الرامية إلى وضع المبادئ العامة لسياسات أمنية مغاربية مشتركة.

- توصية مجلس وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي المنعقد بالجزائر بتاريخ 09 يوليو 2012 الذي خصص لبحث إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي وما تضمنه «بيان الجزائر» الصادر عنه.

- «خطة عمل طرابلس» الصادرة عن المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود المنعقد يومي 11و12 مارس 2012 بطرابلس.

- الإعلان الصادر عن الدورة الخامسة عشر لندوة وزراء داخلية بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط ومجموعة (5+5) المنعقدة بالجزائر يومي 08 و09 أبريل 2013.

- مجلس وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي اجتماعه بتاريخ 21 أبريل 2013 بالرباط.

وتماشيا مع الإطار الأممي الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة والموصوف بـ«إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب» في 8 سبتمبر 2006. والذي يمثل إطارا استراتيجيا وعالميا شاملا لمكافحة الإرهاب المحدد للتدابير الملموسة المتوجب على

الدول الأعضاء اتخاذها فردياً وجماعياً، فإن المملكة المغربية وسعيا منها لمكافحة الإرهاب، فان إستراتجيتها الشاملة تقوم على العمل من أجل:

- معالجة الأوضاع خاصة الاقتصادية التي تفضي إلى انتشار الإرهاب.

- منع التطرف ومكافحة الإرهاب بتنسيق الجهود مع مختلف فواعل المجتمع المدني.

- تعزيز قدرات الدول الفردية والجماعية على القيام بذلك، عن طريق التعاون الاستخباراتي والمعلوماتي.

- حماية حقوق الإنسان والتمسك بسيادة القانون في مكافحة الإرهاب[10].

4. التجربة التونسية :

إن التطرق إلى الحالة التونسية في مجابهتها للتطرف والجماعات الإرهابية تقتضي الإشارة إلى المراحل التي مر بها النظام التونسي بدء بمرحلة الرئيس الحبيب بورقيبة 1956-1987 ثم مرحلة الرئيس زين العابدين بن علي 1987-2011 وصولا إلى مرحلة ما بعد الثورة والانتقال الديمقراطي وما صاحبه من تغيرات بنيوية مؤسساتية وكذا موضوعاتية، إذ إن النظام التونسي في فترتيه الأولى والثانية عرف بتماسكه وسيطرته على جل مناحي الحياة السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية بالنظر إلى شمولية النظام القائم زيادة على المكانة التي احتلتها الأجهزة الأمنية وعلى رأسها جهاز الشرطة في تسيير دواليب الحكم.

عرفت تونس ظواهر إرهابية قبل ثورة 11 جانفي 2011 لكنها كانت محدودة في الزمان والمكان، وبنسق ضعيف، مثال ذلك التفجيرات التي حصلت في بعض فنادق مدينة المنستير مسقط الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة في 3 أوت 1987، وعملية محاولة تفجير كنيس «الغريبة» اليهودي في مدينة جربة بالجنوب التونسي سنة 2002[11]، وعملية الاشتباك المسلح مع مسلحين في مدينة سليمان إحدى الضواحي

10 - سفير المغرب بالأمم المتحدة يؤكد بمجلس الأمن : المغرب يعتمد مقاربة مندمجة لمكافحة الإرهاب http://www.maroc.ma تم تصفح الموقع يوم : الاثنين 19 يناير 2015

11 - تعرض الكنيس اليهودي سنة 2002 المعروفة باسم الغريبة في مدينة جربة (الجنوب التونسي) إلى اعتداء ومحاولة تفجير أسفرت عن موت ضحايا تونسيين وأجانب، ونُسبت الحادثة لتيار القاعدة. أما أحداث سليمان فتتمثل في اعتداء مسلح قام به عناصر من القاعدة على عناصر من الأمن وتمت محاصرتهم في جبل بوقرنين في منطقة سليمان (أحد ضواحي العاصمة التونسية). وكان من بين المتهمين عناصر انتمت لاحقا إلى تيار أنصار الشريعة وعدد آخر من أنصار السلفية الجهادية.

القريبة من العاصمة التونسية في ديسمبر 2006 جانفي 2007[12].

إن تعامل المجتمع التونسي بكل فئاته ومكوناته 'الرسمية وغير الرسمية' مع ظواهر العنف عموما وظواهر الإرهاب ذي الطبيعة السياسية بالخصوص في المراحل السابقة للثورة كان قائما على سمات يمتاز بها المجتمع التونسي، أساسها نبذ كل مظاهر التطرف الديني الناتجة عادة عن القراءات المتشددة لأحكام النصوص الشرعية والتي تؤدي إلى التكفير ثم التصفية الجسدية على أساس الاختلاف في الرؤية الدينية، لذلك لم تجد أحداث كنيس الغريبة في جربة 2002 أو أحداث مدينة سليمان في 2007 قبولا مجتمعيا لا بسبب سطوة الدولة الاستبدادية بل لأن الجماعات التي قامت بتلك الأعمال لا تستند إلى قاعدة مجتمعية أيا كان حجمها.

غير أن التحولات التي عرفتها تونس بعد الحراك الشعبي الذي انطلق من الجنوب التونسي وما نجم عنها من حالة فراغ في هرم السلطة، أدت إلى إضعاف الدولة والمؤسسات الأمنية التي اتهمت بولائها للنظام البائد، ما أدى إلى حالة من الفوضى الأمنية وتسارع العنف بالنظر إلى تنامي نشاط الأعمال الإرهابية في البلاد باستهداف السياسيين والمؤسسات الأمنية، ضف إلى ذلك الترابط التنظيمي لتلك المجموعات وعلاقتها بباقي التنظيمات المسلّحة الإقليمية، والتي زاد من قوتها حالة الأمن والفوضى التي تعرفها ليبيا، وكانت أبرز تلك الأحداث اغتيال الناشطين السياسيين «شكري بلعيد» في فبراير 2012 و«محمد البراهمي»في 2013.

إن المقاربة التي اعتمدتها السلطة في تونس قبل ثورة جانفي 2011 لمواجهة الفكر المتطرف والجماعات الإرهابية قامت أساسا على اعتماد الأسلوب الأمني الصرف، ومن ثمة سن المشرع قانونا لمكافحة الإرهاب في سنة 2003 بعد أحداث كنيس الغربية 2002، والذي هدف من خلاله إلى الوقاية من الإرهاب وتمويله، كما أن نصوصه تتماشى مع الجهود الدولية آنذاك والرامية إلى مكافحة كلّ مظاهر الإرهاب والتصدي لمصادر تمويله ومنع غسل الأموال المتأتية من الجريمة وذلك في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية المصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية حيث نص هذا القانون على ان ما يقصد بمصطلح الإرهاب «كل تنظيم إرهابي أو مجموعة ذات

12 - Pierre-André Taguieff. 'Judéophobie des Modernes (La): Des Lumières au Jihad mondial'(France :Odile Jacob). P390

هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر تكونت لأية مدة كانت وتعمل بصورة متضافرة بقصد ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية»[13].

إلا أن العمل بذات القانون بعد التحول الذي شهده النظام التونسي، وبالنظر لتعارضه مع الكثير من معايير حقوق الإنسان المعترف بها في المواثيق والمعاهدات الدولية «كالاعتقال التعسفي ورفض الحق في الدفاع»، جوبه بالرفض من قبل العديد من المنظمات الحقوقية وعلى رأسها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، كبرى المنظمات الحقوقية التونسية وأعرقها، معتبرة أنه يمسّ أسس المحاكمة العادلة من جذورها ويحوي خرقاً صريحاً لحقوق الدفاع.

وضمن هذا الإطار يشير الباحث «عبد الستار العايدي» الخبير في شؤون الجماعات الإسلامية إلى أن المناقشات حول القانون الجديد المطروح على البرلمان لمناقشته لابد وأن يراعي مجمل التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفتها تونس بعد الثورة قائلا: «إن حاجتنا إلى إطار قانوني لمكافحة الإرهاب لا يمكن أن يجعلنا نقع في ما وقع فيه بن علي سابقاً حين جعل الجميع في سلة واحدة وأصبح القانون أداة لضرب المعارضة أو ضرب الحريات الدينية والعمل المدني أو حتى الدعوي، لذلك فالأجدى لنا اليوم أن نصوغ قانوناً يعالج الظاهرة الإرهابية وفي نفس الوقت يضمن المحاكمة العادلة والخصوصية، كما يضمن عدم تعرّض المتهمين إلى التعذيب أو أي شكل من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان»[14].

وقد خلصت احدث دراسة قام بها معهد «الحرية والديمقراطية liberty and democracy» البيروفي بمعية الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليديّة قياسا بالتجربة الرائدة لدولة البيرو في اعتماد السياسات الاقتصادية كأنجع آلية لمكافحة المجموعات الإرهابية والإجرام المنظم من خلال تجفيف منابع التطرف باحتواء الفئات الهشة ودمجها تنمويا[15].

13 - Shirin Ebadi. 'Les défenseurs des droits de l'Homme à l'épreuve du tout-sécuritaire'. Observatoire pour la protection des défenseurs des droits de l'homme. Fédération internationale des droits de l'homme, Organisation mondiale contre la torture. Rapport annuel 2003.(France: de l'Aube).p226

14 - تصريح للباحث في شؤون الجماعات الإسلامية، السيد عبدالستار العايدي، في مقابلة مع «العربية.نت»، نشرت يوم الخميس 24 رمضان 1434هـ - 1 أغسطس 2013م

15 - HERNANDO DE SOTO, The Capitalist Cure for Terrorism: Military might alone won't defeat Islamic State and its ilk. The U.S. needs to promote economic empowerment (Date of access: 03/02/2015):
http://www.wsj.com/articles/the-capitalist-cure-for-terrorism-1412973796

5. التجربة الجزائرية :

إن تفسير وبحث ظاهرة العنف «سواء الاجتماعي والسياسي» ومعطياتها في الجزائر خصوصا تستلزم تجاوز المنظور الأحادي، واستعمال أدوات تحليلية مابين تخصصية interdisciplinaire. بالنظر لتعقد الظاهرة وتشعبها سواء في السعي لتحديد الأسباب الكامنة وراءها «الأسباب الخارجية كمخرجات تحولات البيئة الدولية الغزو السوفياتي لأفغانستان والإستراتيجية الأمريكية لدحضه، وما نتج عنها مما سمي آنذاك بالأفغان العرب ودورهم في تكوين جماعات إرهابية داخل دولهم الأصلية، وكذا الأسباب الداخلية المرتبطة بتاريخ العنف السياسي في الجزائر خلال وبعد الثورة التحريرية[16]، إضافة إلى عامل عدم وجود مرجعية دينية معتدلة ومستقلة أو غيابها أو تغييبها، مما ساهم في بروز ظاهرة التعصب والتطرف المولدة للصراعات وأعمال العنف الاجتماعية، إضافة إلى آليات صنع السياسات واتخاذ القرار بالنظر لطبيعة النظام السياسي الشمولي لجزائر ما بعد الاستقلال، وما نتج عن ممارساته من أحداث أكتوبر 1988 بمخرجاتها 'على - وفي' النظام السياسي والاجتماعي، وما رافقه من أزمة هيكلية للاقتصاد الجزائري»[17]، والتي دفعت بالجزائر إلى اللجوء للمؤسسات المالية الدولية لإعادة جدولة ديونها الخارجية «صندوق النقد الدولي والبنك العالمي» وتبعات تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي من خصخصة لمؤسسات القطاع العمومي، ارتفاع لنسب البطالة، ارتفاع أسعار المواد الواسعة الاستهلاك مما تسبب في تسجيل نسب تضخم عالية، وتدني قيمة العملة الوطنية باثاره الوخيمة على توازنات الاقتصاد الوطني[18].

كل تلك المعطيات ترافقت مع حالة اللاأمن واللااستقرار التي عرفتها البلاد جراء الأعمال الإرهابية للجماعات المسلحة والتي هدفت من خلالها إلى إضعاف أجهزة الدولة الأمنية وكذا ضرب النسيج الاجتماعي في العمق بانتهاج سياسات القتل والترويع

16 - والتي يمكن ايجازها في التالي: الصراع الذي حدث بين الإندماجيين والإصلاحيين والاستقلاليين قبل الثورة - الأزمة التي حصلت داخل صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية في أفريل 1953. والتي تطورت إلى درجة حدوث صدامات مسلحة.- الصدامات والتصفيات التي حدثت بين أجنحة الثورة.- أزمة صائفة 1962 وبروز مشكلة الصراع على السلطة.- إنقلاب 19 جوان 1965*-كما عرفت الفترة ما بين جانفي 1967 وأكتوبر 1970 العديد من أعمال العنف السياسي ويمكن إبرازها من خلال ما يلي:- 03 جانفي 1963: تم اغتيال محمد خيضر في مدريد. -15 ديسمبر 1967: قام الطاهر زبيري بمحاولة إنقلاب على نظام هواري بومدين.- 20 أكتوبر 1970: تم اغتيال كريم بلقاسم في فرانكفورت بألمانيا. -11-16 مارس 1980 : أحداث الربيع الأمازيغي- احداث اكتوبر 1988 - بدأ العمل المسلح منذ وقف المسار الانتخابي في 1992

17 - قيراط، محمد مسعود 'الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته مقاربة إعلامية'، (المملكة العربية السعودية: الرياض) ، ط1 2011 ، ص 175

18 - Gille Manceron. 'Algérie: comprendre la crise' (FRANCE: édition complexe ,1996) p177

الواسع النطاق واستهداف كل طبقات المجتمع بدء بالنخبة والمثقفين وصولا إلى المواطنين البسطاء العزل «200.000 ضحية حسب الإحصائيات الرسمية»[19].

وللعمل على استرجاع الأمن والاستقرار استخدمت السلطة في الجزائر آليات عدة، منها السياسي الأمني والاجتماعي التنموي.

6. ملامح الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب :

تمثل الجزائر حالة خاصة في سعيها لمكافحة العنف عموما والارهاب بالخصوص بالنظر الى جملة من الخصوصيات الذاتية المتعلقة بالبناء الاجتماعي للجزائر ونوع النظام السياسي، وخصوصيات موضوعية متعلقة بالسياق الدولي الذي تزامنت معه الأحداث التي عرفتها الجزائر والذي أشرنا إليه آنفا.

إذ لا يمكن الحديث عن إستراتيجية واحدة تبنتها السلطات الجزائرية للتصدي لظاهرة الإرهاب بالنظر إلى تعدد الشخصيات والبرامج السياسية التي حكمت الجزائر منذ بداية الأزمة الأمنية التي يشهدها المجتمع الجزائري منذ 1990 إلى يومنا هذا، إلا أن ما يميز الإستراتيجية الجزائرية بصفة عامة هي محاولة تحقيق نوع من التوازن بين انتهاج الحلول الأمنية والحلول الاجتماعية كمدخل لحل المشكلات الاجتماعية الاقتصادية.

ومن بين الآليات السياسية التي تبناها النظام الجزائري في المراحل الأولى : العمل على تنظيم ندوة الوفاق الوطني، ففي عهد الرئيس اليمين زروال بدأت مرحلة جديدة ومعقدة من مراحل العنف والمواجهة، حاولت السلطة آنذاك عشية نهاية المرحلة الانتقالية للمجلس الأعلى للدولة في بداية 1994 تهدئة الأوضاع بالمبادرة إلى إنشاء لجنة الحوار الوطني، والتي أجرت سلسلة من الاتصالات والحوارات مع مختلف الفرقاء والفعاليات الوطنية[20]. والتي كان الهدف منها تحقيق الأهداف التالية :

- الاسترجاع الحازم للسلم المدني.
- الرجوع في أقرب وقت للمسار الانتخابي الديمقراطي.

---

19 - Nafeez Mosaddeq Ahmed . 'La guerre contre la vérité: 11 septembre, désinformation et anatomie du terrorisme'(France ; edition deli lune ,2006) p88

20 - آدم قبي، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر 1988– 1999 أطروحة دكتوراه دولة قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر، 2002/ 2003، ص185.

- الحفاظ على مكتسبات الندوة الوطنية وتطويرها وتعزيز الوفاق الوطني.
- العمل من أجل تحقيق وضمان أمن الأشخاص والممتلكات واستتباب الأمن.
- تعزيز العدالة الاجتماعية بتوزيع عادل للثروة الوطنية.

ورغم إصدار السلطة لقانون الرحمة في 25 فيفري 1995 والذي تضمن إجراءات عفو تهدف إلى إعادة إدماج اجتماعي للأشخاص المغرر بهم بعد التوبة، غير أن هذا القانون لم يحدد تسوية شاملة للأزمة.

وبعد فشل ندوة الوفاق الوطني الأولى، أعادت السلطة الدعوة لكل الأطراف لعقد ندوة وفاق وطني ثانية، وهو ما تم، حيث انعقدت يوم 14 سبتمبر 1996 والتي تعهد فيها الجميع باحترام المبادئ الأساسية للديمقراطية، ومنع توظيف مقومات الهوية الوطنية لأغراض حزبية، كما اعتبرت أرضية لصياغة دستور 1996، الذي نظم بشأنه استفتاء في نوفمبر 1996، ثم تبعتها انتخابات تشريعية في 5 جوان 1997 شكلت على إثرها حكومة ائتلافية وطنية[21]. غير أن سياسة الوفاق الوطني لم تؤت أكلها بالنظر لعدة أسباب منها: غياب الطرف الرئيس في القضية وهو الجبهة الإسلامية للإنقاذ إضافة إلى الانقسام الذي كان واضحا بين أجنحة السلطة آنذاك حول آليات العمل وطبيعة الخيارات التي يمكن اعتمادها في العلاقة مع الجماعات المسلحة، وهو ما ثبت بإعلان الرئيس اليمين زروال في 13 سبتمبر 1998 عن تقليص عهدته الرئاسية تاركا المجال للأطراف السياسية الأخرى[22].

كل تلك المتغيرات الداخلية خاصة المتعلقة بتدهور الوضع الأمني، وفشل الحل السياسي للأزمة، وأمام ازدياد المطالب الخارجية بإيفاد لجنة تحقيق دولية للتحقيق في المجازر المرتكبة، وارتباط تلك الدعاوى بطروحات التدخل الأجنبي، كبعثة الأمم المتحدة للإعلام والتقصي التي حلت بالجزائر في صائفة 1998، مما أكد على أن سياسة الحل الأمني كخيار لم تحقق الاستقرار والأمن، لذلك أصبح شعار «الحوار» أساس برامج المترشحين السبعة لرئاسيات 1999، واذ وبعد نتائج تلك الانتخابات وفوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي انتهج إستراتيجية التدرج في سعيه لحل الأزمة بدأ كمرحلة أولى بإصدار السلطة لقانون الوئام المدني الحامل للرقم 08/99، والذي دخل حيز التنفيذ في 13 ماي 1999، بعد أن أقرته الحكومة، ثم المجلس الشعبي الوطني ومجلس

21 - محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان (د، د،ن، الجزائر)، الطبعة الأولى، 1999، ص151

22 - نفس المرجع السابق، ص 157

الأمة، وبعد شهرين طرح القانون للاستفتاء يوم 16 سبتمبر 1999، وقد لاقى تأييدا شعبيا كبيرا لحل الأزمة، وثم في المرحلة الثانية تبني مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية[23]، الذي دخل حيز التنفيذ في 29 فيفري 2006 بعد أن حددت الإجراءات التطبيقية لتنفيذ أحكامه، الذي احتوت أهم نصوصه على :

- تدابير قانونية للعفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس.

- الإعفاء لصالح جميع الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية أو المطلوبين الذين لا تشملهم إجراءات إبطال المتابعة أو إجراءات العفو السالفة الذكر، وقد ساهم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بشكل كبير في التخلي عن العمل المسلح لدى عدد من قادة الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وعودة عناصرها للحياة الاجتماعية الطبيعية مما ساهم إلى حد كبير في عودة الأمن تدريجيا إلى الكثير من المناطق التي كانت تعرف اضطرابات كبرى.

إن المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب والتي تأسست بتراكم تزماني كان لها أثر، بوجه أو بأخر، على تغيير نظرة فواعل البيئة الدولية إلى ظاهرة الإرهاب، والقائمة على أربع محاور رئيسية:

- أولها العمل على معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب: من خلال الاهتمام بالفئات الهشة اجتماعيا باعتماد سياسات اجتماعية هدفها تجفيف منابع التطرف رغم ما تتحمله الخزينة العامة من تكاليف نفقات تلك السياسات كمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شبكة من البرامج والهياكل لتشجيع الشباب على إنشاء مشاريع خاصة من خلال تخفيف إجراءات الحصول على القروض كوكالة ANSEJ – ANEM.

- منع الإرهاب ومكافحته بتطوير الأجهزة الأمنية المختلفة وانتهاج الاحترافية خاصة عن طريق توقيع اتفاقات دولية في ذات الإطار.

- تقديم العون لبناء قدرات الدول لمنع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور

---

23 - استفتاء المصالحة الوطنية الجزائرية عام 2005 أجري في الجزائر في 29 سبتمبر 2005. وكان حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي تم تحريره في محاولة لوضع حد نهاية للعشرية السوداء في الجزائر. وأظهرت النتائج الرسمية تصويتًا ساحقًا لصالحه بـنسبة مشاركة عالية.
[الكتلة الناخبة: (18.313.594) نسبة المشاركة (14.435.291): 79.76 %، المصوتون -ضد- (381.127): 2.64 %، المصوتون -مع- (14.435.291): 79.76 %]

منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد خاصة على المستوى الإقليمي «الحوض المتوسط المغرب العربي الساحل الإفريقي».

- ضمان احترام حقوق الإنسان بتحقيق درجة أكبر من العدالة الاجتماعية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وسيادة القانون أثناء مكافحة الإرهاب.

إن أثر خصوصية المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب تتضح في الخط العام للإستراتيجية الأممية التي تبنتها الأمم المتحدة سنة 2006. وهذا يمثل تحول هام في السياسة الدولية، إذ تعد المرة الأولى التي تتفق فيها الدول الأعضاء في المنظمة الأممية على إطار استراتيجي وعالمي شامل لمكافحة الإرهاب، من خلال تدابير ملموسة تتخذها الدول الأعضاء فردياً وجماعياً كآليات لمعالجة الأوضاع التي تفضي إلى انتشار ظاهرة العنف عموما والإرهاب خصوصا.

7. قراءات في التجربة الجزائرية الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب :

أ - المقاتلون الأجانب في صفوف داعش دروس من الاستثناء الجزائري

تبدو المقاربة الجزائرية أكثر فعالية في التصدي للإرهاب بحزمة من التدابير الأمنية المحضة بما في ذلك العمل الاستخباراتي الاستباقي[24]، ممزوجة بسياسات اقتصادية شعبوية تهدف بالأساس لشراء السلم الاجتماعي، لكن تجفيف منابع الفقر كان إحدى تبعاتها المنطقية، ومعروف أن قدرة الخطاب التعبوي المتطرف على تجنيد أتباع جدد يزيد بشكل حاد في المناطق التي تعاني الفقر.

وللتأكيد على ذلك فإن تتبع الإحصائيات الخاصة بالمقاتلين الأجانب في صفوف داعش تمنحنا فكرة أوضح، حيث أن الجزائر غير المستقرة أمنيا لما يزيد عن عقدين تبدو في وضع أفضل قياسا بالجارتين تونس والمغرب. إذ أن عدد المقاتلين الأجانب في داعش والذين قدموا من الجزائر بضع عشرات قد يتجاوزون المائة 100+ حسب الأرقام التي أعلنتها السي أي أي (الاستخبارات المركزية الأمريكية) وذلك من جملة

24 - تمتلك الجزائر قدرات عسكرية متميزة وتجربة طويلة في التعامل مع التهديدات الإرهابية ما جعلها صمام أمان في منطقة شمال إفريقيا، وقد صرح الرئيس التونسي باجي قايد السبسي فيتصريح لجريدة الخبر بما مفاده أنه لولا الجزائر لغزا الإرهاب المنطقة، أنظر:
الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي في حوار مع "الخبر"، "لولا الجزائر لغزا الإرهاب المنطقة"، الأربعاء 04 فيفري 2015 <http://www.elkhabar.com/ar/autres/hiwarat/446918.html>

31.000 مقاتل يعملون تحت لواء التنظيم[25]. على أن الثلثين من مجمل المقاتلين هم أجانب ينتمون إلى ما يزيد عن 80 دولة حسب تقديرات المركز الدولي لدراسة النزعة الراديكالية والعنف السياسي ICSR ومجموعة سوفان SOUFAN Group للدراسات الإستراتيجية.

وتظهر تلك الأرقام معطيات مثيرة للجدل إذ أن وبمقابل العدد المتدني من الجزائريين الذين التحقوا بداعش فإن عدد المغاربة يزيد عن 1500 مقاتل بينما عدد التونسيين يزيد عن 3000 مقاتل، وتختفي الجزائر تماما من قائمة الدول التي تمتلك البيئة السوسيولوجية الأكثر قابلية لتجنيد الإرهابيين قياسا بحساب عدد المقاتلين قياسا بعدد السكان[26]، حيث التحق 272 تونسيا بداعش من كل مليون نسمة بينما التحق 45 مغربيا من كل مليون نسمة.[27] هذه الأرقام لا تقارن بالحالة الجزائرية بل بالحالة الليبية التي تعاني من وضع سياسي وأمني مضطرب جدا. ويمكن تفسير ذلك بالعمل الاستخباراتي المهم الذي تقوم به الأجهزة الأمنية والتي أجهضت عديد محاولات التحاق مشاريع مقاتلين بداعش لكن لا يجب أن نغفل أيضا عن الآفاق الاقتصادية والمهنية والاجتماعية التي قلصت قدرة التجنيد لدى المتطرفين في المناطق الفقيرة التي زودت تقليديا المجموعات المسلحة الناشطة خارج القانون بمقاتلين جدد، حيث أن السياسة العامة للدولة استهدفت تجفيف منابع الإرهاب بتكثيف برامج الإسكان الاجتماعي ما عجل بترحيل آلاف العائلات من الأحياء الفقيرة ومرافقة الشباب في إطار التشغيل وبرامج الدعم والشروط الميسرة في القرض والاستثمار.

ب - التدابير القانونية لاستهداف الموارد المالية للجماعات الإرهابية

ساهمت التجربة الجزائرية الطويلة في مجال مكافحة الإرهاب في نضج التصور الأمني لمحاصرة الظاهرة والذي ينطوي على العمل من خلال مستويات متعددة وعدم الانكفاء ضمن أسوار العمل العسكري والبوليسي الخالص، ومن ذلك تبني تدابير قانونية ذات طابع اقتصادي تستهدف الموارد المالية التي لا يمكن للجماعات الإرهابية الاستمرار دونها. ولمعرفة حجم المشكلة يكفي الرجوع إلى تصريح سابق لـ كمال رزاق

25 - "Battle for Iraq and Syria in maps", BBC New Middle East, 27 January 2015. (Date of access: 02/02/2015) <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-27838034>

26 - Foreign fighters in Iraq and Syria, Radio Fee Europe, 29 January 2015. (Date of access: 02/02/2015)
<http://www.rferl.org/contentinfographics/infographics/26584940.html>

27 - "Battle for Iraq and Syria in maps", op cit.

بارة، مستشار الرئيس الجزائري لشؤون الإرهاب، سنة 2013، بأن المبالغ المالية التي جنتها العناصر الإرهابية في منطقة الساحل لقاء تحرير الرهائن الأجانب منذ العام 2003 تراوحت بين 115 و153 مليون يورو[28].

ولإدراك السلطات الجزائرية لمدى خطورة استمرار تدفق الأموال على استفحال ظاهرة الإرهاب، فقد أعلن وزير العدل الجزائري أن الجزائر بصدد تنظيم مؤتمر دولي حول: «المتاجرة بالمخدرات وتجريم الفدية كمصادر لتمويل الإرهاب»، وذلك بغية تحسيس المجموعة الدولية بأهمية تجفيف منابع تمويل الإرهاب باعتبارها أداة ضرورية لتقليص القوة الضاربة للمجموعات الإرهابية. ومعروف أن الجزائر تقود منذ سنوات حملة دولية للضغط في اتجاه استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية كمقابل للإفراج عن رهائن، ذلك أن تلك الأموال تعتبر أهم مصدر لتمويل جماعات جهادية سيما تلك التي تنشط قرب حدودها في الساحل الإفريقي وفي مقدمتها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[29].

وبالإضافة إلى تجريم دفع الفدية فإنه قد سبق للجزائر أيضا أن أقرت «القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما» سنة 2005 وعدلته في 2012، إلا أنها برمجت وبشكل مستعجل مشروع تعديل جديد مطلع العام 2015 يهدف إلى سد بعض الثغرات القانونية[30]:

1. بخصوص مفهوم جريمة الإرهاب في حد ذاتها حيث تم توضيح عناصر الجريمة التي تعتبر قائمة بقطع النظر عن ارتباط التمويل بفعل إرهابي معين إلى جانب الإجراءات القانونية للتعرف على أرصدة الإرهابيين والجماعات الإرهابية وتحديد موضعها وتجميدها.

2. توسيع اختصاص المحاكم الجزائرية إلى خارج الإقليم عندما يستهدف الإرهاب مصالح الجزائر مع تحديد الجهات المعنية القضائية منها والإدارية المعنية بحجز أموال المنظمات الإرهابية.

---

28 - الجزائر تحضر لمؤتمر دولي حول تجفيف منابع تمويل الإرهاب، يومية القدس العربي، 2 فيفري 2015. (تم تصفح الموقع يوم: 05/02/2015)

http://www.alqudsalarabi.co.uk/?p=154340

29 - المرجع نفسه.

30 - «إجراءات جديدة لحماية المبلغين عن جرائم الإرهاب وتبييض الأموال»، وكالة الأنباء الجزائرية، 01 فيفري 2015. (تم تصفح الموقع يوم: 04/02/2015).

http://www.aps.dz/ar/algerie/12164-إجراءات-جديدة-لحماية-المبلغين-عن-جرائم-الإرهاب-وتبييض-الأموال

3. إدراج تدابير خاصة حسبما هو معمل به دوليا لحماية الشهود والمبلغين عن جرائم الإرهاب والفساد وتبييض الأموال.

من خلال ما تم استعراضه من تجارب لكل من الجزائر تونس والمغرب في التعامل مع ظاهرة الإرهاب، يتضح أن تضرر تلك الدول من تلك الآفة كفكر وممارسة يختلف من دولة إلى أخرى بحسب الخصوصيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، ما يترتب عنه لزاما اختلاف الرؤى والتصورات «سواء الرسمية أو غير الرسمية» حول أنجع الآليات التي يمكن تبنيها لمكافحة الظاهرة التي أضحت محددا من محددات السياسة العالمية، غير أن طبيعة التحولات البنيوية والموضوعاتية للبيئة الدولية بانعكاساتها الايجابية والسلبية على مسارات صنع السياسات الوطنية داخل الدول، دفعت بالفواعل الرسمية وكذا غير الرسمية إلى ضرورة التعاون المتعدد المستويات للتأسيس لأرضية اتفاق حول أي السياسات أليق للتصدي لظاهرة التطرف والإرهاب وطنيا كان أو دولي، وقد أثبتت التجارب قصور ومحدودية مخرجات تبني السياسات الأمنية الصرفة، عكس تبني السياسات التنموية خاصة في شقها الاجتماعي للتكفل بالفئات الاجتماعية الهشة وكذا ضرورة إصلاح المؤسسات الرسمية وتنسيق الجهود الأمنية ضمن أطر عبر قومية وحتى دولية والتي تعد الأسلوب الأوثق والأصلح لمكافحة مصدر الإرهاب ألا وهو التطرف الفكري.

الهـوامـــش باللغـة العربيـــة

1 - آدم قبي، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر 1988– 1999 أطروحة دكتوراه دولة قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر، 2002/ 2003، ص185.

2 - قيراط، محمد مسعود «الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته مقاربة إعلامية»، (المملكة العربية السعودية: الرياض)، ط1 2011 ، ص 175

3 - محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان (د، د،ن، الجزائر)، الطبعة الأولى، 1999، ص151

4 - الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي في حوار مع "الخبر"، "لولا الجزائر لغزا الإرهاب المنطقة"، الأربعاء 04 فيفري 2015

<http://www.elkhabar.com/ar/autres/hiwarat/446918.html>

"Battle for Iraq and Syria in maps", BBC New Middle East, 27 January 2015. (Date of access: 02/02/2015)

http://www.bbc.com/news/world-middle-east-27838034>

Foreign fighters in Iraq and Syria, Radio Fee Europe, 29 January 2015. (Date of access: 02/02/2015)

http://www.rferl.org/contentinfographics/infographics/26584940.html>

5 - الجزائر تحضر لمؤتمر دولي حول تجفيف منابع تمويل الإرهاب، يومية القدس العربي، 2 فيفري 2015.
(تم تصفح الموقع يوم: 05/02/2015)
http://www.alqudsalarabi.co.uk/?p=154340

6 - إجراءات جديدة لحماية المبلغين عن جرائم الإرهاب وتبييض الأموال»، وكالة الأنباء الجزائرية، 01 فيفري 2015.
(تم تصفح الموقع يوم: 04/02/2015).
http://www.aps.dz/ar/algerie/12164

الهوامش باللغة الأجنبية

1- Alexandre Adam, «La Lute Contre Le Terrorisme: Etude Comparative Union Européenne Et Etats Unis» (France: l'harmattan, 2005), p. 49.

2- Bouchra Sidi Hida, 'Mouvements sociaux et logiques d'acteurs. Les ONG de développement face à la mondialisation et l'etat au maroc' (Belgique université catholique de Louvain .2007). p25

3- Donald M snow, «Cases In International Relations» (UK: pearson longman, 2006), p .279.

4- Frederic Neyrat, «le corps du terrorisme», in Vivre en Europe: philosophie, politique et science aujourd'hui, ed: bertrand ogilvie et al. (France: l'harmattan, 2010), p. 242.

5- Gille Manceron. 'Algérie: comprendre la crise' (FRANCE: édition complexe ,1996) p177

6- HERNANDO DE SOTO, The Capitalist Cure for Terrorism: Military might alone won't defeat Islamic State and its ilk. The U.S. needs to promote economic empowerment (Date of access: 03/02/2015):

7- http://www.wsj.com/articles/the-capitalist-cure-for-terrorism-1412973796

8- Nafeez Mosaddeq Ahmed . 'La guerre contre la vérité: 11 septembre, désinformation et anatomie du terrorisme'(France ; edition deli lune ,2006) p88

9- Pierre-André Taguieff. 'Judéophobie des Modernes (La): Des Lumières au Jihad mondial'(France :Odile Jacob). P390

10- Shirin Ebadi. 'Les défenseurs des droits de l'Homme à l'épreuve du tout-sécuritaire'. Observatoire pour la protection des défenseurs des droits de l'homme. Fédération internationale des droits de l'homme, Organisation mondiale contre la torture. Rapport annuel 2003.(France: de l'Aube).p226

11- Susan Tiefenbrun, «Decoding International Law: Semiotics And The Humanities» (UK: Oxford University Press, 2010), p. 49.

12- Tanguy Struye de Swielande, «La Politique Etrangère Américaine Après La Guerre Froide Et Les Défis Asymetrique» (Belgique: presse universitaire de lovaine, 2003), p. 159.

13- Yahia H. Zoubir,Haizam Amirah-Fernández . 'North Africa: Politics, Region, and the Limits of Transformation'(UK:Routhledge .2008) p182

ثمة حاجة متزايدة، تطرح نفسها بإلحاح، إلى رؤية استراتيجية للمستقبل المغاربي، بوصفه مجالا لتقاطع المصالح المشتركة، وفتح السبل أمام شعوبنا لتتبوأ مكانتها بين الشعوب في إطار إقليمي سياسي واقتصادي مندمج. كما الحاجة ماسة هنا إلى نفس علمي في المقاربة، وإلى حس مغاربي، نميز فيه بين انتمائنا الوطني وانتمائنا المغاربي، ونرجح فيه مصالحنا الاستراتيجية المشتركة، لتوفير القدر الذي تستحقه شعوبنا من الاستقلال، والتنمية، والرفاهية.

لم يعد اليوم مسعفا اعتبار "الدولة المغاربية" مسؤولة وحدها عما آلت إليه الأوضاع السياسية، كما لا يمكن إرجاع هذه الأوضاع إلى العوامل الجيو-سياسية فقط؛ فهناك عوامل معقدة ومتداخلة يشتبك فيها الوطني بالإقليمي والدولي، ويتحمل فيها المجتمع، وعلى رأسه النخب والمثقفون، جانبا من مسؤولية التواطؤ عبر الصمت أو الانتصار الفج للقبيلة.

المطلوب اليوم ليس فقط التساؤل عن استعدادات الدولة في مجال الإصلاح السياسي، ولكن التساؤل يشمل أيضا استعدادات المجتمع ونخبته لولوج عصر الفاعلية الحضارية: هل نريد أن نكون أو لا نكون؟

40 درهم